


KÖPRÜLÜ KÜT.
574
M. Asım By.



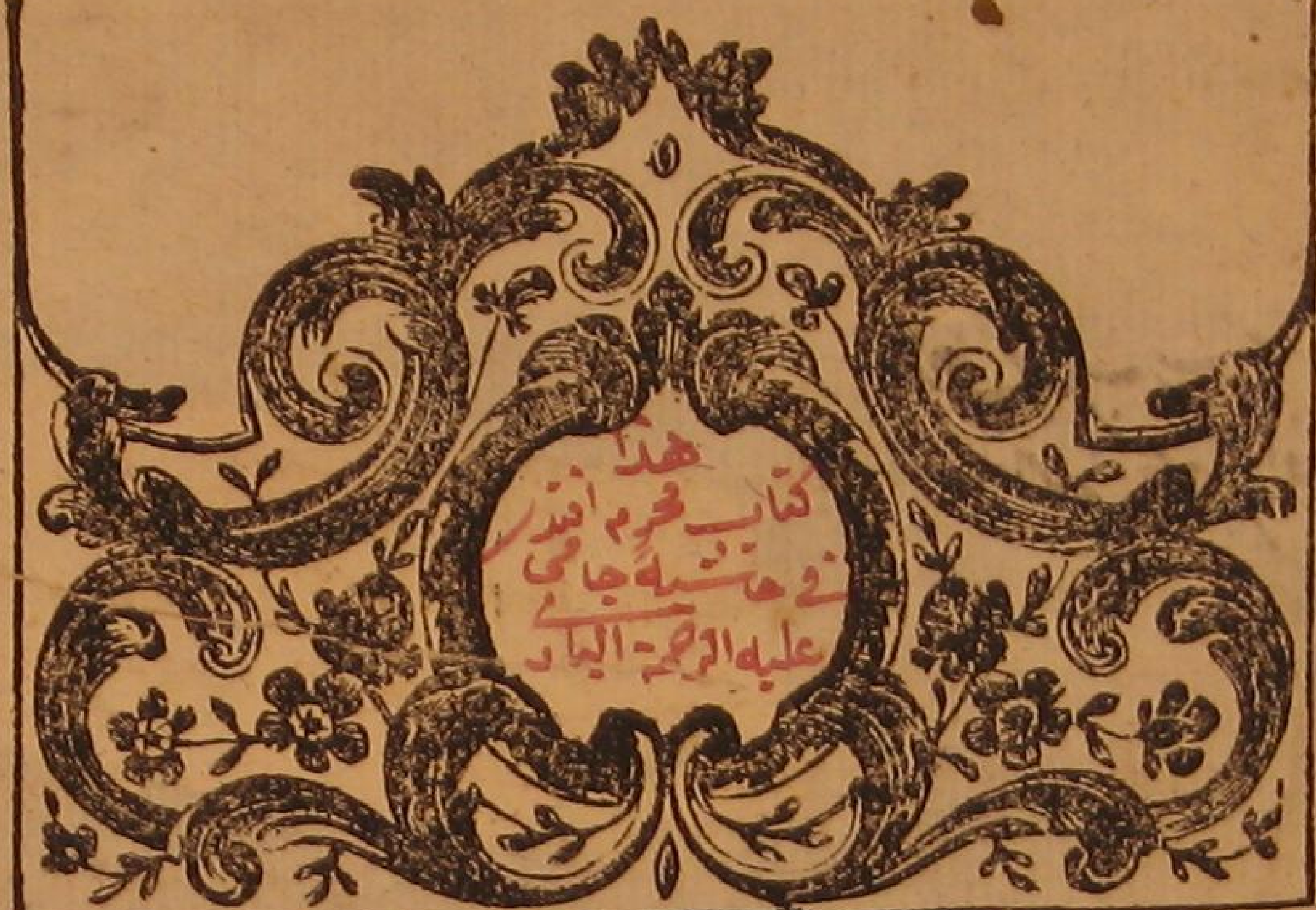
ازلطف جناب رب عزت
استصحبه الحقير رافت



٥٧٤

الجلد الاول من المحرم حاشية سنل هالط





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد مصدر معلوم الام فيه للجنس اى كل حمد من الازال الى الابد له

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقران العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال الحمد هو مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من انعام اوغيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام اوغيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمده له مكافات لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم تصل مثل حمدت زيدا على حسنه (واما الشكر) فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون اللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق (لان الشكر) لايكون الامن انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان (وبصدق) الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطولات (واللام) فيه للجنس او الاستغراق ولايكون للعهد اذ لاعهد لافى الذهن ولافى الخارج وسيأتى له زيادة تحقق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو ضد العدو ومن الولى بمعنى القرب وكل من ولى امر احد

فهو

فهو وليه اى قريبه وصديقه اومن الولاية لان كل من ولى امر احد فهو واليه يعنى حافظه وناظره وكلا المعنيين ههنا جائزان اما على الاول فالمعنى جنس حمد اوكل حمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الاحمده اوحمد من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان جنس حمد وكل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان اوما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزء الحمد بما يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله مع كونه احصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة وتعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة وهى من الله رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار دعاء وتضرع وتذلل مبتداء (على نبيه) خبره اى نبى ولى الحمد والضمير البارز راجع الى الولى تقديره على نبى ولى الحمد والنبى اما من النبوة وهو ما ارتفع من الارض سمى به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق (فوزنه) فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح اومن النباء فهو الخبر فح اصله نبى على وزن جرى وعلى الاول نبيو مثل غيبو وسمى به لان النبى مخبر عن الله (فوزنه) فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تع الى الخلق لتبليغ الاحكام كما (قال) تع يا ايها الرسول بلغ كما انزلت الاية (والرسول) اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبى لان كل رسول نبى ولاعكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف ح الى نبينا فيكون المعنى (والصلوة) على النبى المعهود فى القلوب وقد يكون جنسية او استغراقية فالمعنى ح والصلوة على كل نبى له تع فبمعونة الزمان والمقام يختص نبينا ايضا وان كان عاما فى نفسه وانما (قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى على كون الاضافة للجنس او الاستغراق فظاهر لانه اشمل (وعلى

الصلوة كتب بالواو كالزكاة لتعظيم لفظه لان الواو اقوى تسع

انهاعهدية فلدلالتهما على انه عم اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه
اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى من النبوة (وعلى آله
عطف على نبيه باعادة الجار اشارة على انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة
النبي عم كانهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين يقال
آل الرجل نفسه او اهله وعياله او اتباعه او انصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب
تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم
واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له عم كقوله تعالى تنزل الملائكة
والروح واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف
العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه لتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقربائه
والآل اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها
وانفتاح ماقبلها كما في آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي بيتا حيث قال فابداله من همزة هاء اصلها
وقد قال بعض الناس من واو ابدلا فضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه
بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على صحاب
وصحبان كجبان وشبان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول عم وخدامه عم واخذ منه
وان اختلف في تفسيره وهم عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا كل رسم
اهل الرواية عند لقوله عم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية
المطول (المتأدبين) صفة للآل واصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف
والتفسير للابهام منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه المتأدبين حذف وصف
الاول اختصارا الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس
وادب الدرس اما الاول ادب النفس فلان الاول والاصحاب كانوا متأدبين
باداب نفسه عم واداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق القرآن الكريم
واما اداب الدرس فلان النبي عم كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عم في اثناء
وعظه الاهل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون

يعني المراد من الآل النفس كاهل وعياله

الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عم اياهم (بادابه) جمع ادب يعني اخذ والبراعة
والكرم منه عم فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام
لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب (وبعد) الواو
ابتدائية اي بعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه
والعامل فيها اما المقدمة اما بدل عليها الفاء في قوله فهذه ورائحة الفعل كافية في عمل
الظرف لكونه معمول ضعفا حيث يعمل منه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التي
كتبها على هذا الكتاب بناء على تاخير الديباجة على تدوينه فيكون الاشارة
حسية او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون الاشارة ذهنية (قوله
فهذه مبتداء (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصله جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم
او جاه او مال يقال فاد يفيد اذا ثبت فعني فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن
البطلان والخلل (وافية) من وفى الشيء اذا تم يعني مثل رمى يرمي وفاعل وزن فعلا
فعني وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها (و) اللام (في الحل) متعلق لقوله وافية
على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن
حالا منه وعلى هذا معناه فريده امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلق لحل والثاني
ان يكون الاصل زائلا والمضمن قائما مقامه فح يكون المعنى فهذه امور متعلقة
لحل والطريق الاول البق بالمقام لانه على الطريق الثاني تفوت معنى الفوائد والوافية
قوله لحل) مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره
لحل هذه الفوائد الوافية (الحل) بالفتح الفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد
والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح مشكلات الكافية وبيانها (مشكلات
جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه (الكافية) اسم كتاب لابن الحاجب قوله
للعلامة) صفة للكافية في تقدير الكائنة له من حيث التاليف او حال منها وهي
مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون مبنيا للمفعول بالواسطة
معنى يجوز الحال عن المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا
كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تع
واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فمن اراد تحقيق

الضمير لغة جعل الشيء في ضمن الشيء مشتملا عليه واصطلاحا ما يترتب على الفعل من حيث انه كذلك سواء كان عليه الاقدام اولا وهو الغرض اصطلاحا ما يكون الشيء لاجله متقدما

المرام فى مطالع حاشية العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء
لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء
فيها للمبالغة كما فى نسابة اختار فى بين اوصاف الاشتهار اغناء له عن الوصف
بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذار عن اعراضه عن الاطراء فى المدح
فى المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه
وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم
ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة فى اشتهاره وانما ثنى
فى قوله رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
لانهما اثنان فى كل سنة وكذلك المغرب والافراد فى بعض المواضع باعتبار
الجنس (يعنى) جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر
من شاخ يشيخ شيخا وشيخوخة من ظهر فيه سنة اى علامته من خمسين او من
احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين هذا على حقيقة وقد يطلق على
من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان
لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب
لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه (تغمده
من التغعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله فى غمده فهو مغمود
وتغمده الله برحمته) غمده بها كذا فى الصحاح وفيه استعارة تبعية للتشبيه
الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا
للتشبيه المذكور فى النفس وتخييلية وهى اثبات مايلزم المشبه به من الغمد
للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اى ستره الله تع بمغفرته ورحمته كما يستر
الشىء النفس بالثوب الفاخر (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيمة (بحبوحة
بالباء الموحدة من تحت وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذلك على وزن فعلولة
الشىء الواسط لا افراط ولا تفريطا منصوب على الظرفية (جنانه) بكسر
الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهى فى الاصل الحديقة التى
هى ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار والنخيل بمعنى اسكنه

سائلا عن الباطل
الى الحق حال من المضاف
او المضاف اليه فاضى
كناية عن جميع الارض كما
فى قوله تعالى رب المشارق
والمغارب منه
معطوف على الرفع
بقصد المدح اى هو
الشيخ ونظيره قوله تعالى
ذو العرش المجيد بالرفع
اسكندر

الله تع وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعت فى
سلك اى جمعت الفوائد الوافية (فى سلك) متعلق بالنظم والسلك الخيط
التقرير) يعنى قرار دادن والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفى وهو
التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى هذين التقديرين يكون
الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التى هى المعانى
يعنى الفاظها فى التقرير والتلفظ الذى هو كالسلك وجه الشبه كون كل
منهما حافظا الاشياء وحسن الاجتماع والالتيام (وسمط) عطف على السلك
وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الخرز (التحرير) وهو
التقويم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اى جمعتها فى التقرير الذى هو كالسلك
الذى فيه الخرز والتحرير الذى هو كالسمط الذى فيه اللؤلؤ (وفيه
تدرج وترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الوالد المولود
العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الزكاء والفضل فوصفه به
فى قوة وصفه بالزكاء والفضل فكانه قال للصبى الموصوف بالزكاء والفضل
ضياء الذى) هذا القلبه عطف بيان او بدل منه والثانى هو الاولى (يوسف) اسمه
عطف بيان (حفظه) اى يوسف (الله) عن اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع
موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف والتأسف) كلاهما بمعنى
واحد وهو الغصة والكربة الا ان فى الثانى مبالغة فى الحزن لان التاسف اشد
الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظه الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون
حزينا فى الدنيا الاخرة (وسميتها) اى سميت الفوائد الوافية التى نظمتها عطف
على نظمتها والتسمية تتعدى الى مفعولين بنفسها نحو سميت ابنى زيدا وتتعدى
الى المفعول الثانى بالباء نحو سميت ابنى بزيد وههنا من القسم الثانى (بالفوائد
الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف
لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون
اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى
الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضىء القلوب ويزيل

عنها ظلمة الريوب وللتفأل لتنسب اليها وقيل المقصود الاصلى فى التركيب الاضافى
ان كان فى الجزء الثانى فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلى ههنا
الجزء الاول لان المص كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كقولك عبد مناف يقال
فيه عبدى لامنافى وفى ابن زبير زبيرى وفى امراء لقيس قيسى (قوله لانه) من علة
الجملة التى هى قوله نظمتها اى لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا
لهذا الجمع وللتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف
وغيره ففسره به وانما اورد الجمع هنا مع احتماله التفسير واخراجه الفقرتين
عند المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذى وان كان فيه
تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة
فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهى ما تقدم فى التصور
وتأخر فى الوجود وههنا فى الحقيقة علة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له
وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود واما نفس يوسف فهى مقدمة
فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلهذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على
طريق التحقيق ويجوز ان يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف
المضاف فى جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية
على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ليس كمثله شئ فلم يصح قول من قال ولو قال
لان تعلمه العلة الغائية اصح واوضح وكفى فى النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل عندهم
اربع العلة الفاعلية وهى ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهى ههنا الفاظ
هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرهما والعلة الصورية وهى ههنا جرم هذا الكتاب
على اى وجه كان والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه
اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر
واورده بالماضى بالتفأل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع والاحتراز
عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائرا
معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصلة به من سئر يسئر من باب فتح يفتح
ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل وشرب ومعناه الباقى ويجئ ايضا

بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون المدعو له انفع وهو يوسف لانه يذكر
الدعاء فى حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعنى يكون من باب عطف
العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف (الى المبتدئين) جمع
مبتدء وهو من ابتداء فى كل شئ يقال له فى اوائل ابتدائه مبتدء فيكون من الفاظ
العموم ولذا قال الشه (من اصحاب التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف
والصنائع لان هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على
من طلب العلم واشتغل به (وما توفيقى) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كونى موفقا اى فما يكون
اسبابى موافقة لمسبباتى شئ من الاشياء (الا) بمعونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه
اياى فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فح يكون المصدر
مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى اوما كون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء
الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى
وما يكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل هو موافقة تدبر العبد لتقدير
الحق فالمعنى وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا بمعونة الله كما قيل العبد
يتدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية
ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفسارة فليطالع شرح قواعد
الاعراب الذى الشيخ زاده (وهو حسبى) الواو للحال والجملة حال اى هو محسبى
وكافى فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف
على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم
الرجل كذا فى المطول او على هو حسبى عطف جملة على الجملة فالمخصوص
محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب عم
وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم
التاويل والتوجيه ليصح العطف اما فى الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى
على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال
اللفظ وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى

فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المص لما لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف السلف فيه لانهم كتبوها فاجاب عنه منها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر بان جعله) متعلق به ايضا اى بجعل المص الحمد لله (جزء) مفعول ثان (منها الجار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الى الرسالة اى بان جعل المص الحمد لله جزء من الرسالة كتبا لان الجزئية لاتكون الا بالكتابة لاقولا ولا قلبا الا انه ليس من شانه المص ان لايصدر بها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القولى او العقلى حين او كنت الشروع فى شىء من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المص الفاضل (هضما مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من الكمالية منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله لنفسه) متعلق به ويمكن ان يقال انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة الباء فى قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشىء فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المص هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس) فعل من الافعال الناقصة اسم مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره ككتب السلف رحمه الله) والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول لتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو على وزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والشواهد (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى على طريقها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو عدم

العمل بالحديث عنه عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لرفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد عدم (الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم به اى بالحمد (مطلق) لا قولا ولا قلبا ولا كتابا ولا فعلا (حتى يكون) كتابه هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا وفعلا (اقطع) ويدخل تحت قوله عم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم (لجواز اتيانه) اى المص بحمد الله قولا وقلبا (من غير ان يجعله جزء من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره اى ما يدل على تعظيم الله تعالى بقاله وباله ولكن لم يجعله جزء من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى اليق وبداء) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل اولا فى علم النحو ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الا ان المص بداء فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريفه الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبداء بتعريف الكلمة والكلام يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذا الكلمة معربة وتلك مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدم على صفة كذلك ههنا فمتى لم يعرف الموصوف لم يعرف الوصف (لانه) اى المص (يبحث فى هذا الكتاب) اى فى الكتاب المسمى بالكافية (عن احوالهما) اى الكلمة والكلام اعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك (فمتى لم يعرفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايا ما كان فمعرفة الاحوال تتوقف على معرفة الذات فان عمت والا فلا ولذا قدم معرفته كيف يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وهى تتوقف عند المص على التركيب الذى هو الكلام

لان المص اخذ فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب (فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام (لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزء من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيدا وقائم ولا شك ان زيدا وقائما جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزء من افراد الكلام تامل (ومفهومها جزء من مفهومه) اى الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين وذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين وذات متصف بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثانى وضعا ليناسب الوضع الطبع فقال ❊ الكلمة ❊ قيل هى والكلام مشتقان) الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين فى موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا فى ارضى (من الكلم) الكائن بتسكين اللام) مصدر مضاف الى المفعول وهو اللام من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين فيهما (وهو الجرح بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام فى قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيها) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك كالجرح) بالفتح يعنى كتأثيره فى نفوس مجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تامل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله على بن ابى طالب رضى الله

عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به اى لان الله تعالى ذم الشعراء فى الكلام المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشعراء متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على على رضى الله عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشاء من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام فى النفوس اى نفوس السامعين (بالجرح) حيث قال (جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤدية الى الموت ولا تعلق بها بقرينة الالتيام لان ما كانت سببا له وتعلق بها الموت لا يلتام (السنان لها التيام) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمى سنا لقصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح بالضم اذا انضم احد جانبيه بالاخر وبراى (ولا يلتام ما) موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح) محذوف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى هذا الذى بعث الله اى بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والافهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث يقال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريك فما يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم) بكسر اللام المجرد عن التاء جنس لا جمع) بدليل على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الا على ما فوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) نظير يعنى كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحدة كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحدة قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لا جمعا بدليل قوله تعالى اليه) الى جانب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنا فآنا (الكلم الطيب) العمل الصالح من الذكر وقراءة القران وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع

ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى
جمع المذكر السالم مؤنث على ما يأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس
لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث او ضمير الجماعة واجب
وبوقوعه تميز الاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لما سيأتى تفصيله (وقيل
هو صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا (الكلم جمع) كثرة يتناول
مافوق العشرة بلا قرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة
ومادونها بلا قرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء
الاعلى الثلثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الاعليه ومافوقها (فصاعدا) الفاء
للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب
هذه الوقوع حال كونه صاعدا على الثلثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم
واعترض عليهم بالاية المذكورة اجاب الشه عن طرفهم بقول (والكلم الطيب
مؤول ببعض الكلم) يعنى مؤول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام الطيب
صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير
والتمييز ممنوع لانه امرهين لايدل على اصل متيقن (واللام فيها) اى اى فى الكلمة
للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام
العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فايدل على نفس الجنس والماهية
فقط مثل الرجل خير من المراءة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس
خير من الحمار واما الثانى فايدل على الاستغراق الافراد بحيث لايشذ فرد منه نحو ان
الانسان لفى خسر واما الثالث فايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمت
الرجل واما الرابع فايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لاعهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على
ماهية لاغير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ (والتاء للوحدة) فبينهما تناقض لان
لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اى بين كون اللام
للجنس والتاء للوحدة جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير
والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة

بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة
النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة
ههنا الوحدة الجنسية لانوعية ولاشخصية ولافردية حتى يكون بينهما منافات
لجواز اتصاف الجنس بالوحدة الوحدة بالجنس) المراد بالاتصاف الوصف سواء
كان وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا
كما يقال الجنس الواحد والواحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة لما اتصف احدهما
بالاخر (ويمكن) اشارة نحويا بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخل
فى المعرفة لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس
وبالجنس (حملها) اى اللام فى الكلمة (على العهد الخارجى بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود
الاان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذالك امر عسير واما حملها على الاستغراق
لايمكن اصلا ❋ لفظ (اللفظ) فى الاصل مصدر من باب ضرب (فى اللغة الرمى) لانه
يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشه
بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله (اى رميتها) دفعا لما توهم ان المقصود
الرمى من الفم فقط مع انه الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت
الرمى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المرتب
عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقاء ولدفعه فسره بقوله اى
رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى
بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاسند لال عليه بما يقال (نقل) مبنى للمفعول اى
اللفظ (فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل
جعله بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين كونه باقيا على مصدريته (او بعد) معطوف
على قوله ابتداء (جعله) اى جعل المصدر اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
فى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار
ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون الاولى من قبيل نقل
العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل

ابتداء لانه ح يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظ الانسان فالاضافة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها الانسان) فاعل يتلفظ يعنى يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ (اى حقيقة اى يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقا او الجزائية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تامل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان ما يتلفظ به الانسان مهملا (كان او موضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو لفظ مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشه هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا كان) ما يتلفظ به الانسان او مركبا و) مثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيد والفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما لكن وعبادالى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ الحكمى كالمنوى) وهو ما كان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (فى نحو زيد (ضرب) وزيد ضارب او وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظيا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له اى المنوى (لفظ) معطوف على الداخل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك لفظ الموضوع له لا على المنوى قوله (وانما عبر) جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له اللفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع المنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت

المنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعارة والضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا (من نحو هو للمنوى فى زيد ضرب (وانت) للمنوى فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لا حقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتداء والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او وجوبا اشتماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان الحذف كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال الهلال والله اى هذا الهلال وفى سقيا اى سقاك الله سقيا او فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الاية الى غير ذلك (وكلمات الله تعالى) اعلم ان كلام الله تعالى قسمان كلام نفسى قائم بذات الله تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله تعالى ليس له بصوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذات الله تعالى فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه غير مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف ومحفوظ فى قلوبنا بالفاظ المخيلة مقرو بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنة والاذن بل هو معنى قديم قائم بذات الله يتلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيال ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدال عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذى على العقائد وما قاله الشه من القسم الثانى (داخلة فيه) اى فى اللفظ (اذ هى) من الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروة بالسنتنا محفوظة بقلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا

القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله (كلمات الملائكة) لأن الملائكة
مخلوق وكلماتهم ذات اصوات وحرف وتركيب وترتيب كالأنسان فتكون داخلة
فى اللفظ كالفاظ (والجن) وهى كالملائكة كقول من صاح على حرب بن امية
فات من صيحته وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر فتكون كلمات الجن
ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية
فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم فى الدخول
فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتداء والمجموع من حيث
المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق
الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقود) جمع عقدة وهى الحبل الذى
يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الأشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد
جمع نصبة بتسكين الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق فى الماء وغيره
والاشارات) جمع اشارة وهى اما بالعين او باليد او بغيرهما للأشياء وضده
وغيرهما (غير داخلة اللفظ) لانها ليست مما تلفظ به الانسان اصلا وغيره
وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا فى اللفظ (فلا حاجة الى قيد) يؤخذ
فى التعريف (ليخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا فى شئ لا يحتاج
الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند
ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله قوله (وانما قال لفظ) جواب
عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة فى بين المبتداء والخبر فى التذكير والتأنيث
شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتداء مؤنثا فاجاب عنه بقوله (وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المص (لم يقصد الوحدة
حتى ا. قصدها وادخل التاء لم يصح لانه ح يخرج هى بعض الكلمات عن تعريف
الكلمة مثل عبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجئ بل قصد الجنس
والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل جائزة لان المصدر لا يحتمل الضمير حتى
يطابق المبتداء اذا كان خبرا ولئن اريد به بمعنى الصفة (لعدم الاشتقاق) فى قوله
لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه ايضا اخصر

مما يستتبع اللفظة ولتكون المفرد محتملا لاحتمالين بل الاحتمالات الثلثة فى الاعراب
والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة
للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتداء والخبر
مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد الى ضمير المبتداء وعدم
المساواة فى التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلثة باسرها ❁ وضع
مبنى المفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة للفظ (الوضع
تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على
المقصود عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ فى الالفاظ بالثانى المعنى يعنى تعيين
اللفظ بازاء المعنى وانما غير بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى فى مكانه (متى اطلق
مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى اطلق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى
الفاظ من غير قرينة (او احس) مبنى للمفعول المراد بالاحس ابصر ليحس
مقابلته مع اطلق لاعلم لان الحواس الظاهرة خمس (وحس) بصر وحس شم
وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ
الاول الشئ بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس
تنازعا فى قوله الشئ الاول النائم واعمل الثانى عند البصرية والاول عند الكوفية
سيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلثة انواع وضع جنسى كالحيوان فانه وضع
كقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع
الحيوان الناطق ووضع شخص كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص
او الشخص المعين (قيل) يعنى اعترض يعنى اعترض عن تعريف الوضع بانه غير
جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث
لا يفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى ثم تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا
اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (بل اذا اطلق
مصاحبا مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه
لا يفهم الابتداء من لفظ من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه
اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ

وهو الكشاف والكسائي وغيره منه وهم لم يذكروا لفظ من والنحو وغيره لا في المتعلق والمتعلق منه

الاول (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون اطلاق صحيحا فهم منه الشئ الثانى (واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح لا يبعد ان يقال) فى جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى ان يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان اى اللذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى مصاحباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاق صحيحا وقال المحشى مجيبا بقوله ولا يوجد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشه ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحروف يفهم معناها اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة ❊ لمعنى مفعول به باللام لقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى ما يصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بالقصد (فهو اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر ميمى بمعنى المفعول) يعنى لفظ مصدر ميمى الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول او مخفف بمعنى اسم مفعول كرمى) يعنى كان مرميا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكنة لا جرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسليم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة

التخفيف

التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه وقوله (ولما كان) جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائدة ولا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المص ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى وهو المعنى لا غير ولان اللفظ الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا واذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى شان صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليراجع اليه (فيخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لا يعرف له معنا مثل ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع وبالعقل) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللافظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجاء

بفتح الهاء والجيم و بالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف مثل قاون وصل الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلثة كالى واحدوار بعة مثل لانصر حرج اوخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا و يكون بعضه فعلا فى الثنائى والرباعى و بعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وماو ثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش و بعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء ولا يلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى و بقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت حروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشار اليه انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظه زيد مثلا وهو لفظه آخر وكالفعل فانه لفظه وضع بازاء لفظه ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المص ان يقول لفظه وضع لشئ مفرد ليدخل اليه ما وضع للفظه آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المص ايضا جامع (لان المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا اومرادا منه وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان مقصود المتكلم ومراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من و يكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والحرف والفعل (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى اوغير لفظ مثل ضرب فان المراد منه المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب

فيكون

فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت اورده بالفاء ايضا لما سبق فى السؤال الاول لان منشاء هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه وانما قدم لكون منشائه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه ح قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (وقد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قول زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضع بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام (والاضافة) فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المص ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل ح فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا اومركبا قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) اى هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتداء مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة لها مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انه لفظة وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والالفاظ مركبة لما سبق (وقد اجيب) المجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها (عن الاشكال الثانى) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة اه (بانه) اى

الشان والحال (لبس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالفاظ كما فى السؤال
الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الفاظ المستعملة فى مقام الحكم
وهذا البس بمناسب المقام تأمل (لفظ) اسم لبس (وضع) صفة اللفظ (بازاء اللفظ
آخر مفرد ا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل
ههنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده) اى افراد المفهوم كلى (الفاظ
كلفظ الاسم) فانه لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ كزيد وعمرو ورجل
وفرس وحجر وشجر وغير ذلك مشتقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع
لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وافراد هذا
المفهوم ايضا الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن
بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع
لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ مثل
من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم
كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها
المخاطب المص الذى كان حال التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان ههنا
لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ
مفردا او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف الهجاء واسماء
السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة
مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى فى تلك الضمائر (وان كان عاما
يعنى حال كونه عاما فان (هو) مثل موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى
او حكما (وانت) موضوع لكل واحد توجه الخطاب اليه (وانا) موضوع لكل
متكلم فتكون الفاظا عام وعه وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المفيد العموم
اشارة الى ما لبس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف الهجاء
والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعنى

الا) ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيما تقدم
ذكره باحد الوجوه الثلثة مثل زيد مثلا فح يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره
فلبس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة
مفهوم كلى هو الموضوع له) فى (الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى
مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) مثل زيد هو
والزيدان هما والزيدون هم ※ مفرد ※ اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد
اما مجرور) لفظا او واقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه
اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذا لحس حال الرجل وصفة على
ماسبأتى تحقيقه (ومعناه) اى معنى المفرد (ح) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى معنى
مفرد (لا يدل جزء لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى
مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاء والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق
مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاء لا يدل على الحيوان والياء على الناطق
والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق
مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى هذا
الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد
والتركيب) يعنى يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل
وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى لذلك المعنى المتصف باحدهما (قبل وضعه
وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا لمعنى المتصف بالافراد والتركيب
بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك
المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك المعنى
يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
كما قلنا انفا تامل ولا تغفل وان كان فى هذا التوصيف حصول الايهام المذكور
فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا يقال ارتكب زيد
هذا الامر (فيه) اى فى دفع هذا الايهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز
زيد تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا لمعنى قبل وضع اللفظ

بازائه مجاز اباعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل قتل قتيلا
اى فى قوله عم يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى
يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله
قتيلا سمى به مجاز الغربه بالقتل باعتبار مايؤول اليه وسمى هذا مجازا اوليا ومجازا
مرسلا ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ
على خلاف مقتضى الظ لان مقتضى الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف
فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (ح) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة
اللفظ (ما) اى اللفظ مفرد (لايدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه
اى معنى اللفظ فيكون ح اللفظ وصفان الوصف الاول الاول جملة فعلية
والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد ح) اى حين ان يكون للفظ
وصفان (من بيان النكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لايظن به
ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله
فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين
والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المص احد الصفين جملة
فعلية (و) الوصف (الاخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل
واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ
موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان
يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرد وان كان على خلاف
الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى ايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم
الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار
والمجرور نائبه (بصيغة الماضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله الماضى
مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانى لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان
يكون صفة لمعنى على ماهو الظ وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه والتذهب
نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر

الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال اراد
الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول اخر اختار فيه صيغة الفعل
والاصل فى الصفة الافراد اختاره فيما لامعمول له سواء ما استكن فيه (واما نصبه) اى
نصب قوله مفردا اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم
ان النصب فيه لم يجز فازال ذلك التوهم بقوله و (اما نصبه وان لم يساعده رسم الخط
اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب
غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه
لم يكتب تنوينه على صورة الالف فح لم يكن رسم الخط مساعد النصبه (فعلى انه
حال) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتداء الذى دخلت عليه اما
من المستكن فى وضع) فح يكون مبينا الهيئته الفاعل فيوافق رفعه فى كونه
صفة للفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم
عليه مع انه نكرة وان ذى الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ماشياتى
لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه
اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول
بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال اما مبين لهيئته الفاعل
او المفعول (والمعنى) ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى
ذى الحال (فاجاب) عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به
حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به واسطة حرف الجر (ووجه صحته
اى نصب المفرد على الحالية (جواب) عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال
يدل على مقارنته لعاملها زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة
فلا يصح ان يكون حالا اى فاجاب عنه بقوله (ووجه صحته ان الوضع) اسم ان
وان كان) الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما
والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه
مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب
له) اى للافراد خبر ان (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن

لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر
يعنى المقارنة فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل لمائية الذاتية ولا يتفاوت
بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات ولا بالزمان وهو
لا ينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فح يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون
صفة له لما سبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا
وصفا للمعنى او منصوبا حالا منه او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه
لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون
تلك المركبات مطلق غير مقيدة بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر
مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتداء مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم
او قام زيدا (وغير كلامية) تفسير لاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به
اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة
واحدة لشدة امتزاج احدهما بالاخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل
او الجزء الثانى منه حرفا مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل قائمة
وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) والضمير المجرور يرجع
الى ما فى قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور
من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل او الى الامثال
باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائب ما استكن فيه ويرجع الى اسم لكنه
يعنى يعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر
لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى
الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة (واعرب) تلك الامثال عطف على يعد فتذكير
الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة
واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة له وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله
مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد
كذا فى المحشى واجيب باعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه
مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبد الله حال كونه علما

المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافة معنوية مثل عبد الله او لفظية
مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة
مع انه) اى مثل عبد الله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين
كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صار الكلمة
واحدة وبقيا على ما كان عليه يعنى اذا جعل اى عبد الله علما كان مجموعه اسما واحدا
تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل
على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد
ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة او ضمها من كان جيد الادراك
وسريع الفهم (العارف بالغرض) من تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصل
من تدوين علم والفطنة النحو معرفة احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء يعنى
ليعرف ان اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرها فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان
باعرابين كلمتين وان لم يدل جزءهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب
واحد كلمة وان دل جزءهما على جزء معناهما انه اى الحال والشان (لو كان الامر
اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير
داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده) اى صاحب المفصل
وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده
حيث قال هى) اى الكلمة (اللفظة الدالة) على معنى مفرد بالوضع وهى جنس
تحته انواع ثلثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتداء
اذا كان موصولا صلته فعل لفظا او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى
الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ما سيأتى (تحقيقه عبد الله) علما (خرج
عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله اللفظة (فانه لا يقال له لفظة واحدة) لان
اللفظية ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار
الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اضاف الاسم العلم وينقسم
الى مركب ومفرد ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير
جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف

وامرئ القيس ولكن حيث جعل المركب الاضافى اسمين (و بقى مثل قائمة وبصرى مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه اى مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لايصح ان يقال فيه هى اللفظية الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرجه) اى مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره آخذ فى تعريف الكلمة الدالة والمص لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه منهيا بقوله (واعلم ان الوضع يستلزم الدالة) يعنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المص اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا ان هذا الوضع اخص من الدلالة وهى اعم ومعلوم ان الاخص يستلزم الاعم يعنى لايوجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لايوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لايستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق انفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية قوله (لكن) استدراك

من قوله

من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان (الدلالة لاتستلزم الوضع لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لاتستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحش اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلى فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون ح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى ح يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلام (المسموع) صفة للفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولابد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدلالنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان يكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح) اح اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ اى فى صدره وقوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها او سكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم لايستلزم الاخص بل لابد عن ذكره فبعد ذكره الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لاتستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال ❊ وهى ❊ (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها ان يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى ❊ اسم وفعل وحرف ❊ اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياتها كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم

اعلم ان الحصر على ثلثة اقسام حصر عقلى وهو حصر الدائر بين النفى والاثبات كانحصار مطلق الدلالة فى اللفظية وغيرها والوضعية فى المطابقة والتضمن والالتزام وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء قسم آخر كانحصار الاقسام بالانحصار فى الموجودة معه كانحصار الدلالة اللفظية فى الوضعية والطبعية والعقلية وحصر جعلى وهو الذى يجعل الجاعل منحصر الكل فى اجزائه ❊

قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لانقسام الكل الى الاجزاء وفى الرضى (فان قيل) يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف (قلت) انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزاء كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل هو قسمة الشئ الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكل خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه (وقدم) الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود فى هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئية نحو ضرب زيد بخلاف الحرف (تامل الى هذه الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى قوله ❊ لانها ❊ متعلق بمفهوم الكلى وان الكلام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذو يلزم بعدها الماضى لفظا اومعنى وجوابه ايضا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة اومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية ❊ اما ❊ (من صفتها ان تدل على معنى ❊ فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتداء محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم اومن الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتداء محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتداء وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه على معنى (كائن فى نفسها ❊ الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن اى (فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستقل فيه لغة اى مجازا والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على

المعنى المستقل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكون المعنى مستقلة فى الفهم عن الكلمة الدلالة عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا يحتاج فى الدلالة عليه الى الكلمة الاخرى ❊ او ❊ من صفتها ان ❊ لا ❊ تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى) كائن (فى نفسها) بل من صفتها ان تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف فيه مثبتا لان الاضراب من المنفى يكون اثباتا (على معنى يحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى (لعدم استقلاله) يعنى لعدم كون المعنى مستقلة (بالمفهومية) يعنى فى الانفهام عن الكلمة وسيجى تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فى بيان حد الاسم القسم ❊ الثانى ❊ اورد القسم حيث جعله موصوفا بقوله الثانى بقرينة كون قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يدل على معنى) كائن (فى نفسها ❊ الحرف ❊ الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى البيان من التقريب يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما فى القسم الاول ففيه تقسيم ولذا آخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم لتقدمه على الوجود وان كان فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (تحتاجان فى الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معناهما اعنى) ان معنى (من الابتداء) وان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون الكلمة معينة فى الدلالة

على معنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة (كائنة كالبصرة
والكوفة) يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة لالى الكائنين (فى قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم) اى القسم الذى لايدل على
معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه
الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة
اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب
وهو) اى هذا القسم (فى طرف اى فى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف
فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به المشبه وهو هذا القسم كاستعارة
الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا
القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة الجانب (للاسم والفعل حيث يقعان
اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون
مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا
لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو
اى الحرف (لايقع) لامسندا ولامسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال
ولايفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد
الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لايكون الا مسندا فقط
والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولامسندا اليه (والقسم الاول) من قسمى
الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها
اى فى نفس مادل ❀ اما (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتانيث باعتبار
كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ❀ ان يقترن ❀ مبتداء مؤخر والجملة خبر
الاول ومؤل بحذف المضاف امامن جانب الاول اومن الثانى كما سبق او بتأويله
بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان مرجع
الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى
فهم المعنى (المدلول عليه عنها) اى عن القسم الاول ❀ باحد الازمنة ❀ جمع
زمان كمثال وامثلة ❀ الثلثة ❀ بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء

سيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد باقتران الاقتران الوضعى
فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران
بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس
مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال
ما انت فيه فى زمان المتكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى
حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم
احد الازمنة ايضا) كما يفهم ذلك المعنى مقارنا يعنى حال كون احد الازمنة
مقارنا له) اى لذلك المعنى لاقبله ولابعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارنا لاحد
الازمنة الثلثة وعلى العكس (او) من (صفتها) اى صفة القسم الاول ان ❀ لا
يقترن ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول
مع احد الازمنة الثلث الحال والاستقبال والماضى (القسم ❀ الثانى (وهو) اى
القسم الثانى (ما) اى كلمة (يدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل يعنى
الكلمة او فى نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها (غير مقترن) فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلثة ❀ الاسم ❀ وهو
مأخوذ من السمو) بكسر السين المهملة او ضمها عند البصريين من سمو وسمو
مثل عز ويغز وسمو على وزن فتو حذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى
السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فيجئ بالهمزة
ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو
لغة لان العرب يقول وكل ما علاك فهو سماء وانما سمى هذا القسم من اقسام
الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاسمائه لانه على اخويه) الفعل والحرف
والحاصل ان هذا القسم شبه لمعنى الاسم الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا
القسم كما فى الحروف (حيث يتركب منه) اى من القسم (وحده) حال من الضمير
المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه
يعنى لايتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو
مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة وسما مثل وعد يعد عدة وعدا هكذا

عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما
سمى هذا القسم بالاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت
الواو تبعا للفعل فيجئ بهمزة الوصل ليمكن الابتداء بها (والقسم ❁ الاول (وهو ما
اى الكلمة ما (يدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس ما دل او فى نفس القسم الاول
مقترن) فى الفهم عن الاول (باحد الازمنة الثلثة ❁ الفعل ❁ سمى) هذا القسم
به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل والقسم الاول (الفعل اللغوى وهو
المصدر) هو التضمن والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهذا
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل
وهذا الحصر) يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حصر عقلى اعلم ان الحصر
على ثلثة اقسام حصر عقلى وهو حصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة
فى الاقسام الثلثة وحصر استقراء وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم
اخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر
جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر
الاربعة وكانحصار الكلى فى اجزائه ❁ وقد علم ❁ الواو للعطف بناء على جواز
حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فح يكون من باب تنازع الفعلين
وسيجئ لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية
بينهما المدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين اورد من ظن ان هذ حصر بدون
تعريف الاقسام ولفظة قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادت باستعمال
العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية ❁ بذلك
اصله ذا اسم اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن الهاء التى للتنبيه ولذا لا يجمع
بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر
والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن
فى الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب (اى
بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلثة) التى هى الاسم
والفعل والحرف ❁ حد ❁ مفعول ما لم يسم فاعله ❁ كل واحد ❁ كائن ❁ منها

لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة يكون صفة لها (اى من تلك الاقسام
المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها
واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية به (اى بوجه الحصر) اى بدليل انحصار
الكلمة فى اقسامها الثلثة (ان الحرف كلمة) مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على
انها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها (ان
الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى كائن فى نفسها
بقرينة قوله اولا (بل تحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى
الى اعادة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه
ايضا قسما لها يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما
ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن
فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلثة) وصفا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن
فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه
صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر
مبتداء محذوف اى هو غير مقترن وصفا (باحد الازمنة الثلثة) اذا علم ذلك بدليل
الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انوع كما
ان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين هذه الاقسام الثلثة) كما انه مشتركة
بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه
الاقسام الثلثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد
منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين اراد تمييز بعضها
عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب
اللف (فالحرف) كلمة تدل على معنى لانه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم
بعدم الاستقلال الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه
فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف
لا يدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت

من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل صفة فيها (والفعل) مشترك
ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال
يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان
الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل
مشترك بالاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون
المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن اللفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة
والاسم ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه ممتاز (عن الحرف
بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان الدلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز
عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك بالفعل على المعنى
الاستقلال (و) ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه باحد
الازمنة الثلثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة
وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها) حد
معرف) بكسر الراء المهملة صفة الحد (جامع لافراده) اى الافراد المعرف بالفتح
لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد او جد
فصل مخصوص لكل واحد منها تميز عما عداه (وليس المراد) اى المراد المص
بالحد ههنا) اى فى قوله وقد علم حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده
المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة
المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ما بين ماهية
الشئ يعنى الحد قوله دال على ماهية الشئ كحد الكلمة ههنا لانه دال على ماهيتها وكذا غيره
ولله) خبر مقدم (در المص) الدر مصدر مضاف الى الفاعل مبتداء مؤخر والجملة
جملة يمدح بها كثرة الخير وسأتى له تحقيق المراد به ههنا شفقة المص على المتعلمين
والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانبى الزكى ولا الغبى ولا المتوسط
بينهما ولم ترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلثة (حيث اشار الى
حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة فى (ضمن دليل الحصر) رعايت
لجانب الزكى لان الزكى بالاشارة يفهم ماهو المقصود لان المقصود عنه بيان

حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل واحد منها (ثم نبه) بكلمة
قد الدلالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على
حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك
رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتفطن بالتنبيه ويدرك
ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى الحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام
والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول
بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث كل الاسم الاسم ما دل على معنى
فى نفسه غير مقترن باحد ازمنة الثلثة وكذا فى الفعل والحرف رعايت لجانب الغبى
لغباوته ولم يفهم من الكلام ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) على انه
مفعول له لافعال الثلثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع
وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى
جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل
مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما (بحسب) الاصطلاح
بينهما عموم وخصوص مطلق والمقام هو الطبع لانه ما يكون مبتداء الحركة
مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا كحركة الافلاك والاحجار
والطبيعة ما يكون مبتداء الحركة من غير شعور كحركة الافلاك والاشجار
كذا) فى شرح الديباجة والمراد ههنا منها العقول من باب ذكر المحل وارادة
الحال فمعنى مراتب الطبايع مراتب العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت
الناس بعضهم عن بعض واليه اشير فى قوله تع (انما) يتذكر اولوا الالباب (يعنى
ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم
لا يفهم بالاشارة لقصور ما فى طبعه ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال
غباوة لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتفطن بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم
الاصم (ولما فرغ) من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان
يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية
والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال ❁ الكلام (الكلام) فيه

الجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا واذا قال (قليلا فح يكون زيد وضرب وان فى الاسم والفعل والحرف كلاما (كان او كثير) اللغة وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار ❀ ما تضمن ❀ آثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لوقال وتركب لاحتاج ان يقال من كلمتين واصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا ❀ كلمتين ❀ حقيقة) مثل زيد قائم او قائم زيد (او حكما يعنى والاولى حكما والثانية حقيقة مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيدا والعكس مثل زيد قائم ابوه اوزيد ابوه قائم فالاقسام ثلثة والقياس ان يكون اربعة الثلثة الاول وان يكون كلاهما حكما فلم يوجد له مثال تامل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركب الافراد فى تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين رأسا بان يقول (الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن اشهر كلامه اقول ان ما قال المص هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه ح يكون) غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب اووجوبا مثل اضرب واضرب وغير ذلك (اى يكون كل واحدة من الكلمتين) حقيقة او حكما (فى ضمنه) اى فى ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام فى الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول هو بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التميز والتعريف بهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة التميز والتعريف بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذان بمنزلة الاعجام هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال الخطبة لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذه المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم

مفعول

رجال مفعول) هو (كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط والمسند اليه واحدة لا مجموعهما يعنى زيد وحده وهو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن بالفتح يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تامل ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن فى تضمن كل ما لكل جزء ❀ بالاسناد ❀ (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد اى الكلمتين حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انه للسببية والى انها لام عوض عن المضاف اليه والمعنى اى سبب قيام معنى احد الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى (المراد) بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم او الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر والطلبى نحو هل انت قائم وليتك وانك قائم وكذا نحو اضرب واضرب فى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احد الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانى مثل قام زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى تفيد تلك النسبة المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل للمخاطب منها تلك الفائدة (فقوله لفظ المستفاد من لفظة ما الموصوفة جنس (يتناول) الفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس و بقيد (تضمن) مصدر مضاف (الى الكلمتين) والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ المهملات) الصرفية (والمفردات) الصرفية اما المهملات فلانه لم يطلق عليها

الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها الابو جد الوضع لمعنى واما المفردات
فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية فى قوله الكلمتين (ويقيد
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد
او توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل
بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة
من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر
مثل ضرب زيدا) ومؤنث مثل (وضربت هند) او اسمية مثل (زيد قائم
والقائم زيد (او انشائية) امراً (مثل اضرب) او نهيا (مثل ولا تضرب
فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة) اى الفعل يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى
يعنى الثانية (منوية) الفاعل كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين
احديهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام
وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ
صدق المحدود عليه ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل
مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان قوله وحيث الخ وقوله اللاتى
فان الاخبار الى الخ (اعم من ان يكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما
دخل فى التعريف) قد مران الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون
كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما
او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد
ابوه قائم) او جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه) او حكمية مثل (زيد قائم
ابوه) وذلك لان الاسم الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع
فيكون فى حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز
ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه ح يجوز فيه الامر
ان احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتداء وابوه فاعله سد مسد الخبر

والثانى

والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتداء مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة
اسمية مرفوعة المحل لكونها خبرا للمبتداء الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق
فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار جمع) خبر كفرس وافراس
فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها صاحبت (مع انها مركبات) لدلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود
منه القائم فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعنى الذى يقوم به
لا لفرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسببه
ودخل فيه) اى فى الكلام او فى تعريف الكلام الذى جزؤه الاولى فى حكم
الكلمة والثانى كلمة حقيقة (ايضا) يعنى كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما
والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
اى فى هذين المثالين مهملة (ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند
اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا اللفظ للتعين اى لفظ
جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه
واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان الكلام المص) يعنى ان القول الذى يصدق
ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المص وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد
ظاهر فى ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقات (مثل ضربت زيدا
قائما) الباء فى قوله (بمجموعة) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعة
لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا
المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل
ضربت فقط مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل
للمتعلقات فيه وكلام المص كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف
ما يصح ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) فى تعريف
الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا
او وجوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (اسندت احديهما) اى احدى الكلمتين
الى) كلمة (اخرى فانه) اخذ الاسناد فى تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد

احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى فانه اى هذا التعريف (صريح فى ان الكلام
المصطلح (هو ضربت) يعنى ان الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول
والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لا يطلق
على المجموع كلام كما اطلق فى كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل
والفاعل لاغير والحاصل ان كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام
المص يصح اطلاقه على المجموع دونا كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى
بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المص وبين صاحب المفصل (ان صاحب
المفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة
وفيه الشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما
حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحو
بين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد
فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وابس واسد يعنى الترادف
هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الاخر (وكلام المص ايضا
اى مثل كلام الشيخين (ينظر) الى (ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا
تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال ينظر اليه اى بال اليه (فانه) اى المص (قد اكتفى
فى تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى
فالمعنى فان المص قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (غير مقيد
بكون مقصود الذاته) ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم) يقيده اى الاسناد
بكونه مقصودا لذاته ولم يطلقه فعلم من اطلاقه ان لا فرق بينهما عنده ايضا
ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص منها فيده) اى قيد الاسناد
به) اى بكونه مقصودا لذاته (فح) اى حين كون الكلام اخص (من الجملة
يصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجئ لا تقع
خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كالخبر المبتداء وخبر باب ان وخبر لا
التى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيهما مرفوعة
وما قام مقامهما يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس

والمفعول الثانى باب حسبت وفى هذه المواضع تكون فى محل النصب لان ما قامت
هى مقامه منصوب او اوصافا فهى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع
والنصب والخبر يكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى الاسناد فيها
مقصود لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة لما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا
احتجت الى الرابط من الضمير وغيره وكذا جملة التى وقعت صلة للموصول حيث
كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصود
لغيره ايضا (بخلاف الكلام) لانه لا يقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه
مقصود الذاته فلا يقتضى الارتباط لغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض
الحواشى) وهى جمع حاشية وهى ما كتب على شرح لزيادة الايضاح وحل
بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المص بالاسناد المأخوذ فى تعريف
الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصود الذاته) فقط على ان يكون اللام للعهد
وح) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المص ايضا
اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فح يكون الفرق بينهما بالعموم
والخصوص مطلقا وكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى
الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا
لذاته ولا كالجملة التى هى خبر المبتداء وسائر ما ذكر من الجمل والكلام الحصول ما
تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصود الذاته فكل كلام جملة فلا ينعكس ❁ انتهى
ولا يتأتى (اى لا يحصل) اى لا يحصل من لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان
الاتيان يلزم الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزم وارادة اللازم
ذلك ❁ اى الكلام) لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على
التضمن او الاسنادى بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ما
تضمن او التضمن او الاسناد الاصلى اى لا يحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء
الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص
والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل فى بمعنى من اى لا يحصل الكلام
الا من هذين القسمين ❁ الا فى (ضمن) ❁ اسمين ❁ بحذف المضاف (احدهما

مسند والاخر مسند اليه) اذلا يأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يأتى من اسمى
الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر
مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل
احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما
مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والاخر
مسند اليه ومراد المص ليس الا هكذا الا انه لم يقيده اعتمادا على فهم المتعلمين قدم
المركب من اسمين لاستحقاق جزئى التقديم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى
تأمل ❀ او فى ❀ ضمن) عطف على قوله فى اسمين او ههنا منفصلة حقيقة
يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد ❀ اسم ❀ قدمه لاستحقاقه
التقديم مسندا اليه ❀ فعل ❀ مسند) لانه لا يأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه
لا يأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ او فى فعل واسم) مكان قوله
فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم
فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم
الكلام وهو ان المص اتى تقسيم الكلام على طريق الحصر ولم يذكر بلا حصر
كما فى تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائى العقلى) منسوب الى اثنين على غير القياس
كالثلاثى الى الثلثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية العقلى يعنى بحسب
القسمة العقلية (بين الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام
بضرب الاثنين فى الثلثة اذا لم يراع الترتيب (ثلثة) مبتداء مخصص بالوصف وهو
قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد
والجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلثة بدل الكل من الكل (فعل
وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقديره هؤلاء الاقسام الثلثة من جنس واحد
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم
يراع الترتيب لانه لو روعى فتنتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلثة
الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين
خبر مقدم وجوبا كما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤولة مع اسمها

وخبرها

وخبرها بالمفرد الواقعة مبتداء يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن
التبين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد
لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ فى تعريفه
لا يدله) اى الاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى
الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك
الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم تكن كذلك بل كان مجرد تركيب
لم يحصل للمخاطب فائدة فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لا يحصل
الا بين منتسبين (وهما) المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لا يحصل
الا بين المضاف والمضاف اليه وهذا نظائر كثيرة وهما (لا يتحققان) ولا يحصلان
فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين) احدهما مسند والاخرى مسند اليه (او) فى
اسم مسند اليه وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على
المسند والمسند اليه وهما لا يوجد ان الا فى اسمين او فى فعل واسم فالكلام
موقوف على الاسناد وهو موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم
مسند ومسند اليه لان الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين
ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجد
ان الا فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية
ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فحال
القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستينافية
بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقيه) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل
حرف وحرف واثنان من جنس فعل وحرف واسم وحرف (ففى الحرف
والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور
متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف
فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد
المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير
لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسند او مسند اليه

لانهما لايكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) امافى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فيكف يكون مسندا ومسند اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لايقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا واعاولايكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما ماعرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند والمسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسند يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لايكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لايكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا ليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولايكون فيه معنى نسبى لاتحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد (فالمسند) ح (مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين (ونحو زيد جواب عن سؤال ورد على قول المص ولايتاتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد الكلام فى الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد) وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير ادعو زيد) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين ولذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد كلاما حاصلا (من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد (بل) نحو يازيد كلام حاصل مما تركيب الفعل المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر سيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كالكلمة لما سبق لو ورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرف باللام العهد الخارجى لان المنكر اذا اعيدت معرفا يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق مع ان المناسبة

قائم

قائم لعدم قصد الرابط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفى الرضى لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد صنفه من الاقسام فى اول صنفه الذى تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلام * مادل * وانما اورد لفظة ماولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح اى (كلمة دلت على معنى كائن * فى نفسه * اى فى نفس) مادل يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وهو باطل ويعنى الكلمة فتذكيره) مبتداء مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى مادل فى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليها واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظ ما التى فى تعريفات يجوز ان يكون موصوفة او موصولة واشار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المص) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام المص بأثره وفيه نظ وبين وجه النظر هنالك فمن اراده فليرجع اليه (فى الايضاح شرح المفصل) قيده به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فح يكون الضمير موافقا لمرجعه فى التذكير اذا المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن باعتباره) الى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى (وبالنظر عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى فى نفسه (لا باعتبار امر خارج عنه اى لايدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون ضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذا الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع

الدار

ما تحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله
الدار مبتداء فى نفسها صفة حكمها مبتداء ثان كذا الجار و المجرور خبر المبتداء
الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول اى لا) اى ليس (باعتبار امر خارج عنها
اى باعتبار كونها فى وسط البلاد البلده و الشهر او كونها قريبة من الجامع او كون
خبرانها صلحاء او كونها حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها و ما قام بها (ولذلك
اى لما قاله المص فى الايضاح ولكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى
او لكون الاسم ما دل على معنى كائن فى نفسه اى نفس فى ما دل اللام متعلق
بقوله (قيل الحرف ما دل على معنى) كائن (اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى
او غير ما دل (اى) الحرف ما دل على معنى حاصل (باعتبار متعلق) يجوز
فتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان
من هنا دل على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة
باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه
اى فى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المص
فى الايضاح (ومحصوله) اى محل كلام المص فى الايضاح ونتيجته (ما ذكره
بعض المحققين) وهو السيد الشريف ذكره فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك
الفاضل المحقق (كما) ان الكاف متعلق لمحذوف وهو خبر لمبتداء محذوف ايضا
تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وغيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف
للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليها من كون المعنى فى نفسه
وفى غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا
من تتمة الاولى (ان فى الخارج) المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان
فى الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم
بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح
ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا
الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ
موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بنفسها

وانما تقوم بمحالها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم
عليه وبه فان قيل ان العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح
ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح
من حيث وجوده لا من حيث العرضية الحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه
مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحته كونه محكوما عليه وبه وكذا
الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى
هو قائم بغيره فى عدم صحة كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا
كذلك) اى كما ان الموجود الخارجى قسمان قائم بذاته وموجود قائم بغيره كذلك
الموجود (فى الذهن) قسمان الاول معقول مدرك قصدا والثانى معقول مدرك تبعا
معقول) خبر مبتداء محذوف اى هو اى ما هو فى الذهن (هو) اى ذلك المعقول
فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه
مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله هو (فى ذاته) لا فى ذات غيره (يصلح
اى الذلك المعقول المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به
كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لا من اصل كلمة خطها العقل قصدا
او بالذات تكون مدركة قصدا او ملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها
مثل التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح لان يحكم بها نوع من
الحيوان التمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول
مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا
لذلك الغير (والة) عطف على قوله مدرك يعنى ذلك المدرك بالتبع الة وسببا
لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه
ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون
اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون
اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون الة لملاحظة
غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اى من المحكوم عليه وبه تامل ولا تكن من الغافلين كحركة
الافلاك اذ لا خطها العقل تبعا للافلاك وجعلها الة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها

وبها لانها لاتدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم
عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى
اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل
والايضاح بين المعنيين الاخرين (مثلا) منصوبا على المصدرية اى يمثل مثلا
من غير لفظه يعنى غير ثلاثى والجملة حال عن المبتداء والابتداء والحال عن المبتداء
جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه مثلا (اذا لاحظه) اى هو
لاحظ العقل معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا
اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (او بالذات) ويجوز الباء من غير
متعلق بشئ عطف على قوله قصدا لانه الحال فيه معنى الظرفية كقولك جاءنى
زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ولهذا المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق
بقوله لاحظ (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا او بالذات (معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم
المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير احتياج الى شئ اخر و يلاحظ ذلك
المعنى فى حد ذاته لا فى حد غيره فح يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه
عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى ذاته (تعقل
متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب
او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادى (وتبعا
لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره
اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر
ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر
ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى
المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا
الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا او بالذات (مدلول
لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا او بالذات
فح (لا حاجة فى الدلالة) اى فى الدلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى

المستقل

المستقل (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (ليدل) اللام متعلق
بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضميمة
او الى الكلمة باعتبار الانضمام فى ليدل تامل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه
اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا او بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا
بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل
واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدلالة عليه) اى فى نفس كل واحد
من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم
قصدا و بالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فح يصلح لان يحكم عليه
ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لانه
يحكم به ان كان مما يدل على نسبة والحدث مثل قائم او قاعد كقولك زيد قائم
واذا لاحظ العقل) ايضا معنى الفعل قصدا او بالذات كان ذلك المعنى مستقلا
بالمفهومية من لفظ الفعل فح يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة
على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كان دلالته على الحدث
والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على
ما سيأتى له زيادة تحقيق واما اذا لاحظ اى مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن
من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى
من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وهو كون
ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) وسيلة
لتعريف) منصوب من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حالتهما
اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال او مبتداء
منها او هى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل
بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء
الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية
و) ح (لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على
معناه (ولا يمكن) عطف قوله لا يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير

المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل ذلك المفهوم بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا غير مستقل بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان لا يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى كما ان لفظ الانسان موضوع لمعنى جزئى من تلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان واذا قال الشم (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة الجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة انها قوله (من حيث) متعلق لقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات حالات) يعنى كل واحدة منها حالة (لمتعلقاتها) اى متعلقات لنفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (والات عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط (لتعريف احوالها) اى احوال المتعلقات وذلك المعنى الكلى) الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية منه من غير احتياج الى انضمام كلمة آخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيرها (فح يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضمه كلمة آخرى اليه ويصلح ذلك المعنى لان يكون محكوما عليه نحو الابتداء واقع وثابت (ويصلح) ايضا لان يكونا محكوما به عليه (كقولك هذا هو الابتداء) (واما تلك الجزئيات

الموضوع

الموضوع لكل واحد منها لفظ من (فلا يستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقل بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) ح (لا تصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذ لابد فى كل واحد منها) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون) معناه مستقلا بالمفهومية (وملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذ لابد لكل واحد الخ (ان يعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الخ وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضميران يرجعان الى كل فى قوله اذ لابد فى كل واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فح يحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منهما (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه الا بذكر متعلقاتها) فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات آلة وروابطه لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى ملاحظة العقل من مفهوم الابتداء لمن حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما الخ هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف تدل على معنى حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على الابتداء السير من البصرة حيث كالسير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى من ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة ما والمراد من هذا ان لا فرق بينهما فى المال وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط عرفت (ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها او يكون ايضا ملحوظا فى حد ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة دلالتها) الى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان يكون تلك الكلمة مستقلا فى الدلالة بحيث

لاتحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة
يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا فى المآل والواقع لان مآلهما
واحد (فرجع) مبتداء (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى
فى نفس الكلمة الدلالة عليه) على التفسير اول (الى امر واحد) الجار والمجرور
فى محل الرفع على انه خبر المبتداء (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى
بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور
تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى مآل
وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اورد
هنا ماهو الاولى والاليق منها فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب
الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتداء المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة
بعد صفة له وقوله فى هذا الكتاب صفة اقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور
الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل خبره ان يرجع) اى ان يراد رجوعه
الى ما الموصولة) او الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فح
يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ موصول
او الموصوف برعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا
اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصولة (هو لفظ) مما سبق قوله
ليكون) تعليل الحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى
على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى
الموصول مطابقا لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة
وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس
الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى
قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما
ان يكون المعنى فى نفس ما دل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقهما
ولكن) استدراك من احتمالين اى الآن (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم
وهو قوله الاسم ما دل على المعنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهر

فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر المعنى الاول (وهو) اى
المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل
لظهور العبارة فى المعنى الاخر وضمير مسبوقيتها راجع اليها ابا فى قوله (بما يدل
متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى ان الظ
من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا الداح وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار ضمير بين
الاقرب والابعد فهو الاقرب لان للاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولذا
اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم
المص هناك) اى فى شرح ذلك العبارة (بارجاع الضمير الى المعنى) فقط لم يبين ارجاعه
الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو ان
المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة
اخرى اليها قوله متعلق (ظهر) قدم عليه مع ان التاء خبر الكونه ظرف لغو للحصر لان
الظهور منحصر بما سبق (انه لا يخل حد الاسم جمعا) يعنى لا ينتقض تعريف الاسم
بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجيء (ولا) يختل
ايضا (حد الحرف منعا) بانه لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه فقوله
بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه
لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو
الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى
وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج فى الدلالة
عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير
ذلك) المذكور مثل بين وذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد
من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها
اى فى حد نفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف الاسم فيكون تعريفه
جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره
فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم

وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتهما مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكسر
عنه الى عن ذلك (اجمالا) نصب على التميز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل
وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا (من غير حاجة الى ذكره
كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته
من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على
معانيها مستقلة ❁ و (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الخ
لما جرت العادة) اى لما جرت عادت العرب واستمرت (باستعمالها) اى باستعمال
كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى مفهوم كل واحد منها حال كون
تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق
مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو
اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
الغرض من وضعها) اى وضع كل منها (لزم) جواب لما (ذكرهما) فاعل لزم اى
ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر المضاف الى
المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق الخصوص لكل واحد منها
حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) اى لاجل ان
يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء
فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها
اى دالة على معناه اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد
انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون دالة على معانى معتبرة (فى) حد
غيرها فا) ذا (هى) اى هذه الاسماء داخلة (فى حد) لاسماء (ولا) تكون داخلة
فى حد (الحرف) حتى ينتقض (حد الاسم) جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد
الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا للاغيار فلم يلزم ان يختل
حد الاسم جمعا ولا فى حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه

حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمنى اعنى الحدث) المدلول
عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والالزم اقتران الزمان
بالزمان فيكون الشئ مقترنا لنفسه واراد بالمعنى ما يشتمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل
فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة
الانسان على الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث
او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم
وصنعت الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه
تضمن (مقترنا) وصفا (باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
جواب لما اى اخرج المص الفعل (بقوله ❁ غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ❁ اى
غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك
اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة
الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد
يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا اورد صفته مذكرا
كما فى ما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا مثل جاءتنى النسوة
الثلث وكما فى قوله تعـ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام (فى الفهم) متعلق بقوله
مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اى
على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى
قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعداد الصفة مثل جاءنى زيد العالم
الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) والباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله
فى نفسه لان الحرف يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم وبا) لصفة
الثانية) خرج (الفعل) عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا
ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم
الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) عدم الاقتران (بحسب الوضع
الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل

واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه ح يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لا الوضعى الثانى لانه ح يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج افعال المنسلخة عن الزمان (فيدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها) منقولة عن شئ الا ان بعضها منقول عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدرا رود اروادا الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر يرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سر يرد رويدا اى والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى ههنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم الفعل (او كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على وزن المصدر ولكن لا يكون فى الاصل مصدر اولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيره (الا انه) يكون على وزن قوقاة مصدر قوقى بمعنى قوقية اى يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقات على وزن فعلل فعللة

وفعلا لا

وفعلا لا وكان فى الاصل هيهية الفا (او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا يعنى اما بعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسما له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى بالمصدر باسم مدلوله المنقول اليه اولا (ونحو صه) ومه بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك او منقول عن (الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لان من الجهات الستة ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر عما يوذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فيكون اسم احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيدا قرينة لهذا النقل فليس الشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول (على) معنى مقترن (باحد الازمنة الثلثة) اما الاول وهو رويد فلانه معناه المداول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع فهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلانه لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل الكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كالافعال المقاربة (نحو عسى وكاد وغيرهما فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت

عنه لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لايقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها اى معنى افعال المنسلخة عن الزمان (به) اى من الزمان (بحسب اصل الوضع ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج اودخل (عنه) اى عن حد الاسم (الفعل المضارع) ثلاثيا ورباعيا وغيرهما ايضا) اى كما خرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع على تقدير) متعلق بقوله يدل وهو الذى هو خبر انه (اشتراكه بين الحال والاستقبال) وفيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين مالم يكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن (زمانين معينين وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلثة) واذا دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على احد معين فى ضمنهما) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لايقدح مبنى المفعول اى لايمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) ناشئة (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين هو الحال والاستقبال معا او غيره واحد منهما غير معين اى لايمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن بالزمانين المعينين الحال والاستقبال دلالته على معنى فى نفسه مقترنا باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم هذا) جواب سؤال ناش عن قوله اذ لايقدح الخ وهو انه علم انه لايقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى او زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لايراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لايراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين

ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجيء (الدلالة) مبتداء مؤخر (من الارادة متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم باللفظ معنى او اقترانا بزمان لاينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الاخر لانه يكون الالتباس بعض المعنى ببعض وهو لايجوز واذا دل لفظ على معنى او اقترانا بزمان يجوز له ان يدل غيره او يقترن بأمل وانصف ولم آل جهدك (ولما فرغ) المص (من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا ان يذكر بعض خواصه) من اللفظى والمعنوى (ليفيد) اى ليعلم المص او ذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى الاسم لان الشيء اذا عرفت اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) ❊ ومن خواصه ❊ اما مبتداء على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم (منها حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منها على وزن بيعة جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشرة الى ما لا نهاية (و) منها ايضا (من التبعيضية) بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض ان فى مدخولها وافادة ان الخواصة المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) المص من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص جمع (خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشيء ما يختص به) اى بالشيء (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة بجميع افراده) ماهى خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكاتب خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعة ولذا كانت شاملة بجميع افراده (او) هى (غير شاملة) بجميع افرادها ماهى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لايمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى اى الكتابة بالفعل لاتوجد فى جميع افراد الانسان بل يختص ببعض افراده فتسمى هذه بنوعيها

خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كلية يقال
على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا
من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد للاسم لانه لا يدخل المضمرات
والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير
المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام
او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرها (فمن خواص الاسم) ❊ دخول
اللام ❊ اما مبتداء او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو اللام (اى لام
التعريف) لكون اللام شايعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه
عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المص (دخول حرف التعريف
مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف التعريف
فى مثل نبى (فى قوله عم) على لغة حمير اى قبيلة فى جواب سائل من تلك القبيلة
لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبرا مصيام فى امسفر
وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام
فى امسفر) ليطابق الجواب السؤال وقيل لم يصدر منه م فى غير هذا الحديث
(لكنه) اى الا ان المص (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا القسم (لعدم
شهرته) ولانه اى لان دخول اللام احضر والاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شايع (وفى اختياره
المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام
كما قاله البعض (اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه) لان فى حرف
التعريف ثلثة مذاهب والمختار منها عند المص مذهب سيبويه لانه مقتدى
فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ما ذهب اليه
اداة التعريف) يعنى ان آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال
كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما
اختار اللام لانها للتخصيص وضعها وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت
مع الاسم المعروف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت همزة الوصل عليها

لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل
فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل
ولو بالفتح لالتبس باللام الابتدائية وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت الهمزة
الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به وقال
المحشى ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن
وهذا التنوين فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاد
سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعنى كما
ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف الاستفهام كذلك ال معها
ايضا حرف التعريف لانه لما رئ فى جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك
عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة يجاز حذفها فى بعض
الاستعمال كما هو حال حرف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام
و) اما (المبرد) فقط فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة
المفتوحة) لما مران الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة
والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما راى انها كثيرا ما تستعمل
بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون
للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينهما وبين الهمزة الاستفهام
والنداء ايضا فى مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخرين فيها
للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص
دخول حرف التعريف) على المذهب الثلثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف
موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل اللفظ عليه مطابقة) وذلك المعنى
لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين
الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال (والحرف لا تدل على معنى مستقل) بل
يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان (يدل على معنى مستقل بالمفهومية) الا انه
يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعنى حرف التعريف (ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة
كذلك لان كل واحد منهما موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لايدخل
ايضا (غيرها) اى الضمائر (كالموصولات) كالذى والتى وما ومن غيرها والمضاف
بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى
التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكتب بالفعل للانسان (وكذلك
خبر مقدم يعنى كان هذه الخاصة ليست من خواص الشاملة له (سائر) اى باقى
الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى خواص الجنس
التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل
واحد منها ايضا من خواص الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا
لفظى ومعنوى واللفظى ثلثة وقدم اللام منها لانها يدخل الاول ولان الدخول
حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما
يدخل فى الاول فقال * و * منها دخول * الجر * يريد ان قوله الجر معطوف
على المدخول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض
وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق
باختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حروف الجر) لان
حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حروف الجزم فى الفعل المضارع (فى
الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا وتقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر
اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما
فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول الجر
لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص
بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو
الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى الحرف الجر (وضع لافضاء
اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) لما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا وضع
لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (وينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من
من خواصه (ليقضى معنى الفعل اليه) اى الاسم الذى صار حرف الجر من

خواصه لان الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يقضى اليه
غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه
فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه
لا لفظا وهو ظ ولا تقديرا كما سيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون
حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضاف اليه بها لكون الجر موجودا بدون
الحرف الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب
عنه واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد
التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا او التخصيص والتخفيف
فيكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج
اليه فح ان كانت اللفظية غير مخصوصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم
زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشه (فينبغى ان لايخالف) الفرع
وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لاتكون الا (بان يختص) الفرع
بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشه
بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان يختص
الاضافة اللفظية الفعل والمعنوية الاسم (او يزيد) عطف على يخالف الاول
اى فينبغى ان لايزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لايكون الا (بان يعم
الاسم والفعل) اى بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على
يختص الاول فينبغى ان لايخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم
ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظ المتبادر من
كلام المص فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيهما على ما فهم
من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيهما يكون
بتقدير حرف الجر ايض * ومنها) اى (من خواص الاسم دخول) * التنوين
باقسامه الخمسة الا التنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام
فنصب المستثنى (وسيجىء فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف
التنوين وهو التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل (و) بيان اقسامه

واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعني تدل على امكنية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون متصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعني يكون مادخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين اي اسكت سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين معناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني بحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم يعني مايدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء وهذا القسم لايختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا على وجه) متعلق بقوله سيجيء يظهر مبني للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله وهو اي علة (اختصاص) ما (عدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اي بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سيأتي تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم) به اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع في تعداد بعض خواص المعنوية فقال ❁ و ❁ منها اي من تلك الخواص ❁ الاسناد اليه الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (هو) اي الاسناد اليه بالرفع عطف) خبر بعد خبر والجار والمجرور حال (على الدخول فيكون مثله اما مبتداء او خبر (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) معناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعني ان يكون مذكور في اول الكلمة كاللام او) معناه المجازي وهو (اللحوق في الاخر) وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعني الذكر في الاول واللحوق في الاخر منتفيان) يعني لايوجد ان (في الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم

الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الاخر (وكذا) خبر مبتداء محذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا اللحوق في الاخر (والمراد به) اي الاسناد اليه (كون الشيء مسندا اليه) يعني ان همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لايقوم بذاته ويتفرق في آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف قط مبني على السكوت اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لاخ اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ايضا ان يكون مسند ومسند اليه في حالة واحدة ولذا غير جائز واما ان لايكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فح (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لايقدم بنفسه لايدل عليها لا تحقيقا ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام ❁ و ❁ منها اي من خواصه المعنوية ❁ الاضافة ❁ سبق اعرابها (اي كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا بذكره) اي بذكر حرف الجر (لفظا) اي حال كون الحرف الجر ملفوظا ووجه اختصاصها بالاسم) اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص اوازمها من التعريف) بيان اوازمها اي من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه والتخصيص) اي كون المضاف خاصا بعد ان يكون عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اي كون

التخفيف حاصلا بالمضافة فقط امافى جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد
واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه او جانب المضاف والمضاف
اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى الاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها
لان الفعل نكرة يدل على معنى فى نفسها لايقبل شئ منها لكونه عرضا وهؤلاء
اوصاف الذات والحرف لايدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا للاضافة بكون
الشئ مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشئ مضافا اليه (لان الفعل
والجملة) يعنى الجملة الفعلية اى يختلف فى ان المضاف اليه (اناوقع) الفعل موقعا
يمكن ان يكون فيه (مضافا اليه) الفعل والجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه
هو الجملة الاسمية تماما منها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم
قد يقع) اى الفعل او جملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص
الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل والجملة فيلزم الاحتراز عنه ولذا فسرنا ها
هكذا (كما) وقع (فى) قوله تع (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تع يوم ينفخ
فى الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشارة بكلمة قد المفيدة للتقليل
اذا ادخلت على المضارع الى ضعف ماينا على هذه الدعوى من حمل قول
المص على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا
اى احد الامرين من الفعل والجملة كائنا (بتأويل المصدر اى يوم ينفع الصادقين
اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) ح (بتقدير حرف الجر مطلقا) اى سواء
كان الاضافة مفسرة بكون الشئ مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين
الاية بيوم نفع الصادقين فالاضافة ح (تختص بالاسم) و (انما قيدناه) اى قولنا
كون الشئ مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض) ذلك (بقولنا مررت
بزيد) وانا مار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون
ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف
الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة
بلفظ حرف الجر تامل والمفرغ من تعريف الاسم وبيان خواصه من اللفظية
والمعنوية شرع الى تقسيم فقال ❊ وهو ❊ اى الاسم قسمان) يشير الى

ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والى انه تقسيم الجنس الى نوعيه
كقولك الانسان عربى وعجمى ❊ معرب ومبنى ❊ قدم المعرب لان الاسم اصل
فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى
الاسم (لايخلوا اما ان يكون مركبا مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد
وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غيره مركب مثل زيد
وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لايخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى
الذى هو الاصل فى البناء وهو ثلثة عند البصريين الماضى والامر بغير اللام
والحرف (اولا) يشبهه فكان ثلثة اقسام قسم لايكون مركبا سواء كان مشابها له
او غير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكن يكون
مشابها له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشه
وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كما قلنا فى القسم
الثانى (وماعداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم
الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد ورجل (والمركب
الذى يشبه مبنى الاصل) كما هو القسم قسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان
والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النفى والاثبات
يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان مايتعلق به
وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب ومايتفرع
عليه وهو لايظهر الا فيه فقال ❊ فالمعرب ❊ بالفاء التفسيرية الذى هو قسم
من الاسم) يشير الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لا للجنس لان المنكر اذا اعيد
معرفا يكون الثانى عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءنى
رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائى فقوله فالمعرب مبتداء
المركب ❊ خبره اشار اليه الشه بقوله (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة
الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة يقتضى موصوفا والى ان اللام
لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب
المفعول لفظا وفعل ماضى مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول له

مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اى يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء
كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اى فى التعريف كان مركبا مع غيره
سواء كان مشابها لمبنى الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك
زيد قائم وقام هؤلاء) لان كلا منهما مركب بتركيب يتحقق معه عامله الذى
فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى (بخلاف ما ليس بمركب
اصلا) اى قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم
معربا (من الاسماء) بيان كما فى قوله ما ليس (المعددة) صفة الاسماء المذكورة
عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء وسواء كانت معدودة بلا عطف
نحو الف با تا) او بالعطف نحو الف وبا وتا موقوفا اولا او غير اسمائها بالعطف
نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف (نحو زيد عمرو بكر) موقوفا اولا فانها مبنية
عند المص (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يتركب فيه) تركيبا (يتحقق
معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه معربا (كغلام فى غلام زيد) او مبنيا مثل
غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المتعدده بقسميها والاسماء
التى لم يتحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المص) لانه شرط التركيب
وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم
الاول النفى عن اصل وفى الثانى انتفى تحقق العامل ومع هذا الاصل فى الكلمات
المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له
الذى لم يشبه ❊ صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة متساوية لتعريف
ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير بلازمه لان عدم المشابة يستلزم عدم المناسبة
مناسبت مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احتراز عن غير
المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتى الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب
وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين لكونه هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه
مبنى الاصل ❊ بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كضارع
مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة
يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف

صفة (بيانية) لما قلنا انفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه
على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال
المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء
موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء
السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتح لخفة ولكونها اخ
السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر معرب مجزوم وانما
بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى
للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم
استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعانى الثلثة (وبهذا القيد
اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلا فى مثل قام هؤلاء
وان كان مركبا يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابها
لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان الاسماء الاشارة مشابهة الحروف فى الاحتياج
كما ان الحرف محتاج المتعلق كذا هذه الاسماء محتاجة الى مشار اليه (كما يجئ
فى بابه) اى باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المص التركيب
فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المص خالف الجمهور
حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليبان هذا الخلاف قال منبها (واعلم ان صاحب
الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة
سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة لا تركيب يتحقق
عامله كغلام فى غلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة
يعنى لم يكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال
وهى معربة قبل التركيب ان لم يكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين
نوع يستوى فى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عنه الجر والتنوين
كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انتهى
حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب
والمص جعل الاسماء المركبة مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن

مركبا لم يكن معربا عنده (ولبس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب
بقوله ولبس النزاع الخ (فى المعرب الذى) هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى
ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول
يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) شئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل
على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد التراكيب) اى بعد ما تركب بعاملها نحو
قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب
اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب
الكشاف يقال له لذلك اصطلاحا وعند المص لايقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب
الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب لكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد
بالفعل مثل قام زيد اولم يوجد كزيد والمص لم يكتف به (مجرد الصلاحية
لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا
لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية
استحقاقه الاعراب بعده بخلاف المص فان عنده يكون معربا بعده لا قبل وان لم
يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبر العلامة (الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن
مشابها المبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل
وذلك لايكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول
الاستحقاق معتبرة عند المص (اخذ التركيب فى تعريفه) المعرب حيث قال المركب
الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد
بالرفع ورايت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود
الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى
عليه بالفعل كما صورناك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع
عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لان الاعراب فى الاسم المعرب
بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبرة عند احد (يقال لم يعرب الكلمة

بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف
ورايت زيد ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى لكونها معربة بالاصطلاح
الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة القول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المص
فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور
من غير الخطاء اجاب الشارح عنه بقوله (وانما عدل المص) اى اعرض لان العدول
اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور
عند الجمهور) المشهور (من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف
آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف
ما يعمل البعض الآخر وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى
المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى بعلم النحو
احوال آخر الكلمة) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه كون اعرابه
بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض
الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) الاعربى (من
الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من باب التفعل (لغة
العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من ابائه واجداده وفروعهم
اومن قبيله (ولم يعرف) عطف على من لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى
من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم
باختلاطهم فضلائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى
احكام او آخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بالتتبع لغتهم
او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم (النحو) حيث لايحتاج اليه لحصول
مقصوده بالتتبع او بالسمع (ولافائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها
لانه يكون تحصيل الحاصل واذا لايحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى
اصطلاحات النحاة او اعرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه
مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المص كما اشار اليه فيما بعد
ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) وان مع

اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه نائب الفاعل بقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا باختلاف العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الاخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به) عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به على عطف قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلة بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ماعرفهم الجمهور به (بانه) اى المعرب مما يختلف آخره) يعنى يوجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقديم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم بين صفته ولذا قال الشه (فينبغى ان يعرف) المعرب وبين ذاته اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف اخره (بغير ماعرفه به الجمهور و يجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول يعنى ماعرف به الجار متعلق بقوله ان يعرف الجمهور و يجعل عطف على يعرف مبنى للمفعول ايض (و) ينبغى ايضا ان يجعل (ماعرفوه به من جملة احكام) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المص) ليفيد زيادة

معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية وحكم ❋ (اى من جملة احكام المعرب) ليشير الى ان الاختلاف المذكور من احكام وخاصة من خواصه (و) ليس مجموع احكامه اثاره (المترتبة عليه) اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشار ايض بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير الجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكم (من حيث هو معرب يعنى لا من حيث هو معرب يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ان يختلف آخره ❋ (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز عن نسبة الاختلاف الى الاخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى اختلاف ذات الجار فى (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز عن نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدل حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفى النصب الى الالف مثل رايت اباه وفى الجر تبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل ذاته فى حالة الجر الى الياء او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية تبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وفى حالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه تبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف او صفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه فى التوجيهين (بان يتبدل صفة بصفة آخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخواتهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان تبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رايت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة مثل مررت بزيد والحكمى فى جمع المؤنث

السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة وفي غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم الكسرة ❊ باختلاف العوامل ❊ اللام فيها للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (في العمل متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا في العمل وقس الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلق ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف مايعمل البعض الاخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (في العمل) مع انه مذكور في كلام المص مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العوامل في زيد في هذه الصور جمع صورة اى هذه الامثلة (مختلفة بالاسمية) يعنى ان العوامل في زيد في المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفعلية) وفي المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه ونشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى في هذه الصور وهو زيد (لم يختلف) فيها وفي بعض النسخ (باختلافه) بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله في العمل ❊ لفظا او تقديرا ❊ تفصيلا لاختلاف الاخر اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلافا العوامل سواء كانت ملفوظة او مقدرة (نصب على التميز) عن نسبة الاختلاف الى الاخر والتميز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخر وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تع واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب رأسى واما بمعنى المفعول كقوله تع وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير) ثم حذف

المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى ايجازا الحذف والاول يعنى النصب على التميز اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع في النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما في قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه (وتقديرا) وهو بالحركة المقدرة نحو جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى) يعنى (فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين (انقلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها انقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب تقديريا) بان يكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدر واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه) اى التعميم في بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بالاخ ابنا فارجع اليه (لئلا ينتقض بغير المنصرف في (مثل رايت احمد ومررت باحمد) بالفتح في حالة النصب والجر وبالمثنى والجمع المذكر السالم في (قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها للجمع المذكر السالم الاول حالة نصبه والثانى حالة جره (فانه) اى الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا فوق الواحد (فيه) اى في المذكور من قولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الاخر فيهما مفتوح (بل الاختلاف فيه (حكما فان فتحة احمد بعد النصب) حقيقة لانها (علامة النصب وتلك الفتحة (بعد الجارة علامة الجر) لانها في حكم الجارة لان الجر لما سقط اقيم مقامها الفتحة فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا وكذا الحال في التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب

علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف ويكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا عنها (فاخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لاحقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشاء من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان قلت الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك (لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد ولا فى العوامل) ايضا يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد الاختلاف ايضا فى اخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن يشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر غير ان يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد لتسكت عليه اوتقول بالعامل الناصب مثل رايت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك ❁ ولا ❁ (يترتب عليه) اى على ذلك المعرب المركب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك (بل) يتحقق ويوجد (هناك اى فى تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المص مبنى فلما دخل عليه العامل كان معربا وظهر الاعراب فيه بدخول وحدوث (قلت فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف العامل) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم (فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين فى الاخر لافساد فيه) اى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا انفقت الاحكام ولم يدخل بعضها واما اذا تغايرت فلا فساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكرها هنا) اذا المذكور هنا ليس الاحكم واحد من احكامه

فليكن

فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكرها (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العامل (لا يكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة جمع الخاصة بحيث لا يوجد شئ منها الا دخل فيها حتى يراد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشه بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال ❁ الاعراب ❁ اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية ❁ ما ❁ اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة ❁ اختلف اخره الجملة صفة (اى اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة) فقد سبق اعرابهما وتفصيلهما ❁ به ❁ اى بتلك الحركة او الحرف) نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصول وقدم الموصوفة لانها انسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد و فى بعض النسخ لا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد وردا لا يرد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة المعين ارادة غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظ ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (واما ابقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف العامل والمقتضى خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسببية والباء السببية بما يكون مدخولها سببا كما فهم انحن فيه لان الحركة او الحرف سبب الاختلاف فان المتبادر من السبب) السبب (القريب) خبران اى ماله نوع تأثير فى المسبب لا التأثير التام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلثه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه

والثانى

الاختلاف ههنا ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب
يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا
او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا
من غيره (وبقيد الجنسية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى
ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المص
وهو الاصح لانه فيه ثلثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى
ومتوسط بينهما يعنى لبس بمعرب ولا مبنى وهذا ضعيف المذاهب (لكن
اى الآن (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك اليا
وفيه اشارة الى ان المختار عند الشه الاعراب ايضا (لبس من حيث انه معرب
اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه لبس
الا من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثل قبل الاضافة الى الياء كان
مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا فلما اضيف اليها اجتمع
ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن
ولانه اذا انضم او فتح يلزم الثقل او تغير الياء فهذه الكسرة ذاتية لانها حصلت
قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل
وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف آخره به (ثم حد الاعراب) اى تعريفه حال
كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه
لكن) اى الآن (المص اراد ان ينبه على فائدة وضع اختلاف الاعراب
هى تميز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب
لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم ولم يتميز المعانى الثلثة بعضها عن بعض
واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه
واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيتميز المعانى بعضها عن بعض (فضم اليه
اى الحد (قوله) ❊ ليدل ❊ (على المعانى المعتورة عليه) يعلم فائدة وضع الاعراب
وهى التميز (وكانه اراد هذا المعنى) التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال
فى شرح هذا الكتاب (لبس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه

من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد
اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا
عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا
بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف يعنى المراد
بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم
صفة لقوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ (من فحو الكلام) اى من معناه
ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه
لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا قوله غاية البعد منصوب على الظرفية
فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل
متعلق بقوله اختلف آخره) يعنى المعنى اختلف آخره (ليدل الاختلاف) اشارة
الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا بقرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة
او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على معنى
فرجح هذا لكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له ❊ على المعانى ❊ جمع معنى
المراد بها ههنا ما فسره الشه بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة ❊ بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعانى ليدل
على اخذ كل من المعانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل
معرب باخذ تلك المعانى فكل منهما اولذا ذهب الشه اليه ❊ عليه ❊ (اى المعرب
متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين معنى الورود او الاستيلاء) التضمين يحتمل امرين
احدهما ان يكون اصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال
كونها واردة مستولية على المعرب الثانى ان يكون الاصل زائلا والمتضمن اصلا
تقديره على المعانى الواردة والمستولية عليه وبين معناها اللغوى بقوله (يقال
اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه) اى (اخذ) ذلك
الشئ (جماعة واحد منها) اى فرد واحد من الجماعة وهو بدال البعض من الكل
بعد واحد) يعنى اخذ فرد واحد وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة

وهذه مرة بالفارسية دست بدست كردن چيزى بروى (على سبيل المناوبة) متعلق
بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول
والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الاخر (لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت على المعرب اى محل واحد
هو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذه
احوال مترادفة او متداخلة على ما سيجئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة
لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة
والثانية تعارضا اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون مفعولا
ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا
والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فينبغى ان يكون
علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى
ان يكون متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى
فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (احتلاف فى آخر المعرب
لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على
آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى
بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع
وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكون دالا عليها
لانها معانى خفيفة تستدعى علايم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة
ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى
باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى وضع
اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند
اختلاف المعانى الثلثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم
المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون
اسبق فهو احق واولى والاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون
احق لم يكون فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقة

كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى
الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل
لان الاكثر فى حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ
عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفة) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة
الموصوف كما فى النكرة او موضحة له كما فى المعارف والمخصص او الموضح لا يكون
الا بعد ما خصصه او موضحه (فالانسب ان يكون الدال عليها) اى على الصفة
ايضا اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على
الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب باللغة (مأخوذ
من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على
المعانى به مجاز بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة كانت
او حرفا (يوضح معانى) الثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية
للاعراب) لانها معانى خفيفة يقتضى علايم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا
الاعراب علامة دالة عليها (او هو) مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته
بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهو
للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت
فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب
بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على) تقدير (ان يكون الهمزة) فى
اعراب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد) و
سمى كل واحد من العلامات الثلث الدالة على المعانى الثلثة (به) اى الاعراب
بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما سمى بالاعراب (يزيل فساد الالتباس بعض المعانى
ببعض) وانواعه ؛ اى انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع الاعراب
لان البحث بحث الاسم فيكون انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة
الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل فى الرفع
والنصب فافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس

لان الجر ثقيل والاسم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الثقيل للاسم الخفيف والجزم
الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما ولقادلا (ثلثة) نبه على ان الجزم بمجموع الثلثة
فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه تقديم
الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلثة
لان المعانى المقتضية للاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال
على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف اذا كان اكثر
فينبغى ان يكون الانواع ثلثة ✲ رفع ✲ سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبة بين اخويه ✲ ونصب ✲ سمى به
نصبا لان النصب فى اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
ولانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها فى الكلام ✲ وجر ✲ يسمى به لان
عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات) الاعرابية التى
هى الضمة فى جاء زيد والفتحة فى رايت زيدا والكسرة فى مررت بزيد (والحروف
الاعرابية) التى هى الواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك (ولا تطلق
لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت فى الاواخر
والاوائل او الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء فى كلها (فانها
مستعملة فى الحركات البنائية) من حيث واين وجير ونزال (غالبا و) تستعمل
فى الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التى تكون بلا تاء فى اواخرها
فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر او لا وفى
الهندى وانما قال ههنا انواعه وفى المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع والنصب
والجر دال على نوع من المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها
ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات ما البنائية نوع حيث
يدل على امر واحد وهو البناء ههنا كلامه ✲ فالرفع ✲ الفاء للتفسير او التفصيل
اورد باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجى
حركة كانت) اى الرفع فالتانيث باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات (او حرفا
كما فى الاعراب بالحروف ✲ علم الفاعلية ✲ اورده بالياء اشارة الى ان الرفع

ليس علامة للفاعل فقط اذا كان كذلك لا يكفى ان يقول على الفاعل لكونه احصر
وادل على المقصود (اى علامة كون الشئ) اى الاسم ولم يقل علامة كون
الاسم ليعم مثل قولك اعجبنى ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه
اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله فى الفاعلية مصدرية (حقيقة) تمييز
او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (او حكما) عطف على حقيقة على
التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية
المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة فى الفاعل لكونه اصلا فى
المرفوعات وما عداه منها ملحق به (ايضا) اى كما اشتمل الفاعل اصلا (كالمبتداء
والخبر او غيرهما) كخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس
والنصب ✲ الذى هو من انواع الاعراب الاسم (حركة كانت للنصب) كما
لاعراب بالحركات (او حرفا) بالحروف ✲ علم المفعولية ✲ اى علامة كون
الشئ) اى الاسم وانما قال كون الشئ ليشمل مثل رايت انه قائم (مفعولا حقيقة
كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به
فى كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب
ان واسم لا النبرئة وخبر ما ولا فى الحجازية ✲ والجر ✲ الذى هو من انواع
اعراب الاسم ايضا (حركة كانت او حرفا) علم الاضافة ✲ اى علامة كون
الشئ) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهار عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه
حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لا لعدم
وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف
الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف
الجر الزائد (واذا كان الاضافة بنفسها) اى بصفتها (مصدرا) من باب
الافعال (لم يحتج) اما مبنى للفاعل فاعله مستكن فيه راجع الى المص او مبنى للمفعول
وقوله (الى الحاق الياء المصدرية) مفعول ما لم يسم فاعله (اليها) اى الى
الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين
الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها

مصدرية كما احتيج الى الحاقهما (في الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل
واحد منهما غير مصدر (انما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص
النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل
لاحتياجه في التلفظ الى تحريك الشفتين ولان ما تولد منه الواو وهو اثقل
الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) ولانه معمول
ما هو الاصل في العمل وملحقاته ايضا قليلة وهي خمسة (فاعطي الثقيل
الذي هو الرفع (القليل) الذي هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل
في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهي جزء الالف واخو السكون
والمفاعيل كثيرة) والكثير قد يستثقل (لانها خمسة) في الفعل المتعدي واما اللازم
والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انها فرع المتعدي وهو الاصل وملحقاتها
ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطي الخفيف) الذي هو النصب (للكثير) الذي
هو المفاعيل ولمناسبة النصب المفعول في الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
لما عرفت ان العلامات ثلثة والمعاني ايضا ثلثة فذهبت واحد بهذا وواحد بذا
للمناسبة في كل واحد منهما وبقي علامة الجر للمضاف اليه (اعطوا الجر جعل
اي الجر (علامة له) اي للمضاف اليه لا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين
الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط
لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطي الجر
للمضاف اليه فلا يظن ان اعطي الجر اليه ضروري ※ العامل ※ احتاج
الى بيانه لاحتياج المعرب اليه لاعتبار الفاعل في مفهومه ولذكره في حكم المعرب
الا انه آخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي
للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم
او العامل المطلق لما اوجب كون آخر كلمة على وجه مخصوص من الاعراب
لفظا كان) العامل او سماعيا كان ذلك العامل اللفظي او قياسيا (او معنويا) ※ ما به
الباء السببية متعلقة بقوله ※ يتقوم ※ قدمت للحصر (اي يحصل) بسببه
لا بنفسه تفسير باللازم لان التقوم يلزم الحصول ※ المعنى المقتضي ※ اي

الفاعل (اي) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهني وهو في قوة النكرة
ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعاني) الثلثة (المعتورة) اي المتوالية
والواردة (على المعرب المقتضي) صفة المعاني ※ للاعراب ※ ليكون علامة
دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعي علائم ظاهرة يستدل بها عليها
(ففي) قولك (جاءني زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعلقه
صفة (لجاء عامل) تقديره فجاء اي فلفظ جاء الذي في قولك جاءني زيد عامل
في زيد (اذ به) اي بسببه (حصل) لا بغيره (معنى الفاعلية في زيد) وهو المجيء
القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذي كان علم الفاعلية (علامة لها
اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف
بعلاماتها (وفي) قولك (رايت زيدا) اي لفظ (رايت) الذي في قولك رايت زيدا
عامل) في زيدا (اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل
النصب) الذي كان علم المفعولية (علامة لها) اي معنى المفعولية ليعرف ذلك
المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته (وفي) قولك (مررت بزيد الباء عامل في زيد اذ به
اي بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورا به (في زيد فجعل الجر
الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اي لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة
دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي
اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة تكون
بالحركات الثلث وتارة تكون بالحروف الثلث وتارة يركب من الحركات الفتحة
وتارة الكسرة ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو فهذه اقسام ستة شرع
في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته
والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضي للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء
فالمفرد المنصرف ※ (اي) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذي لم يكن
مثنى) اي تثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه
اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما
بالحركات ولكن يكون ناقصا كالجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف

يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد
ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب ❀ و ❀ (كذا) اى كالمفرد المنصرف
جمع المكسر المنصرف ❀ (اى) الجمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى ذلك
الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون جمع السالم فان اعرابه
بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا (ولا غير
منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات
الا انه ناقص اذا حرك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط (كرجال) او مع زيادة
ونقصان (وطلبة) جمع طالب كاسير ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين
اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه
على الاصل) فيه لان الاصل ان يكون بالحركات التامة (من وجهين
احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها
اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما سيأتى (والثانى
انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) اعرابهما
ان يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلث) الضمة والفتحة والكسرة
فى (الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون
على النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين من النوعين
بالحركات الثلث) كما مر (فى الاحوال الثلث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق
حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع
فالاعراب فيهما) فيه الى ان قوله المفرد المنصرف مبتداء بتقدير المضاف كما قدرناه
هناك ❀ بالضمة ❀ الجار والمجرور خبر المبتداء ❀ رفعا ❀ اى (فى حالة
الرفع) اى حالة كونه مرفوعا ❀ والفتحة ❀ من قبيل العطف على معمولى
عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازة المص مثل قولك فى الدار زيد
والحجرة عمرو ❀ نصبا ❀ اى فى (حالة النصب) اى حالة كونه منصوبا ❀ والكسرة
جرا اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه
قريبا اى (فى حالة الجر) اى حالة كونه مجرورا اذا كان كذلك (فنصب قوله رفعا

ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير
مضاف) وهو لفظ حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون
منصوبا على انه حال من فاعل الظرف والمستكن فيه بتأويل بالمشتق اى حال
كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (او) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية
اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد والضمير وحده
والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر
فالقسم الاول) هو المفرد المنصرف (مثل جاءنى) زيد بالضمة حالة
الرفع ورايت زيدا بالنصب بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد بالكسرة حالة
الجر ونحو جاءنى (رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى) وهو
الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى) رجال و(طلبة ورايت) رجالا و(طلبة) و
مررت) برجال و(طلبة) والثانى من الثلثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه
الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد ❀ جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه
لانه اوضح لان معرفة المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له
بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه
جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف مفردا جمعا (وهو) اى الجمع
المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالف والتاء) سواء كانت واحده
مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل
ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة نحو مسلمات وضاربات او غير صفة
مثل زينبات وسجلات (واحترز به) اى بالسالم (عن المكسر) اذ يصح ان يطلق
عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم
حاله او سيعلم) وعن جمع المذكر السالم بقوله المؤنث فانه سيعلم ❀ بالضمة ❀ خبر
رفعا ❀ اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا ورفع رفعا ❀ والكسرة ❀ (نصبا
اى حالة النصب ❀ وجر ❀ اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان الاخيران ايضا
فان النصب فيه) اى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات
الناقصة لكون النصب فيه مترو كا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى

هو جمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتر وتيرة من باب ضرب الطريقة (الاصل الذى هو جمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما فى الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من جهتين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات) وزينبات بالضمة (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورايت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا وجمعا مكسرا وهو ❁ غير المنصرف ❁ مبتداء ❁ بالضمة ❁ خبر (رفعا) اى حالة الرفع ❁ والفتحة نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر فيه متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورايت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما استوى الحروف الثلثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال اخوك وابوك وحموك ❁ (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث او غيرها فناسب الكسرة فى المؤنث فيهن ايدل على كونهن اسفل من الذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب

المرأ من جانب زوجها) لا من جانبها كابيه وابنه وابنته واخيه وغيرها ذكورا او اناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف لكونه كناية عن المؤنث ❁ وهنوك ❁ (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى المفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمراءة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر و) غيرها (هذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وتصغيره على اخيو وابيو وحميو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله فيعلم انه واوى لا يائى فحذف الواو على القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا ❁ وفوك ❁ (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى ولامه هاء اذ اصله فوه) بسكون الواو مثل قول بدليل افواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذفت الهاء نسيا كما حذفت الواو فى البواقى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد سيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك وذو مال ❁ وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهو لفيف مقرون) وهو ما كان عينه ولامه حرفى علة لكن ههنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو وفى لامه واو اخرى مثل شوو (اذ اصله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخويه فبقى ذو مثل يد ودم فاذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حال الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى كان لها ان يضاف

الى الكاف لما وافقه الاخوات كما وفقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه
اى ذو (لا يضاف) الى شئ (الا الى الاسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير
مطلقا ليس باسم الجنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة
لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم
يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا
جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه اللغة ان ذو لا يضاف الا اليه (فاعراب هذه
الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتداء بحذف المضاف والى ان
الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها
بالحروف سواء اضيف الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر ❀ بالواو خبر (رفعا
اى حالة الرفع ❀ والالف ❀ نصبا) اى حالة النصب ❀ والياء (جرا) اى حالة
الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا
بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير
اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم يكن صحيحة بنفسها كدلو وظبى
نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيو قلبت الواو ياء لان الواو والياء
اذا اجتمعتا فى كلمة وكان الاولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء
الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
واحد والسابق ساكن (ورايت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مامر (ومررت
باخيك) بالكسر جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون اعرابها كذلك
حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ المثنى) منها (والمجموع
صحيحا او مكسرا (منها يعرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا والياء المفتوح
ماقبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها مترو كا نحو جاءنى اخوان ورايت
اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه
بالواو رفعا نحو جاءنى ابوه والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا ويكون الالف
متروكا نحو رايت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى اخوة ورايت اخوة ومررت
باخوة (وانما لم يصرح) المص (بهذين القيدين) مع انهما قيدان لازمان
اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة والكون استعمالها مصغرا او تثنية
وجمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا ومكسرا يعلم من اعراب
المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا و ❀ مضافة عطف على
قوله موحدة او مكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة موحدة
ولكن (لم تكن مضافة اصلا) يعنى لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها
غير ذو فانها لا تنقطع عنها (فاعرابها) ح (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورايت اخا ومررت
باخ فينبغى ان يكون مضافة) لكون اعرابها بالحروف (ولكن) يكون مضافة
الى غير ياء المتكلم ❀ لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها) عند الاضافة
الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه
الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المص لانها ح
تكون من باب غلامى وتكون مبنية عارضا عند بعض فيكون ح اعرابها محلا
ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى ياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى
فى القيدين الاولين بما اعنى فى كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
اى اضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق
بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب
هذه الاسماء بالحروف مشروطة باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف
يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وليس كذلك بل يكون اعرابها
بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضمير او ظاهرا نحو اخوك
واخوه واخو زيد واخو رجل (واعلم) ان (اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء
الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة بجعل اعراب المثنى والمحمول على
جمع بالحروف (لانهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع
المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر

المكسر لان اعرابها لايكون بالحروف بل يكون بالحركة ناقصا اوتاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لها وليقع فى ذهن الطالب اللغة للاعراب بالحروف فيها (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والجمع) على حدة ثلثة يعنى اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبار المحل (و) هو (ثلثة) وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستوى يوجد فيه ايضا (فجعلوا اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصار الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لايخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والف وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشيه لان القياس الى الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر الاخ للاخ والابن للاب والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ الذى المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجوده) حرف هذه

العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولاوجه لقول من قال وهذا لايستقيم لان الابن والولد والوالد و لام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كان كذلك لكن لبس فى اواخرها (حرف صالح) لان يقوم مقام الحركات صالح (للاعراب فى اواخرها وذلك الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا فى ذو فى الاصح واما فم فعين الفعل لان اللام حذف منه نسيا الا انه عند الرضى عين الحروف وعند المص بدل من العين واللام لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلها دمو بالواو ويدى بالياء خذف اللام نسيا فبقى يد ودم (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى الياء المتكلم اوالى غيرها اومقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلثة التى كان اعرابها بالحروف ومارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعربه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف ❊ المثنى ❊ (وما يلحق) من لحق (به) ❊ و ❊ (هو) اثنان احدهما ❊ كلا ❊ (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما فى الحكم

اتاء فى كلتا بدل عن الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان يكون فى الاخر ❁ مضافا ❁ اى حال كون كلا او كلتا) اى كل واحد منهما (مضافا الى ❁ مضمر ❁ لا الى مظهر سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما و كلاكما و كلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخر لان الاغلب فيه ان يكون تأكيد المثنى نحو جئنا كلانا و جئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء وعلامة الجمع ايضا وهو ظ فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعانى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فيلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) للفظ واعتبار المعنى باعتبار ذى حق حقه لئلا يلغوا احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم الظ (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان اسم الظ دال على نفسه و الضمير دال بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) فى الاعراب لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا وكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونها اخص واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (يكون حركاته الاعرابية تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية لان (آخره الف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط سواء اضيف اولا اما الثانى فظ واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرف باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون

اعرابه

اعرابه بالحركة تقديرا فى الاحوال الثلث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لما سبق روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق ايضا (واعرب بالحروف التى هو الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون من الفرع (نحو جاءنى الزيدان كلاهما) الضمير الى المؤكد ان كان كليهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كليهما (ورايت الزيدين كليهما) واما الى المبتداء ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما ورايت الزيدين كليهما (ومررت) بالزيدين (بكليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى الضمير معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمير شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون الاعراب بالحروف لكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى المضمير) احتراز عن الاضافة الى مظهر لانه ح يكون اعرابه بالحركة لما سبق ❁ و ❁ ثانيها اثنان ❁ (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) وان لم يثبت لمفرداث وا ثنت ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان وابنين وابنتين و بنتين (ومعناهما معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى يستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها بالالف ❁ رفعا) اى حالة الرفع ❁ والياء ❁ الساكنة (المفتوحة ما قبلها صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جايل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا اى فى حالة النصب وحالة الجر الا انها فى الثانى اصالة و فى الاول تبعا وحملا كما سيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف ما رفعه واو ونصبه وجره ياء وهو ❁ الجمع المذكر ❁ لا المؤنث لانه قد علم حاله ❁ للسالم

صفة الجمع المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا
سواء وجد شرطه لجمع اولا بل جـ هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه
على ما مر أى ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل اوان لا يكون
افعل فعلا ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى
ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون) او بالياء والنون سواء كان مفردا
مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة
مغيرة اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه
يجمع بالواو والنون) او الياء والنون وقال الهندى وما هو على صيغة فيكون
من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وسنين
فى سنه وقلين فى قلة انتهى ❁ و ❁ ما الحق) مبنى للمفعول (به) بنائه (وهو
اى ما الحق به اثنان احدهما ❁ اولو ❁ بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون
دليلا على ضمها او لئلا يلتبس الى الجارة فى النصب والجر (جمع ذو ولا) يكون جمعا
عن لفظه) بل عن غير لفظه سماعا لان جمعه عن لفظه قياسا ذوون مثل رضبون
و ❁ ثانيهما ❁ عشرون واخواتها ❁ جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل
والنظير ولذا قال الشه (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت
فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر
وهو) اى النظائر التذكير باعتبار الخبر (ثلثون) وفى بعض النسخ وهى
بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فيدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام
يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلثون واربعون وخمسون وسبعون
وثمانون وتسعون وفى ارضى وانما افراد اولو وعشرون واخواتها بالواو لان
جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على
مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع جمع السلامة
وليس به مفردا اذ لم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام
العرب اسم اخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير
لانها مفتر والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها داخل فى الجمع منه

لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
جمع ثلثة والا) اى لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على
ثلثين ولم) يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى
الثلثين ثلثة مقادير العشرة لان اقل مراتب الجمع (ثلثة مقادير الوحدة (و) يصح
ايضا (اطلاق ثلثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على مراتب العشرة (لانه
اى التسعة (ثلثة مقادير الثلثة) اقل ما يطلق عليه الجمع ثلثة مقادير الواحد
وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة
من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلثة مقادير الواحد (وعلى
هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع
موجودا فيه (البواقى) اى فى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون
ليس جمع اربعة ولا تسعون جمع تسعة والا صح اطلاق اربعون على اثنى عشر
لانه ثلثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال
كذلك (وايضا) اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة
للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل
اى كل واحد منها (على معانى معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان
ولا تعين فى المجموع) اى ليس فى المجموع الدلالة على معنى معين سواء كان
سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة وهو ليس بمعين
فعلم من هذا هذه العقود ليست جموعا بل يكون صورتها صورة الجمع
ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب
باعرابها ❁ بالواو ❁ والجار والمجرور خبر لقوله وجمع المذكر السالم (رفعا
اى حالة الرفع ❁ والياء ❁ نصبا وجرا) اى حالة النصب والجر (وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا واثنان وثنتان (و) جعل ايضا اعراب
الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف (انما
جعل اعراب كل واحد منها بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع
الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرع بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون

فرع ما يحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان وسقط النون بالاضافة الى الواحد والحال (ان وفى اخرهما حرف يصلح الاعراب) حسن الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه اى لاعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه ليكمل الفرعية ويتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة) فى الخفة لان الحركات اخف من الحروف وحوظ ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء وهذا الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان كل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان يعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتداء بتقدير ثلثة كائن (للمثنى) وهذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف عن المحال (فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) احدهما بالاخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لايعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف المثنى لكونه اسبق من الجمع لا يأخذ الاماهو الاقوى على وجه التمام واذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يوجد حرف يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف الجمع لكونه

اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ماهو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرفا وكل واحد منها غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على الجمع والمثنى (بان جعلوا الالف منها علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه (ولانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه اصلا فى صدور الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنية فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين فالجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء (ولانه) اى الواو (الضمير المرفوع للمجموع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما والحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حالة الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الحرف لان الياء متولد من الكسرة وكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما) لدفعه بان فتحوا ماقبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع وكسروه) اى قبل الياء (فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لا على الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما ويجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر المناسبة مصدر حال الفاعل وناصب لمفعوله (او قوعه) اى وقوع (كل واحد منهما

اى من النصب والجر اى مافيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه البتة فى الجمل
ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رايتك ومررت بك (ولما فرغ
المص من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لما سبق (والحروف
الذى هو الفرع فيه كما مر ايضه اما ضمنا بقوله الاعراب مااختلف آخره به
واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا والواو والياء والالف (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) اى
مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحرف (المختلفة) لمامران الاعراب
بالحركة ثلثة انواع مااستوى فيه الحركات الثلث وماترك فيه النصب وماترك فيه
الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحرف ثلثة ماجد فيه الحروف الثلثة وماترك
فيه الالف وماترك فيه الياء او (شرع) جواب لما (فى بيان مواضع الاعراب
اللفظى والتقديرى الذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب
اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم المعرب حيث قال
وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقديرا (ولما كان التقديرى
اشار به الى تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا
الشرح موافقا اللف لان الاعراب التقديرى لكونه (اقل) والاقل كالجزء
وهو يقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان يبين
الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين) ان (اللفظى ماعداه) فقال
التقدير ❋ معرفا باللام للعهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) واللام يغنى غناء
الاضافة فى الاشارة الى المعهود او عوض من المضاف اليه فالاول مذهب البصرية
والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول ❋ فيما ❋ (اى فى الاسم المعرب
فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر او يكون اشارة الى
المعرب الكون البحث فيه (الذى) تعذر ❋ (الاعرب) بقرينة المقام (فيه) قدره
لان الصلة لابد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر
اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة
ايسر وان هو من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع

الظهور اى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى
تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ اسم المعرب واقع (اذا لم يكن
الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الاخير (قابلا للحركة الاعرابية
بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم المعرب
بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة الاسم (فى آخره الف
فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف للتأنيث مثل حبلى
وبشرى او منقلبة من الواو او ياء مثل رحى او شبيهة مثل جزى (وسواء كانت
الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى
المعرف (بلام العرف او محذوفة بالتقاء الساكنين ❋ كعصا ❋ ورحى وفتى
بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة
يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء
فى الصورتين) اى فى صورة الالف محذوفة فيهما كعصا ومذكورة كالعصا
غير قابلة الحركة) مطلقا فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية
لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا يعنى همزة
فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا
فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل اذا تعذر يعمل فى الفرع ❋ و ❋ الثانى باب
غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء
و) اذا قال الشه (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح
او الملحق به سيجئ (المضاف الى ياء المتكلم نحو) ❋ غلامى ❋ ودارى ودلوى
وظبى آخره عن باب عصا لانه لبس فى كونه معربا باختلاف احد واما فى باب
غلامى خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى الاضافة الى المبنى بخلاف
المص لانه عد من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو
غلامه وغلامك ومن ابن ابهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا
كلامه (فانه) اى الشان لما (اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا
بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى مناسبة حركته

الياء بان تكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة
والعامل انما يعمل اذا وجد للمحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا
للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة
لاجلها (حركة آخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخولها) او بعد دخول
العامل (موافقة) بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة
مخصوصة (لها) اى للكسرة فى حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف
على موافقة فى حال كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين
كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى
يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة والفتحة معها والكل محال وهو ظ ولا يكون
ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل
فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
وكذا قال العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحال الجر فقط (هاذهب اليه بعض
تنكيره للتحقير كانه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسم (من ان) بيان لما (اعراب
مثل هذه الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة
الجر لفظى) خبران (غير مرضى) خبر المبتداء عند المص لان الكسرة التى
فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان يكون اعرابية وبينهما
منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت
قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراله لانه تكون تحصيل الحاصل ولذا
قال ❊ مطلقا ❊ (اى فى الاحوال الثلث) لا فى الحالين فقط الرفع والنصب
يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصى وباب غلامى
من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع الاحوال
يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر او حال من الضمير
المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع
والنصب تقديريا لا بحالة الجر فقوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا

بالثانى الا ان الشه عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى كون اعرابهما تقديريا
للتعذر لانه لاخلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع
الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة
ظاهرة ❊ او استثقل ❊ مبنى للفاعل (عطف على تعذر اى تقدير الاعراب
فيما تعذر او) تقدير الاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة
لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه
لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور
الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال
واقع (اذا كان) المعرب وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة
الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان (محل
الاعراب) ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا
لفظا او تقديرا (لكن) اى الا انه (يكون ظهوره) الاعراب (فى اللفظ) اى
فى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة
فى حال الرفع نحو جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر نحو مررت بقاضى
لكون ما قبل اللام مكسورة وهذا القسم ايضا شيأن احدهما الاسم
المنقوص بالواو والياء المكسورة ما قبلها يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر (كما
فى الاسم) المعرب (الذى فى آخره ياء) حقيقة مثل قاض او منقلبة عن واو مثل غاز
(مكسورا ما) اى الحرف الذى (قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء
الساكنين) وسواء كانت ذلك الاسم مفردا ❊ كقاض ❊ او جمعا مكسرا مثل
جوار ورواع (او غير محذوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام كالقاضى والجوارى
والدواعى (كالقاضى ❊ رفعا وجرا ❊ اى حالة الرفع) نحو جاءنى قاض والقاضى
والجر) نحو مررت بقاضى وبالقاض (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديريا (فى حالة
النصب) نحو رايت قاضيا والقاضى بالنصب نحو قوله تعالى اجيبوا داعى الله
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين

عليها مع تحرك ماقبلها تحرك ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينها مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين وكسرة ماقبلها لان الشيء اذا كثر يثقل واذا سكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها ضعيفة وجزء الالف لايكون ثقيلة على اللسان يكون الاعراب فى حالة النصب فى ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا ❁ و ❁ الثانى كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه ولاجره ❁ نحو مسلمى (عطف على قوله كقاضى) باعادة الجار لكن لابعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ماكان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلث او فى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا اضيفت الى ما اوله ساكن مثل هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسيأتى وقال المحشى يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة فى هذا القسم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة رفعا وجرا لانصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب بالحروف) مطلق كما فى الاسماء الستة اذا اضيف الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلث اورفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) او فى التثنية قد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولايوجد فى الاعراب بالحروف لان حروف الاعراب لايكون الاساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او ماقبل ياء المتكلم فتافا ❁ رفعا ❁ نصب على الظرفية واليه اشار الشه بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) يعنى فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لايكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون حالة النصب والجر) لما سيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه اى حال الرفع

لتغير

لتغير الحرف فيه دون غيرها (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى) بسقوط النون اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة والحرف (السابق منهما) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلب التخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه وكسر ما قبلها اى حرفا كان قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهة ثلث قلب الواو وادغام الياء فى الياء (وكسر ما قبلها) لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة فتامل (فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لاحقيقة ولاحكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكن العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رايت مسلمى ومررت بمسلمى لكون اعرابه لفظيا (فان الادغام لايخرج الياء المدغمة عن حقيقتها) اى يكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا اى انها اذا كانت غير مدغمة (ياء) او كما ان الياء المدغمة فيها ياء لان المدغمة فيه حرفان فى اللفظ وان كان حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار فى الملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيف الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل وقيل وضابطه ما اذا كان حروف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشه (فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المص لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى واذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه احضر (فانه اى الشان (لما سقط حروف الاعراب) بالواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) حروف الاعراب واللام فى القوم لان الهمزة للوصل تسقط فى الدرج (ولم يبق) جواب لما الاعراب يعنى حروف (الاعراب لفظا) لان

المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديرا) لكون حروف الاعراب
مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون
الواو والياء يتحمل الحركة ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم تقدير
الاعراب ابس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لا تقبل الحركة قلت ان الالف
فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رايت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها ❁ واللفظى (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب
الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر
بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وتفنن واعلم ان هذا التفسير يجرى
فى الاول ايضا اى الاعراب المقدر به كان ذلك التفسير هنا اى لفظ الاعراب
بحذف الياء ❁ فيما عداه (اى فيما) اى الاسم الذى (عدا ما ذكر) اى هو
غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ما عداه راجع الى قسمى
التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ماذكر والقياس فيما عداهما بصيغة
التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
فيه (ولماذكر) المص (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب
المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر فيه
ايضا (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة
وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه لا يحتاج الى سببين او الى
واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب
الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه
يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون
ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام
الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف
فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف
وهو ما فيه علتان او واحدة منهما تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف

عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) ❁ غير المنصرف ❁ مبتداء
لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما ❁ ما ❁ (اى اسم
معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير
المنصرف والتنكير فيه انسب لانه يدل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح
امره لانه قدمر غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم
الانصراف والانصراف وصفان له لا غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما
فيه ❁ اى فى الاسم المعرب ❁ علتان ❁ مرفوع على انه فاعل الظرف
لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتداء والموصوف والموصول
وذو الحال وهمزة الاستفهام وحرف والنفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو
زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى على كتفه سيف وجاءنى زيد
عليه جبة وشى وفى الدار زيد وفى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) تبينان او صفهما
ولكن لا مطفابل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (و) استجماع شرائطهما
الذى سيذكرها لان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران
اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر
الاثر وهو قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ❁ من ❁ بيان لقوله علتان فتكون
صفة اى علتان كائنتان من (علل) ❁ تسع ❁ التنكير ههنا فى مقام العهد
اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اوردها به للتفهيم ❁ او ❁ (علة) ❁ واحد
كائنة ❁ منها ❁ (اى من تلك العلل التسع) ❁ تقوم ❁ (هذه العلة الواحدة
لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق مقام شيئين بل مام الاشيا
مقامهما ❁ منصوب على الظرفية (اى مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل
التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها
وحدها تأثيرهما) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة ان غير المنصرف نوعان نوع فيه
علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع
ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى علة
آخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه

الن يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المص الى الاولين بقوله علتان من تسع والى الاخرين
بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تامل وانصف ❁ وهي ❁ مبتدا اى
العلل التسع) وفيه اشارة الى ان الضمير راجع العلل التسع (مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط
لا كل واحدة منها) لان واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد الهندى
حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منهما علة لا علل
لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هي راجعة
العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هذه اى قوله
وهي عدل الخ تقسيم الكل الى الاجزاء فح يكون الحكم بمجموع الاجزاء
بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المص فيما سبق وانواعه رفع ونصب
وجر ومثل قولك البيت جدار وسقف ومثل السكنجبين ماء وعسل وخل
لا تقسيم الكلى الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع
عدل ووصف ❁ لقد بلغ بتنكير الاسباب من هذين البيتين نهاية الحسن
لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون
سبب لبناء المعدول وذلك السبب وصف وما هو الوصف الاصلى وهكذا
الى آخرها وح كان المناسب تنكير التنوين ايضا الا انه لم يساعده النظم
فما احسن ما قال الشارح بن ان الالف واللام فيه زائدة ❁ وتأنيث معرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب ❁ (والعدل) الواو للاستيناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر
تقديره لم اعرض الناظم عن الواو (في عطف هاتين العلتين) الى ثم ولم يعطف
بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم في عطف
هاتين العلتين (من الواو الى ثم ليس الا لمجرد المحافظة على الوزن) الشعر
يعني لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان
هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعل فاعل مرتين فلابد ان يكون الثاني
ايضا كذلك فلزم ان يجئ ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول
لا لشئ) آخر فلفظ ههنا عاطفة ولشئ آخر اما مرفوع معطوف على الخبر

هو قوله لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتداء وهو قوله والعدول واما مجرور
معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لا لشئ آخر وقال المحشى
عصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان
ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى
رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذا النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج
في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون
من العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان لفائدة الثانية لعدم كونها
من وظيفة هذا الفن ❁ والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب ❁ (فقوله زائدة منصوب على انه حال من النون) لانها فاعل فعل
محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة
للتعريف دون غيرها (اد المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول
تمنع اى تجعله غير منصرف حال كونها زائدة (وقوله الف) بالرفع لانه
فاعل الظرف اعنى) به (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده
على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا (او
قوله الف (مبتداء) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار
رجل (خبره الظرف المتقدم عليه) والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا
التوجيه ضعيف لما سيجئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده
يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه) على الاول والثاني (زيادة
الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة
لانه يكون معنى الكلام ح وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها
زائدة حال كون ما قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى
ولهذا) اى ولاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى المفعول من التعبير
عنهما) اى الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين
بصيغة التثنية على ان يجعل وصفا لهما ولو لم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية
لما كان التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لا لف

التأنيث فى حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما قلت توصيفهم فى جميع المواد الالف والنون بها ليشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لقالوا فى مادة من المواد الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لا اصلية (فلو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجئ فى انه يشترط فى عمل الاسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (والظرف اعنى من قبلها ظرف لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف لغوا متعلقا (بالزيادة واريد بالزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان فى هذا التفسير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (فى هذا الوصف اى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (الفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر يعنى صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتداء (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى وصف الركوب لما قلنا انفا وقوله) اى قول من نظم العلل التسع فى هذين البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع) فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور وقطع النظر عن السياق والسباق (تقريب

من

من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (والقول) اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى اخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله بان (قول تقريبى) خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لا تحقيقى) اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشه بقوله بان كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصراف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا علة واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر واحدها فضم اليها الاخرى لنقصان كل واحد منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشه وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة فى الحقيقة اثنتان منها (او القول) اى الحكم (بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر المبتداء وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذهب الثالث لان فيها ثلثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المص وعدها فى البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنتان) غالبا لان العلة الملزومة عدم الصرف غالبا اثنان (وقال بعضهم احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الف التأنيث كارطى علما ومراعات الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة) لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون

اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المص (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى الحفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال ❀ مثل عمر) مبتداء (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا اولا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرما مثل سوى مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط ومثل احمر (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبرها هنا لما قلنا ❀ ومثل وطلحة ❀ مثال للتأنيث اللفظى و ❀ مثل ❀ زينب ❀ مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى وفى ايراد) خبر مقدم المصدر مضاف الى المفعول الاول وهو (زينب) والفاعل متروك اى وفى ايراد المص زينب (مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (المعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراد طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتداء مؤخر (الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) اوخبر مبتداء محذوف ❀ و ❀ مثل ❀ ابراهيم (مثال للعجمة) و ❀ مثل ❀ مساجد مثال للجمع) ❀ و ❀ مثل ❀ معدى كرب ❀ المشهور فيه كسر الراء وسكون الياء مثال للتركيب) ❀ و ❀ مثل ❀ عمران ❀ (مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران ❀ و ❀ مثل ❀ احمد ❀ (مثال للوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف التنوين والجر فقال ❀ وحكمه ❀ مبتداء (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه

والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منها فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر لكن لا من هذه الحيثية ❀ ان ❀ مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوفة لزوما كما فى قوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله ❀ لا ❀ لنفى الجنس ❀ كسر ❀ اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل بينهما بنى على ما ينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل على غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجار لا محالة ❀ ولا تنوين ❀ عطف على قوله ان لا كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظية خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ما سيجئ (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او العلة الواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان لكل علة) من العلل التسع فرعية) اخر (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منها او علة واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم (فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء بمعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل سواء كما فى اسماء الافعال فح يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له لانه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات

والمصدر فيأخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فمتعد
فان كانت لازمة فلازم ولايبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى
فلم تقدر ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادنيها ان لايشابه الاسم
الفعل لفظا ولايتضمن ايضا معناه فلايكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه
فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع للاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة
البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلايبنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت في منع
بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين من
حيث ان له) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون
الاسم اصلا والفعل فرعا له (احديهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى
احتياج الفعل (الى الاسم) لما سبق ان الفعل عرض لايقوم بنفسه فيحتاج
الى ذات قائمة بنفسها حتى تقوم الفعل بها وهي ليست الاذات الاسم فلذلك
احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى آخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان
المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء
ولانه لايبنى ولايجمع ولايذكر ولايؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة
شئ وانواعه مختلفة وامثلته مطردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى
غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لابد له
من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل
على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له
الاعراب المختص) اظهارا لفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر من ان الجر
لكونه اثر حروف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة
لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السوا على ما سيأتي
واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا ❊ و ❊ منع
منه التنوين الذي هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم في الاسمية
وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن
اى علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى

لان المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول (وانما قلنا) في بيان علة قوله
وحكمه ان لاكسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلل التسع سواء كانت ناقصة
لاتؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول
عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية (والوصف فرع الموصوف
يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون
فروعا لمعروضاتها وهو ظ (والتأنيث) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير
في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب واذا علل اصالة المذكر
وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قائم) مجردا عن زيادة
التاء (ثم) زيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة
قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر
في الخليق ايضا وهو ظ (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم
وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او الاضافة او غير ذلك
لعروضه تقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لايكون كذلك ولذا قال الشه
لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه
وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف (والعجمة في الكلام العربية
فرع العربية) اذ الاصل في كل كلام) عربيا او عجميا (ان لايخالطه لسان آخر) ان كان
الكلام عربيا فالاصل فيه ان لايخالطه لسان عجمى وان اعجميا ان لايخالطه
لسان عربى فيكون العربية اذا في كلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد
لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب
فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالاخر للخفة فتقول بعلبك
والالف والنون) سواء كان في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتين
لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع ما زيد عليه) بالافراد
لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفي بعض النسخ زيدتا بصيغة التثنية
والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتأنيث باعتبار
كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور البارز الى الموصوف او الموصول اى فرع

الشيء الذى زيد الالف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا للتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع) من الفعل والاسم (ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فى نوع الفعل ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فتكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (واذا وجد فيه اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن اختص بنوع الفعل كان) اى الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا او زنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له وبالعكس كذلك ❁ ويجوز اى لايمنع) الجواز يجيء على ثلثة معان سلب الوجود والامتناع على مايجيء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجود دون الامتناع وسلب الامتناع ههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشه بقوله اى لايمتنع لاسلب الوجود لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضرورى) لرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا ❁ صرفه ❁ اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بادخال (لاجعله منصرفا حقيقة) تمييز (فان غير المنصرف عند المص ما) اى اسم معرب فيه (علتان) من علل التسع (او) علة واحدة تقوم مقامهما وبادخال والكسر) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين عليه لايلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لايزيلان شيأ مما دخله عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المص غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه منعه لامعناه

لامعناه الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) ح فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى سلب الامتناع ❁ لاضرورة ❁ (اى لضرورة وزن الاشعر) فيه اشارة الى ان اللام فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات الشعراء ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريقة التثنية وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اولرعاية قافية) عطف على وزن الشعراء اى ولضرورة رعاية قافية الشعر (فانه) اى الحال الشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى ففى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) وهو نقصان حركة او حرف فى البحور (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او يقع من منع صرفه (ازحاف) وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولايخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلاسة) فح يجوز صرف غير المنصرف ليبقى السلاسة كما فى التناسب (اما الاول) اى مثال غير المنصرف الذى يقع فى منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن اوزن (فكقوله) اى قول فاطمة رضى الله تع عنها فى تربة النبى عم حين قبر ولتركت وقبضت قبضة من تربة عليه السلام فوضعت على انفها فشمها فبكت وقالت ماذا على من شم تربة احمد ان لايشم مدى الزمان غواليا جمع غالية كنواصر جمع ناصرة بالفارسية خوش بوى والمعنى ما الذى او اى شيء على من شم تربة احمد فى ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به

مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات
يقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة
فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى الصحاح
اى نزلت على نوازل (او انها) اى لو ان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام
المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله
راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والفه للاطلاق بظلمة تلك
المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض
ولزيادة وكثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام
قبل غروب الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال
التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا
من المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز
مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلث مرات فلابد ان يكون الاول كذلك
ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى
وقع من منع صرفه الزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى
فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد يعيد من باب
الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر (ذكر نعمان
بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له
نعمان ابن ثابت وكنيته ابو حنيفه (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكره لنا (ان
بالكسر ان كان الجملة استينافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشاء من الامر بالاعادة
او بالفتح ان كان علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف
من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اى ولان المساجد وقوله تعالى
افنضرب عنكم الذكر ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قول (ذكره) اى ذكر
نعمان ابن ثابت (هو) الضمير للفصل على ما يجيء (المسك) اى كالمسك وبين
الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اى ينتشر رايحته يقال ضاع
من باب قال اى تحرك فانتشر رايحته وتضوع ايضا وتضيع مثله كذا فى الصحاح

لان المسك

لان المسك اذا حرك ينتشر رايحته وكذلك الامام الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة
وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرايحة
والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشأن (لو
جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين (وفتح نون نعمان) فى موضع
الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيل مرتين (ولكن
يقع فيه) اى فى الوزن (زحاف) اى تغير فى الحركة (يخرجه عن السلاسة كما يحكم به
اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسر نون يدغم التنوين فى لام
لنا لانه يلزم اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة
فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة واما لو فتح النون مع
التنوين وادغم لحصل السلاسة ايضا لاكن الثلثة فيه دون الاول ومخالف
للقياس ايضا واما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكن
النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل السلاسة
لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس
بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله
اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيقبس (قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض
الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس
فى الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض
او على العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن
الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه بادخال الكسر والتنوين
عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما فى قوله) من مدح النبى عليه الصلاة والسلام (سلام) مبتداء لانه
متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليكم اى سلامى اى سلام من قبلى اى
التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشنيئة (على خير الانام) اصله
الخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى الانام وهو

مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خبر عطف تفسير اصله سيود على
وزن فيعل فادغم اى مقتديهم الجار والمجرور (خير حبيب) بدل من خير بدل الكل
للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف
الى الها لعالمين محمد عم) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى
مبشر للمؤمنين بالمغفرة والاحسان والرحمة فى دار الجنان بالغا فى التبشير خبر مقدم
نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين مخوف اياهم
بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه وهو خبر بعد خبر هذا
من قبيل تعداد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم
اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الباب والتكثير ههنا
فى التعليق ولانه مكرم عند الله تعالى واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق
ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف
اذا اشفق بمعنى شفيق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل
من رأف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة والمحبة مبالغة
لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه
كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتداء (يسمى
فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الموصول (باحمد) مفعوله
الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الباء الجارة وقد يحذف اتساعا
قال الصحاح يقال سميت فلانا زيدا او سميته بزيد (فانه) اى الحال والشأن (لو قال
الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لا يخل بالوزن
اى لا يكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم
لانه فعولن مفاعلن مرتين (ولكن يخل بالقافية فان حرف الروى) بفتح الراء وكسر
الواو فى اللغة الحبل الذى يشد به الاحمال والمتاع وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى اخر الابيات لكون
ذلك البيت تابا به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة
كما فى البيت السابق ففى هذا البيت لو لم يكسر لاختل القافية فجعل فقوله باحمد فى حكم
المنصرف بادخال الكسر عليه ❁ او للتناسب ❁ عطف على قوله للضرورة

باعادة

باعادة الجار وانما اعادة اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه
اشار الشد بقوله (اى ويجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولا يجب جعل غير
المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلبه
الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب
بل يجوز ان يبقى على حاله غير المنصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير
المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم
فاعل من اهم اى لزم ان يقال اى امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان
فى النثر كما فى قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه
من بداء مثل قراء او فى الشعر كما فى المنظوم قوله قالوا اقترح شيأ نجد لك طبخة
قلت اطبخوا الى جبة وقميصا مكان خيطوا المناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا
وفى الحاشية ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام ومثل هذا فى الشئ ومرانى مع
ان اللغة امرنى ومنه فى التنزيل الله يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدا و روى
ان بعض البلغاء قال الكاتبه اكتب يا حاد فان المركب قد حار واى بضم الراء فى يا حار فقال
الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء فلم تلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا
كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما (الى حد
الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته
لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان
وقيل ولما كان امر التناسب ابعد مما يظن لان غير المنصرف اصلى كلى فانصرافه
بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له من اوسق كلامه بقوله ❁ مثل سلاسل
واغلالا ❁ (حيث صرف سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف
الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب
التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه لمساجد وامثاله
فقوله سلاسلا واغلالا لامثال المجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا
والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لمناسبة
اى لتناسب غير المنصرف والمنصرف الا لكان الانسب ان يقول المص

مثل سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله فقوله سلاسلا واغلالا الخ ان ذكر اغلالا
لبس بزائد لان المقصود تمثيل المجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا فى
هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف
وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال ❁ وما يقوم مقامهما
اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة الى ما سبق
فى تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها الا ان الموصول فى حكم لام التعريف
التى تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر
متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا
ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت تأثير
العلتين لما سبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام علتين
ضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين
المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لا مطلقا بل الجمع (البالغ الى
صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين
ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد والعربية
وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكثير اى يجمع الجمع الى
ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشارة
الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى
فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اى تكرارا
حقيقة (كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وهذا الجمع جمع مرة
اخرى على اكالب فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقال فلان
كليب اى حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده
لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة
مع التاء ايضا ومثل بمثالين احدهما من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات
واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتى النون والعين وهو المال الراعية
واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة

والابل نعمة محضة لا توجد فى غيره حيث تؤكل لحمه ويشرب لبنه ويركب
ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد فى غيره
من الاموال واراغيف جمع ارغف جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات القلة
او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة يعنى لا يتكرر الجمعية فيه
حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فسار كانه
تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى المجموع التى تكرر فيها
الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد
فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال
ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومحزم وهو موازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة
فلما شابه هذا الجمع المجموع التى تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه
الجمعية تحقيقا ❁ و ❁ (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لا مطلقا) اى الا انه لا يكون التأنيث
قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا (فى بعض اقسامه) لان اقسام
التأنيث اثنان باعتبار علامته التاء وهى الاصل فيه ولذا يكون ملفوظة مثل طلحة
وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام السببين ولا يكون
سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة
لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لا تقدر بل يجب ان يكون ملفوظة
وهو) ذلك البعض ❁ الفا التأنيث ❁ واصله الفان سقط النون بالاضافة
المقصورة) صفة الالف اى ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الالف التأنيث
فى المقصورة واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وهى صفة ايضا
لان فى الممدودة الف التأنيث الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع
البناء حيث لا دخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا
وصفهما بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى
وضعت لمطلق الجمع وان كان ضدين ان كليهما علة لغير المنصرف لا واحدة
منهما فسره رفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى ان الممدودة

تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا سببا مستقلا لان مجموعهما سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة لانهما) اى لان الالف التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لاعرضيا كتاء التأنيث (لا تفارقانها) اى لا تنفك كل واحدة منهما مما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمرا فيكون منصوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به حبل) بحذفها يقال فى مؤنثه حبلى وفى مذكره لاحبل لانه ليس له مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حمل ظاهر (ولا) يقال ايضا لا (فيما) لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنها فى وقت فجعل لزومها للكلمة) اى لزوم كل واحدة منها للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار فيهما التأنيث مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تانيثا ووصفهما تانيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة التى دخلت عليه (بحسب اصل وضع فانها) اى التاء (وضعت) للتانيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم يحتمل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد المذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحده ايضا الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم) له لامر عارض بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثل ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ

من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو رد أبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا باللام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال ❊ فالعدل ❊ قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاحى ماعرفه المص (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب اى كون الاسم معدولا خروجه) ❊ المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدل ولان البحث فى الاسم اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لايجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى عن صيغة الاسم (الاصلية اى عن صورته التى تقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال ان تكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغاير المشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صفة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها الباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت اى فخرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (ولا) يخفى ايضا (ان المتبادر من قول خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها (باقية

فى المعدول لانه ان لم يكن تلك المـادة باقية فى المعدول لم يعلم ان معدول عنها لان بقاء المـادة يكون قرينة للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقـط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذامربع وعمرو وزفر عن عامر و زافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما اى كلمة (حـذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كما لاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة ومحذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال ان كل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو وحذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحا وعصا فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى يد و دم فلا يقال ان يدا و دما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان يكون المـادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدولة عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدولة عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعـدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كما وال ومقول ومبيع وعدة والتثنية والجمع المصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت

شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كقريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسر فى الاول فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا ثم انها) اى المغيرات الشاذة (مخرجة عن صيغة الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس جمع) قوس وانيب جمع ناب وهو السهم (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجـة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظ (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى الياء المتدوان كان ما قبلهما ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقل (من غير) متعلق بقوله انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما اى جمع القوس والناب (والا) اى وان لم يجمعا على خلاف القياس (على ما) متعلق بقوله جمعهما هو القياس فيهما (وهو اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما من غير ان يعتبر ايضا (اخراج اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدولين (وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم اى بعض المصنفين والمؤلفين (تعريف الشىء) اى شىء كان (بما) اى بتعريف هو اعم منه) اى المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تمييزه) اى الشىء المعرف المصدر مضاف

الى المفعول (عن بعض ماعداه) لاعن كله كما اذاقلت فى تعريف الفعل مثلا اذا
اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز
عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات
ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود
من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التى
اشتركت له فى العلية (لاعن كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة اولا (وحيث حصل
بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التميز) اى تميز العدل بهذا التعريف
عن سائر العلل (لابأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه
بان يدخل فيه مالا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر
العلل عنه واذا خرجت تم المقصود فلابأس بدخول ماليس بعلة فيه (فح) اى
فحين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون
ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف
اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات الثلثة) تكلف تغاير صيغة
المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون
فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة
آخرى مغايرة للاولى امافى الوزن وامافى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول
تلك المحرزات لايضر لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد
القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها
واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما اى علما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما جدوا ثلث
ومثلث وآخر وجمع وعمرو) امثالها (غيرمنصرف فى كلام العرب) واستعمالهم
و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول
لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة
غيرالوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية والعلمية
وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منهما شرطا
وهما ليسا كذلك (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سببا آخر غير الوصفية

او العلمية) من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لايكون غير منصرف
الا ان يكون فيه سببان منها اوتكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح
هذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد
حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون
من توابع لما اى ولما لم يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب
التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لالفظا ولا تقديرا ولا تركيب
ولا عجمة ولا وزن الفعل والالف والنون ويجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار
غير العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر
النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لا انهم
عطف على قوله انهم اى لا ان النحاة (تنبهوا) من التنبيه (للعدل فيما عدا عمر
اى فى امثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشترك فى اعتبار
العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ماعدا عمر (غير منصرف
للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه (ولكن) استدراك
من قوله اعتبروه اى اعتبر والعدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل
مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل
مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول
لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل
الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثانى الامرين
اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) الذى وجد لان مجرد
وجود الاصل لايكفى للعدل (اذ لايتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون
اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر
الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف
سيبين الشه ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل
سوى منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) يعنى على ان الاصل
المعدول عنه موجود (فوجوده) اى وجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت

بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال
العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدول عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة
لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) بعلة واحدة فى كلامهم
وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض
الاصل (ليتحقق) اى حتى يقع (العدل باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك
الاصل) اى عن الاصل المقدر لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد
اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر
فى منع الصرف فيكون الاصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديرى
لكونه اصلا مقدرا ولهذا قال الشيخ (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل
التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام (الا باعتبار
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان
محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا
لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى
المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق العدل) يعنى ليقع العدل (فلا دليل
عليه الا منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة
غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل
الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المص * تحقيقا
معناه) اى معنى هذا القول لا اعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا
كائنا عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) هذا بيان
الحاصل المعنى والاعراب على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث
المصدر الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم الضمير فيه كذا قيل او بمعنى
محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تعريف الشيخ
هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا * كثلث * اى خروجا
كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اى مثاله مثل
ثلث * ومثلث * وزنهما فعال ومفعل عدلا على ثلثة مكررا (والدليل الذى يدل

على اصلهما) اى اصل ثلث ومثلث (ان فى معناهما) اى معنى كل واحد منهما
تكررا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل واحد منهما تكرارا بل التكرر
ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جائنى القوم ثلث اى حال كونهم مفصلين بهذا
التفصيل وهو كون جاءنى ثلثة مرة وثلثة آخر مرة آخرى وثلثة آخر مرة آخرى
الى ان ينتهى القوم يعلم ان الجائين هكذا جاؤه (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى
الحال والشان (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) كما كان المعنى (مكررا
لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ اقوالب لها ودلالة عليها فعند
افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما) فى قولك (جاءنى القوم
ثلثة ثلثة) حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل
على هيئة حالا عند المص اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلنا لكن فيما كان
العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم
من هذا التقدير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلث ومثلث (لفظ مكرر وهو
قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلث
اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت
الكتاب جزء جزء وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا
التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر
الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتداء مؤخر
فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما من واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين
وثلث ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية ههنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم
قطعا ان حكم الغاية كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تع ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لا حد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة
لورود النص فيها صريحا مثل قوله تع اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد
وموحد قيسا عليها لكونهما معدولين عن احد واحد الذين هما اصل فى العدد

وفيها) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور
خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما من عشرة عشرة
فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة او غير منصرف
فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل
والوصفية توجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم
ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق
من المذهبين (مجيئها) اى ان يكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فى منع صرف
ثلث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما
من السباق والسباق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) التحقيق
والوصفية) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة) اى الوصفية
التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة فى مراتب العدد
من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فى اصل الوضع ويدل عليه
اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب
ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت
اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لا يوضع الا وصفا ولا يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلث ولا يقال جاءنى
ثلث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا
لاعتبارها فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد
من ثلث ومثلث له ❁ وآخر ❁ عطف على ثلث ومثلث بضم الهمزة وفتح
الخاء المعجمة جمع (آخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون
مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن
احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفصيل) كافضل بشهادة التصريف
حيث يجئ له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى
معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز
يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى

ثم نقل

ثم نقل) من معناه اللغوى (الى معنى غير) الى المعنى المجازى وهو النفى بقرينة السؤال
تحقيقا كما اذا قيل زيد فى الدار فقال آخر اى ليس فيها او تقديرا لان فى اسم
التفضيل ايضا معنى النفى لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل
عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه
ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى
رجل غير زيد لكن يشترط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل
وحمار آخر وامرأة اخرى كذا فى الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باحد الاشياء الثلثة ليكون المفضل عليه معلوما به (اما باللام) اى اما ان يستعمل
بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد (او الاضافة
اى اضافة اسم تفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية
على المفضل عليه على سبيل الخلو المنع والجمع (وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها
اى من هذه الثلثة (علم انه) آخر (معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها
اختصارا فى اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن اخر الذى
فيه اللام) اى عن الاخر ليوافق المعدول والمعدول عنه فى اللفظ والمعنى وشرط
تغايرهما فى الهيئة موجود ههنا لان هيئة ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به
ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن
المعرف باللام يعنى الامس لكونه فى معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام
فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك اذ لم يبق معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى
غير وصار اسما بمثله (وقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى
عن اسم التفضيل الذى استعمل بمن التفضيلية (اى عن آخر من) لانه الاصل
فى الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه
حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا وان كان مؤنثا الا انه
لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا فى الجمع لان اخر جمع فلا يعدل
الا عن الجمع لا المفرد والى المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة
الجار والمجرور فى محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون

اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر الناس فتكون الاضافة مقدرة فى المعدول ولذا قال الشه الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او البناء او الاضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى ويعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافة لا يخ اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وساد مسده (نحو حينئذ) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكره ونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تحقيقا (و) اما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معان الحروف (نحو قبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى قبل على الضم لما سيجئ واما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاول ليكون قرينة على ان المضاف محذوف فى الاول (نحو يا تيم تيم عدى) فان اصله يا تيم عدى تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل يا تيم تيم عدى لما ذكرنا وسيجيء ومثله نحو يا زيد زيد اليعملات (وليس فى اخر المعدول شئ من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع ❁ وجمع ❁ على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعا) بالمد كحمراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى اجمع وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتداء مؤخر ونحو بصع وقياس فعلاء) الذى مذكره افعل (ان كانت) صيغة افعل (صفة ان يجمع) اى تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين ليتميز افعل الصفة من افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر والالف والتاء فى المؤنث بشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المؤنث والمذكر فى افعل

الصفة

الصفة واحدا اختصارا اولقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما على فعالى ان تجمع فى التكثير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحوص يجمع على اجادل واصابع واحاوص (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الالف التانيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل خباريات فى خبارا (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث افعل مثل عذراء وجبراء وزفاء (على صحارى والاصل فيه صحاريء على وزن هجاريع لان ما بعد الف التكثير فى الجمع الاقصى يكون مكسرا كاساور وان عيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كقروءة وخطيئة وافيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة فى اخر الجمع الاقصى فخفف بحذف الياء الاولى فصار مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمارى (او صحراوات) لما ذكرنا فاصلها) اى اصل جمع (اماجمع) كحمر ان كانت وصفا (او جماعى او جمعاوات ان كانت اسما فوجد الاصل المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف (جمع فيها العدل التحقيقى) لكون الاصل محققا (و) السبب الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التاكيد اسما) لان فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع صرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة مثل احمر واصغر (و فى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق لما قبله تقديره (واحد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فالفات التانيث القائمان مقام السببين وانما اورد المص ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لا يخلوا الغالب بكون الوصف

باقيا اولا والاول الاول والثاني امان يكون النقل فيه محققا اولى وما يكون النقل محققا
فهو الثاني والثاني اي ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون
باقيا على وصفية او منقولا الى الاسمية كما في باب التأكيد (وعلى ما ذكرنا متعلق بقوله
لا يرد) اما اشارة الى تفسيره بمعنى الخروج من الصيغة الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة
او اشارة الى الفرق بين جمع وآخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على خلاف
مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة
(لا يرد الجموع الشاذة) اي لا ينقض بما قلنا بها (كانيب واوس فانه لم يعتبر اخراجهما
اي اخراج اوس وانيب (عما) اي عن الجمع الذي (هو القياس فيهما) وان كان
موجودا (كالانياب والاقواس) لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم
الانصراف وذلك ليس بموجود في الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكاري
اي كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لو اعتبر جمعهما
اولا على انياب واقواس ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ في هذه الجمعية) اي في ان يجمع ناب
على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق وقد عرفت (ولا قاعدة
ايضا (للاسم آخر ج) اي ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها
الشذوذ) اي حتى يكون ما خالفها من الاسماء المعدولة شاذا فيكون الاسماء المعدولة
على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاذ (فمن اين يحكم فيهما
بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء (فمن) اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ
حتى لا يكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم
الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اي من عدم اعتبار الاخراج
عما هو القياس لكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اي
ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم
المخرج عما هو القياس فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذي
هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم
وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس * او تقديرا * عطف على تحقيقا
اي) العدل خروجه من صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض

فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض
يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير
منع الصرف) بالنصب لانه خبر يكون (لا غير) ههنا النفي الجنس وغير مبني
على الضم لشبهه بالغايات على ما سيجيء اي لا غير منع الصرف من الدليل موجود
فيه يعني ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط * كعمر (وكذلك) * زفر (فانهما
اي عمر وزفر (لما وجدا غير منصرف فيه) في استعمال العرب بالعلة الواحدة
وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا وجد فيه سببان فيه
او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اي في كل واحد من عمر وزفر (سبب
ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وهي وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما
العدل) لو جد فيهما السببان العلمية والعدل ولا يكون مخالفا للقاعدة ولا يمكن اعتبار
غيره فيهما لانه ليس فيهما تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع وغيرها فانحصر الاعتبار
على العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل للمعدول) لان الاصل
اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما (و) الحال (انه لم يكن) اي لم يوجد (فيهما
دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما في الامثلة السابقة في العدل التحقيقي (غير منع
الصرف) لرفع صفة دليل (قدر) اي فرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر
يعني كان الواضع وضعهما اولا لعامر وزافر الا انهما لما كانا من الاجناس
خاف اللبس (وعدلا عنهما الى عمر وزفر) لان عمر غير موجود في الاجناس
فكانه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه وسماه به اختصارا في اللفظ وزفر وان وجد
في الاجناس كما في قوله يابى الظلامة منه النوفل الزفر الا انه لما كان نادرا جعل
كان لم يكن فصح كان عمرا دخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس فقط * و
مثل) باب قطام * عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب الحذام
المعدولة عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حاذمة (بل اراد) اي المص (بابها
اي بذكر الباب (كل ما) اي لفظ (هو) اي كائن (على) وزن (فعال) والامثال
وقطام بالجر عطف حال كونه (علما للاعيان) اي علما موضوعا لغير معين
من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعني ليس في آخره راء

كحضار وطمار الكائنة ❊ فى (لغة ❊ بنى تميم (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى فى باب قطام يعنى فى فعال التى يكون علما للاعيان المؤنث (حملا له) مفعول له بقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة او الهجان والجمير من الابل (وطمار) المكان المرتفع وفى بعض النسخ (دبار) وفى القاموس ارض بين اليمن وقيل ضمار بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اى حضار وضمار (مبنيان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظ ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخ السكون لانه ح يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه لبس فيه محذور (ولبس فيهما) شئ يوجب البناء اوغيره (الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية مع الصرف (العلمية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلمية (والسببان لا يوجب البناء) اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية البناء فان الموجب للبناء فى مثل هذا الباب المشابهة بفعال الذى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن (فاعتبر فيها العدل) ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحاب وجهام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة لان المشابهة فى الوزن وحده لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما لتحصيل سبب البناء اعتبر) العدل (فيما) اى فعال الذى (عداهما) اى مثل رخفا وطمار (مما) بيان لما فى قوله فيما اى من باب فعال الذى (جعلوه) اى بنى تميم (معربا غير منصرف ايضا) اى كما اعتبر العدل فى باب حضار (حملا) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكن محمولا (على نظائره) اى على اشباهه البواقى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السببين) اى لوجود سببين

من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث المعنوى) مع وجود شرطين تحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلثة وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى ليس الا (الحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المص هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها (وقدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) المص (فى بنى تميم) احترازا عن لغة اهل الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلونه فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذات الراء اولا فلا يكون (مما نحن فيه) اى من البحث الذى ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان ذات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت حقيقة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) المعرفت ان سبب البناء العدول والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى ولا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن ذات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا لم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه

الى العدل وفى قول ان كان ذات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذات الراء فهو
معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه
الحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف ❊ الوصف
المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة
بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف
وقال عصام الدين لم يعرف المص فى هذا السباب الا العدل لان غيره اما معروف
فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف
العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها
انتهى (هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة) اى معتبرة (مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية
مثل احمر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على
ماسيأتى (فانه) اى مثل احمر (وموضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى
وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة مهملة معينة مبنية (اخذت) مبنى
المفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة
فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه ياخذ التأنيث من المضاف اليه
مثل قطعت بعض اناملة (او) كانت الدالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع
لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه الاسمية ثم عرض له الوصفية
بحسب الاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسرة النون وضمها
والنساء والنسوان جمع امراءة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر
والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى ما بين الثلثة
والخمسة كائنة (من مراتب الاعداد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها
الى غير نهاية (فلا وصف فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء
التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد يعرض له الوصفية
بعدما وضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشه (فانه
اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع

بان جعل وصفا لها وبين به ما هو المراد منها كما ان الصفات تبين ما هو المراد من
الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه بهذا دفعا لتوهم ان النسوة
لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العاد لا يمكن معدودات (الاعداد
اى اثبتت تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظ (علم) جواب لما (ان معناه) اى
معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة
موصوفة بالاربعة) اى متصفة بالاربعة لكون الاربع دالا على معنى فى متبوعه
وهو الاربعة (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعة (معنى وصفى
عرضى) اى عرض (له) اى الاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال) اى بسبب
الاستعمال واجرائه على النسوة التى تكون معدودة (لا) وضع (اصلى له بحسب
الوضع) لما عرفت ان وصفه لم يكن الاسماء فاذا استعمل وصفا يكون ذلك
الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوضع قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما
معتبرة فى السببية لمنع الصرف فقال الشه مبينا (والمعتبر فى سببية منع الصرف) اى
فى ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلى) لا غير (لاصالته) لان الاصل لكونه
اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى
يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض
فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر
فى السببية هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعروضه (قال) المص اى
بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال ❊ شرط ❊ مبتداء
اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف خ (فى سببيته) فى متعلق
بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف
ان يكون ❊ اى الوصف ❊ وصفا فى الاصل ❊ والجملة خبر المبتداء الثانى
وهو مع خبره خبر المبتداء الاول (الذى) هو الوصف الذى (هو الوضع
جزما ولا وهما ولو حكما كثلث ومثلث او تقديرا كجمع (بان يكون وضعه
على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف على قوله
ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال لما) عرفت ان المعتبر

في سببيته هو الوصف الاصلي (سواء بقي) الوصف (على الوصيفة الاصلية
ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر (او زالت) الوصفية (عنه) الاصلية بانتقل عنها الى
لاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان
غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل واذا كان مقدارا فاذا كان
امر كذلك ❊ فلا تضره ❊ اي الوصف الاصلي وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه
الوصف الاصلي (عن سببية منع الصرف) اي عن ان يكون سببا لمنع الصرف
الغلبة ❊ فاعل فلا تضره (اي غلبة الاسمية ❊ على الوصفية ❊ فيه اشارة
الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه
زائدة (على الوصفية الاصلية) متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اي غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ على ما في اصل الوضع ثم يصير ذلك
اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشه (اختصاصه
ببعض افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ في الاصل
عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد الدال هو عليه
في الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة عليها
اي على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما في الدلالة على المعنى
الوضعي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضي فانه يقع
على واحد من بني عباس ثم صار اشتهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ما سيأتي
وكما ان اسود) كان (موضوعا) عاما (لكل ما فيه السواد) اي كان قد وضع
وضعا عاما لكل شيء اتصف بوصف السواد من ذوي روح او جماد لانه يقال شيء
اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله في الحية السوداء
وهي فرد من الافراد التي وضع اسود له كما قال النبي عم اقتلوا الاسودين الحية
والعقرب (بحيث) متعلق بكثر (لا يحتاج) اي الحية السوداء (في الفهم عنه
اي في انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر او لا تحتاج انت في فهم الحية السوداء عن لفظ
اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف

اوغيره

او غيره اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصد به من
قرينة من موصوف مثل لبس اسود او رجل اسود او من الرجال ❊ (فلذلك المذكور)
اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه لما كان مثنى
فسره الشه بقوله المذكور ليصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لا تصلح لكون
المشار اليه مثنا واسم الاشارة مفرد ثم بين المذكور من بقوله (من اشتراط اصالة
الوصفية) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اي الغلبة
الاسمية على الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يضره زوال الغلبة الاسمية حيث
يكون غير منصرف بقي وصفية او زالت ❊ صرف (لعدم اصالة الوصفية) نظرا
الى الامر الاول ❊ اربع ❊ اذ وضعه للعدد في قولهم ❊ مررت بنسوة اربع
مع ان فيه سببين الوصف ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن
الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم ❊ وامتنع ❊ من
الصرف) يعني صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة
الغلبة) نظرا الى الامر الثاني ❊ اسود ❊ وهو في اصل الوضع وصف لكل
ذي سواد لما عرفت او ❊ رقم ❊ وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم
ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذي الالوان (حيث) اي لانهما
صارا اسمين) للحية ❊ الاول) بدل من ضمير صارا معه بدل البعض يعني صار
الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهو الحية العظيم السواد بالفارسية مار سياه
بزرك او مار سياه (و) صار (الثاني) اسما (للحية) التي (فيها سواد وبياض
وهي الحية التي تكون جسمها اسود ويكون عليه نقط بيضاء او يكون عليه
نقط سوداء وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعه اراقم وعليه قوله اياك والعجائز
فانها اشد من سم الاراقم ❊ وادهم ❊ هو في وصف بمعنى ذي الدهمة اي سواد
حيث (صار اسما) اسما ❊ للقيد (من الحديد لما فيه) اي في الحديد (من الدهمة
بيان لما (اعني السواد) تفسير الدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء
اي اسود سوداء في قوله تع مدهامتان اي سوداوان والحديد ايضا اسود
فان هذه الاسماء) اي اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اي

عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على
الوصفية الاصلية (لكنها) اى الان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف
لما عرفت غير مرة (ولم يجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب الفاعل
والجملة خبران فى قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه
الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وصفا
لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها
فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من معانيها
الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم
الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير
ان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه
الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل
لكونه اصلا معتبر وان زال (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها فى معانيها
الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال
فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرف
عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار لمعنى
الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى
الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده
يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال
الذى هو الاستعمال لانها ح وصف اصلا واستعمالا ❁ وضعف ❁ عطف
على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف ❁ منع افعى
من الصرف حيث صار (اسما ❁ للحية ❁ الخبيثة الشديدة السم بناء (على زعم
مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة
مصدر فعى يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم اى الشدته فيكون
افعى لمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف

واما

واما صرفها فقوى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ❁ و (كذلك
اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف منع ❁ اجدل
من الصرف حين صار (اسما ❁ للصقر ❁ بناء (على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو
شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى
وخصومة فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته
والصرف اصل فى الاسم فانصرف ❁ و ❁ ضعف منع ❁ اخيل ❁ من الصرف
حيث صار اسما ❁ للطائر (اى طائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال
وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال) فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما للطائر ذى خيلان ولما كان فيه
معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف
لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء
بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها
مما اشتق ثابت وهما وما ثبت بالوهم لا يعتبر فكانها لم توضع فى الاصل اوصافا
مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل
ذو قوة فى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله
لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال
ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول
وهو انه لم يقصد بها المعانى فى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت اما الثانى
وهو انه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل بها لم يقصد بها
الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف
يعنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف
فلم يكن وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقة وفى الرضى وانما ان نقول صرفت
هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا
اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان

لانك اذاقلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غيران تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا من غيران يقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كانت اقوى من الصقر الى كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (المنصرف) لما سبق انه لايحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقام السببين ومالم يحتج الى سبب يكون اصلا ❊ التأنيث المعدود من اسباب منع الصرف ❊ اللفظى ❊ قيدبه لتقابل المعنوى ولاتقابل بالتاء لانها مشتركة فيهما (الحاصل) قيدبه ايضا ليكون متعلقا لقوله ❊ بالتاء لا بالالف) يعنى لايكون التأنيث اللفظى الحاصل بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة اومقصورة (لاشرط له) فى منع الاسم (عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غيراحتياج الى الشرط لكون تأنيثه وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتداء ❊ شرطه ❊ مبتداء ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف ❊ العلمية ❊ اى ان يكون علما خبر المبتداء والثانى مع خبره المبتداء الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كفرة اولا هذا ولا ذاك كعرزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا تؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما للكلمة) فالمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف التغيير بقدر الامكان) وان جاز التصريف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئت للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لاغير فتلزم الكلمة بلا شرط العلمية والمراد بالتاء التاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة اوجزء من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عايشة من عاش يعيش عايش وعايشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت فقد وضعت ثانيا معها فصار الالفاظ كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا ❊ و

التأنيث) المعنوى ❊ فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله من التاء والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدر سواء كانت حقيقيا كهند وزينب اوغير حقيقى كحلب ومصر ❊ كذلك (اى كالتأنيث اللفظى الحاصل بالتاء فى اشتراط العلمية) يعنى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) بين الشرطين (فرقا) يعنى بين ان يكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى وبين ان يكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) التأنيث (المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم تجب منع صرفه بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (فلابد فى وجوبه) اى وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معها والفرق ان التأنيث اللفظى بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحقيقه وهى التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوى فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا ولم يكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليقوى به لان الضعيف اذا ضم الى شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظى بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لاينفك عنها فى ان واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظى بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوى لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لايعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج فى السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلثة ليقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر فى منع الصرف تامل ولم آل جهدك (كما اشار) المص (اليه) اى الى الشرط الاخر (بقوله ❊ والشرط تحتم تأثيره (اى شرط وجوب التأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف) احد الامور الثالثة متعلق

باتأثير ❊ احد الامور على الثلثة ❊ يعنى انظمام احدهما الى العلمية لانها تؤثر وحدها بدون العلمية فى قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعنى يقال لها منفصلة حقيقة مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتداء المحذوف او بدل من الامور بدل البعض من الكل (على الثلثة) اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوى والعلمية فالتنوين عوض من المضاف اليه (على ثلثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مثل زينب ❊ او تحرك ❊ يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على ثلثة احرف فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضى موصوفا فلابد من تقديره (من حروفها الثلثة) ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل سقر) او العجمة ❊ يعنى ان لم يوجد الزيادة على الثلثة او تحرك الحرف الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة ليوجد فيها اسباب ثلثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلثة) يعنى اشتراط وجود احدهما وجوبا بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لو يؤثر واحد منها لتخرج الكلمة) التى يكون غير منصرف (بتقل احد الامور الثلثة عن الخفة متعلق بقوله لتخرج (التى من شانها ان لفارض ثقل احد السببين) الذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذى هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط (ظ) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيل واثقل لانما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل

الاولين (ظ) ثقل (العجمة) ظ (لان لسان العجمة ثقيل على العرب) وهو ظ محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لها والذى اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لا سيما لسان العجم فهنده ❊ يجوز ❊ صرفه بنظر الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثه) وان وجد فيه العلمية وتأنيث المعنوى ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى مجرد (وجود السببين فيه) قد جمعهما الشاعر فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب لان الاول منصرف والثانى غير منصرف ❊ وزينب سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا او لا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف ساد مسده فهو كحمرة يكون غير منصرف على كل حال ❊ وسقر ❊ سميت مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امراة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد للاطباق وطباقات الناس مراتبهم والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات ❊ وماه وجور ❊ حال كونهما علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثهما بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرهما بتأويل المكان والمرجع الاسماع وما لم يسمع فبنى على مشية المتكلم وههنا لا يجب ان يؤلا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلث ❊ ممتنع ❊ فقوله وزينب مبتداء والباقى عطف عليها وممتنع خبر او هذا الكلام من قبيل تعداد المبتداء بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع اما زينب) مبتداء بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثة احرف (واما) عدم صرف السقر فللعلمية

والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور للعجمة والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى وجود الشرط المؤثر وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم يكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لايقتصر عن تقوية سببين اخرين حتى يصير الاسم بها محتم المنع ❊ فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله ❊ مذكر ❊ ما بعد قوله سمى ❊ فشرطه (فى سببية منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف ❊ الزيادة على الثلثة) اى ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة اذ ضعف اعنى التأنيث فى الاصل بسبب تقدير علامة فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولوط والا اذا كان فيه حرف رابع فح يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) حذ حكمها فؤنث مثلها فيكون التاء مقدرة فقدم ❊ وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه التاشى يقال لها بالفارسية باى (اذا سمى به) اى بقسم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم الله ❊ منع صرف (لان التأنيث المعنوى الاصلى وهو كونه موضوعا للانثى (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة ففقدت التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية) وحدها (لاتمنع) الاسم من (الصرف لما عرفت ❊ وعقرب (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس

باعتبار

باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية يقال لها كجدم (اذا سمى به رجل) بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام يمنع ❊ صرفه ههنا لانه وان زال التأنيث المعنوى بالعلمية للمذكور لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما (للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولامعنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء (يعلم ذلك) اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى الرباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الخماسى فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الا مكسورا الا انه او فتح لم يقع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث يخ اما ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهر ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الا ماشذ من نحو قديم نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولاتثبت فى الرباعى الا ماشذ من نحو قديدمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى وانما قال الشيخ فى الموضعين باعتبار معناه الجنس احترازا عن معناه العلمى لانه باعتباره لايكون علما لاخر وانما يكون باعتبار الجنسى كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شئ باعتبار معناه الجنسى لا العلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق ❊ المعرفة ❊ المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف وهو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون

الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك
لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المص وتعريف
لضروة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة حركة وههنا لتكون
النثر موافقا للف هى مبتداء ❊ شرطها ❊ مبتداء ثان (اى شرط تأثيرها
فى منع الصرف) ان تكون علمية ❊ والجملة خبر لمبتداء الثانى وهو مع خبره خبر
الاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون
وهو العلم يعنى ان يكون علما لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف
عند المص ستة انواع بناء (على ان يكون الياء) فى قوله علمية (مصدرية) او
ان يكون (منسوبة الى العلم بان يكون) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم
لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها وكالحيوان يوجد
ايضا فى انواعه كالانسان والابل والغنم وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول
العام انما يوجد فى ضمن الخاص الافراد بناء (على ان يكون الياء) فى قوله
علمية (للنسبة) كياء عربى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف
مشروطة بالعلمية) دون باقى المعارف والحال ان المعرفة عند المص ستة انواع
لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى اسماء الاشارات والموصولات
لا يوجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات
من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما
منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون
خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الاخر فانه لا فى النوع
الاخر (والتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل كل) واحد منهما
غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير
المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة
الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير منصرف اذا اضيف يكون
منصرفا وزن المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضاف اليه لا يصير
منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص

الاسم تزيل مشابهته الفعل فى المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه
كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجئ) تفصيله فى اخر هذا البحث
فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام والاضافة (سببا لمنع الصرف لان
ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون شيئا لوجوده وهو ظ والتعريف بالنداء
يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى
لانه ليس فيه مانع كما فى اخوانه (وانما جعل) المص (المعرفة سببا) من اسباب منع
الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرط التأثير المعرفة (ولم يجعل) المص
العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية ح تكون سببا وشرطا وحدها فيكون
الكلام احصر (كما يجعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية
التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة كونها نوعا من المعرفة
التى هى فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة
ولا يكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس
مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة مناسب للتنكير ايضا فى الجنس فالجنس
اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل ولا يكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون عاما يختص بالشرط ❊ العجمة ❊ المعدودة من اسباب منع الصرف
وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرف (مما وضعه غير
العرب) لان العجم غير العرب وكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب
لان اللفظ تابع المواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا (فى منع الصرف
اى المنع (شرطان) لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب
حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر
فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتيج فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها لما كانت
اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع
الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر شئ من تصرفها
فيها اشترط احد الامرين غير العلمية شرطها ❊ الاول ❊ ان تكون ❊ العجمة ❊ علمية

اى ان يكون اللفظ العجمى (منسوبة) اى منسوبا (الى العلم) لتحقيق عجمته ❊ فى اللغة) ❊ العجمة ❊ قدرا للعدل لان العجمة صفة والبا فى (بان يكون العجمة) متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى (فى العجم) لافى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم او العرب (حقيقة) بان وضعه العجم اولا علما من غيران يكون اسم جنس (كابرهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما بخليل الرحمن ابى العرب اوبان يكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلمية فى العجم (حكما) لاحقيقة فذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم الاعجم الذى هو نكرة فى العجم (العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل) اى يجعل ذلك الاسم الاعجم علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم يجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد) يعنى كان يطلق فى العجم على كل ما كان جيدا ثم (سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة ذلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجم) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى واللازم ان لا يستعمل فى كلام العرب الامع العلمية وان كان قبل استعماله فيها علما كابرهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به راوى نافع عيسى لجودة قرائته فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمالهم قبل التصرف فيه (وانما جعلت العلمية شرطا لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم اى فى الفاظهم التى هم وضعوها من اضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تأثير فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك فيضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة ولا تصلح) تلك العجمة ان تكون سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجمة حقيقة او حكما وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لاثر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه

وقوعه

وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة والتصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وادربيجان فى كركان وآذربايكان ونحو ذلك الى كلام (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم علمية فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجمة لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام تبديل الكاف بالجيم ومعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم من فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب ❊ و (شرطها الثانى احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما ان فيه ❊ تحرك ❊ الحرف ❊ الاوسط ❊ من حروفها الثلثة اوزيادة ❊ اى ان يكون حروفها زائدة ❊ على الثلاثة (اى ثلثة احرف) هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير فى العجمة فنحو ذلك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد الامرين (لئلا يعارض الخفة احد السببين) فيزاحم تأثيره فيكون منصرفا ❊ فنوح منصرف (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله وابرهيم ممتنع اى مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بيان لفائدته وهى انصراف نحو نوح (فانصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوح علم فى العجم (هذا) اى انصراف نحو نوح نظر الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المص) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائز صرفه وتركه نظر الى وجه ... مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف لانه) اى لان العجمة التى كان باعتبار السبب امر معنوى) هو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون الحرف

الاوسط) فلم يمنع صرفهما لما مر ان الاسم اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التأنيث) المعنوى (فان له علامة مقدرة وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه المشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة يعنى ان التأنيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون) الحرف الاوسط) فى الثلاثى (وان لا يعتبر) معه ولذا قال المص فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنحو منصرف لم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول العجمة) بالرفع نائبه (فى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التأنيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور الثلثة الى اخر ما فصل هناك حيث جعل نحو ماه وجور فى اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكان العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم يعتبر العجمة (ههنا)حتى يجعل نحو نوح غير منصرف او يجعل نحوهند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين اخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كما القمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين اخرين الذين هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سببا مستقلا فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلثيا يكون خفيفا واذا كان اوسط ساكن يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر)وهو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل لا يلزم ومضاف الى سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال ❀ وشتر ❀ (وهو اسم

حصن

حصن) بكان (بتر ربكبر) وفى الرضى ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم اب نوح عم انتهى وفى حاشية فى القاموس قلعة باد اى بين بردعة وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمية فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى والمص لم يحكم بعجميته حتى ولم يلتفت تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا يناقش فى المثال ولانه يصلح مثالا لما يثل له وان كان فيه التأنيث ايضا ❀ وابراهيم ❀ وكذا ابراهيم واراهام ❀ ممتنع ❀ فيهما يعنى (صرفهما)ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما)مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجمة حقيقة او حكما فانه (فى شتر تحرك الاوسط) وهى ظاهر وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة) ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية فى العجمة وتحرك الاوسط وزيادة على ثلثة احرف (وخصاحص التفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المص فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه و) مقصوده ههنا التنبيه على ماهو الحق)والصواب عنده من انصراف) الثلاثى الساكن الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نوح مع انه) اى انصراف نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى الاولى) للمقام (تقديم ما هو متفرع على وجوده) على ما متفرع على عدمه بان يقال فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لا يخفى)وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح التفريع بالشرط الثانى دون الاول فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود لان فيه كما قيل اذ فى فشتر ايضا على المخالف بناء على المخالف الاقوى لوجه (واعلم ان اسماء الانبياء) كلها (ممتنعة عن الصرف) يعنى كانت

غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد عم وصالح وشعيب
وهود عم لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب
الا سبب واحد وهو العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح
ولوط لخفتهما) يعنى ان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما
الشرط الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة صارا
منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى
معه انصراف هود للخفة لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا
قريبا مع نوح لان الشئ يذكر مع قرينه قال محمد عليه السلام وصالح وشعيب
ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا شعيب فعلم انه جعله
من اعداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قيل فيكون
من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب
بيان ما يقال (من ولد اسمعيل) والولد يجئ كعرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن
ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل بالعرب لانه اصيل
فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اسمعيل اى قبل او قبل اولاده اى لانبياء الذى جاؤ
قبل اسمعيل او قبل اولاد (فليس بعربى) اى ليس اعرابيا فكان ابراهيم واسمعيل
وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر من التواريخ والقصص (فكان هود
كنوح) فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة * الجمع
المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) (لما ذكر هو
مبتدا * شرطه * مبتداء ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان تؤثر وحده تأثيرهما
صيغة * على وزن ديمة خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر مبتداء الاول ومضاف الى
منتهى الجموع * التى هى جموع هى التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى انتهاء مضاف
الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع المذكورة (الصيغة
التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان
حروف الثالث (منها الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف
حرفان) اولهما مكسور واما ادغم ولهما فى الاخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم

مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلثة احرف) اولها
مكسورا (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا
لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله
وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لا يجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن
فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده
مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانها تكسيره كاساور واناعيم اولا
كذلك فانها ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة صيغة
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة (سميت) هذه
الصيغة صيغة منتهى الجموع) قوله اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء
يكون فيما يتكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب
على التمييز كاساور واناعيم كما سبق (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم تجمع
التكسير مرة اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان
الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا
او مؤنثا او اسما او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء
لانه لا تغير الصيغة) اى صيغة مفرده لان تلحق وتلك الحروف آخر مفرده
لا يتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز ان يجمع) تلك
الصيغة (جمع السلامة) واذا لم يكن شرط ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة
كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او بالياء والنون
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب
غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون
وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط فى الاول لا الثانى (وانما اشترطت) مبنى
للمفعول (اى صيغة منتهى الجموع) فى ان يكون الجمع سببا قائما مقام السببين (ليكون
صيغة مصونة) محفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع التكسير بغير السلامة
فتؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير
ايضا بغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين

واما اذا انتفى التغيير المعتبر فقد تم الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال اى بلا مال هو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغة اى صيغة منتهى الجموع الملابسة لفقد هاء او حال منها اى ملابسة غيرها (منقلبة) بالجر صفة هاء عن تاء التأنيث حالة الوقف يقال لها التاء المربوطة والمركوزة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف يكون تاء وتبقى على حالها (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها) ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حال الوقف واولمراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة يعرف بالتامل (تاء التأنيث باعتبار مايؤل اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك (ولا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فوارة جمع فارهة) لان فاعلا صفة لا جمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفراسية خربش ورقى الصحاح الفاره الحاذق بالشئ وقد فره من باب ظرف فقال الازهرى قوله تعالى فارهين اى حاذقين والفارة من الناس المليح الجنس من الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل والحمار فارة بين الفروهة وفره مثل صحة وفرا انتهى مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرها لانها اى لان الجمعية (او كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) كفرازنة فانها على زنة رفى الوصى انما اشترط فى هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عن ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعية لا تقوى ان تقوم مقام السببين الى هنا كلام (كفرازنة وصياقلة فانهما على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعيف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ماقلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظير له فى الاحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المص ان يخرج نحو مدائنى ان من شرطها بان يقول ولا بياء النسبة لما اخرج نحو فرازنة منه بقوله

بغير هاء فاجاب عنه بقوله (ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى) منسوب الى مداين اسم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم لاصحابى المدنى والثانى علم لعلم بين الميراث (فانه) اى امدانى ومدائن مفرد محض) لما قلنا ان الثانى اسم بلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا النسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن محققا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مدائن كسرى مدائنى كذا فى الصحاح (بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو العالم الذى ذو فنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسم عليهما احدهما مايكون بغير هاء) اى الصيغة التى لا يكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفى صريحا والثانى ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لو لم يكن موجود لما نفى (فاما ما) اى الجمع الذى (يكون بغير هاء فتمنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تاثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف ❊ كمساجد ❊ اى امثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتداء على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (ثان) خبر واما على الاولين فخبر مبتداء محذوف هذا مثال (لما) اى الجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان ومصابيح ❊ مثال لما) اى للجمع وقع (بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن) واما مايكون بهاء فتصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغيرها لان وجود السبب لا تأثير له بدون وجود الشرط ❊ واما نحو فرازنة (وامثالها) جملة من باب حذف المعطوف سرابيل تقيكم الحر اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف

على زيادته فقط ولكون ذكره على ذكر التمثيل معنى (مما) اى المجموع التى هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها * فتصرف (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثرة بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلا هاء * وحضاجر علما) * وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فيكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتداء محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضبع) * متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الى آخره (جواب عن سؤال مقدر) ورد على النص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس لا علم شخص (للضبع يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق (على الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده كما ان اسامة علم جنس الاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى فى حضاجر الذى علم الجنس لانه لم يبق فيه معنى الجمعية التى تكون سببا و) الحال ان صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت لسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط الجمعية) والشرط وحدها لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون حضاجر) علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع قوله علما حال من المبتداء صرح ابن المالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه تقديرا عنى فقبيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال لا تطول الكلام بذكر المقام * غير منصرف خبر لقوله وحضاجر لانه مبتداء (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية الحالية لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد فيها الجمعية (بل) عدم صرفه ليس (الا للجمعية الاصلية) لان

الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل اسود اسما للحية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (لانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر بكسر الفاء وفتح ما بعده بمعنى عظيم البطن) انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم حصل به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (والمعتبر فى منع الصرف) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما للفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) باعتبار لا الجمع الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال الناشئ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف لسببهما (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) ويكون علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بالكسر على وزن عثمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع صرفه التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف (قلنا علمية غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اى لو كانت علمية مؤثرة كسائر الاعلام لكان حضاجر) بعد التنكير (منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى

وليس كذلك لانها تمنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص والتأنيث فيه غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علمية فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه فكان من حصتها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى المص فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصيغة (ولم يقل) المص (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغيرها ان يكون فى الاصل) سواء بقى على جمعه ولم ينقل او لم ينقل اولا (كما قال فى الوصف) الوصف شرطه فى سببية لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلا تضره العلة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون الجمعية اصلية معتبرة) بقيت او نقلت (وقد يكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلا يؤثر فى شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصف فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فللاحتراز عنه قال شرطه ان يكون وصفا فى الاصل (وليس الامر كذلك) يعنى ولا عروض فى الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذ لا يتصور العروض فى الجمعية لان واضع الالفاظ قد وضع للجمع جمعا وللمثنى مثنى وللواحد واحدا الا انه وضع للجمع مفردا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون فى الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد يكون عارضة فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صار اسمين للحية على ما سبق وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف عند المص لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلا يضره زوال

الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلام ❊ وسراويل ❊ على وزن انعام الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشاء من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى ان حصول الجمعية اعم لان يكون فى الحال ولا فى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان يقال قد تفصيت) بالخطاب من تفصى عن كذا اذا تخلص منه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر عما كان منشاء لورود السؤال بسراويل عن الاشكال) بالكسر (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تفصيت (اعم من ان يكون فى الحال وفى الاصل) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث يفعل الى شئ كابابر وانا عيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل فانه اسم جنس) كاسد ونمر وحيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال (انه لا جمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (فى الحال لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (فى الاصل) لانه ليس بجمع فى الاصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المص عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبه ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف كما سيأتى وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب لانه الاصل فى الاسم المعرب (فهو) اى سراويل ❊ اذا اسم شرط ❊ لم يصرف ❊ مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف ❊ فهو ❊ اى عدم صرفه ❊ الاكثر ❊ من صرفه والجملة اعتراض وبيانه ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمال) اى فى مواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك

صرح به (الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها
السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
فى التقصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا
المجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفى الرضى فعند سيبويه ومن تبعه ابو على (انه
اسم ❊ اعجمى) مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو قناديل فحمل على ما يشابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان
جمع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر انتهى به انه اسم
اعجمى يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه
كان فى العجم سرابيل وقد قرئ به فى قوله تع وسرابيل هم (ليس بجمع لا فى الحال
لانه يطلق على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل
عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس
فيه جمعية لا حالا ولا اصلا الا انه ❊ حمل ❊ مبنى للمفعول عند سيبويه (فى منع
الصرف) اى فى كونه ممنوعا من الصرف ❊ على موازنه ❊ اسم فاعل من وازن
اى على ما وازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعول لاعتماده
على الموصول المقدر اى على ما يوازنه (سراويل) ويشاركه فى الوزن
من الجموع) بيان لما (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل
فى حكمها) اى حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى
يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم ما يوازنه
فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف
لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من
قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما
يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى
على ما قلنا صار كانه جمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه (فى الجمعية) التى قامت
مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان يكون حقيقة
كمساجد واناعيم (او حكمية) كسراويل قوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما اورد

فى بعض الشروح من انه تزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل
على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون
عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب
الواحد الى الحقيقى والحكمى كما ان هذا الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى
الحال والاصل (لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة) كما ظن (وهو) اى
السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير
عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا
فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا ❊ وقيل ❊ قال المبرد
وهو اسم عربى ❊ يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الوحدة
كما فى قوله سرابيلهم فابا لواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع حقيقيا) نصب
على التميز او على المصدرية اى جمعا تحقيقا (لانه اسم جنس) كتمر وتمرة ونخل
يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه علامة من علامات
الجمع صحيحا ومكسرا بالزيادة او النقصان وكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه
جمع سروالة) وهى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التميز (وفرضا) عطف
تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب ❊ لا سبب من الاسباب
ومن قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى
السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى
من الصرف وكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر)
مبنى له من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة
مصونة محفوظة حيث لا يكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع
سروالة) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
قدر (فكانه سمى كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت
سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة
بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه
على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى

فكيف يطلق على الواحد ❁ و ذا صرف ❁ عطف على قوله اذا لم يصرف
ومبنى للمفعول (اى سراويل) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل
فى موارد الاستعمال (لعدم تحقيق) اى لعدم كون (الجمعية) التى هى السبب
فى كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققة فى سراويل (تحقيقا) نصب على
التميز (و) اختار (ابن الاسمى فى الاسماء العربية) (الصرف) اى دخول الجر والتنوين
لان الاسم المنصرف غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف
فانه محتاج الى سببين او الى سبب قائم مقامهما وما لا يحتاج الى شئ يكون اصلا فينبغى
ان يكون الاصل فى الاسم المعرب الصرف ❁ ولا اشكال ❁ لفظ لا فيه لنفى
الجنس واشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قوله الشبه (بالنقض به) اى سراويل
على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا فلا يرد السؤال على تلك
القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير محققة
فاذا صرف) وهو الاقل لا يرد السؤال على قاعدة الجمع (اذ يحتاج) مبنى للمفعول
الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها ان يذهب الى مذهب سيبويه
والمبرد وقال المحشى عصام الدين ولو قال المص وان صرف لكان تركيبه من قبيل
قول فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة
لكنه راعى حال المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى ❁ ونحو جوار
مبتداء (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم مخصوصا بل يعمل ولمثله الاتى ليس (منقوص
جمع (على) وزن (فواعل) لانه يجئ منه فعائيل (ياؤه كان) ذلك الجمع (المنقوص
او واو كالجوارى) والدواعى فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع
مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون
والمكسر منه جوار كروام واذا عرف باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا
اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوة مثل غزوة فهو داع كقاض والجمع
الصحيح منه داعون كقاضون والمكسر منه دواع كغواز فاذا عرفت باللام تعاد الواو
فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواعى فالاول
ناقص يائى والثانى واوى ❁ رفعا وجرا (اى فى حالة الرفع والجر) نصب على

الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف مثل ❁ قاض ❁ خبره (اى حكمه
اى حكم مثل جوار يائيا كان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده
بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها
بقوله (فى حذف الياء عنه) اى مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه
التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من قاض لالتقاء الساكنين وتعوض التنوين عنه
كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق
بينهما (تقول جاءتنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) بالتنوين
فى حالة الجر (كما تقول فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت
بقاض) جرا بالتنوين (واما) جوار واويا كان او يائيا قوله (فى حالة النصب
متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة
بخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء
متحركة مفتوحة ايضا لكن لا مع التنوين فلم يوجد المشابهة فى حالة النصب
ولهذا قال المص رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رايت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين
كما تقول رايت اساء واذا كان الامر كذلك (ولا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس
واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله
لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كان الياء فى نحو جوار
متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون
الاسم غير منصرف للجمعية) التى هى السبب قائم مقام السببين ملابسا (مع
صيغة منتهى الجموع) بغيرها يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو
الجمعية فيه مع شرط تاثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغيرها فيكون فى حالة النصب
غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول
فيه نائب اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر منصرف او غير
منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى
الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال
شرطه الملزوم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط

فلا يؤثر السبب وحده بلا شرطه (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعني ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة ويتعلق
بذاتها فما يتعلق بذاتها مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه الموجب له قوى
وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها
فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهو مشابهته بالفعل ضعيف
لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسية ايضا ومع هذا تعلق
بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة
على الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جاءتنى
جوار جوارى بالضم) يعنى بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له
او مفعول مطلق اى بنى بناء (على ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقا (الصرف
اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرطه (فبنى) مبنى للمفعول (الاعلال
نائبه (على ما هو الاصل) اى على قاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان الياء
اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة ومنون يثقل عليها الحركة والتنوين لاسيما فى الجمع
الممتد (ثم) اى بعد ما علمت ان اصل جوار فى قولك جائنى جوار جوارى بالضم
والتنوين اسقط الياء ايضا لرفع التقاء الساكنين فصار جوار بعد الاعلال
اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبه
للثقل) اى لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين (واسقطت الياء) ايضا (لرفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال
على وزن سلام وكلام) فاشتبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور
وضعف فلم تقوا ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على
صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب
وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال
منصرفا (منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى كما
ان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل
الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف

لكون السبب الذى هو الجمعية الشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء
موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف
لئلا يلزم اهمالهما وهذا اعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية صيغة منتهى
الجموع) لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف
ايضا لان (المحذوف الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا
فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف
ثابت تقديرا للاعراب (لا يجرى) من جرى يجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع
ههنا (على الراء) التى كان اخر بعد الحذف بل لا يجرى الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا
ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولو وقع على ما هو الاخر
كدوم (والتنوين فيه) فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما
اسقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين) يعنى هو الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون
التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة
العروض يعنى كما ان الحركة تعرض الحروف كذلك التنوين تعرض للاخر
وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على
الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفهما ثم جوارى بحذف الحركة
للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف
الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليطمع التنوين الحاصل طمع الياء
الساقط فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت وفسر السيرافى وهو الحق
قوله سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا
فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف التنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا
رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى
الفرعية فعوض التنوين من الياء الى هنا كلام (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى
القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتداء (بلا تفاوت) اى بلا فرق

بين العلمين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستقلال (او) وقع (فى لغة بعض العرب وهى قليلة واختار الكسائى وابو زيد وعيسى ابن عمرو (اثبات اليا بالرفع) لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول فى حالة الجر (مررت بجوارى) لفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب رايت جوارى) لفتح الياء بلا تنوين ويكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتداء وارد (على) منع الصرف (تقديم) منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلق بجواهر الكلمة الا انه وقوعه ههنا فى الاخر استوى لمنع الصرف فى الوقوع فى الاخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الاخر فقدم لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه متقدم على النافى (فانه ح) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (يكون الياء متحركة متوحد فى حالة الجر) الا ان غير المنصرف انما يكون بالفتح (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فلا قع فيه) اى فلم تقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة فى حالة الرفع فاصل جوار فيها جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضمة تثقل على الياء لعدم المجانسة فلانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى الضمة (التنوين بما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين او تقول فسقط الياء اكتفاء بالكسرة ما قبلها كما فى قوله تع يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع المتداول لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدم على الاعلال (لا اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) هى حالة

الرفع فقط كما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدم على منع الصرف (فان فيها لا اعلال فى الحالتين) اى حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا ﴿ التركيب ﴾ المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (احدة) صفة كلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات فلا يرد النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا ﴿ شرطه ﴾ اى شرط التركيب سببية لمنع الصرف ﴿ العلمية ﴾ اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا بقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين ح تدلان فى وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى وضع عليها ينبغى ان يكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (فى منع الصرف فيكون سببا لمنع الصرف ﴾ وان لا يكون ﴿ التركيب ﴾ باضافة ﴾ اى تركيب اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وتعمتنا يكون منصرفا او فى حكمه على ما يجيء فكيف تؤثر الاضافة فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف ما يضاده) يعنى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال الشيء لا يكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله ما فى ما يضاده وان لا يكون التركيب بعد ان يكون علما او بعد ان لا يكون ﴾ باسناد ﴾ يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل

او فى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب
بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا
عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا فى المعرب وانما بنى
لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد
العلمية يكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرى حبا) تابط فعل
لقب ثابت بن جابر الفهمى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تابط
شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من
عادة من يريد شرا او خرج لشرار ففقد اى هو فقد اجيب قد تابط شرا فلقب بفعله
وشاب قرناها لقب امرأة اى صغيرتاها او شاب بشيب اى ابيض سميت به لانها كانت
كذلك وذرى من ذرى بزنة قرينة وذرا ملح الحب فرقه وبابه رد وذرى حبا اسم رجل كان
يزرع الحب لينتشر (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حالة العلمية على ما) اى
حال اى (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب
والرفع وغيرهما لم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية يجرها مجرى
الامثال (لان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (لدلالتها
خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة على (قصة غريبة) كما فى تابط فان شر
التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر
اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغير
فاعل تطرق يقال تطرق اليه اذا طريقه يعنى اذا صار تغير بعض احوالها
طريقا اليها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان يفوت
تلك الدلالة على القصة الغريبة) لان الدلالة عليها انما تكون بجميع
احوالها وكمالها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة
من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان يجرى
فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص
بنوع لا يجرى فى نوع آخر منه ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب
نوع من الاسم والمبنى نوع آخر منه دون وصفا اختص باحدهما لا يتعدى

الى الاخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان) واجبا (على المص) فى بيان قيود التركيب
ان لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من
المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان
لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوت ولا تعدادى حتى يكون القيود خمسة او اربعة
منها تكون نفيا وواحدة ثبوتا فتكون جملة مذكورة باسرها ولابد منها (ليخرج) التركيب
الذى يكون الجزء الثانى منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول سيبويه (ونفطويه
بكسر النون وفتحها وسكون الفاء اخره طاء مهملة دهن معروف وويه صوت سيأتى
تفصيله فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) الجزء الثانى
منه تضمن حرف العطف (مثل خمسة عشر وستة عشر و) غيرهما من الاعداد
التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبهما وتضمن الثانى حرف
العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخرين فقط لان الاولين لا احتياج
لهما الى العلم لاشتهارهما اعلاما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلنا) فى جوابه (كانه
اى كان المص (اكتفى فى ذلك) فى عدم اخذه القيدين الاخرين حيث قال لم يذكر
هما (بما ذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (من انهما) اى ان هذين
التركيبين من قبيل المبنيات) يعنى ان المص ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات
والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا
لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المص
بناءها) اى كونها مبنية (اصلا) اى قطعا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة
فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (ولذلك) اى لعدم ذكر بنائها
اصلا (احتاج) المص ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لا يكون
التركيب باسناد ❋ مثل بعلبك (فانه علم للبلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا
ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه
السلام لقوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين ويقال للزوج بعل ايضا
لكون المرأة تابعة لامره يدل قول النسائى هذا بعلى شيخا اى زوجا (وبك) بفتح
الباء وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبمعناه اى زحام وسمى مكة

شرفها الله تعالى مكة ابدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب الفيل (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) التركيب (اسما واحدا) علما للبلدة التى كانا فيها من غير ان يقصد بينهما (مبنى للمفعول (نسبة اسنادية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (لو اسنادية او غيرهما) لانه ليس احدهما مبتداء والاخر خبرا من السبب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ولا متضمنا لحروف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو ليس بمانع لمنع الصرف الالف والنون ❊ المعدودان من اسباب منع الصرف) وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم ذا خصه بالوصف بهاقلت الشرط للالف والنون الحاصل لا لمطابقتهما بخلاف نظائرهما فاحتاج الى التنبيه على الحصول المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذكرها مخالفا لما ذكره فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى هذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة لسبب السابق لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه ويقدح ان القيد ههنا معبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر هويت السمان فشيبننى قد وكنت قدما هويت السمان اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفى التأنيث) الممدودة او المقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما يعنى كما ان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الفى التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى اخر الكلمة فيفيد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما يمنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف

فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعنى ان سببيتهما له كونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما ايضا وفرعيتين على مازيد عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لما شابهاله وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى) الذى هو مذهب البصريين وفيه انه لو كان كونهما مزيدتين وفرعيتين على ما زيد عليه سببا واحدا لكان هاشميا وبصريا عند وجود سبب اخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم ان يكون مثل ضاربان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (انهما ❊ ان كانا ❊ اى ان كان الف والنون فى اسم ❊ يعنى به) اى بالاسم فى هذا المقام (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن ذلك الاسم كما فى قوله صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم والقدة احد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لا يخ اما ان لا يدل على ذات مالوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائم بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصير او يدل) على ذات مالوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم ومضروب) ومعصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها دل على ذات مالوحظ معها صفة هى الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اى ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثانى) اى ما دل على ذات لوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة لا يدل اللفظ على المعنى قائم بالذات (والمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف

وصرف بانه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لانه اذا كان
كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله او كانا فى اسم مع انه لم يصح
لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين
شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه
كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما ❊ فشرطه ❊ مبتداء
اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم (الصرف) وسببيتهما لمنعه عنه
فافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى
الافراد والتثنية والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى
انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المص اللفظ والسبب فثنى
الضمير فى الاول وافراده فى الثانى رعاية الاول والثانى (او شرط ذلك الاسم) الذى
فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضمير بين المرفوع
والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير لمرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط فى الاول
يكون الشرط للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف والنون
فكان الاول اولى ❊ العلمية ❊ خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية فى محل الجزم جزاء
الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية فى محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا
مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة
للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق
للزوم (او ليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى
لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق فيتأكد (شبههما
لالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما (يشبها لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم وانما
جعل علما لذلك الاسم تأكد المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسورة الفاء كعمران
او مفتوحة كشعبان او مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده فى الكل او مفتوح الفاء
وما بعده ايضا كرمضان ❊ و ❊ الالف والنون ان كانا ❊ فى صفة ❊ وفى العصام
جعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وهو
من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام فى جوازه واما

العطف

العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافى بين الشرطين انتهى ❊ فانتفاء فعلانة
اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما
من الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه
انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (انتفاء دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) الالف
والنون فافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون
فالتذكير باعتبار الوصف (ليبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها) على مذهب
البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطا (انصرف) اى صار
منصرفا (عريان) مع انه صفة وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال
رجل عريان امرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لا يكون بكسر الفاء بل
ان الصفة التى يجيء مؤنثها على فعلى لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجيء
مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا نحو عريانة وسعدانة ويجيء مفتوح الفاء ايضا
مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق ❊ وقيل (شرطه) اى
شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة فى امتناعها منه
وجود فعلى والقول الاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى
فليس مقصودا لذاته بل يكون المطلوب منه انتفاء فعلانة وما يكون مقصودا
لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون) مؤنثه (فعلانة)
لانه لا يكون الشئ لواحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر
بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فيبقى مشابهتهما بالالف التأنيث على حالهما
كما هو مذهب البصريين ❊ ومن ثمة ❊ وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال
الشارح اى ومن اجل المخالفة فى الشرطين) اى شرط الالف والنون فى الصفة
اختلف) مبنى للمفعول ❊ فى رحمن ❊ الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف) بدل
من قوله فى رحمن بدل الكل (او غير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى لرحمن
مؤنث) ولا مذكر ولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى
فى ليس (لا رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة
ولا رحمانة) بالتاء (لان) اى لانه رحمن (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على

غيره تعالى لا) زائدة (على مذكر) بدل من قوله على غيره اى لا يطلق على مذكر
ولا) يطلق ايضا على (مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس
والجن وغيرهما فيكون فى المعنى البالغ فى الرحمة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا
يطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار والمجرور متعلق بقوله غير منصرف
مذهب من شرط انتفاء فعلانة تقديره (فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى) على شرط انتفاء فعلانة او وجود الشرط على مذهبه رحمانة لانه لم يجئ
لانه او لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت ❊ دون سكران
فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على
المذهب الاول فان مؤنثه يجئ سكرى ووجود فعلى على المذهب الثانى (فان
مؤنثه) يجئ (سكرى لا سكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى ❊ و ❊ (دون
ندمان فانه ❊ لا خلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع
الصرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف
والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) فانه بالتاء (لا ندمى
بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف
ندمان متفق عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او كون مؤنثه ندمانة
لا ندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) اى المصاحب وهو المعاشر يقال نادمه على
الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطشان (واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم
من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو
غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ❊ ووزن
الفعل ❊ المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كونه الاسم على وزن يعد
مبنى للمفعول يعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد
وزن الفعل فى نوع الاسم اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا اسما
نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لا يكفى فى) تأثير
سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف

وكذا

وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس
كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفى ❊ بل شرط ❊ اى شرط وزن الفعل (فيها
اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل
وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى يختص بالافعال اما ❊ ان يختص ❊ ذلك
الوزن (فى اللغة العربية ❊ بالفعل) يعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا
من الفعل) نوع الاسم بان يكون علما ❊ كشمر ❊ بتشديد الميم (على صيغة
الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو
المرور جادا ومختالا وبالفارسية دامن زدن وكذر كردن والمناسب بعلم
الفرس ان يكون منه ولا من معنى المرور جادا لان فى الفرس الحدة فى المشى (فانه
اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما
لفرس) وقيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشيخ لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه
وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة
ابيزرا آب كردن ثم جعل علما (لماء) وقيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة
وعثر) بالتاء المثلثة والراء المهملة لغريدن ثم جعل (علما لموضع) ماسدة اى
ذا كبدة لكثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قبل الاكل مطلقا وقيل
الاكل بالاضراس او ملاء الفم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمر ابن
عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم (هذه) فى الاصل (افعال
نقلت) اى كل واحد منها (من الفعلية الى الاسمية) يعنى جعلت علما لما سميت
هى به (واما نحو بقم) مبتداء حال كونه (اسما الصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى
آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو المعدم
بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل
اسم مدينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهما) الفاء جواب اما مبتداء
ثان (من الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتداء الاول (العجمية المنقولة) منها (الى
العربية) وجعلت علما لما نقلت له اذا كان الامر كذلك (فلا تقدح) مبنى للمفعول
فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص بالفعل) اى لا يمنع اختصاصها

بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف * و * مثل * ضرب اشارة الى ان قوله ضرب عطف على شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوم ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيد (اذا جعل علما المختص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه اى) ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانا قيدنا) قول المص وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول ولم يعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر غير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط (فيه الا بعض النحاة) لان هذه الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المص بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض * او يكون * عطف على يختص يعنى وان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم بمعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون * فى اوله * اى اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (و) يكون فى اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع * زيادة * بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين متعلق بالتفسيرين وبيان لهما يعنى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون * كزيادته (اى مثل زيادة حرف

من حروف اتين فى اول الفعل او حرف زائد) منها (فى اول الفعل * غير قابل اى حال كونه وزن الفعل وما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال عن المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تع بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه لا يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا * للتاء * يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتى تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل متعلق ليخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المص (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا الذى امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله مثل) اسود فان عدم قبوله التاء قياسا بالاعتبار الذى هو الوصف الذى لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه لبس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المص اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامراءة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد نحو (اسود فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صارت اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ما سمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه ح لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة (الذى يمنع) نحو اسود (لاجله) من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الحالى والوزن (بل) يجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار الغلبة الاسمية العارضية) على

الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم
قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار
تأويله بالجماعة وعن الثاني بان هذه اللحوق لا يضره لانه عارض بسبب الغلبة
والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد احترز فضلا
عن القيود المذكورة ❊ ومن ثمه (اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء ❊ امتنع احمر ❊ عن الصرف
يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة
وهى الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة
في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء
وانصرف يعمل ❊ يعنى جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة
وانصرف يعمل يعنى جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل
مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل به مؤنثه التاء المتحركة (لقبوله التاء
المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل
وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان ولفظ
الاسباب التسعة وشرطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا زيلت ينصرف
فقال ❊ وما فيه علمية مؤثرة ❊ المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف
موقوفا عليها وذلك ثلثة اضرب سبب لا غير كعمر وزفر وشرط لا غير كعمران
وعثمان وشرط وبسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها
قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه العلمية مؤثرة
في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما
في العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اى بان يكون شرطا
سبب اخر) كما في الاقسام الاربعة التي هى الالف والنون في اسم والتركيب
والعجمة والتأنيث لفظيا كان او معنويا (واحترز) المص (بذلك) اى بقوله مؤثرة
عما) اى عن العلمية التي (تجامع الف التانيث) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية
التي تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الف التانيث وصيغة

منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لامر انهما سببان قويان تقومان
وحدهما مقام السببين الى العلمية وغيرهما فوجدان العلمية فيهما يكون كالعدم فلا يكون
مؤثرة واذا قال الشه (لا تأثير فيه) اى في كل واحد (للعلمية) اذا نكر ❊ مبنى
للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل ذلك الاسم في حكم النكرة
بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى الجماعة التي سمى كل واحد منها
بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص اخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها
اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلثة
فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو زيد في) قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد
نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر (ورايت زيدا اخر
لفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر (فانه) اى فان الحال (اريد به
المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتاويل
لا يصير نكرة حقيقة اذ هى في الحقيقة ما وضع لشئ لا بعينه لا اريد به غير معين مجازا
ويقال لكل هذا الاشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يؤول اى اذا نكر بان يجعل
العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده
على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل
الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة
فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة
فانصرفه ودخله الجر والتنوين وموسى في الاصل علم لذات شريف متصف
باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف
المشتهر صاحبه به صار نكرة فانصرف واذا قال الشه (اى لكل مبطل محق) وهذا
من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه ❊ صرف ❊ جزاء لقوله اذا نكر
والشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتداء وهو قوله ما فيه علمية مؤثرة ❊ لما
دليل للصرف اذا نكر اى لدليل ❊ تبين ❊ فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن
فيه راجع الى ما في لما (اى) لدليل (ظهر) ظهورا بينا (حين تبين) مبنى للمفعول
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى في تفصيل كل واحد منها ❊ من انها

بيان ما فى قوله لما اى (العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب ❊ لا تجامع
اى لا تجمع حال كونها ❊ مؤثرة ❊ الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتى
اى من ان العلمية لا تجمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه ❊ الا ما
اى) تجامع (السبب الذى) ❊ هى (اى العلمية ❊ شرط فيه ❊ اى فى تأثيره
حتى لو لم يكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم يعتبر سببية (وذلك) اى كون العلمية
شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا
او معنى) اى حال كونه التأنيث لفظيا بان تكون التاء ملفوظة او معنويا بان تكون
التاء فى معناه كما قال المص فيما سبق التأنيث التاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك
(والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمة (والتركيب) كما قال
التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان
كان فى الاسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
فى تأثير سببية (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر ❊ الا
العدل ووزن الفعل (استثناء عما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقيد المستثنى
منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء
من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ما ضربت الا زيدا والا عمرا اى ما ضربت
احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا او عمرا (اى لا تجامع) العلمية سببا
غير ما هى) عبارة عن السببين (شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع
الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين
بلا شرطه (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها
مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر) وزفر
ووزن الفعل (واحمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون
العلمية غير مشروطة فى تأثيرهما وسببيتهما (كما) لم تجمع مع العدل (فى ثلاث
ومثلث (واخر) جمع ومع وزن الفعل فى (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما
لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط
ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان غير منصرفين فعلم انها تجامعهما مؤثرة

بلا شرط

بلا شرط حيث تكون سببا محضا كما ان العدل ووزن الفعل سبب محض ❊ وهما
اى العدل ووزن الفعل متضادان ❊ جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا فيهما لجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية
مثل اصمت بالكسر علما على ما سيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا لانها ليست
بشرط فيهما او ح لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه
الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله
وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع محصرة (على اوزان
مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل مثل مثلث
وفعل نحو آخر وعمر وزفر وفعل مثل سحر وجمع وافعل نحو امسى وفعال مثل
قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة شئ وقوله
من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف
عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احتراز عن نحو لحرفانه وان كان على وزن ضرب
الا انه ليس من تلك الاوزان واذا كان الامر كذلك ❊ فلا يكون (اى لا يوجد
يشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب شئ ❊ معها ❊ اى مع العلمية
يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا (شئ) عام المجموع هذين الشيئين والمستثنى
شئ واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس
المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر
من بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرا
دهما آخرى (بين مجموع هذين الشيئين) العدل ووزن الفعل (وبين احدهما
العدل (فقط) ووزن الفعل وحده ❊ الا احدهما ❊ يعنى الا يوجد احدهما
معا او وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر (ولا مجموعهما) يعنى لا يوجد
معا كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
كليا ❊ فاذا نكر ❊ اى ان جعل الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه
العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد
وابراهيم وعمران او ثلثة كما وجود فى اسمى بلدتين او اربعة او غيرها نحو

از رنجان ❁ بقى ❁ ذلك الاسم الغير المنصرف ❁ بلاسبب (اى لم يبق فيه
اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب
التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عينه بل يزول
وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلمية
(شرط فيه) اى فى سببيته فى تأثيره (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة
والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط
فيها واذا زالت ذاك تأثيرها وان لم يزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تأثير
المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير تأثير (احد السببين الذى) صفة احد
هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الاخر) لكن لا ذاته بل وصفه
وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببى) لان انتفاء
الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره
فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم
الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصراف
او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى السبب
العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما
ووزن الفعل) مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى مع سبب واحد وهى العدل
فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم يكن شرطا فيهما لم يلزم انتفائهما
بانتفائها فانصرفا لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام
السببين مع ان الاصل فى الاسم المنصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر
الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب او مع واحد (وقد قيل) اى اعترض
لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المص
وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى
بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما لمفازة) اى الصحراء بالفارسية
بيابان كما فى قول الشاعر اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحشى اصمت فى اصلابها
اودن (من الاوزان الفعل) خبران ذاته فى وزن اضرب (مع وجود العدل

فيه) اى فانه قول اصمت (فانه) اى قوله اصمت (امر من صمت يصمت) من باب
نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ
همزة الوصل فى امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت
يلتبس بالمتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى
الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فمجاء) اى اصمت
بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمتين
لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس
والجواب عن هذه الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين معدولا
عن اصمت بضمتين او عدم مجئ بضمتين من صمت يصمت بضم العين
من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار
نقله من اصمت بضمتين ايضا) اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه
مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان
يكون مضموم العين (فالاوزان اى محقق وثبت (فيها العدل تحقيقا) كان او تقديرا
لم تجامع) العدل مع تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون
معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشى ويحسن ان يقول اصمت علم
للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه
بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين
غلط لا المعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما لمفازة المخوفة لا لمطلقها وليس
كذلك وايضا) اى كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين
امر غير محقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن
لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
الى اخره (ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى
ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيقى مع ان الاصل اصله موجود محقق
فى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع
الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال لعلة الواحدة

بون (واعتبار خروج الصيغة) وهى المعدول (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى قوله اصمت بكسر تين علما لمفازة (لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت العدل وان كان الاصل موجودا تحقيقا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه وراء العدل) اى الغير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث المعنوى) مع وجود تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشيء ضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (انه) اى ان المص (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المص وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه ❁ مركب من سيب فارسى وهو التفاح وويه صوت لقب امام النحاة عمر بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما يتشير رائحة التفاح الاخفش ❁ مشتق من الخفش صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشى بالليل ولا يبصره فى غيم ولا فى يوم صاح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف المشهور) المراد ههنا (هو الاخفش ابو الحسن) يعنى من يكون مكنيا بابى الحسن لان الاخفش ثلثة الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة (تلميذ سيبويه) والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد تلميذ سيبويه عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر من التلمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير لايق برتبة (قول التلميذ) اى ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف مع موافقة) اى مع ان قاله الاخفش موافق (لما ذكره) المص (من القاعدة) بانه ما فى القاعدة وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او سبب واحد

جعله) اى جعل المص قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاد) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى الفاعل وهو الاولى وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا باس به من الجانبين الا ترى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاد والتلميذ جميعا لاسيما فى عبارة الفقهاء (فى انصراف) متعلق بخلاف ❁ نحو احمر علما ❁ اى حال كونه منصرفا ❁ اذا نكر ❁ اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه كما سيجىء (والمراد بنحو احمر ما) اى وصف كان معنى الوصفية فيه) اى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل عن الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفى) يعنى يوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفية (ويخرج عنه) اى نحو احمر مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ليس بخفى (افعل للتاكيد) اى افعل الذى استعمل فى التاكيد يعنى صار من الفاظ التاكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقيل ان يكون مستعملة فى معنى التاكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل فاخذ حكم

هو الانصراف (وكذلك) اي كما يخرج عنه افعل التاكيد يخرج عنه ايضا (افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون
مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله اكبر
من كل شيء لا ما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف فلما كان او لما يجيء
ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعني انصرف لان
وجود لازم الشيء يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان
غير منصرف حال التنكير اولا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى
الوصفية فيه) لانه لما تجرد عن من التبس بافعل الذي لا وصفية فيه ولا يكون فيه
معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل الاسم في الصرف (حتى صار افعال التفضيل
حين تجرد عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا
وان كان معه من) يعني وان كان افعل التفضيل مستعملا بمن التفضيلية
لا ينصرف) يعني يكون غير منصرف بعد التنكير اصلا بلا خلاف) لا احد فيه
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانها انما تتصل
افعل بمن تميز عن افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل
عن افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه اصلا ولا يظهر فيه معنى التفضيل الذي
هو الوصف فيكون غير منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف والوزن
والعلمية *باعتبار الوصفية الاصلية* متعلق باعتبار (اي انما خالف سيبويه
الاخفش في) انصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) سيبويه (الوصفية
الاصلية) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان
انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف او جد بشرط نصبه وهو ثلاثة
ان يكون مصدرا والوقف لا الى فاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وههنا كذلك
(بعد التنكير) ظرف لاعتبار (كما انه اعتبار العلمية) المنافية لاعتبار الوصفية لان
العلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
الزائلة بالعلمية فاعتبرها) اي فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله اي
نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية) وسبب اخر كوزن الفعل في نحو احمر

والالف

والالف والنون المزيدتين) في نحو سكران يعني ان في نحو احمر ثلثة احوال حال
التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالي اتفاقا او حال العلمية ثانيا
فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فانه
غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلي واما عند الاخفش فمنصرف
على ما سيأتي (فان قلت كانه) مخفف من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير
الشأن المحذوف وجوبا اي كانه (لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد
التنكير هذا هو المشبه به (لا باعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان
قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية الاصلية لزوال العلمية بالتنكير
ايضا) اي كما لا مانع من اعتبارها (فلم اعتبرها) سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة
بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي (وذهب الى
ما هو خلاف الاصل) في الاسم المعرب اعني بما هو خلاف الاصل فيه (اعني منع
الصرف) المسبوق غير مرة ان الاصل في الاسم المعرب الصرف فيكون منع
الصرف خلاف الاصل (قيل) يعني اجيب (الباعث على اعتبارها) اي على
اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى
المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية
وادهم للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اي عن اسود وارقم (ح) اي حين كونهما
اسمين لهما يعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بعد التنكير على
اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية في كلا القسمين (وفيه
بحث) اي في هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية (لم تزل عنهما) اي عن
اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما
للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقي فيهما) بعد
الاسمية (شائبة) اي رائحة (من الوصفية) التي وضع اسود وارقم لها (لان اسود
اسم للحية السوداء) وهي نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل
ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء فيكون اسم الجنس من الاجناس التي
[illegible] داخلة تحتها (وارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض) وهو نوع مما وضع له

ارقم لان ارقم وضع لكل مافيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس
التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم الذين هما اسمان للحية (شمة) اى
رائحة (من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود
وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر
بعد التنكير) وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم
اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية
التى فى احمر (قد زالت بالعلمية بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب
بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوص وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما
اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الا ان
يجعل علما الذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على
ما سبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس
صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير
فان الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية تجتمعان
فى كلمة واحدة لما سيجئ (وان العلمية قد زالت بالتنكير) وهو ظاهر (والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف
واجيب عنه بالساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق
فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير
الا سبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكران والسبب
الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر لان الاسم اذا كان فيه سبب واحد
غير مكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم
الصرف فيغير به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش
اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه الاظهرية وقال المحشى والحق مع سيبويه
واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط الخلاف فى نحو احمر انما هو
مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (واما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلى بعد التنكير) اشار الشـ بهذا الى ان قول المص ولا يلزمه جواب سؤال

ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستئناف (وان كان
ذلك الوصف (زائلا بالعلمية) لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك
المانع (لزمه) اى سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية
يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان
يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل الذات الوصف
فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المص عنه) اى
عن هذا اللازم من جانب سيبويه (بقوله ❊ ولا يلزمه ❊ من الالزام لا اللزوم
والمناسب لقول الشـ لزمه الثلثى (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتبار) سيبويه
الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى) مثل (احمر علما ❊ باب حاتم
بالرفع لانه فاعل ولا يلزم يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان
المانع الاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا
لا سبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع
اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم
من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص لحاتم
كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول
مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم او غيرها مما كان فى الاصل صفة
ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعلق
بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر
الوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع علة الصرفه) اى صرف باب حاتم
للوصف والعلمية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى
والعلم الحال ❊ لما يلزم ❊ تعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا
لا من الالزام على ما لا يخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف ❊ من اعتبار

المتضادين ❊ بيان لما (يعني) ان المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص) اى لتشخص مخصوص تعين بحيث لا يطلق على غير موضع
واحد (والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف
غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذى روح او جماد انسان
وغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد
فى حكم واحد ❊ متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد
لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد
حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد
لكونه غير جائز منع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى
فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى
رد عليه ما ورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى
للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية
الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل (كما) اعتبرت (فى اسود وارقم
اسمين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير
العلمية تجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولا مثل اسود وارقم واحمر
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل
لا يكون متضادا التأنيث (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة
والعلمية فى منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم) اجتماع متضادين
فى باب حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال فلم يجتمعا اصلا فالمستحيل
اجتماع الضدين لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده
وجعله فى حكم الوجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد
اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع
المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجود اى يلزم اجتماع
الضدين (لكنه شبيه به) اى الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن

مستحيلا

مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يحترز عن كلام غير مستحسن
كما يحترز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب
او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه فى بعض
الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال ❊ وجميع الباب ❊ اى
جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد
مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا ❊ باللام ❊ متعلق بقوله يجر قدم عليها
لئلا يتوالى الجارات (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف
اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى ❊ والاضافة (اى
اضافته) الى الاسم الغير المنصرف (الى غيره ❊ ينجر (اى يصير) ذلك الاسم
الغير المنصرف (مجرورا ❊ بالكسر ❊ متعلق بينجر اى (بصورة الكسر
لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف
او تجوز لانه قيل اراد بالكسرة صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر
بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا
فالظاهر ان يقول المص بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل
بالاحمر وعمركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحبلى البناء (وانما لم يكتف) المص
فى بيان هذه القاعدة (بقوله يجر) لان معناه على ما مر يصير مجرورا (لان
الانجرار قد يكون بالفتح) لما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به
لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى واذا صرح به
ليكون ادل على المقصود (ولا) اى ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر
اختصارا (لان الكسر يطلق الحركات البنائية ايضا) اى يطلق على
الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر ليتوهم ان غير المنصرف حال دخول
اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان الدخول والاضافة ليس
من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذه الاسم) اى
الاسم الغير المنصرف (فى مثل هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة
دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فهم) فبعض النحاة (من ذهب

الى انه) اى ان هذ الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه اوبقيت احديهما او زالت الاخرى لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان اوسبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهته) اى مشابهته الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص اسمية وحقها (اعنى اللام والاضافة) على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهته) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام او الاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكير ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافات فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلثة التى مرت انفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين والعلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تع لم يكن الذين كفروا ومثل قوله تعالى قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر من) غير المنصرف انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث للمكان يعنى واى مكان (ضعفت فيه مشابهة) اى مشابهته غير المنصرف للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم يؤثر) اي المشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع فقط (دون تابعه الذى هو الكسر لان الشئ اذا ضعف يختصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره

لعدم المؤثر فى سقوطه (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعف (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كان العلتان باقيتين او واحدة مكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمتنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق فى كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او الاضافة الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحدهما (او زالت احديهما اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا ولامانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى بيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ماهو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ماسيأتى فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فى ماسبق زالتا) اى العلتان (معا) باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران وان لم يكن) العلمية (شرطا له) بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) اى العلمية تبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف

فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف
علمية) كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين (كما فى احمر) وثلث وجمع
بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم
فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه
التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا القول انسب
من القولين الاولين (بما عرف به المص غير المنصرف) وهو مافيه علتان
من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف
اوغير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المص بل اكتفى بقوله ينجر بالكسر
ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محل الاعراب
وهى ثلثة فقال ❊ المرفوعات ❊ قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة
فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات
والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهى الاصل
وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس
الا واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد وبه
على ان المعرف جنس المرفوع لانواعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات
على حقيقته وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى اما مرفوعة مبتداء خبره
قوله ما اشتمل او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما اذكره او من انواع محال
الاعراب او انها موقوفة لا محل لها من وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع
خبر مبتداء محذوف تقديره هى والصور جمع صورة (لا المرفوعة) وان كان
المتبادر بحسب الظ هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم
بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة
تستدعى موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا
فى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول
هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع
طردا) تمييز عن نسبة الصفة قدم ليكون قربا بالعامله وتنبيها على ان التميز

عن

عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان فى تقديم على عامله خلاف (صفة) مرفوع
على انه نائب الفعل وهى على وزن عدة لا على وزن ديمة (المذكر الذى لا يعقل
لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو
الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد او رجل ويطا الثلث الاخر على الارض
لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا يكاد يوجد الا فى العرب
الخالص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان
مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى (وجمال
جمع جمل وهو ذكر من الابل سبحلات جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين
الطويل الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف
لما قبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك ❊ وهو (اى المرفوع
الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل
اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير
باعتبار الخبر اعنى ما على عكس من كانت امك (لان التعريف) اللام متعلق
بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهى الحقيقة
والجنس بمعنى واحد وهى لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا
كالانسان (لا للافراد) كزيد ورجل ❊ ما اشتمل (اى اسم اشتمل) فيه
اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا
لقدره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها
موصولة لان الموصوفة لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصوف ❊ على
علم الفاعلية (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الباء مصدرية
والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة
للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان ياخذ
ما هو الاقوى (او الواو) وهى ايضا اقوى الحروف (او الالف) وانما جعلت
علامة للتثنية لا غير لانها اكثر استعمالا والالف لكونها خفيفة صارت
علامة له فيها او نائب من الضمة (والمراد بالاشتمال عليها ان يكون الاسم موصوفا

بها) اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلث (او تقديرا او محلا) كذلك
نحو جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى
قوله محلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلى) لان معناه (انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او النصب
او الجر (او كان ثمه) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم
مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا لفظا مثل جاءنى
زيدا او تقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا
الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى ما
اى بغير الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اى المص (يبحث مثلا
منصوب اما على المصدرية تقديره بحث مثلا والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية
بمعنى مماثلا (عن احوال الفاعلية) من التقديم والتاخير وغيرهما (اذا كان) ظرف
يبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لا يكون الا مبنيا واعراب المبنى انما يكون
فى محله (كما سيجيء) فى بحث وجوب التقديم والتاخير لما فرغ من تعريف المرفوع
شرع فى بيان انواعه وقدم ماهو الاصل منه فقال ❊ فمنه ❊ الفاء للتفسير ومن
للتبعيض (اى من المرفوع) يرجعه يوافق الضمير بن المرفوع البارز والمجرور
فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع
هذا التفسير يوافق الضمير بن المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وقرب المرجع
الفاعل ❊ مبتداء مؤخر وقوله فمنه خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتداء لان
من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتداء التقدم
على ماسياتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه
وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف
باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن اثار قوة
العامل اللفظى ان يغلب عامل المبتداء وينسخه (من عامل المبتداء) لانه يعرف

بالقلب

بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث
لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق اى) غالبا
لانه يجب تاخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجيء تفصيله (على ماهو الاصل
فى المسند اليه وهو التقديم) وسياتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل
وان كان مسندا اليه كالمبتداء وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا العامل لفظى
وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تاخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتداء
اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مؤولا مثل زيد ابوك فى تاويل مربيك
ومشتق) مثل زيد قائم ولان يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل
ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتداء (اقوى
لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شيء
فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتداء بتاويل وههنا الحكم لا يقبل التاويل ❊ وهو
اى الفاعل ❊ ما ❊ اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التميز
او حكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عممنا
الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم
مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه
فاعلا او مفعولا او مبتداء او مضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا ❊ اسند اليه الفعل
ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت
زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية) واللام فى (ليخرج) متعلق
بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة (ليخرج عن الحد توابع الفاعل
مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتداء (فى جميع
متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع) بدل من قوله
وكذا بدل الكل والباء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون
المراد غير التابع (بقرينة ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلثة ❊ او شبهه
معطوف على الفعل (اى مايشابهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل

وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه به ولا فى الدلالة على الذات لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى او شبهه ليتناول) السلام متعلق بالقول (فاعل) مثل (اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرو اواسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (وافعل التفضيل) وسيأتى تفصيل والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب ❊ وقدم ❊ عطف على قوله اسند او حال من الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعلت حالا يلزم فيها قد ظاهرة او مقدرة سيأتى (اى الفعل او شبهه) يشير الى ان الضمير يرجع احدهما على سبيل البدل ❊ عليه (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتداء الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل او كل خبر رفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتداء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتداء فازال بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتد (والمراد) بقوله (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتداء مع ان هذا المبتداء ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الخ اللام فى (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتداء المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال لمثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبره مقدم لامبتداء لانه نكرة لانها لا يكون مبتداء الا بوجه من التخصيص سيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتداء لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تاخيره هو الاصل تشويق السامع الى المبتداء مثل قوله اى الشاعر ثلثة تذهب عن القلب الحزن الخضر اء والماء الجارى والوجه الحسن (فان قلت) منشاء هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا كان الفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا

فان قلت (فقد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص النكرة لان بتقديم الخبر الظرف يتخصص النكرة سيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا افراده وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم افراده لامر عارض كالمثال المذكور بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق على جهة قيامه به ❊ اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة نقل جهة لان طريقة وطرز والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حال من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة آه وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما فى حكمها) ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت موجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجئ المجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اى عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (فلا احتياج الى هذا القيد اى المذكور (انه هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفعل (داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة آه قدم لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول ما لم يسم فاعله (داخل فيه) اى فى الفاعل كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا ومعه شيخ عبد القاهر واكثر البصريين حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه

عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يتقيد به) وخلافهم لفظي راجع
الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا فعند المص
لا يقال وعندهم يقال قوله ※ مثل ※ اما مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف
تقديره مثاله مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف اي امثل مثل ※ زيد
اتى به ليصرح بما به المقصود من المثال ويبين ※ في قام زيد ※ الجار والمجرور صفة
لزيد اي الكائن (فهذا) اي هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه
ومثل ابوه في زيد قائم ابوه ※ وانما اتى بالمبتداء ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه
لانه لا يعمل بدون الاعتماد سيأتي تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه
ليس صريحا فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتداء وقائم خبره مقدما عليه ولو قال زيد
قائم ابواه او اباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة
في المثال ليست من دأب المحصلين ※ والاصل في الفاعل) لما فرغ من تعريف
الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبتنى عليه
الشيء وفي العرف قاعدة كلية يتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد هنا ما ذكره
الشارح بقوله اي ما ينبغي الخ قيل ولو قال والاولى مكان الاصل لكان اخصر واوضح
واحسن لمراعاة الاشتقاق يعني مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل
ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل كذلك
اختاره (اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه
ويجب الولي اولا ※ ان يلي الفعل ※ المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد
الخارجي مثل جاءني رجل فاكرمت الرجل (اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
شيء آخر من معمولاته) اي معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولي لان معناه القرب
يقال وليه قربه (لانه) اي الفاعل (كالجزء من الفعل) يعني بانه حقيقة كالفاعل الظاهر
او حكما كالفاعل المستتر فيه (لشدة احتياجه اليه) تعليل للجزئية (يدل على ذلك
اي على كونه كالجزء منه عند العرب لذلك اي للشدة اسكان اللام (في ضربت
اي في الفعل المتصل بالضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل
قوله (لانه لدفع توالي اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) طرف التوالي

بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه
لما استثقل فيما يكون بحروف اصلية حتى لو تحرك كلها يلزم زيادة الاستثقال
وجب اسكان احدها ما لدفعه لزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلته كالمثال المذكور
فلذلك ※ الفاء للتفريع اي لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام تعليل
ومتعلق بالفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع ذلك اسم من اسماء الاشارة
للبعد (الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت
اصولا كالمفاعيل الخمسة وفروعا كالملحقات السبع ※ جاز ضرب غلامه ※ بالنصب
على انه مفعول به ※ زيد ※ مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الخ بتقدير مضاف
مرفوع محلا على انه فاعل جاز اي تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل الجواز
ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اي المرجع (زيد
لانه فاعل واصله ان يلي الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقدم يحتمل
ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبني
على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعني اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم
رتبة (وذلك) لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه
لفظا ورتبة ※ وامتنع ضرب غلامه ※ بالرفع لانه فاعل ※ زيدا ※ منصوب لكونه
مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة)
تميز عن نسبة التأخر (فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اي الاضمار
قبل الذكر (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب سيجيء تفصيله قوله
خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام (في الاخفش
متعلق به تقديره مخالفا الجمهور خلافا فان المخالف هذان الجمهور (وابن جني
بسكون الياء وتخفيفها وتشديد النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل
سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء للنسبة (ومستندهما) اي دليلهما (في ذلك
اي في الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع
الضمير الى العدي وهو الاولى لانه الموافق للمعربين من حوالة الرجل المسيء الى ربه

ولان الرب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله عن) ههنا للبدل تقديره بدلا عن ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) مضاف بنزع الخافض اى بجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها شرار الناس او حقيقتها وجزاءها القتل بهدر (العاويات) جمع العلوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما لبس بكلب صيد ولا حرث ولا له النفع الا لعواه ويروى العاديات جمع عاد بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا اعظمت اغبة فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن مستند هما (بان هذا) اى قول الشاعر (لضرورة) اى ضرورة وزن الشعر) اذ لو قيل جزى بن حاتم عن ربه لاختل الوزن ولو قع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور لبس بموجود فيه (وبانه لا تسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقدم تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق اى جزى رب الجزاء فح) لا يكون فيه محذورا ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء ❁ واذا انتفى الاعراب ❁ شروع لما يعرض الفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدلالة لان المراد بها الدلالة الوضعية لا غير ❁ لفظا ❁ منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترز عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره ❁ فيهما (اى فى الفاعل المتقدم ذكره مرفوع (صريحا) تميز فى قوله فيه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لا صريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا ❁ والقرينة

معطوف

معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لا بالوضع) لان القرينة يكون علامة على الشئ من غير وضع (اذ لم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائبه لقوله لم يعهد الجار فى قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء بفاعل شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة) خبر ان (عليه اعراب الضمير راجع نائبه لقوله ان يطلق لانه غير معهود ان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المص ان يقول واذا انتفى القرينة ان الاعراب من القرأن او قال الافصح ان يقول واذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذا لقرينة شاملة) له تعليل يكون الاعراب مستغنى عنه لا لعدم الورود كما هو المتبادر وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى يكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال على الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (فى نحو ضربت موسى حبلى او معنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى ونحو اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم يصلح للفاعل ❁ او (كان) معطوف على الشرط (الفاعل ❁ مضمرا متصلا (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا متصلا مثل ما ضربت الا اياك كضربتك الباء خ قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل) فيه رد على الوافية حيث قال وما ذكر يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام فى قوله (لئلا متعلق بالشرط (ينقض) اى ما ذكره المص (بمثل زيدا ضربت) يعنى بمثال تقديم فيه المفعول على الفاعل ظاهرا كان او ضميرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المص ❁ او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين والاول لاصالته والثانى القرينة بعد الا ❁ ظرف لوقع الباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى

كلمة (الا بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتاخير) يعنى
فى صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجئ قريبا (نحو
ماضرب زيد الا عمرا ۞ او (بعد) معناها ۞ اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها
فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) وجب تقديمه ۞ جزاء لقوله اذا انتفى
او لقول بعد الا او بعد معناها وايا ما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء
للاول فلاصالته وتقدمه واما للثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
هذه الصور الاربع) والجار فى قوله (اما فى صورة) متعلق بمحذوف واما
للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب
فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما
لفظية كانت او معنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه
فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تاخيره
ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة اخرى
بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار
ضاربية زيد فى عمرو او الفاعل فى المفعول (فان المفهوم من قوله
ماضرب زيد الا عمرا) يعنى فى صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وتوسط
الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى الا انحصار انحصار
ماقبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بانحصار مصاحبا وملابسا (جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد
يعنى فى صورة تقديم المفعول وتاخير الفاعل وتوسط الا بينهما (انحصار مضروبية
عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه (فلو
انقلب احدهما بالاخر) بتقديم المفعول على الفاعل فى صورة الاولى وتقديم

الفاعل

الفاعل على المفعول فى صورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب
يستلزم تغير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول
فى صورة الاولى والمفعول على الفاعل فى صورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب
فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل
والمفعول (فى صورتى التقديم والتاخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول
على الفاعل) فى صورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع) لفظ (الا فيعمل
فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر ففصل الشارح هذين
المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد
فى عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل فى المفعول (اذ الحصر المطلوب) اى المحصورية
انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير
المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا
فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله
لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب
وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل
الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل تمامها) لان الصفة
المقصورة على عمرو وهى الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلابد من تقديم
الفاعل لتتم تلك لان تمامها لا تكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
اى انحصار ضاربية زيد فى عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ماضرب
الا عمرو زيد هكذا نحو (ماضرب احد احدا الا عمرا زيد) وهذا المعنى غير ظاهر
لان استثناء شيئين باداة واحد بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف
الاداة اذ الاصل الا وهى حرف لا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا غيره
فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل
والمفعول (فى الاخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية
المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر من آض يئيض ايضا
يعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل وجب الحذف سماعا مثل سقيا

والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود
لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الاخر وهو على الاحتمال وبالتقدير
المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة
على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود
واما وجوب تقديمه فاعل عليه فى صورة وقوع المفعول لعدم معنى الا لان الحصر
ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الا فيما يليها او ما يليها لا يكون لا جزء حقيقة
او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيدا لا عمرا (فلو آخر
الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا من حال كونها متوسطة بينهما (قطعا
اما منصوب على التميز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع
قطعا او الجملة حال لما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول
بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب
تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال ❊ واذا اتصل به (اى بالفاعل ❊ ضمير
مفعول ❊ يعنى ضمير رجع الى المفعول نحو (ضرب زيدا) بالنصب (غلامه
بالرفع ❊ او وقع ❊ عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل
بعد ❊ ظرف وقع ومضاف ❊ الا (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل
فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع
توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمرا الا زيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط
الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد التوسط بينهما (مثل ما عرفت) اى مثل الذى
عرفته (آنفا) من انف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته
فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله
بعد الا او معناها ❊ او (وقع الفاعل بعد) ❊ معناها (اى معنى الا نحو انما ضرب
عمرا زيد) او اتصل مفعوله ❊ اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى
ملابسة والباء فى قوله (بان يكون متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل
وهو ❊ اى الفاعل) غير ❊ ضمير) متصل ❊ به) اى بالفعل سواء كان ضميرا
منفصلا مثل ما ضرب الا انا وظاهرا (مثل ضربك زيدا) وضربه او ضربنى زيد

وقوله ❊ وجب تأخيره (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور
الثلثة الاخيرة محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصورة
الاخرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوف ايضا اختصارا
او قوله عن قوله (فى عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور
الاربعة متعلق بالتأخير (اما) وجوب تأخير الفاعل عن المفعول (فى صورة
اتصال ضمير المفعول به) يعنى فى الصورة الاولى وقوله (لئلا) الخ خبر مبتداء
محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه
ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) تأخيره وجوب عنه
فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة
الثانية والثالثة وقوله (لئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان
مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل
بل الا لا نعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول
وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضمير متصلا والفاعل
غير ضمير متصل به) يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافات) مصدر مضاف الى
الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (متوسط) منصوب
لانه مفعول المنافات ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف
المتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل
المتصل به يعنى لمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزء لفظا منه وهذا
القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتداء محذوف تقديره وهذا اى كون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب
ح اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به يجب (تقديم الفاعل) لكونه عمدة
ونحا جانيه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون اقوى فيجب
تقديمه على الاول وهى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى ولما فرغ من احوال
الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا او حذفا جائزا او واجبا منها

بقد التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال
وقد ❊ للتقليل ❊ يحذف ❊ مبنى للمفعول ❊ الفعل ❊ نائبه (الرفع للفاعل
يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهدى الخارجى واللام فى قوله ❊ لقيام
للتوقيت لا للتعليل اى وقت قيام ❊ قرينة ❊ لان قيام القرينة شرط لاعلة
كقوله تع اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها (دالة) صفة كاشفة
لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف (وتعيين المحذوف
لانه لايحذف شئ من الاشياء الاوقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا اوواجبا
جوازا ❊ منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر
محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله ❊ فى ❊ ظرف جوازا
يعنى متعلق به ❊ مثل قولك ❊ ذكره على وجه التمثيل ❊ زيد ❊ بدل من
القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذاتفسير
لمثل قولك واللام فى قوله ❊ لمن ❊ متعلق بالقول الذى فى قولك ومن موصولة
وقال ❊ مع فاعله جملة فعلية صلة ❊ من ❊ استفهامية مبتداء و ❊ قام ❊ مع
فاعله جملة فعلية خبره والمبتداء مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال
سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر
كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازا لاوجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت
اذا كان وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تع ومن عاد فينتقم
الله منه ومثل قوله تع ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بتاء
الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محلى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله
تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل
دون الخبر) رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتداء لافاعل لان مطابقة
الجواب السؤال اولى وايضا السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم السؤال
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لمطابق الجواب السؤال صورة
ولا تطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام
يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف

الجملة) لان الخبر ح فعل والفعل لابدله من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة
ولذاكان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله ويحذف فعله
حذف احد جزئيها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد
بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف معمولها معطوف على معمولها
تامل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل فى الحذف
اولى) لان الحذف خلاف الاصل ويكتفى فيه بادنى مايمكن الواو فى قوله ❊ و
كذا) جيئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جوابا لسؤال
محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر واست من البيت يدل عليه قوله
يحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف
الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار (فى نحو قول الشاعر
متعلق لقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى
فى قول الكائن فى مرثية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى
يرمى وتشديد الباء خطاء بالفارسية برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه
اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه
اخوه ضرار ❊ ليبك ❊ على وزن يرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول
ظرف مستقر حال اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن ❊ يزيد ❊ هو
مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله ❊ ضارع (اى عاجز ذليل
يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع
فاعل الفعل المحذوف جوازا) اى حذفا جائزا قوله (اى يبكيه) تفسير للفعل
الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله
للحذف (وهو) اى السؤال المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد
واجيب بقوله ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليبك
يزيد) الكائن او كائنا (على البناء للفاعل) قوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
البناء للفاعل (فلبس) اى قوله هذا (مما) اى الذى نحن فيه حتى يكون ضارع
فاعل يبكى المذكور لا المقدر اللام فى قوله ❊ لخصومة ❊ متعلق بضارع) وان

لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتداء
وذو الحال وحرف النفى والاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان
الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل
ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل
العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
فى قول الخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس
لشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء
مخصوصا بالعاجز الذليل لان الجواب عن السؤال يشعر الخصومة (كان ظهير
فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (الاذلاء
على وزن اولياء جمع ذليل (واخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا
البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع
الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا ❊ ومختبط ❊ عطف على قوله ضارع
مما تطيح الطوائح ❊ والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى
يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة
من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك
يقال اطاحه اهلكه الطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الزائد مثل
اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقول ومثل طاح
يطيح وهي داوى حال كون (الطوائح جمع مطيحة) واقعا (على غير القياس) لان
القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملقحة) وهو افعل من الابل
ومما يتعلق) بقوله (بمختبط) وتعلقه ليبكيه المقدر ربما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين
سبب الضراعة وهى البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين
سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله ومايتوسل به اليه (وما) فى قوله
مما (مصدرية) يعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسئل
من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله
المهلكات ماله) قوله (ومايتوسل به الى تحصيل المال) وهو الات الحرف

والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله
ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الخ (كان) اى يزيد (معطى) منصوب
على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة
فيه لانه كان يعطى اى من سالوه من غير تخصيص شئ دون شئ الجار فى قوله (بغير
وسيلة) متعلق بقوله السائلين ❊ وقد يحذف) الواو للمص (الفعل الرافع
للفاعل) لقيام (لقرينة دالة على تعيينه ❊ وجوبا ❊ اى حذفا واجبا) يدل
على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه على ماسيأتى والجار فى قوله ❊ فى مثل ❊ متعلق بالحذف (قوله تع ❊ وان
احد من المشركين استجارك ❊ معناه بفارسية اكر يكى از كافران پناه طلب
دارد از تو پس پناه ده تو وى را تا كه شنود وى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير
لقوله فى مثل لان ذكره على وجه التمثيل (حذف منه) اى فى ذلك الموضع (الفعل
الرافع للفاعل (ثم فسر لدفع الابهام الناشى من الحذف) يعنى او لم يحذف لم يكن
فيه ابهام وانفرض منه اى من الابهام او لاتم التفسير ثانيا احداثما وقع فى النفوس
لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون
علمها عز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ
مرتين مبهما ومفسرا تاكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم
مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا
لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشا من الحذف لم يحتج الى
المفسر (بل صار) اى بل من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا
وهو زيادة معينة للفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب والثانى قوله فاعلم علم
اليوم والامس قبله ولكننى عن علم مافى غد عمى وان لم يكن الزائد معينا يكون تطويلا
كقول الشاعر وقد قددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا (وهذا المفسر
اي الذى نشاء الابهام فيه لسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام
بدون حذفه) يعنى الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشاء من معناه اللغوى

او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى بين المفسر بالفتح وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان الابهام فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفسر (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم عم بلغ مبلغ الشيوخ او لم يبلغ فمتى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ما هو المراد فقيل اى زيد او فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او مسافرة وانتقاله الى البلد الاخر فيلزم بيان ما هو المراد ايضا ففسر بان يقال اى مات او نقل (فتدبر الاية) وان استجارك احد من المشركين استجارك (فاحد فيها) اى فى الاية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر) بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى فى قوله ولا يجوز) الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى يرتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتداء لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تع ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله (ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بد له من الفعل) ليدخل فيه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع ان يبين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال ٭ وقد يحذفان (اى الفعل

والفاعل) لا الفعل وحده كما سبق والفاعل وحده كما ظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله ٭ معا ٭ حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فاكدها به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زادة ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منويا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف قوله وحده حال بعد حال اى كونه غير متفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا او وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسد الجار فى قوله ٭ فى مثل ٭ متعلق بقوله وقد يحذفان فى مثل ٭ نعم ٭ حال كونه جوابا لمن قال اقام زيد ٭ اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية تقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما يسبقها من الجملة الفعلية والاسمية (وهذا الحذف اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) الجار فى قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ما اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقام) اى مقام الحذف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر وهو يؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق الفاء فى قوله (فيلزم تفريع لقوله لعدم قيام مؤداه الى آخره يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب او ذكر بعد نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعنى لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه نعم قام زيد بذكر قام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما يلزم فى الاية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام) لتأكيد

الاستشهاد فيصلح جوابا السائل المبرد اللام فى قوله (لكون) علة للتقدير
الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة
الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال
ولان فيه تعليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل
معا لا فى حذف المبتداء مع جزء الجملة الفعلية لانه ح يكون من باب المبتداء والخبر
لا من حذف الفعل والفاعل معا تامل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان
يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه
فى المنصوبات وكذا المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم
والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع
فى المرفوعات فقال ❊ واذا تنازع الفعلان ❊ اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم
واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد
والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب القيام
جواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما فى قوله لانه يحتمل ان يكون قوله
فقد يكون جزاء له او قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب العطف العام
على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغى ان يخص
العاملان بغير المصدرين فانه لا يجرى فيهما لانه لا يقطع التنازع فيهما على كل
المذهبين اذ لا يضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى
فى غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا) والصفة المشبهة
نحو زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصوب ومفقود ابوه واسم
المنسوب نحو زيد قريشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال
واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل
واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسه عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم
وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين) مثل
ضربت واهنت واكرمت زيدا او زيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا

على اقل مراتب التنازع وهو اثنان) ولانه اكثر وقوعا مع الاكثر اصل للاقل لكونه
الاصل ظاهرا ❊ اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم
ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحل اذا تنازع الفعلان فى اسم
ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه واقعا ❊ بعدهما (اى بعد الفعلين) لان بعد
ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط التنازع انه لا يجرى الا فيما وقع بعد
الفعلين (اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا
نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك (معمول للفعل الاول) فيه
رد على الهندى حيث قال وقول المص بعدها لا حاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو
قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت
اذ هو يستحقه قبل الثانى) اى اذ الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى
فلا يكون فيه مجال للتنازع) لان الفعل الثانى قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا يكون
فيه اى فى المتقدم والمتوسط للفعل الثانى مجال التنازع كما عرفت (ومعنى تنازعهما
اى الفعلين فيه (انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع
فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر
مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون
واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لا لهما جميعا
لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب
العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب المعمول توجهه للعمل فيه واما من
جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل (فح) اى حين كون
معنى التنازع هذين الامرين (لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل
بالفعل الاول او الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان او منصوبا
يكون) متصلا بالفعل الثانى) لا غير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال
كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول
كما لا يخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر

الماسبق ولان المتصل له امل لا يكن له ان يتصل لعامل آخر (واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ماضرب واكرم الا انا ففيه
الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكنه لايمكن
قطعه) اى قطع التنازع يعنى جريه (بما هو طريق القطع عندهم) اى عند النحاة
(وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى الفعل الاول عند
البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه لعدم الفصل بين العامل
والمعمول باجنبى واوردوا الاستعمال عليه على ماسيجئ (و) قوله (فى) الفعل
الثانى) معطوف على قوله فى الاول اعادة الجار اشار الى ان هذا اختار فريق آخر
ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الاول لكونه اسبق على
ماسيجئ ايضا قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن الخ (لايمكن اضماره) اى الضمير
المنفصل حال كونه مصاحبا مع لا لانه حرف لايصح اضماره) لان الاضمار
مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بدونه) اى بدون الا (لفساد
المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند
البصريين او الفعل الثانى عند الكوفيين (والمقصود) اى مقصود المتكلم غرضه
اثباته) اى اثبات فعل الاول والثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل
بطريق الحصر اولا ضمار بدون الاستثناء له (ومراد المص بالتنازع ههنا) اى
فى هذا الباب (لما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل
فى الفعل الاول والثانى (فلهذا) اى لكون مراد المص به ههنا مايكون طريق قطعه
اضمار الفاعل فقط (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا
قوله (اما) للتفصيل للمذاهب الثلثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما
التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى (فعلى) جواب اما
والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل
لايجوز الا عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف و) اما التنازع المذكور
سابقا (على مذهب الفراء) سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال
كونهما متصاحبين فى العمل يعنى يعملان لاهما فيه اذ روى عنه تشريك

الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار
ممتنع كما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدنا بقولنا مرفوعا
لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الا اياك جاز
ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك اذا اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين
حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف
ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى
فقد يكون ❊ الفاء تفصلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق اوياتى او جزائية
ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت
ان كان قوله فيختار بالواو على النسخة المشهورة والا قوله فيختار على بعض
النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع
الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى الاية الجار
فى قوله ❊ فى الفاعلية ❊ مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء
المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم الى الفاعل
الحكمى والحقيقى مثل مفعول مالم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق
بقوله فقد يكون (كل منهما) اى من الفعلين (ان يكون اسم الظاهر) الواقع
بعدهما مفعول وان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان
اى الفعلان متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية
الفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياه ❊ مثل ضربنى واكرمنى زيد ❊ وزيد
شريف وكريم ابوه ❊ و ❊ قد يكون تنازعهما) اى تنازع الفعلين
فى المفعولية ❊ فيه اشارة الى ان قوله والمفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية
وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم الى ما هو مفعول حقيقة
كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدم تعلق
الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه
مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين

فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك
اى فى اقتضائهما اياها * مثل ضربت واكرمت زيدا * وزيد معط ومكرم بكرا
و * فقد يكون تنازعهما) * فى الفاعلية والمفعولية * وذلك) اى كون التنازع
فيهما جميعا يكون على (وجهين) لانه اما ان يكون متنازعهما فى الفاعل والمفعول
معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد وقع بعدهما
ان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا
قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر
واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما
اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما
فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما
فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واعطان زيد عمرا
اوليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالواحدة وكانه قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون المفعولية
وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان
وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره
رد على الهندى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان
والمتفقان ثلثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا
فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشرح (وثانيهما) اى ثانى
الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع
بعدهما (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه
اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
او يقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والاخر مفعولا سواء كان المقتضى للفاعل
الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى
الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة

المذكور

المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين
هو القسم الثالث) لا غير (المقابل) للقسمين (الاولين) لان فى القسم الاول
الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لا غير فيكونان متفقين
فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلاف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا
لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله * مختلفين (تخصيص هذه الصورة
بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة
لا العكس على منوال قولك نخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه
الصورة تنازع من بين الصور وقوله (يعنى) تفسير لمآل المعنى (قد يكون تنازع فعلين
اتفقا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين) اى ان قوله (مختلفين) حال
من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لم
يختل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية
والمفعولية فيكون مثل قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال
واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين وفيه ايضا على ثلثة اشياء
حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع
الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من محوى الكلام
الى ماسبق (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث
المقابل للقسمين الاولين تدبر وتدرك (لا يتصور) اى لا يتعقل او لا يحصل عند العقل
لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان
اى الا وقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدها (واحدا
لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل
من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد
للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول
الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكان متفقين فى الاقتضاء
وفعل من المثال الاخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا
فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين

الاوان ولذا لم يورده حتى لايتكرر بعض الاقسام ولاحاجته الى فهم المتعلمين
وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل
على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ
والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى
وضربت زيدا او اكرمنى واكرمت زيدا) او بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا
والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذه اربعة
اقسام والثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا (مثل
اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا) او على العكس يعنى ان يقتضى
الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى
زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم
الى هذه الاقسام قال الشارح (وغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر المتنازع
فيه مرفوعا ※ فيختار ※ الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناح
اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها
يعنى النون ليعتد طرفا يعنى طرف فائه ولامه فى العلب وفرقا بينها وبين المفرد
نحو قناة او نقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون
موصوفة بقوله ※ البصريون ※ لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا ※ اعمال
منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختصار لازم والمعنى فيرجحون
النحاة البصريون اعمال (الفعل ※ الثانى ※ لقربه) فهو على اخذه اولى وللزوم
الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز
وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى
ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل
بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية
وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال الفعل الاول
لانه فعل اصل فى العمل ولامانع منه وان كان ابعد ※ و (يختار النحاة ※ الكوفيون

الاول ※ اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل
واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال الفعل الثانى) سبق
تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى
كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى
اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه ※ فان اعملت ※ بتاء الخطاب الفاء جوابية
او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل ※ الثانى ※ حال كون هذا
الاعمال كائنا (كما) او مثل ما وهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى فى (مذهب
البصريين وبداءبه) اى ابيان مذهبهم لانه المذهب المختار الاكثر) اختيارا مترادفة
استعمالا) تميز عن نسبته الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان
مؤلفه منهم ايضا وليكون النشر موافقا للف ※ اضمرت ※ بتاء الخطاب
ايضا ※ الفاعل ※ بالنصب لانه مفعول به (فى الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
ظرف الاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) اى فى باب التنازع لامطلقا
المر حال كون جواز قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير) اى بشرط
ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان
له تفسير كان كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر
وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المضمر فى الفعل الاول يلزم تكرار
وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة
من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المضمر فى الفعل واقعا ※ على وفق
الاسم) ※ الظاهر ※ الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر
للعهد الخارجى فى قوله ظاهر (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم
الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول
والفاعل متروك تقديره على موافقته الاسم المضمر فى الفعل الاول الاسم الظاهر
الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة
الاضافية واللام فى قوله (لانه) تعليل للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها لان الراجع هو عين المرجع واذا كان

تاخير الناصب) خبر المبتداء محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول
بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون
الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (نقول ضربنى واكرمنى
زيد هو) هذا مثال الاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا
هو) هذا مثال لتأخير الناصب (و رواية المتن) وهو قوله وجاز خلافا للفراء
غير مشهورة عنه) اى عن الفراء ❊ وحذفت المفعول (فى الفعل الاول) يعنى
اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول قالوا اجب حذف المفعول
وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرز) مفعول له للحذف
عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر (حتى لو ذكر) مفعول الفعل ظاهرا
لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان
مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز ❊ ان استغنى عنه ❊ مبنى
للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزاء مقدم
عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول
ضربت زيدا واكرمنى زيد ❊ والا ❊ عطف على قوله ان استغنى عنه اشار
اليه الشه بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره
لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الاخر ولا يجوز حذفه
لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما
مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد ❊ اظهرت ❊ بتاء
الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبنى
بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله
الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الاخر واعمل
الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول (ولم يحذف
لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان
وضعها لان يعرف الشئ بصفة فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف
بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول

وكلاهما

وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا (لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) وهو غير جائز كما مر غير مرة والبين ماهو
مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اضمار
فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل
الاول الفاعل اراد ان يتبين ماهو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال
وان اعملت) الفعل ❊ الاول ❊ فى الاسم الظاهر) الواقع بعدهما حال كون
الاعمال كائنا (كما هو مذهب مختار الكوفيين ❊ اضمرت الفاعل فى (الفعل
الثانى ❊ على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء
بما سبق واحالة لفهم المتعلم اى على موافقته الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق
مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى
واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير
مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان كان تأخر لفظا قوله
اذا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول
سواء كان ذلك الفعل لفظ ضربنى او غيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل
الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة ولا محذور فيه) اى
فى هذا العمل جواب الشرط (ح) اى حين اعمال الفعل الاول فيه والضمير فى
الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور
وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم
الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان
مؤخرا لفظا ❊ و ❊ اضمرت) المفعول ❊ زيد به ان قوله والمفعول معطوف
على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمرت
المقدر (لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول ❊ على ❊ المذهب
المختار ❊ متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال
هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى الاستعمال المختار فكانه اراد

بالمذهب الاستعمالى لان استعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم يحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للاسم الظاهر) يعنى لو حذفت مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا الوهم (فيكون الضمير اى مفعول الفعل الثانى (ح) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة وان تأخر لفظا لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو مقدم على ما يضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله ❁ الا ان يمنع مانع مستثنى عن الحذف والاضمار جميعا اى اضمره على المذهب المختار وحذفه على غيره فى كل وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو قول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك اى اذا كان ما نع من الاضمار او الحذف فتظهر ❁ المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طرق التنازع ثلثة اضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لا سبيل الا الى الاظهار لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبيل الا الى الاضمار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل مفعول (وحسبتهما فعل وفاعل و مفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل فيه حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول

المفعول الثانى) يعنى اورده مظهرا (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (لمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه (خالف المفعول) الثانى المفعول (الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (واو اضمر المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما فى الاصل مبتداء وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان ما اختاره البصريون الاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره (ولا يخفى انه) الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر الى اسم ظاهر آخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب اعنى الا وقت لاحظت (المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا) اى وان لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنية وافراده (فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع لكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدال على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فى التنازع لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والمطابقة بينهما لازم كما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به

فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون
معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (ولما فرغ
ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتميزه
عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان
بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال
ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق
باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار
لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرء القيس) الباء
متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال
بقوله هو قوله (ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال
وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالو) اى الكوفيون (قد توجه
الفعلان يعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد قوله
قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية
اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب
عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى
بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل
الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرء القيس الذى هو افصح شعراء العرب
اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى ونصب
قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف
المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل
لا يختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار دون الامر الاخر
الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر (فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره) لان الفصيح لا يختار الا ما هو الفصيح والاقوى فعلم به ان اعمال
الفعل الاول هو المختار وقوله (اذ لا قائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى
الاعمالين) يعنى اعمال الفعل الاول والثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف

مايقتضيه الفعل الاول فى مثل ضربنى واكرمته زيدا فكيف يجوز لاحد ان
يقول به ولذا قال الشه اذ لا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المص) عنه عن استدلالهم
على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المص كائنا (عن طرف البصريين
وقال) وقول ❁ مبتداء مضاف الى ❁ امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال
لبس منه ❁ هذه جملة فى محل الرفع وخبره (اى) ليس قول امرء القيس (من باب
التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المص ان ما استدللتم على اولوية اعمال
الفعل الاول من قول امرء القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية
اعمال الفعل الاول يعنى ان ما لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به
مخالف لما ادعيتهم ومن الجواب ان يوافق الدليل الدعوى ❁ لفساد المعنى
اى المعنى امرء القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب
الى قليل من المال) يعنى (على تقدير) ان يجعل هذا القول من باب التنازع
واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله
لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور
الراجع الى قوله توجه كل الخ اى الى تنازع الفعلين تامل و ناصب لمفعوله وهو قوله
عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف
على قوله عدم السعى مضاف الى فاعله (وهو كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت
معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب
قائل هذا البيت (المنافى) صفة لثبوت الطلب (لكل واحد منهما) اى من العدم
والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مضاف للمثبت
وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان
المدخول (او جزاء او معطوف على احدهما) من الشرط والجزاء يعنى يكون
معطوفا على الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون
الا وصفا للغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كل واحد منهما مثبت
قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن
لى حج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط والجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا

يعدا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كان منفيين قبل دخولهما وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لولم يزالى لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولهما منفيين وبعده صار امثبتين يعنى قد زرتنى فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنفى شرطا والمثبت جزاء نحو ولو لم تشتمنى لاكرمتك لكن قد شتمتنى لم اكرمك او العكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ما شتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرء القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الحال فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغى ان يكون مفعول اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر) وقال الرضى والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان اسعى لقليل من المال لمنى ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكن اسعى للتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسى اولعقبى يرجع اليه عند التفاخر اسعى الى هنا كلامه (اعنى قوله ولكنما اسعى استدارك من البيت الاول ووجه الاستدراك انه لما توهم ان اسعيه ليس بمجرد لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد اللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والنجب من مجد كرم (مؤثل) من اثل اذا نبت والاثل شجر وهو نوع من الطرفاء والواحد اثلة والجمع اثلات التاثل اتخاذ اصل مال كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى لمجد مؤثل كرم مؤصل ومحث ثابت نكره لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى اللام (فى المجد المؤثل) للعهد الخارجى منصوب لانه مفعول القوله وقد يدرك امثالى) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو (وح اى حين كون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى اى) معنى

البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انما لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له وقال شارح اللباب بقوله لو ان سعى للاكل والشرب يكفينى ما عندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعى لاجل مجد مواصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى الموصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى ههنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الكلى فقال ❊ مفعول ❊ مبتداء مالم يسم ❊ مبنى للمفعول ❊ فاعله ❊ نائبه (اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بينهما اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصار او حالة لفهم المتكلم قوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل منه بارجاع ضمير منه الى ما رجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتداء) منه (حيث قال فى اول بحث الملحقات ومنها المبتداء) اللام (فى لشدة) تعليل بقوله وانما لم يفصل ومضاف الى فاعله هو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه فى الاحكام فى كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصريين (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل كل مفعول ❊ خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان المعلوم ان كل افراده مأكول واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكول فلم يوجد الاحاطة ❊ حذف فاعله ❊ الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه

على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع البقل لان الربيع فاعل نحوى لا نبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل و قام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا بفعل لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافة اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول الدلالة على الذات كذا فى الهوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف لان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى المفعول قوله ❊ واقيم ❊ معطوف على قوله حذف ❊ هو ❊ تأكيد للضمير المستتر وانما اكد به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول ❊ مقامه (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل او شبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل ❊ وشرطه (اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله) الجار فى قوله فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه اى) مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله اى عامل مفعول ما لم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا حاجة الى هذا الشرط بل يمكن وانما لم يقيده المص لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا ❊ ان ❊ مصدرية ناصبة ❊ تغير مبنى للمفعول من التغيير ❊ صيغته ❊ مرفوع لانه نائب ومضاف الى ❊ الفعل

الى فعل (اى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف والبرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى عصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون ح من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول او يفعل ❊ وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرهما) اى غير هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو اولى لاختصاره ولانه ح يكون من باب التنازع (المزيده) كالمبيع اسم مفعول لقوله فيها) نائبه عند البصرية ونائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه وتقدير المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين لما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ولا يقع ❊ ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو ح عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية ❊ المفعول الثانى الكائن ❊ من (مفعولى ❊ باب علمت ❊ لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما فى الاصل مبتداء وخبرا واسناد الخبر الى المبتداء لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير

اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى
المفعول الثانى قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصيل
فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار
اسناده الى المفعول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) يعنى
فى حالة واحدة وهى كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه
مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين (مع كون كل من الاسنادين) اى اسناد
المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف
قولك (اعجبنى ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى
او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان
مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون صفة مرفوعة تقول عجبت من دق
القصار الثوب بالرفع (لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر
لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم
الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى الفاعل حين اسند تاما كاسم الفاعل
وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه
نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر مثل اعجبنى ضرب زيد
عمرا فاعجب مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه
بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند
ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى
وجهه على من له ذوق سليم ❁ و ❁ (لا) يقع (المفعول ❁ الثالث من (مفاعيل
باب اعلمت ❁ موقع الفاعل ايضا وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى
وعيسى عدم اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت زيدا
هندا ذاهبة وقال الرضى وقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام
ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى لحكم المفعول
الثالث منها (حكم المفعول الثانى من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة
فى اوله هو المفعول الاول فكان المفعول الثانى من باب علمت المفعول الثالث من باب

اعلمت فيأخذ حكمه (فى كونه مسندا) الى المفعول الاول اسنادا تاما يعنى كما كان
اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا الباب
اعلمت ❁ والمفعول له ❁ حال كونه (بلا لام) اما معطوف على قوله المفعول
الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتداء
خبره قوله (كذلك لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اى
فى المفعول له (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكون علة
للفعل العامل فيه فلو اسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب
والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه
مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له
فبفوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا (بخلاف
ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام
الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع
كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما
لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام
فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل
لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن
اذ رب فعل بلا عرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف
ما اذا كان مع اللام مطلقا ❁ والمفعول معه ❁ معطوف على قوله المفعول له على
كلا الوجهين ❁ كذلك ❁ اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير
بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل
البدل واشار المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن
كالمفعول الثانى والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف
قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق
بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما
المص بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك

يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والفرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد مفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى المفعول معه (مقام الفاعل) قوله (مع) متعلق بالاقامة (الواو التى هى اصلها العطف) لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهو) اى الواو دليل الانفصال) اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد ايضا تغايرهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف ح) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تفريق المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمالا وما لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ما هو الاولى والا لو جب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل منها موقعه فقال ❊ واذ وجد المفعول به ❊ يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المص المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها سيأتى تفصيله والجار والمجرور ❊ تعين (اى المفعول به ❊ له (اى لوقوعه موقع الفاعل

والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره تعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة او لانزلنا بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل اوقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلاب لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا الكاف فى (كما) زائدة (انه لايمكن تعقله بلا ضارب) لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولذا لايمكن تعقله بدون من يقوم به كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لايمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا كما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال ❊ تقول ضرب زيد ❊ بالبناء للمفعول (باقامة المفعول به الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى هو محذوف ❊ يوم الجمعة (ظرف زمان يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيانا لزمانه ❊ امام الامير ❊ بفتح الهمزة

ظرف (من الظروف المكانية) يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا يانا المكانه واماما كان بكسرها وهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى * ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهي الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك القيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا ووقوعه موقعه وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعني يشترط في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لمجرد التأكيد اذ التأنيث عنه ينبغي ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربة والضرب الفلاني ولذلك قال المص ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيه) اى في اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردهما المص بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشه فائدة الاضافة فيها كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق لان بيان فائدة قيد في الاخر من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويغني عن بيانها تامل ولا تغفل * في داره (جار ومجرور شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة في الكلام مثلها اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه مثل للفاعيل في قيامها مقام الفاعل وان لم يكن * تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشه (اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به ولا المجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جنس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره * فالجميع * مبتداء الفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ما سوى المفعول به * سواء خبره اى مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم

بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضي تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعني وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصودة الى هذا الكلامه (في جواز وقوعها مواقع الفاعل) و * المفعول) الاول * الكائن * من باب اعطيت اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اى الفعل) المتعدى الى مفعولين مثل كسرت وغيره ولذا قال الشه (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) يعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الاول اولى * بان يقوم مقام الفاعل) من * المفعول) الثاني * وان جاز اقامة الثاني ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل اللام في قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى المفعول الثاني لانه) اى المفعول الاول عاط اى اخذ) كما ان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بني الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) يعني اذا اقيم المفعول الثاني مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول قوله (واما عند عدمه ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء يعني عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول دون الثاني معنى لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطي

زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام
الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقام الفاعل ايضا وهو المأخوذ
لصحة ان يكون كل منها آخذا او مأخوذا لازالة هذا الالتباس وجب اقامة
المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع
فى بيان الملحقات به فقال ❁ ومنها المبتدأ ❁ مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى
لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل انما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل
لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه ❁ والخبر ❁ عطف على المبتدأ وانما جعل
الخبر ايضا منها لمناسبة للفاعل فى كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على
سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند
البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع
بينهما غير ملتبس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ منه) بالضمير المذكر يعنى
ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر فيه تشر على ترتيب اللف
جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم
الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من الخبر وكذا لكل الخبر من مبتدأ قوله (على ما هو
الاصل فيهما) حال من ضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون
المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما هو القسم الثانى
من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله كلاما فلا تلازم (واشتراكهما
فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان
وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل او وجوب العائد
فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر
فالمبتدأ ❁ الفاء للتفصيل ❁ هو ❁ ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ❁ الاسم
لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا
خير لكم) اى صيامكم خير لكم لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لكنه اسم تقديرا تقديره
صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعسى خير من ان تراه
وقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم عند من قال اانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى

سماعك وانذارك ❁ المجرد ❁ صفة الاسم ❁ عن العوامل اللفظية ❁ اى الذى
لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فح يكون قوله اصلا منصوبا على
المصدرية يريد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل انى به
لتنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم البئر وسبحان الذى
صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل
اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان
قوله (وكانه) الخ جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل
اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأ ولم له يتجرد قولك بحسبك درهم لان قولك
بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب
عنه بقوله وكانه (اراد بالعامل اللفظى ما) اى عاملا (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك
بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا المعنى مكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة
فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى تعريف المبتدأ (مثل بحسبك
درهم) مسندا اليه ❁ قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال
معتمد على صاحبه واحترز به اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند لا مسند اليه
وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المسند مشترك
لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم
الثانى (لا يكونان الا مسندين ❁ او الصفة ❁ عطف على قوله الاسم وكلمة
او لتقسيم المحدود حيث يتناوله صدر الحد وهو الاسم كل القسمين لان هذا القسم
يسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين
فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف
شيئان فى الماهية لم يمكن اجتماعهما فى حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا يكون
او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت مع) اسم فى تأويل المصدر
مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل مثل (ضارب
و) اسم المفعول مثل (مضروب و) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها
اى مجرى الصفة المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا الحق بياء

الدبية تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة في بحر الهند تثقب بالسفن ولا تطاق الا بالنار وياء كل ولا توكل وتعلو ولا تعلى فسمى به نضر بن كنانة لعتوه وقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادي ※ الواقعة ※ صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثاني ※ بعد ※ ظرف لقوله الواقعة (حرف ※ النفي كما ولا) او ※ (الف) الاستفهام ※ ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل وما ومن) وروى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعني جواز كون الصفة المشتقة مبتداء (من غير استفهام ولا نفي) يعني من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتداء بلا نفي ولا استفهام كان (مع قبح الاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه) اى على رأى الاخفش فقط لان رأى سيبويه ان يكون الجواز على قبح وشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح (قول الشاعر نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية بهتر ما زد مردمان از شما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير مخفف بالحذف كما خفف ايش في اى شيء مبتداء (ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماده (واو جعل خير خبرا) مقدما عن نحن) حيث جعل مبتداء (انفصل) مبنى المفعول جواب لو بين ظرف لقوله انفصل اسم التفضيل) اى الذى هو خير (ومعموله الذى هو منكم باجنبي) متعلق لقوله فصل (وهو) اى الاجنبي قوله (نحن) لان المبتداء والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا ومعنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف ما لو كان نحن فاعلا لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتداء وان يكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر رفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تع وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكحل الظاهر الحقيقي لا الحكمي وههنا اعم منهما ※ راجعه ※ حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة عامل فيه ※ لظاهر

متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير المستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشه (او ما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تع اراغب انت عن الهتى) فان قوله انت مرفوع محلا براغب ولا لازم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن الهتى باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقام انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا نحو اقائمان الزيدان) قائمون الزيدون (لان اقائمان رافع الضمير راجع الى الزيدان واقائمون كذلك (ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز ※ مثل مبتداء ※ زيد قائم (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتداء لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا ※ وما قائم ※ بالتنوين ※ الزيدان او ما قائمون الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حروف النفي) واقائم ※ بالتنوين ايضا ※ الزيدان ※ او اقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام اورد المص الامثلة على ترتيب اللف ※ فان طابقت (اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز في الصفة الواقعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطابقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المص هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المص لان المذكور سابقا الصفة الواقعة وهو مونث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) مفردا ※ لان قوله مفردا صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون

اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعني ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ما قائم زيد واقائم عمرو واجتز به) اي بقوله مفردا عما اي) عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائم الزيدان (او مجموعا نحو اقائمون الزيدون وما قائمون الزيدون (فانها) اي الصفة المذكورة (ح) اي حين طابقت مثنى او مجموعا خبر لبس) اي تلك الصفة (الا) خبر والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا اي الا واحد كذا في المفصل النحوي ❊ جاز الامران ❊ جزاء الشرط (كون الصفة مبتداء) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتداء محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (وما بعدها فاعلها) من عطف الشيئين على معمول عامل واحد قوله يسد) مبني للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على انها الظرفية (وكون ما بعدها مبتداء) معطوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا والصفة خبرا مقدما عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور فههنا اي) في الموضع الذي طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم (ثلث صور) مبتداء عند البصريين وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا بعدها (نحو اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعني وجوبا اح) اي حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان والزيدون (مبتداء واقائمان) واقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز ان يكون الصفة مبتداء والاسم واقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ان يلزم ح تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيها) ان يكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم يطابقه (نحو اقائم الزيدان) والزيدون (ويتعين وجوبا ايضا (ح) اي حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا ان يكون) الاسم المذكور يعني (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه

قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير والتانيث يجب مطابقة للمبتداء وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد (نحو اقائم زيد) واقائمة هند وح يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت انفا) وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان يكون الصفة مثنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان زيد واقائمون زيد وهو غير جائزة لانه لا يمكن ان تكون الصفة مبتداء وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا المبتداء والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتداء مفردا ولهذا لم يذكرها الشيخ وقال فههنا ثلث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ عن تقسيم المبتداء الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال ❊ الخبر هو ❊ ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام ❊ المجرد (اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم الخ لان (الكلام) اي كلامنا في (مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما كان تعريفا للخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتداء يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك (فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه في تقدير زيد ضارب او لم يكن (في يضرب زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اي ذلك الفعل (ليس باسم فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسندا به مغايرا لها المسند به ❊ الصفة ❊ بعد صفة للاسم المقدر الباء اما للاستعانة كما في كتبت

بالقلم اوللسببية (اى مايوقع الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على ماسيأتى وقال المحشى عصام يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصادره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم اسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لايلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيق ماقال الشه تامل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتداء لانه) اى القسم الاول من المبتداء وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لامسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل مالبس بمسند فى تعريف الخبر المغاير ❋ صفة بعد صفة له ايضا ❋ للصفة ❋ متعلق بالمغاير ❋ المذكورة صفة الصفة (فى تعريف المبتداء) متعلق بالمذكورة اى المذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لايكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتداء) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكنه لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتداء للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لولم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه (وجاز لك) اوجائز لك (ان تقول المراد) بقوله المسند به المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتداء) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتداء والخبر كان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد بقرينة حالية او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء) فى المسند به (بمعنى الى) لان معنى الباء للالصاق والملصق ينتهى الى الملصوق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المعنى ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة

حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتداء) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشه قال المحشى الاقرب الاقتران براد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس المجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا لا المجرد (قوله وعلى كلا التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتداء) لان المراد بالاسناد ح الاسناد الى المبتداء بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا من الاحتمال الى غيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين اى تعين فيكون هذا تصريحا بحاله ولما بين المبتداء والخبر وانهما من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل فيهما منبها بقوله واعلم ان العامل فى المبتداء والخبر هو الابتداء) لاغير عند المذهب المنصور (اعنى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم قد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى المفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) فى كما القسم الثانى من المبتداء فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القيام مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لايسند اليه القيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتداء نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لايكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (هعنى الابتداء) وهو التجريد (عامل فى المبتداء

والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضاء المبتداء والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بلا واسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتداء) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه واله معنى (والمبتداء) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية مقدما غالبا عامل (فى الخبر) فعامل المبتداء هو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتداء لفظى هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتداء فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شأنه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما فى القسم الثانى فلان المبتداء وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لاعمل له فيه بل عامل الابتداء وليس الا انه مؤول مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتداء اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال الاخرون) التعبير بالتنكير يشعر ان ماقالوا اضعف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتداء والخبر عامل فى الاخر) يعنى قالوا ان المبتداء عامل فى الخبر لكونه مسندا اليه والخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتداء وهذا ليس الا دورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا كون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز تامل ولاتكن من الغافلين (وعلى هذا) اى ماقاله الاخرون الجار متعلق بقوله (لايكونان) تقديره ولايكونان اى المبتداء والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنهما مختص بما قاله الاخرون لاغير واما على ماقاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتداء معنوى عنده واما عند البصريين فعاملهما معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرع

فى بيان ماهو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال ❁ واصل المبتداء ❁ قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة ماينبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا فما قاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتداء مقدما عليه اذا لم يمنع مانع) عن ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتداء نكرة يجب تقديم الخبر المانع كون المبتداء نكرة على ماسيجئ له زيادة تحقيق ❁ التقديم على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتداء ذات) يعنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم او زيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق زيد فانه فى تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا اوتأويلا لما مر آنفا (الذات مقدم على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل فى المبتداء التقديم لفظا قوله ❁ ومن ثمه ❁ متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبتداء التقديم لاغير وبين لفائدة كون الاصل فيه التقديم بقوله ومن ثم بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدهما هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى معنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتداء التقديم على الخبر لفظا) لاتقديرا لانه فى التقدير مقدم ❁ جاز (قولهم) اى قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة ❁ فى داره زيد ❁ بتقديم الخبر على المبتداء (مع كون الضمير المجرور) فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظا لتقدمه رتبة) نصب على التميز (لاصالة التقديم اى تقديم المبتداء ❁ وامتنع ❁ عطف على جاز (قولهم ❁ صاحبها فى الدار مقيدا (بعود الضمير المجرور) فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بقرينة حالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه لايجوز هذا التركيب فى قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المص امتنع

صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم (وهو اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتداء كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتداء لما سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع لانه لما لم يمكن تقديم الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا ❁ وقد يكون المبتداء نكرة ❁ اورده بكلمة قد المفيدة للتعليل اذا دخل على المضارع ابدا انالى ان الاصل فى المبتداء التعريف اذ الشئ اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكن الاصل فى المبتداء التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتداء (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذا فى الضوء (لان للمعرفة معنى معينا) وضعا و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد الحسن الوجه (فى الكلام) اى فى الكلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم ان يكون المبتداء معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اى الا ان المبتداء (لا يقع) ان لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتداء ان يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اى مخصصة كانت او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها (بل يقع المبتداء نكرة ❁ اذا تخصصت (تلك النكرة) اذ اهمنا ظرف محض فى معنى

الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيك اذا احمر البسر اى آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتداء نكرة وقت تخصيص تلك النكرة ❁ بوجه ما ❁ واعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقولك ما انكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا ومعرف نحو ان تبدو الصدقات فنعما هى وههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشه (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفتها (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم يكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها (فتقرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتداء لان المبتداء يكفيه رائحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ما ذكره المص ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة فى النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثل رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللت وخصصت بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل ❁ قوله تعالى ❁ ولعبد ❁ اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالفعل او لا فلما وصف بقوله مؤمن ❁ خرج من لا انقياد له وقلت الشركاء فتقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتداء وقوله ❁ خير من مشرك ❁ خبره (فان العبد) كما قلنا (متناول للمؤمن والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتداء) حال كونه مرفوعا لفظا (وخير خبره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولى عامل واحد والثانى من وجوه التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائن فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم ❁ و (مثل قولك) ارجل فى ❁ مبتداء لتخصصه بالعلم كائن ❁ فى الدار

خبره ❊ ام امرأة ❊ عطف على رجل (فان المتكلم) اى الذى تلفظ وتكلم (بهذا
الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امراة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة
فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما يستعمل فيما يعلم المتكلم
احد المستويين الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه
اى تعيين المخاطب ذلك المسئول عنه فيؤذن المتكلم مالمراده (فكأنه قال) المتكلم
بهذا الكلام اى مبتداء لتخصصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان
ماقبلها نكرة يكون صفة له (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند جائل وشاحها
كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير
راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال
من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصص بالعلم ظاهرا
فكل واحد منهما) من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصص بهذه الصفة
اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى
وهو الدالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم
وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم مبتداء وفى الدار خبره
وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد فى المثال المذكور
الرجل مقدم فجعل مبتداء وفى الدار خبره حتى او قدم المراءة وقيل اء مراءة
فى الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر
ان ضمير جعل الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار
خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه حقيقة او حكما
فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما بل المراد ما قدم من اللفظ رجلا كان
او امراءة فتامل وانصف ومما يتخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح
ان يقال رجل او امراءة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار يقينا
من غير احتمال والثالث منها ان تقع النكرة فى حيز النفى او الاستفهام مثل هل احد خير
منك ❊ و ❊ مثل ولك) ما احد خير منك ❊ فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى
فى قولك ما احد وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز

يوزن الجسد ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق النفى بحيث
او لم يكن تلك النكرة معمولة له لم يكن من هذا القبيل (فافادت) تلك النكرة (عموم
الافراد وشمولها) يعنى شملت بكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت
العموم (فتعينت وتخصصت) عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت اشارة الى ان
التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة
المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك المنفى امرا واحدا فيقع مبتداء
لكونه امرا واحدا ولذا قال الشه (فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو) اى جميع
الافراد (امر واحد) لان العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالمعنى
ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد
ومن جميعهم والمقصود مدح المخاطب لكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا
خبر مقدم اى كما ان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى يعم جميع الافراد فتقع مبتداء كذلك
كل نكرة) مبتداء وقعت فى (الاثبات) يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بها العموم
هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تع كل نفس ذائقة الموت ثم الينا ترجعون ونحو
وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من
جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله عنه فى تعيين فدية الجرادة اذا قتلها من
احرم حال احرامه والمقصود منه ان الجانى بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان
تمرة او غيره والمراد مقدار تمرة من غيره وقوله عم تصدقوا ولو بظلف محرق
وقوله عليه الصلوة والسلام اولموا ولو بشاة والنكرة فى الاثبات كثير فى المبتداء قليل
فى الفاعل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واما فى حيز النفى فيستو المبتداء
والفاعل ونحوهما كذا قال المحشى ❊ و ❊ الرابع المبتداء الذى كان فى الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتداء
للتخصيص (مثل قولهم ❊ شر اهر ذا ناب ❊ وامر اقعده من الحرب لانه كان
فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتداء (لتخصصه
اى ذلك اسم (بما يتخصص به الفاعل لشبهه به) اى لشبه ذلك اسم بالفاعل
اذ يستعمل) هذا القول (فى موضع ما اهر ذا ناب الاشر) يعنى يستعمل فى موضع

يكون شر فيه فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في انا عرفت او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما
اى المعنى الذى (يتخصص به) اى بذلك المعنى (الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر
الفاعل (هو) اى ذلك المعنى (صحة كونه) اى الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه
اى بالفعل المسند الى الفاعل فانك اذا قلت قام) مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده
الى فاعل سواء كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للسامع
قبل ذكر ما يسند اليه (منه) اى من قولك قام (ان ما يذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل
او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث
يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك
رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام. واعلم انه المهر للكلب
من اهر يهر اذا غراه وحرصه والهر صوت الكلب دون نباحه من قلة جره من
قلة صبره على البرد يقال اهر يهر هرا بالكسر والمعنى ان الذى اهر الكلب
بالنباح المعتاد) فى خلقته وجلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (فقد يكون
ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجئ حبيب) اى
صديق صاحبه لانه ح يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح (شرا كما
اذا كان) وقت (مجئ عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا فهو لاضطرابه وتألمه فيكون
الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صديقه وما يكون
شرا وقت مجئ عدوه (و) اما (المهر له بنباح غير معتاد) فيه بل نباح لا يكون الا بانضمام
شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا
لم يتشأم يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير
معتاد (ويكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون
النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشر (بالنسبة
الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على
الموصوف فمعناه ح شر لا خير اهر ذا ناب) فتكون صفة الاهرار مقصورة
على الشر (وعلى الثانى لا يصح القصر) لانه ح لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح

القصر بالنسبة اليه (فقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك
الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب) وقد يكتفى بجعل التنوين
للتعظيم مثل قوله تع وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى رسل عظام ولكن الاول
انسب بحال هذا العلم والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص
بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد
يتشأم فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شر اهر ذا ناب
مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة
يعنى عجز عن رفعها مع انه رجل قوى لا يصبره ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول
لان يكون مبتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيل
فالتركيب معتد من غير احتياج الى التخصيص ❁ و ❁ الخامس التخصيص
بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لا يكون مظروفا فيه ويكون
ايضا محلا له افاد تقديمه تخصيص المبتداء (مثل قولك ❁ فى الدار ❁ الجار
والمجرور خبر مقدم عند البصريين ❁ رجل ❁ مبتداء نكرة لا فاعل الظرف
لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة
على ما سيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر عليه) يعنى به الخبر الظرف على ان يكون
اللام فيه للعهد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولا يخفى الاولى ان يقول لتخصصه
بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد
التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما فى الظرف من الاحاطة والشمول
وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل فى الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى
ان ما) اى الذى (يذكر بعده) اى بعد قوله فى الدار (امر موصوف بصحة
استقراره فى الدار) يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان يوصف بكينونته
فيها فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره فى الدار كائن فيها (فهو) اى
هذا القول (فى قوة التخصيص بالصفة) وان كان فى الظاهر من قبيل
التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار صار قسما آخر ❁ و ❁ السادس
التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك

سلام * مبتداء نكرة مخصصة * عليك * الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتداء (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذا اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (بحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية جواز القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع يعنى غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجعل مرفوعا مبتداء وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم و يستمر غالبا وتدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا طويلا فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد فكانه قال المتكلم سلامى) بالاضافة اليه (اى سلام من قبل) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام فى الحقيقة وصف الله تع فلا يضاف الى غيره تع الا بطريق المجاز فهذا ايضا فى قوة التخصيص بالاضافة وان كان فى الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتداء فح يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ما ذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى اى الحكم بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتداء (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتداء ومضاف الى صحة الاخبار عن النكرة (يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله مبنى (على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتداء بلا تكلف شئ قبل لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدى الذى لايفى قوته بالتميز بين المفيد من الحكم عن النكرة

وبين غيره ضبطوا امثلة فلا يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما فى الحكم من النكرة والجاهل ان ما ذكره النحاة مبنى على المبتدى الذى لايفى قوته بالتميز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى يفى قوته بالتميز بينهما ولكل وجهة تامل (لا على ما ذكروه) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصصات) بيان لما فى قوله على ما ذكره (التى يحتاج) مبنى للمفعول توجيهاتها (الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركا رق وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله توجيهاتها بيان (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا اى على ما قال بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتداء من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن افعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتداء (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا خفى على بعض دون بعض واذا جعل مبتداء من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل الفائدة (ولايجوز ان يقال رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتداء بلا تخصيص وقائم خبراله لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ما قاله بعض المحققين اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة دورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان الظرف تعلق بقوله ناظرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لايعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لايخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) فى تعريفه (مختصا بالخبر (المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة لان الاسناد

فيه غير تام (فلم يكن الخبر جملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر
المعرف لكونه مفردا (اراد ان يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتداء قد يقع
يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون
الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة
التى لها محل من الاعراب وهى محصورة فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف
اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجمع لها محل من
الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (قال) جاعلا كلامه
مثالا مما يكون الخبر جملة ✽ والخبر قد يكون جملة ✽ ومشعرا بكلمة التقليل
بصيغة التجدد الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه احد طرف الكلام
لما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فى الاسم ولكون الاسم اصلا
فى الاسنادة والاعراب ✽ مثل زيد ✽ مبتداء ✽ ابوه ✽ مبتداء ثان ✽ قائم
خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول ✽ و ✽ جملة (فعلية) سواء
كان فعلها ماضيا (مثل ✽ زيد ✽ مبتداء ✽ قام ✽ فعل ماض ✽ ابوه ✽ فاعله
والفعل مع فاعله فى محل الرفع لانه خبر المبتداء او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه
او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيد اضربه اى
مقول فى حقه اضربه او مستحق لان يؤمر بالضرب ونحو زيد لا تضربه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤولة بالفعل فتكون من حكم
الجملة الفعلية على ما سيجئ فى قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مؤول بجملة والمراد
بالجملة الفعلية ولا وجه لقول من قال فالظرف فيه جملة لانتقال اسناد الفعل الظرف
ولذا استتر فيه كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت
غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح
لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا تخرج عن الاسمية
والفعلية يعنى ان كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة
الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق
و(اذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لاشتمالها على الاسناد

المشتمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة
يشير الى ان الفاء فى قوله ✽ فلا بد ✽ جزاء شرط محذوف ولفظة لا هى التى
لنفى الجنس وبد مبنى على الفتح فى محل النصب اسمها (فى الجملة الواقعة خبرا
عن المبتداء) من عائد ✽ الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره ولا بد حاصل
من عائد اى لا محال ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتداء
ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به
(اما ضمير) عائد الى المبتداء سواء كان عمدة مثل زيد قائم او فضلة مثل
ضربته او مررت به او مضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (او غيره
اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس الذى يدخل على فاعل فعل المدح
والذم فان فاعلهما اما محلى بلام الجنس او المضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد
على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره
فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشتمل كل فرد من افراده جاز ان
يربط الجملة الى ذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على
تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد
فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (او وضع المظهر موضع المضمر) لزيادة
التمكن فى ذهن السامع وتقديره فيه لان اعادة لفظ الشئ يغنى عن ضميره
ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (فى نحو الحاقة) مبتداء (ما) استفهامية
مبتداء عند سيبويه خبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر او مبتداء على اختلاف
المذهبين والجملة خبر للمبتداء الاول تقديره الحاقة ما هى اى شئ هى ووضع
المظهر موضع المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر تفسيرا للمبتداء
يعنى ان يكون عينه اى ضمير الشان نحو كلامى ومقولى عمرو قائم لانه لما كان الخبر عين
المبتداء وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث
لا يحتاج الى الرابطة الدالة (نحو) قوله تع (قل هو الله احد) ✽ وقد يحذف
مبنى المبتداء (العائد اذا كان ضميرا) غير فاعل لانه اذا كان فاعلا لا يحذف
لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء

يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف او حذف وكذا اللام اذا وحذف لا ينساق الذهن الا الى المضمر فلا يجوز حذف غيره لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتداء (الكر) مبتداء ثان وبالفارسية دوارده شتر بار مذهب وتفصيله ان الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول (درهما) تميز عما تم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم دهن يخرج من السمسم مبتداء الاول (منوان) تثنية من مبتداء ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول (اى الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جائز فى الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتداء الثانى لان المبتداء فى حكم الفاعل لكونه مسندا اليه اى البر الكر حال كونه من البر كائن بستين درهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتداء الا انه حذف بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما) يعنى حذف العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية التسعير نرخ بيان كردن يعنى ان بايع البر يبين قيمتها لا قيمة غيرها وبايع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتداء الثانى فيها جزء من المبتداء الاول الى هنا كلامه * وما وقع ظرفا * اى الخبر الذى) جعل ما موصولا اشارة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او ظرف مكان) نحو زيد عندك (او جارا او مجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولمناسبته لان الظرف فى الحقيقة جار مجرور لكونه بمعنى فيها ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا قال المحشى الظرف عندهم اسم الظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه * فالاكثر * مبتداء الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا

لان المبتداء اذا كان موصولا صلته جملة فعلية او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل فى جوابه الفاء على ما سيأتى (من النحاة وهم البصريون) كائنون او واقعون * على انه * قدر الجار فيصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثيرا اى (الخبر الواقع ظرفا) ظرف مكان او زمان او جارا او مجرورا * مقدر اى مؤول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزم التأويل اذ المقدر يؤول لا محالة وايضح تعديته بالباء * بجملة * كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة فعلية) ومن ثم ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة لان الصلة يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا فى غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا البعض الاخر مقام وسموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا قدر) اى بخلاف الظرف الذى قدر (فيه اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرها من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه اى الظرف (ح) اى حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا وجه الاكثر يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لا بد له من متعلق) بفتح اللام لكونها فى الاصل جارا او مجرورا (عامل فيه) ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) فتقدير ما هو الاصل فى العمل (اولى) والليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان يكون جملة (ووجه الاول) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين

اما تحقيقا او تأويلا و فى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان الخبر
الجملة اقوى لتأكيده وقد مر فى قوله و لما كان الخبر المعرف فيما يق مختصا بالمفرد
ثم) اى بعد معرفة احوال المبتداء والخبر (ان الاصل فى المبتداء التقديم) على الخبر
لفظا لما سبق (وجاز تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم
على الخبر لفظا (قد يجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه) المص
الى ذلك الامر العارض (بقوله ❁ واذا كان المبتداء ❁ هذا شروع فى بيان موجبات
تقديم المبتداء على الخبر ❁ مشتملا على ما ❁ موصولة او موصوفة والشارح ذهب
الى الثانى ❁ له صدر الكلام ❁ فاعل الظرف او وجود شرط عمله فى الاسم وهو
الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتداء والظرف خبر قدم له والجملة الفعلية
او الاسمية صفة او صلة (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام
وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى الى غير ذلك وانما وجب
لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع (فانه يجب تقديمه
اى تقديم الاستفهام او المبتداء المتضمن بمعنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذلك
اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ويخرج له عما هو عليه
وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتداء المضاف الى ما له صدر الكلام
نحو غلام من جاء قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا بمنزلة كلمة
واحدة مستحقة للصدر وكذا المبتداء المنزل منزلة المتضمن له كالمبتداء المقترن
خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كانت المبتداء ضمير الشان مثل هو زيد
قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود وكذا
ما التعجب نحو ما احسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتاخير وكذا المبتداء
الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او كان
الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى قوله نحو نعم الرجل زيد فيقدر فى مذكره الاصلى
اى هو زيد او كان المبتداء معرفة محذوفة الخبر لانه اذا كان المبتداء معرفة محذوفة
الخبر لانه اذا كان محذوفا فلو وجب تقديره فيقدر فى مذكره الاصلى كقولك زيد
فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك كذا قال السيد عبد الله ❁ مثل من ابوك

وكم اخوك (فان من) فى محل الرفع لانه (مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم فى اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه
ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمعرقبل المغير (فان معنا) اى معنى
من ابوك (اهذا ابوك ام ذاك) او ازيد ابوك ام عمرو او غيرهما فاختصر منه فاقيم
لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك
خبره هذا) اى كون من مبتداء وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل التفضيل مقدم على خبره والجملة
صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه فى هذا المقام
نحو من قائم وما جاء بك وايهم قام ومن قام قمت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك
مبتداء لكونه معرفة بالاضافة) وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
ومنع سيبويه الامتناع فى المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا
ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتداء لتضمنه
معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتداء
وفى الرضى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام التصدر لان السامع
يبتنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده ما يغيره
لم يتذكر السامع اذا سمع لذلك المغير اهو راجع الى ما قبله او مغير لما سيجئ بعده
من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشويش
او كانا ❁ عطف على كانا (اى المبتداء والخبر ❁ معرفتين ❁ احترازعن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة (متساويين فى التعريف) نحو انا ابو النجم وشعرى
شعرى ونحو انت انت وهو هو وانا انا فى مقام المدح (او غير متساويين و قرينة
على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتداء والاخر) منهما (خبرا) وهذا من باب
عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه او وجدت قرينة دالة
على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثانى بالاول
فيكون المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثل قول ابى تمام لعاب الافاعى القاتلات

لعابه والمراد ههنا ايضا تشبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى
القاتلات ومثله ايضا قوله بنونا بنوا بنائنا اى بنوا بنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد فانه لايلتبس لان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطلق) والمنطلق
زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين
فى التعريف لان العلم اعرف كما سيجئ ولم يمثل المتساويين فى التعريف لندوره
او ❁ كانا) اى المبتدأ والخبر ❁ متساويين ❁ فى التخصيص سواء كانا
متساويين (فى اصل التخصيص لا فى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى يكون
جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الاخر فاذلك غير مراد (حتى
او قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص
من المبتدأ وكذلك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا
اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص
بالمعمول مثاله ❁ نحو افضل منك افضل منى ❁ وهما متساويان فى التخصيص
بالمعمول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والا فيكون الثانى اخص وانما وجب
تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين دفعا للاشتباه) وعملا بالاصالة لان
الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا
بالدال لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الرفع يكون فى ان الحدوث والدفع
يكون بعد التقرر فيكون اسهل ❁ او كان الخبر فعلا له (اى للمبتدأ) اى يصح
المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تأكيدا لفاعله او تاخر المبتدأ مثل
انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا له (احترازا عما) اى عن الخبر الذى
لا يكون فعلا له) بل يكون لسببه (كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم
المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل ويجوز تأخيره ايضا واذا
قال الشيخ مثلا (الجواز) ان يقول (قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر
لفظا لا رتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل
ولا بالتأكيد ايضا وهو ظاهر ❁ مثل زيد قام وجب تقديمه ❁ جواب لقوله

واذا كان المبتدأ الخ او لقوله او كان فعلا له على ما سبق (اى تقديم المبتدأ على
الخبر فى هذه الصور الاربع) وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا
او معناها نحو وما محمد الا رسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ
على الخبر (فى الصور) الثلث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اول (فلما
ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين
الاخيرين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك
هو المبتدأ (واما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه
اذا) اخر المبتدأ عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم
ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله
خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية ومؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب
تقديمه لازالة هذا التباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا
يلتبس المبتدأ بالفاعل يعنى فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل
اذا كان) الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا
فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا يعنى اخر المبتدأ فى هذين المثالين
وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل) بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل
عن الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا
اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف
يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
لا ضميرا فاعلا للفعل فيكون ح الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند
فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم
الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وفى
الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال
التى توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان الاصل فيه التقديم شرع فى بيان الاحوال

التى توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال ❁ واذا تضمن ❁ اى
اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التى كانت فى المبتداء للتفنن فيها لكن الاشتمال خير
من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم ❁ الخبر المفرد ❁ اى
الذى ليس (بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى
ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة
سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ❁ ما ❁ موصولة
او موصوفة مفعول تضمن لانه متعدد ❁ له صدر الكلام ❁ فاعل الظرف
او مبتداء خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضى
صدر الكلام ❁ مثل اين زيد ❁ فمعناه فى الدار زيد ام فى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه
مبتداء) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف
فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا
يكون مما نحن فيه لان جملة الظرف لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظرف
المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولهذا قال الشيء (اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا الان لا بد له من متعلق عامل
فيه (فان قدر) فيه (بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان
الخبر) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (جملة حقيقة ومفردا صورة
فيكون تلك الجملة حقيقة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر
الكلام (فان قدر باسم الفاعل كان الخبر) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة
وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى
تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير
الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون الا بحسب الصورة (واحترز به
اى بقيد الافراد او بقوله المفرد (عما) يكون الخبر جملة متضمنة ولا يقتضى صدر
الكلام (نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتداء واين متضمنة للاستفهام خبر مقدم وابوه
مبتداء مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة بمعنى الاستفهام خبره
فلا يجب تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتداء كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر

الكلام

الكلام فلا يحتاج الى تقديم لانه ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صورة جملة
داخلة هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر
كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم
الاحتياج الى التقديم (اذ لا يبطل بتأخيره) اى بتاخير ذلك الخبر (صدارة ماله صدر
الكلام لتصدره فى جملة) وجملة ما يفره لما ذكرنا ❁ او كان ❁ الخبر) الباء
فى قوله (تقديمه اى) الخبر متعلق بقوله ❁ مصححا له ❁ احترز به عن ان يكون
الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قام فان زيد انما يصح كونه مبتداء بتأخيره
حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتداء من حيث انه مبتداء
لا من حيث انه اسم (فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء) اى لكون تقديم الخبر الظرف
مصححا له وذلك الظرف اما مذكور ❁ مثل فى الدار رجل ❁ او محذوف كقولك
رجل فى جواب من قال من عندك اى عندى رجل واحترز بقيد التصحيح عن رجل
عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه
الوصف ومنه قوله تع واجل مسمى عنده (فان) قوله (فى الدار خبر مقدم
تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت) فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتداء النكرة
حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل فى الخبر
واخر ابقى المبتداء نكرة غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل
ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل التخصيص بالصفة والخبر
محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتداء نكرة مخصصة
ولدفع الاحتمال المذكور ❁ و (كان ❁ لمتعلقه ❁ بكسر اللام) فان فتح اللام يراد به
مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر فى الحقيقة استقرا
ومستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجع
اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى
اذا اتصل بالمبتداء ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان لمتعلق الخبر) الجزئه (التابع
صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية
تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان

الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه
تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان
عائدا الى الله الذى هو متعلق بالخبر الذى هو متوكل لان تعلقه به ليس بالمعنى
المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل ❁ ضمير ❁ كائن ❁ فى ❁ جانب ❁ المبتداء
بان كان الضمير مضافا اليه (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر
اذ لو اخر الخبر) عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) حتى
قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه
مثل على التمرة مثلها زبدا ❁ كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر (فقوله مثلها
اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتداء) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة
فى قوله على التمرة واذا قال الشه (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف
اليه راجع (لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق
التمرة) بدون الجار (لان الخبر) هو مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار
والمجرور لكونهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر (مثل تعلق
الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل
او ❁ كان الخبر ❁ خبرا عن ان ❁ المفتوحة) قيده بالمفتوحة لان المكسورة
لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتداء لكونها جملة والمبتداء مفردا فبينهما
منافات فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن او غير ظرف نحو
حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعده ان المفتوحة لان الخبر لا بد له
من مبتداء ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤلة) صفة بعد
صفة لان (بالمفرد مبتداء) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى الى مفعولين
نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتداء
اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن
انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان
المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتداء واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
الخبر هى المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهى لا تقع مبتداء بخلاف

المفتوحة

المفتوحة فانه مع ما فى حيزها فى تقدير المفرد كما سبق (اذ فى تأخيره) اى فى تأخير
المبتداء عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء الالتباس
اى خوف الالتباس (ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ) يعنى لم يعلم السامع
ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لامكان الذهول) اى لامكان ان يكون
غافلا (عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة او بالكسرة (لخفائها
اى الفتحة (او فى الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف
على قوله فى التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على الجار والمجرور يجوز
اعادة الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو اخر الخبر اعنى قوله عندى عملا بما هو الاصل وكتب
انك قائم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام
جملة اسمية مؤكدة واحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتداء وعندى
خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا
الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا ❁ مثل عندى انك قائم ❁ او غيره مثل
حق انك قائم ❁ وجب تقديمه (اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصورة
الاربعة (لما ذكرنا) علة كل واحد منها فى خبرها فلم يرجع اليها ❁ وقد يتعدد الخبر
لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به تصحيحا للتقليل
فى قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون
الخبر اثنين فصاعدا) يعنى فزائدا على الاثنين الى ان ينتهى (وذلك التعدد اما
ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول
معناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما فى محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر
بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط
ويستعمل ذلك) اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين احدهما
ان يستعمل (بالعطف) بان كان الثانى معطوفا على الاول (نحو زيد عالم وعاقل
وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلا منا فيما يتعدد فيه الخبر عن شئ
واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شئ
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثانى ان يستعمل (بغير العطف

مثل زيد عالم عاقل ❊ في الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
اولا والاول كقوله تع وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل
واحد ضمير يرجع الى المبتداء ان كان مشتقا ولا اشكال (و) الثاني (اما بحسب اللفظ
فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا دون
معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نايع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد
للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل واحد منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى
واحد ايضا لا ان يكون الثاني تأكيدا للاول مثل قولك زيد جايع نايع (نحو هذا حلو
حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين مجموع المبتداء اذ المعنى
في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزاج الطعمان في جميع اجزائه
سواء انكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل
الشه بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاء المعجمة
اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما
لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون
بيان حلوية هذ او حامضية ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض
مريدا به الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط
دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما
بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف بعض كلمة على بعض تلك
الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز العطف
بالواو لانها للجمع المطلق وفي الرضى (واعلم) انه يجوز ان يعطف احد الخبرين
على الاخر بالواو ومع اتصاف مجموع المبتداء بكل واحد من الخبرين بقول زيد
كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض
واسود وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتداء نحوهما عالم وجاهل فلابد من الواو لان المبتداء مفكوك تقديرا اى احدهما
عالم وجاهل الى هنا كلامه (ولا يبعد ان يقال مراد المص) يعني في توجيه عبارته

الباء في قوله (بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص) اى في قوله وقد يتعدد الخبر
ما) اى التعدد الذي (يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في
تعدد الخبر) على ما سبق (ولا في) تعدد (المبتداء) مثل زيد وعمرو وبكر قائم يعني
كل واحد فهم او زيد قائم وعمرو وبكر (ولا في) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر
والمبتداء مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا
وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء
ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كما ان التعدد بالعطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء اى في غيرهما كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان
في الخبر او في المبتداء او في غيرهما (ليس بخبر و) مبتداء (بل) انما (هو من توابعه
اى من توابع الخبر والمبتداء او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع
ما سيجي (ولهذا) اى لكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم
الخفاء في التعدد بالعطف (اورد) المص (في المثال) التعدد (الخبر المتعدد) مفعول
اورد (بغير عاطف واو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (اعم) من
ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بعطف (فالاقتصار) اى اقتصار
المص في التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله الاقتصار
مبتداء لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء
فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف
بالتأمل اى لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الى اخره ❊ قد يتضمن المبتداء
معنى الشرط ❊ اى يندرج فيه معنا فيصح دخول الفا اى فاء الجزائية في الخبر اذا نا
لما تضمنه المبتداء من معنى الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم ان الفاء
تدخل في خبر المبتداء الواقع بعد اما وجوبا نحو زيد فمنطلق ولا تحذف الا لضرورة
نحو واما القتال لا قتال لديكم في مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تع واما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وقد تدخل جوازا في خبر المبتداء المذكور
ههنا كذا في الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثاني) اى يكون الاول
سببا للثاني نحو الذي يأتيني فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته

لاستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (اوللحكم به) يعنى ان يكون
لاول سببا للحكم الثانى عليه وان لم يكن سببا له (فلا يرد) بان يقال لم دخلت الفاء
فى قوله وما بكم مع ان الاول ليس سببا للثانى بل الاول مسبب والثانى سبب
لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثانى لكونها من الله تع بل الامر بالعكس
يعنى بل كونها من الله تع وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب
للاخبار بانها من عند الله تع والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله
فح لااحتاج الى قوله او للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد تضمن المبتداء
معنى الشرط نحو قوله (تع وما) اى النعمة التى استقرت (بكم) حال كونكم متكرين
اوجاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوف (فمن الله) تعلى سبب الحكم
بكونها من الله اذ لو كانت من غيره نعم الما تقررت بكم قطعا لان نعمة الله لكونها
كثيرة لاتحصى مستمرة لامحالة (فيشبه المبتداء الشرط) لتضمنه معناه (فى سببية
اى سببية المبتداء سببية (الخبر الشرط الجزاء سببية) كذلك المبتداء المتضمن معناه
يكون سببا للخبر لان قصد السببية لازم للشرط لانه لافائدة له سواها بخلاف
المبتداء فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا يصح
دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المص ❊ فيصح دخول الفاء
فى الخبر ❊ ويصح عدم دخوله) اى الفاء (فيه) اى فى الخبر قوله (نظرا الى مجرد
تضمن المبتداء معنى الشرط) تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل
قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكر قياسا على التعليل الاول واعتمادا على
فهم الطالب يعنى يصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تاصل المبتداء
فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (اما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى فى اللفظ) يعنى اذا قصد الدلالة المبتداء على معنى السببية
فى لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى فى الخبر ابدا لما قصد من الدلالة (واما
اذا لم يقصد) دلالة المبتداء على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة
على معنى الابداء (فلم يجب دخول الفاء بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه
لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ ❊ وذلك ❊ اى المبتداء المتضمن

معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه
بيان (اما) لاسم ❊ اى احدهما ❊ الموصول بفعل ❊ اى اسم موصول
جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه
لايكون الا مستقبلا فى المعنى او مضارعا ويدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة
نحو الزانية والزانى الاية لان صلتها لايكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم
المفعول على ماسيجئ ❊ او ظرف ❊ عطف على قوله بفعل (اى الذى جعلت
صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف
ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل لامحالة
لان الشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد
بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى
فى موضع الصلة الموصول الذى وقع مبتداء متضمنا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء فى خبره اذ صحة دخول الفاء فيه كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهته
الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن
صلة الموصول واما اذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به
عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا بالفعل بالاتفاق فريقين اذ لا كما صلة له
وانما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلة فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل) يعنى
شرط ان يكون صلة جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف مؤولا بالفعل
ليتأكد مشابهته المبتداء (الشرط) لان المبتداء لكونه متضمنا معنى شرط كان
مشابها به ولما كان موصولا صلة فعل او ظرف مؤول بالفعل تأكد مشابهته
لان الشرط لايكون الا فعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل
فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقلة كما فى اسماء وفعل نحو من تضرب
اضرب وقد يكون ما موصولة وصلة ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين
الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الاحراق
وقد يكون خاصا صلة مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم الاية اذلا يريد كل موت اذ رب موت فرمنه الشخص فما الاقاه ذلك

النوع كونه يتقبل بالسيف ولا افادة نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتداء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اي الموصول ذكر من قبيل وهو المؤول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اي الاسم الذي وصف بالموصول ✻ او ✻ الثاني ✻ النكرة ✻ العامة ✻ الموصوف ✻ اي باحد بهما اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا حاجة الى قول من قال والاولى بافراد الضمير اي بالفعل والظرف (وفي حكمها) اي حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اي تلك النكرة لان المضاف غالبا ياخذ حكم المضاف اليه مثال الذي ياتيني ✻ هذا مثال الاسم الموصول بفعل) اي الموصول الذي جعلت صلة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية ✻ او ✻ الذي) في الدار ✻ هذا مثال الاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة ✻ فله درهم ✻ الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتداء والجملة خبر لاحدهما اي المبتداء الاول او للثاني على سبيل البدل او الاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف واما مثال اسم الموصوف) بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الاية الملاقات لازمة للفرار كذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله تعالى كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقولك الرجل الذي امامك او في الدار فهو ضيفك ✻ و (مثل ✻ كل رجل ياتيني (هذا) اي مثل كل رجل ياتيني مثال الاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتداء مضاف الى رجل وياتيني فعل وفاعل في محل الخبر لانها صفة رجل ولفظة كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث والتقييد والاطلاق كان مبتداء موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم ✻ او ✻ كل رجل) امامك او ✻ في الدار ✻ هذا مثال الاسم الموصوف بظرف) او يجري مجراه ✻ فله درهم ✻ الفاء جواب الشرط الجار والمجرور

في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتداء مؤخر وفاعل الظرف لاعتماده على المبتداء والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى الى هنا كلامه لان كل ياخذ انما ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اي باحد المذكورين يعني الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل ياتيني) هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل او امامك (او في الدار) هذا مثال اسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) فقد سبق تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبلا لمعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتداءات والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتداء كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول الفاء على خبر المبتداء شرع في بيان ما يمنع دخولها عليه وما يكون فيه اختلاف فقال ✻ وليت ✻ مبتداء ✻ ولعل ✻ عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اي ليت ولعل (على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره) اي على المبتداء المتضمن لمعنى الشرط ✻ مانعان ✻ خبر مبتداء محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتداء الاول (عن دخوله عليه) اي عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل (المبتداء والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعني لمشابهة المبتداء الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتبه عليه (وليت ولعل اذا دخلا على ذلك المبتداء والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اي مشابهة المبتداء الشرط والجزاء يعني معناه (لانها) اي ليت ولعل (يخرجان الكلام من الخبرية) ويبطلانه

الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه
خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا
بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء عليه لان المشابهة كانت
سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لا محالة اذا كان له سبب واحد
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك
فانت مامور بضربه ومثل قوله تع ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم
اى فانت مامور احالا او ما لا بشرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع
دخول الفاء عليه (انما هو) كائن ❀ بالاتفاق ❀ اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث
لا يتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت الذى يأتينى) اوليت
الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى) اولعل الذى (اوفى الدار فله درهم
بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقيس
عليه غيره من كون المبتداء نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث
التمع والاستعمال انما يحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشاء هذا السؤال من كون
المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المعنى مخصوصا بهما (باب
كان يعنى الافعال الناقص باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها
ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل (مانعان) عن دخول الفاء عليه مانعان (بالاتفاق
من النحاة (فما وجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا
قيل تخصيصهما بيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (لما هو من بين
الحروف المشبهة بالفعل لا مطلق) يعنى لا من دواخل المبتداء والخبر حتى يرد هذا
السؤال ومع هذا لو قال فى مكان ليت ولعل مانعان بالاتفاق و منعه الا والح
الا النوبات من الحروف لكان اجود وابعد من الشبهة (ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما) اى ليت ولعل وجه الاهتمام انهما من ان
من اخواتها يكون المنع مخصوص بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتداء والخبر

فانها مشترك فى ذلك المنع ❀ والحق ❀ ماضى مبنى للفاعل ❀ بعضهم ❀ فاعله
اى الحق بعض النحاة فى المنع عن دخول الفاء على الخبر ان بليت ولعل (قيل هو
اى البعض الملحق (سيبويه) قال المص اتباعا العبدا الظاهر ان هذا الملحق هو سيبويه
خلافا للاخفش ونقل العبدى وابوا البقاء وابن يعيش ان غير المجاز دخول
الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل انما قال والحق بعضهم اورده
منهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المص من الحق ❀ ان ❀ المكسورة) قيدها
احترازا عن المفتوحة لما سيأتى ❀ بهما ❀ اى بليت ولعل) اى الحق بعض النحاة
ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة
للتحقيق ولكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأتى
الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الخبر ولان الشرط لا يدخل
عليه ان للتنافى فى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معناه الشرط والاصح انها
اى ان المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية) ولا تنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ما كان عليه
بل يؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام
الفصحاء ايضا (يؤيده ما) هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تع ان الذين كفروا
وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة ايضا لان المعطوف
عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين
وثابتين على الكفر (فلن تقبل ❀ توبتهم ❀ وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل
وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها
فى خبر المبتداء المذكور جائز لا واجب وبعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتداء معنى
الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليست بواجب تامل (فان قيل قد الحق
بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم
ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شيء مبتداء متضمن له عند
غيره كما مر فى قوله هذا زيد ما ذاك (وجهه) مرفوع لانه اما خبر او مبتداء على

اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالحاق الباء) وادخله على
المقصور فالمعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع
ان المفتوحة ولكن الحاقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما
وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان
تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بها هو سيبويه فاعتد) اصله
اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه فاعتبر (بقوله) لكون امام النحو ومقتدى
فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول ماسواه
اى بقولين كان غير سيبويه لكون من التابعين وداخلا وراجلا فى هذا الفن (فلم
يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق
سيبويه ان بها والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لا يوافقهما
ولا يكون دليلا لهما (القران المعجز وكلام الفصحاء فمايدل) الفاء للتفسير
والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صلتها او صفتها (على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فمايدل فلم يدخل
الفاء مع ان المبتداء متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز بحذف الفاء من خبره لان
دخول الفاء على خبر المبتداء المذكور وليس بواجب كما سبق (ومايدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على عدم منع ان المفتوحة عن
دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله
وان (فى انما) حرف من حروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظة
ما موصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان والبيان لابد له
من المبين (وغنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه
لكونه فضلة كقوله اهذا الذى بعث الله رسولا اى اهذا الذى بعثه وقوله من شئ
بيان له لما سبق والمعنى الذى غنمتموه حال كونه (من شئ) يعنى ان المال الذى اخذ
تموه من ايدا الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط ان حرف من تلك الحروف
ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لها سيأتى خمسه منصوب اسم ان وهو واحد
الخمسة وان اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل

النصب قائم مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه
لمصارفه المذكورة ومايدل على عدم منع لكن عن دخول الفاء على الخبر (قول
الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه
الواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل فاعل ومفعول (قاليا) منصوب
على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم
من القالين اى من المبغضين (ولكم) متعلق به (ولكن مايقضى فسوف يكون
ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى
للمفعول صلته او صفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف هنا للتحقيق بمعنى الوقوع
والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى اوشيأ يقدر
عندالله فيقع لامحالة ❊ وقد يحذف المبتداء ❊ لانسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف
الاوقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف ❊ لقيام قرينة ❊ كقولك انا راكب
البعير طلبحان اى راكب البعير طلبحان فحذف لقيام قرينة (لفظية) وهى المصنف اليه
اوعقلية) كالمثال المذكور فى المتن ❊ جوازا (اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب
حذفه) اى حذف المبتداء (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر فى الاصل نعت
الشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف (نحو الحمد لله اهل
الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورايت زيدا الفقير من الشيطان الرجيم بالرفع
ايضا اى هو اهل الحمد ولم يذكره لقلته لالعدمه كما زعم البعض علله يكون المبتداء
ركنا وليس بسديد لان الركنية لاتنافى فى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر
ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن قوى فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو
اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه
عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى
الخبر (كان فى الاصل صفة) لشئ مرفوع او ضدية (فقطع) عن النعت
فجعل مرفوعا (لقصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (او الذم) لقصد ذمه
اوغير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر المبتداء) ويحذف وجوبا

سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح
وضده وغيره لان الصفة غالبا اما التخصيص او التوضيح وان جئ للمدح والذم
الا ان المبتداء اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره
بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتداء (ايضا
اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره
اى تقدير هذا الكلام (هو زيد) يعنى من قال ان مخصوص افعال المدح والذم
مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل
فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتداء اى هو زيد واما عند
من قال هو مرفوع على انه مبتداء والجملة الفعلية قبله خبر قدمت عليه لتشويق
السامع للمبتداء لانه لما قيل نعم الرجل شوق السامع الى ما يذكر بعده وهو المدح
المخصوص فليس من حذف المبتداء فى شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص
مبتداء او ما قبله خبر ❁ كقول المستهل ❁ فى القاموس استهل الصبى رفع
صوته بالبكاء وكذلك كل متكلم رفع صوته او خفض استعير للمبصر الهلال الرافع
صوته وفى بعض الحواشى قبل الاستهلال ماه زيدن و بانك زدن كلاهما
مستقيم (اى) مبتداء (المحذوف جوار) بقرينة الجار لان الكاف ان كان
حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا او اسم
وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من الاول الامر مثالا للمقام
مثل المبتداء المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر
المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال
استعير للابصار بقرينة ردية (الهلال الواقع صوته) لفرط سروره بالرؤية
المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار
المبصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع
والاول هو الاولى ❁ الهلال والله ❁ اى هذا الهلال والله) لان المبتداء حذف
جواز (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه للابصار الى
مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فمنعه الاهتمام بذكر

الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعنى فكان الحذف
اهو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفى الحاشية يقال الى ثلث
ليال مو بان هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر
فى ليلتين الى ثلث او سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وغير ذلك قمر او
اشار الى المراد بالمستهل وهذا القول المستهل الهلال (و) الله (ليس من باب
حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال المبتداء والاسم
الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من راى الهلال واراد
اعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين الشئ بالاشارة) بان يقول هذا الى شئ
محسوس ابصره هو (والحكم) اى بحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة
بالهلالية) لا تعيين شئ بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فقول الهلال هذا الان
مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولو تميز واى شئ
منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه الاشارة
وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون اياه (و يروه كما يراه
ويكونون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتداء والهلال خبر
وانما اوتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين
غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة ووجهه ان اكون هذا الرأى مخصوصا
لرؤية مما ينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان
الانكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
اذ الغالب فيما هو فى اخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال
منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله الناصب له بقرينة يعنى ابصرت الهلال
فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بتلك القرينة فيكون
مثل لا ما نحن واختار لفظ القسم على غيره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه ❁ و
قد يحذف ❁ الخبر جوازا ❁ ايضا لكن بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا
جائزا لقيام قرينة) لانه لا يحذف نسيا لكونه ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه
لو اقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما يجئ ❁ مثل ❁ الخبر

المحذوف جوازا) كائن وواقع (في قولك ❁ خرجت فاذا السبع ❁ يعنى واقع
بعد اذا المفاجات اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا
نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بعينه فتغنى عن ذكر خبره الذى هو مجردا
لاستقراء ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد
الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما قام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه
صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جواز القيام القرينة قولك (خرجت
فاذا السبع) اى واقف هكذا يعنى خرجت فاذا السبع (واقف) واما هذا القول
على المذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع
وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم على السبع اى مكان
خروج السبع وهذا مذهب البه لا يطرد فى جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك
مكان خروجى السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف
هو المضاف الى المبتداء والخبر اذا المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة
لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح
ان التقدير فوقعت خروج السبع واقف فح يكون ظرفا زمان للخبر المحذوف يدل
على صحته ان العرب اذا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة
عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مرآده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها لان مفاجاة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى
هى زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقيل هى للعطف حمل على المعنى
اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان
متعلق (الخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (من غير ساد مسده) اى قائم مقامه
بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان
متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغنى عنه تامل (اى ففى
وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم
لكون الخروج سببا لمفاجاة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على
المسبب ❁ و ❁ قد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة ❁ وجوبا ❁ اى حذفا واجبا

فيما التزم ❁ مبنى للمفعول يقال الزمت الشئ وهو التزامه فلمت ملازمة (اى فى تركيب
التزم) اى هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقديره منه اقتبس من تقدير
فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقتبس من جعلها موصوفة
او مصدرية ❁ فى موضعه ❁ اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا ❁ غيره
نائب لقوله التزم (اى غير الخبر) فالمجروران راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف
الخبر فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر
الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم
فى موضعه غيره كائن (فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى
فى كل منها بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة مبتداء (اولها) اى الاول
تلك الابواب الاربعة (المبتداء الذى وقع بعد كلمة لولا) الامتناعية ❁ مثل لولا
زيد لكان كذا ❁ اى لولا زيد موجود) ههنا الوقوع ما وقع وكان فى قوله لكان
تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا جزء لكونه
جملة حالية عن العائد الى المبتداء ولا بد منه فى الاغلب كما فى قوله لولا على لهلك عمر
رضى الله عنه (لان لولا) موضعه (لامتناع الشئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو
المبتداء الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله عنه فى المثال المذكور صار سببا لعدم
هلاك عمر رضى الله عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع
مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة
وقد التزم فى موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر
المعينة لحصول شرطى الحذف وجوبا احدهما القرينة على الخبر المعينة هى
الدلالة لفظة لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع شئ لوجود غيره
فلما دلت على ان الخبر المبتداء الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك
من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشيخ
لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهى لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر
لبيان شرط الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتداء الذى بعده
لولا حو دشرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود

والحصول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اى الخبر المبتداء الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما فى قولك الشافعى ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تابعة او الاشتغال به وكثرة تاء كثرت الممارسة به والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول فى قوله تع والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين منهم قال الله فى حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبياء بنى اسرائيل فقد الحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازراء يزرى خبره واجيب بان يزرى صلح بالعلماء لان يزرى وان حال من الضمير فى الخبر المحذوف ولبس بخبر اى ولولا العشر كائن حال من كونه يزرى للمخبر الاقدر الخبر لئلا يجزم القاعدة (لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تاليفه واشتغالى به على ذلك الشاعر ولكن الازدلو منفى منه (هذا) اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتداء محذوفا خبره اولا (على مذهب البصريين) كما عرفت مفصلا (وقال الكسائى الاسم بعدها) ليس بمبتداء بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوفا وجوبا كما فى قوله لولا ذات سواه لطمتنى وذلك انها فى الاصل لولا هى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا هى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لولم تستحى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل واجبا من مفسر لا فى الحال ولا فى المال (اى لولا وجد زيد محذوف وجوبا لا لة لولاهليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا هى الرافعة للاسم الذى وقع بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوصا بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه ح معمول بعامل معنوى وقد سبق ان العامل

فى المسند والمسند اليه هو العامل المعنوى لاغير (وثانيهما) اى ثان الابواب الاربعة (كل مبتداء كان) فى الاصل (مصدرا) صورة مثل ضربى (او بتأويله اى او كان مؤل به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا وقوله بتأويل ايضا (الى الفاعل وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه ايضا (او كليهما اى الى الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان الاضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتداء (وبعده) اى بعد المنسوب اليه حال مفردة وجملة ويجب فى هذا الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتداء فى الاصل (اسم التفصيل مضاف الى ذلك المصدر) صورة او مؤلا منسوبا الى احدهما او ليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فح يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط ❀ و ❀ مثل) ضربى زيدا قائما ❀ حال عن المفعول او عن الفاعل او قائمين) حال عنهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان المفعول فيه مضاف اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمر وقائمان او قائمين وان ذهب راجلا (وان ضربت زيدا قائمان) وان ضرب زيدا قائما او قائمين هذه امثلة ما يكون فى تأويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النحاة البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا كان قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا حاصل اذا كنت قائما فقس على هذا التقدير غيره من الامثلة (فحذف المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا سده الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه

فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان قائما) كما بقى عندك بعد حذف متعلقه
ثم حذف اذامع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط
الا انه سمى به دخولها شرطا لرايحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار
كما فى قوله تع اذا قيل لهم فى قوله تع واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعنى
حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل
فى الحال لان العامل فى ذى الحال وهو ضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم الحال
منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان فى الحال معنى الظرفية
اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك آتيك والجيش
قادم آتيك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه (فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشئ يكون قائما
مقام ذلك الشئ بالواسطة لما قلنا (فيكون الحال قائما مقام الخبر) بالاصل
بل لا اصل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير
البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا
التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذامع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت) حذف اذامع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف
اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير اقامته شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا
ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل
فى الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفات (الى المعنى التامة
وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن
تكلفات لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا
وصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلثة لان ما تكرر مرتين تكون كثيرا وهو حذف
اذامع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها
اربعة لو عد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما الثلاثة توهم كون تكلفات
تثنية فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا
المنصوب المضبوطة بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه

مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ ولم يسمع مع طول الاستقرار فعلم من هذا
ان كان تامة وقائما حال لان النكرة شرط فى الحال على ما سيأتى (والذى يظهر لى
هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله ثالثها (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين
مثل هذا المثال (نحو ضربى زيدا ملابسة) من حيث وقوع الضرب عليه
حال كونه (قائما اذا اردت) بتاء الخطاب (الحال عن المفعول وضربى زيدا ملابسى
من حيث كونه صادرا معنى حال كونى (قائما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
وضربى زيدا ملابسنا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما جميعا
اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتداء وهو الموصول
الذى صلته جملة يظهر لى ولم يدخل الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه
الذى يظهر لى بما ذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات
ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول
والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه
كما صرح به المص نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياما (فبقى) بعد الحذف
ضربى زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام (القرينة) الدالة عليه
ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه ح يكون عمدة فى الكلام
ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا
عن ضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا فيها من عائد (اى) الذى
ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو (ملابس) مع فاعله بقرينة الملزوم
الذى هو) ضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هو خبر المبتداء) يعنى
الفعل الذى هو ملابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتداء
والعامل فى الحال) لما سبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولا يخفى
عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا
وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما يقوم مقام
عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل

فى ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع
يبع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال او صفة لراشدا يجئ تحقيقه
فى بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون
التقدير هكذا او كون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون
مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت فى تقدير
البصريين لان كل احد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف
فيه شئ الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور (ضربنى زيد
قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والعامل فيه المصدر الذى هو مبتداء وخبر المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا
ولذا قال الشارح (بجعل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتداء) لا من متعلقات الخبر
والبا فى قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح عن طرف البصريين بقوله
ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سد شئ مسده) يعنى
من غير اقامة شئ مقامه لان الحال ح يقدم على الخبر المحذوف فلا يصح لان يقوم
مقام المتقدم لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتداء
عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نائبة يعنى يلزم الكوفيين ايضا
من هذا التقدير تقييد المبتداء بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتداء
والمقصود منه العموم والقيد ينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان
المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص اعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح
بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه اذا استعمل الجنس ولم يكن
قرينة خصوص الاستغراق نحو النوم ينقض الوضوء لكونه مستغرقا جاز
استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى ح كل ضرب واقع منى
على زيد فى حال القيام حاصل وهو غير مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى
سدت الحال محله) اى الخبر الذى ناب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف
الى صاحب الحال) من الفاعل او المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا
هو المصدر العامل بدون المعمول (اى ضربنى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان

الحال عن المفعول واما اذا كان الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربنى قائما
وضربنى زيدا ضربى زيدا قائما بحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم
معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل
وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء
منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن
درستويه واشار البعض الى ضعف ما قاله (الى ان هذا المبتداء لا خبر له) مستغن بفاعله
مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لا
يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربنى زيدا قائما
ما ضرب زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا
غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما
لجاز ان يحذف الحال منه ويستعمل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون
الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى
ثالث الابواب الاربعة (كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر
لفظ المقارنة والمصاحبة او ما تفيد معناهما (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر
شئ) يصح ان يكون مصحوبا بالخبر (بالواو التى بمعنى مع) وذلك اى مثال القسم
الثالث ❊ مثل كل رجل وضيعته ❊ بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة
فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا تبعت بها انفقت
وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة ففى (اى كل رجل
مقرون مع ضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرون به كما تقول زيد قائم
وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الامرين الدال على خصوصية الخبر
لما فى الواو من معنى المعية فيكون الواو قرينة ووقوع المعطوف فى موضع الخبر
ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى
مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار
معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان
معطوفا على المبتداء وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب

عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتداء) فى الجملة
القسمية متعين بالقسم يعنى (يكون) ذلك المبتداء (مقسمابه) اى مايقسم به يعنى
يكون من الفاظ التى تستعمل للقسم كايمن (الله) ولعمرك (خبره) اى خبر ذلك
المبتداء لفظ (القسم وذلك) اى مثاله ❊ مثل لعمرك ❊ وهو من الفاظ التى يقسم
بها مثل لفظ الله ❊ لافعلن كذا ❊ اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله
لاكيدن اصنامكم (اى لعمرك وبقائك) ذلك مبتداء (قسمى) خبره (اى ماقسم به
ليصح الحمل لانه لايصح حمل القسم على المبتداء ولايقال لعمرك قسمى (ولاشك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعينه
للقسم دال على تعين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى
تعين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقامه) لان المتاخر
يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه
فيجب حذفه (والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء
ولايستعمل مع اللام) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف) اى لايق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما اكثر
استعماله يستحق التخفيف ولاشك ان المفتوح اخف ولما فرغ من بيان ماهو
ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهو ملحق به وعامله لفظى فقال
خبران واخواتها ❊ وانما الحق بالفاعل لكونه جزء ثانيا فى الجملة (اى من المرفوعات
نبه على ان كون ذكر (خبران) ليس من خبر المبتداء بل ذكره ليس الا انه
من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند جملة
مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتداء
والخبر قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح خبران
واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله
تع كلما دخلت امة لعنت اختها (من حروف الخمس الباقية وهى) اى تلك الحروف
مبتداء (ان ❊ كان ❊ ولكن وليت ولعل) ولكن المجموع من حيث المجموع خبر
والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف

اى بكل واحد من هذه الحروف الستة (لابالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين
لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتداء لابالحروف لان الحروف
اضعفها فى العمل لاتقدر ان تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب
البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
على السواء ولاسيما مشابهتها قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل وارتفاعه
عند اصحابنا بالحروف لانه اشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه
على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك
ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لما شابهت) هذه الحروف
الفعل) لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (لما سيجيء) فى بحث
الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثل) اى كالفعل
المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان
الاصل فى الفعل تقديم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى
لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا ❊ هو ❊ ضمير الفصل لان الخبر اذا كان
معرفا باللام يؤتى بالضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولايكون له حظ من الاعراب
وقيل مبتداء ثان (اى خبران واخواتها ❊ المسند ❊ خبر الاول اوللثانى وهو مع
خبره خبر للاول (الى شئ آخر) ولم يقل الى اسم ان لتدخل فيه نحو ان زيدا قائم
ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان
بعد دخول ❊ احد ❊ هذه الحروف عليهما ❊ زاد لفظ احد لانه بظاهره يفيد
دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه لامرفوع دخل عليه جميع
هذه الحروف) بل ليس مرفوع الا دخل عليه احدها (عليهما) اى على المسند
وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبر المبتداء) اراد بالمبتداء القسم
الاول لان خبره مسند لاالثانى لان خبره مسند اليه فليس بشامل له (وخبر كان
واخواتها (وخبر لا) التى تكون (لنفى الجنس وغيرها) كخبر لا المشبهتين بليس لان
اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل فى قوله المسند (و) الجار فى (بقوله
متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها) اى جميع اخبار هذه

الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه
الحروف عليهما ورودها) يعنى دخول هذه الحروف (عليهما الايراث) اى لاعطاء
اثرها) وهو العمل (فيهما) اى فى المسند وبشىء اخر (لفظا اومعنى) على
سبيل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فانسحاب معانيها الى معانيهما
من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم لا تنسحب الى المحكوم عليه
و) على كل تقدير (لا ينتقض التعريف) وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه
غير المحدود ايضا قال جسنا فى قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه
بعد دخول ان وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف
اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم) اى يقوم مسند الى اسم ظاهر مضاف الى
ضمير راجع الى اسم ان (فى قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى
فى هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى ابوه ليس) اى لفظ يقوم
مما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل عليه (ان بهذا المعنى) اى لا ايراث
اثرها فيهما لفظا اومعنى (بل انما دخل) ان (على جملة) فعلية هى جملة (يقوم ابوه
اى لا ينسى اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض
التعريف بانه يصدق على يقوم هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف
لانه لا يقال له خبر ان والحال انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا الامر
كذلك (فلا يحتاج) مبنى للمفعول (الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف
بيقوم (بان المراد بالمسند) المذكور فى التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف
ويقوم فى المثال المذكور ليس مسندا الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف
ينتقض التعريف به (ويلزم) عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج
ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى (ويلزم
اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على تقدير الاول وخفاء فى هجنته فالاليق
ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله
بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف
يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل

الى غيرها فتخرج الى الاخبار كلها بقول المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد
دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشى ويمكن دفع الاستدراك
بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها
اذا كان متعلق بقوله المسند فما الفائدة فى تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا
التقدير تامل (ولا الى ان يجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف به وانه عطف على
قول ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا
ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور
فى التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس
باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعنى جملة فعلية
سواء استند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم او) الى سببه مثل ان زيد
يقوم ابوه فانه اى يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم المسند اعم الى الاسم الحقيقى
والاسم الحكمى وقال المحشى ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة
للمبتداء بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد ❁ مثل (قائم فى ❁ ان زيدا
قائم ❁ نبه بالمثال على ان المراد بخبران واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه
الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول
احد هذه الخ (فانه) اى لفظ قائم (هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف) فان
قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى هو المسند بعد دخول
هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال
وانفسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند
انما حصل فى قائم بعد الدخول ❁ وامره ❁ اى حاله وشانه ❁ كامر خبر المبتداء
اى حكمه) اى حكم خبر ان واخواتها (كحكم خبر المبتداء) لانه فى الاصل خبر
المبتداء فدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه) اى اقسام الخبر
المبتداء (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتداء مفردا
مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم (وجملة

يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قائم ابوه وابوه
قام كما يكون خبر المبتداء كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل
ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى احكامه) يعنى احكام خبر المبتداء
من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كما ان خبر المبتداء يكون واحدا او متعددا كذلك
يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم
فاضل او وفاضل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على
سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربى
زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعة وغيرهما من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها
بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لايقال ان لولا زيد لكان كذا
ولايقال ان لعمرك لافعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى شرائطه
من انه اذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد) يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول
احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولها عليه لانه لايقال ان نعم
الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيد قام ابوه او ابوه قائم
لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقة ما الحاقة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا
لما سبق ان غير الضمير لايجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند قيام قرينة
دالة عليه نحو ان السبر الكر بستين درهما وان السمن منوان بدرهم (والمراد
ان امره كامره) يعنى المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتداء
خبرا) لباب ان يعنى ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتداء فى هذا الاحكام بعد
ان ثبت كونه خبر المبتداء ان (بوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبر لها
وانتفاء موانعه) عطف على الوجود يعنى بانتفاء موانع كونه خبر لها يعنى لاوجود
مانع ليكون خبر لها اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر
ان لامر خبر المبتداء (ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان يقع خبر الباب
ان) قوله يصح مع فاعله فى الرفع خبر لان فى قوله ان كل ما هى مع اسمها وخبرها
فى محل الرفع ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد من) من حرا ديرد من باب ضرب
بانه) اى الحال (يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف

المستقر خبر المبتداء مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتداء وابوك خبره
وبالعكس على ماسبق ايضا (ولايجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك) يعنى لايجوز
ان يكون الظرف المستقر خبر الان ولا الاستفهام الا وسم خبر لها لوجد المانع
لان كل واحد منهما خبر الان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل الصدارة
الا فى تقديمه ❊ عليه اى تقديم الخبر على المبتداء يعنى امره كامر خبر المبتداء
فى جميع الاوصاف الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازا وامتناعا حيث جاز
تقديم خبر المبتداء عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب المقصود
اذا المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار انحطاط رتبة الفرع
عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساوات الفرع الاصل
اى ليس امره كامر خبر المبتداء) لان الانشاء من الموجب يكون منفيا كما
تقول جاءنى القوم الا زيدا يعنى ان زيد لم يجئ (فانه لايجوز تقديمه) اى تقديم خبر ان
على الاسم) اى على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء غالبا) لان المبتداء
اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويين
او كان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب
تقديم الاسم على الخبر فى باب ان بخلاف المبتداء والخبر حيث يجوز التقديم والتاخير
اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبريهما فى التقديم جوازا او امتناعا واقع وثابت
لان هذه الحروف فروع) جمع فروع كفرون جمع فرن وهو اتبع توابع يعنى توابع
دخيلة (على الفعل فى العمل) اى فى عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا
وسيأتى تفصيله (فاريد ان يكون عملها فرعا) لعمل الفعل (ايضا) يعنى كما ان ذواتها
فروع له لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذاتها (والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول
الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لايتم الا بالفاعل وهو ههنا مؤخر (و
العمل (الاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل فى الفاعل
اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون
عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف معمولها) يعنى

فى اسمها وخبرها (يتقدم ثانيهما) اى ثانى المعمولين وهو الخبر (على) المعمول
الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كان فى الاصل
مبتداء و خبرا وقد جاز التقديم والتاخير فيهما لما سيجئ (كما يتصرف فى معمول الفعل
المتعدى بالتقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع منهما (لنقصانها) فى العمل (عن درجة
الفعل) لانه الاصل فى العمل وهى مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرعا له فيه ※ الا اذا
كان (الخبر) ظرفا ※ اى ظرف زمان او مكان او جارا و مجرورا (اى ليس امره كامر
خبر المبتداء فى تقديم) اى فى جميع الاوقات (الا اذا كان الخبر ظرفا) اى الا وقت
كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من النفى مثبت مثل قولك
ما جاءنى القوم الا زيدا اى الا جاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبر ان اذا بالتنوين
لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله (حكمه) اى حكم خبر المبتداء
فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة يعنى كما ان المبتداء اذا كان معرفة يجوز تقديم
خبره الظرف عليه نحو فى الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تع ان الينا ايابهم
وان فى الدار زيدا وفى وجوبه اى فى وجوب التقديم اذا كان المبتداء نكرة ليتخصص
على ما سبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها (اذا كان) الاسم (نكرة
كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتداء نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم حين
قدم رجلان من المشركين خطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فعجب الناس من بيانهما
وبلاغتهما (نحو ان من البيان لسحرا) يعنى ان بعض البيان بمثابة السحر
فى ميلان القلوب او فى العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف
الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلاما
نافعا تمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى
ينتفع الناس والثناء على الله ورسوله و النصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع
من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن الملك
شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب
تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف ما لا يتوسع) مبنى

للمفعول (فى غيرها) اى غير الظروف اى التجويز النحاة فى الظروف ما لا يجوز فى غيرها
لان كل شئ من المحدثات لابد وان يكون فى زمان او مكان فصار مع كل شئ
منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخلون
فيما لا تدخل غيرها واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف
فى التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج للظرف الى كل منهما ولان
المظروف اختلاطا فكان ظرف الشئ بالمسميات فان كل شخص لا يخ من ظرف
مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره
متقدما ※ خبر لا ※ الكائنة) قدر متعلق للظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية
جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتداء
وهو قوله خبر لا وهو نادر لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما
من فاعل الظرف الراجع الى المبتداء وهذا وان كان جائزا وشايعا الا انه يلزم تقديم
الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجئ فلا وجه لقول من قال والمشهور
فى امثاله تقديم النكرة ※ لنفى الجنس ※ اى لنفى صفة) اى صفة الجنس وحكم
لحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفى القيام) وهو الصفة
والحكم (عن الرجل لا) وارد (لنفى الرجل نفسه) لان النفى والاثبات انما يردان
على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف
لان لا محذو بها حذو ان التى من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها
لان لا للنفى وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفى الرضى وجه مشابهة لا التبرئة
لان لا للمبالغة فى النفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات لانها للتاكيد فيه ايضا فح
يكون حمل النقيض على النقيض انتهى وقيل ان لا للتاكيد كما ان كذلك فح
يكون الحمل عليه حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك
هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهة الفعل بالواسطة لما سبق
ان المشابهة للمشابه للشئ مشابه لذلك الشئ ※ هو ※ اى خبر لا هذه
المسند ※ الى شئ آخر) سواء كان المسند اليه اسمها او لا هذا اى المسند جنس
شامل لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها) اى غير هذه

المسند كورات لخبرها ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شئ
آخر ❁ بعد دخولها ❁ اى بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اى بقيد البعدية
سائر الاخبار) كلها الا نها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد
من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها
اى دخول هذه ههنا (ما عرفت فى خبران) من ان المراد بالدخول لا يرات
اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك
فلا يرد عليه نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على
يضرب مسند الى شئ آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبر لا لانه لفظة لا ما
دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه
فاورثت اثرها لها ❁ نحو لا غلام رجل ❁ منصوب لانه اسم لا الوجود شرط
نصبه وان يكون اسمها نكرة مضافة او مشابها به وواقعا بعدها بلا فصل
ههنا كذلك ❁ ظريف ❁ خبرها (وانما عدل) المص فى التمثيل (عن المثال
المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم
اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لما سيجئ ومنصوب محلا على انه
اسمها (فى الدار) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف
الخبر) فيه لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل فى الدار صفة للاسم) فلا يكون
هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع ولاحتمال ان يكون لها خبر كما هو
مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل
بل يكون مخصوصا لا مثل له للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف
ما ذكره) المص من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة
مضافا وواقعا بعد لا بلا فصل (ويجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل
منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له
وقائمة به اولا على ما سيجئ بيانه (على ما هو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل ولكن غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف
الظ فالاحتمال الظ فى المثال المذكور الجزئية دون الوصفية وهذا القدر يكفى

لوضوح المثال وحسنه ❁ فيها ❁ اى فى الدار) وان لم يكن الدار سابقة حقيقة
الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة فى قولك هو زيد قائم وهى هند
قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتداء محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف
ظريف) بان هى يكون متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حال من الضمير
المستكن فى الخبر ويكون ح ظرفا مستقرا فالمعنى ح لا غلام رجل ظريف حال
كونه فى الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله
لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (لا تتقيد بالظرف) على التقدير
الاول ونحوه على التقدير الثانى اى نحو الظرف لان الحال فى معنى الظرف
لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجدت مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان
وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (وانما اتى) المص (به) اى بالخبر
بعد الجر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر واحدا كاف
فى المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشه بقوله
وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا ما ان يكون
غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز
النفى تعم فيكون كذبا اذا كذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا
الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لا نفى كل واحد منهما كعكس قولك حلو حامض
لما سبق (ليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله النوعى
وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح
ولا يقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا
كان ظرفا جوازا او وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فالحفظ مرتبتها عن مرتبة
اصلها ❁ ويحذف ❁ خبر لا هذه) لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون
الاسم مذكورا لانه ان لم يكن الاسم مذكور لا يحذف الخبر بل يكون مذكورا
البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) كثيرا ❁ فيكون منصوبا على المصدرية
او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف لا واجب لعدم قيام شئ
مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة

كالوجود والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفى عليه) فتكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص يتصرف النفى الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على (اى لا اله موجود الا الله) وفى المقاليد قوله ذو الفقار بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة وسيف ليس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الموجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى صلى الله عليه وسلم اهداه ملك الاسكندرية مع بغلة تسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله فاعطاه عليا رضى الله عنه وقيل اهداه النجاشى وقيل انزل عليه من السماء ❊ وبنو تميم لا يثبتونه ❊ من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم (اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بنى تميم (او المراد عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرون (انهم اى ان بنى تميم (لا يثبتون اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبر لا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) قول العرب (لا اهل ولا مال انتفى المال والاصل) ايضا فيكون ح لفظة لا من الاسماء لا الافعال وزيف المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولا يلتفت الشه الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا تنفى كنيابة يا مناب ادعوا فى قول وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول فى مثل لا رجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة لاسم لا حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية دون الخبر) يعنى لا يحملونه على الخبر (ولا يثبت) فى لغتهم لا غلام رجل قائم

برفع قائم حملا على المحل ❊ اسم ما ولا المشبهتين ❊ بالفتح من التشبيه ❊ بليس وهو المشبه به (فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر) هذا وجه الشبه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل على المبتداء والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى ويدخل على المبتداء والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفى ولنفى الحال والدخول على المبتداء والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفى والدخول على المبتداء والخبر والدخول على النكرة ولا تكون لنفى الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولهذا اذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان) اى يعمل كل واحد منهما عملها) وهو رفع ونصب الاسم والخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما ❊ هو المسند اليه هذا جنس (شامل للمبتداء) لانه مسند اليه المراد من المبتداء القسم الاول لان الثانى مسند لا مسند اليه وشامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لا لنفى الجنس واسم كان ❊ بعد دخولهما ❊ اى بعد دخول احدهما (خرج به اى بهذا القول (غير اسم ما ولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان (من) ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا او معنى (لا يرد) عليك (مثل ابوه فى مثل (ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا ولا يصدق ان يقال له اسم ما ❊ مثل ما زيد قائم ❊ قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائم ولا رجل قاعدا وما زيد هو الظريف ❊ ولا رجل افضل منك ❊ ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لا غير (وانما اتى) فى تمثيل لا بالنكرة (فعدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان لفظة لا لا تعمل الا فى النكرات) جمع نكرة وفى بعض النسخ الا فى النكرة بالافراد لان لا وان كانت مشابهة بليس الا انه يراعى اصلها وهو نفى الجنس وذلك لا يكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا فى النكراة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس

لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفى الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها
بالنكرة كلا ولو توهم خصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لا شاذ
لاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص
بل المتبادر ان يكون عملها عاما شاملا المعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا
المشبهتين بليس (لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة
والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفى اخره زاء معجمة بلاد مكة شرفها الله تع (واما
بنو تميم ولا يثبتون لهما العمل هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل
المشبه به لان ليس فعل غير منصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غير
هما فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا من ان يستتبعه فى العمل
و يقولون) اى بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد
دخولهما) اى دخول احدهما (مرفوعا بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر مرفوعين
قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك
بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتداء والثانى خبر عندهم (وعلى لغة
اهل الحجاز ورد) اى نزل (القران) الفصيح المعجز (نحو ما هذا بشرا) وما هن
امهاتهم واذا عمل ما فى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فنعمل فيهما
على السوية وهذا مرجح فى كون فاعله واما الا فقيس على ماعندهم لكونها
غير يكثر فى اصل المشابهة بليس والمفرع من بيان عملها وسببه ايضا اراد ان يبين
الفرق عملها فقال ❁ وهو ❁ اى عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان التشبيه شعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة
الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط ❁ فى لا ❁ متعلق
بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشه (دون
اى دون عمل (ما) لانه ليس بشاذ ❁ شاذ ❁ قليل) اخذ العلة من معنى الشذوذ
من تنكيره ايضا لان التنكير يكون للقليل كقول الحريص على المال حين قيل
ما عطى لك اعطى لى شئ اى شئ قليل لا يعبأ به (لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس
لنفى الحال) ولفظة (لا ليس كذلك) لانها ليست لنفى الحال فانه (لنفى مطلقا

بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى
لفظ ما (ايضا) كليس (لنفى الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل ليس زيد قائما
كذلك ما لنفى الحال واذا كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة
المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع
ورد فيه سماع وهو النكرة وقياس على عمل لا التى لنفى الجنس (كقوله) اى قول
الشه فى مثال عمل لا فى النكرة (من صد عن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماضى
مبنى الفاعل وهو ما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدر
اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه اللغوى ايضا كذلك عن نيرانها
جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيراة انقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير الحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائد
ها والامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس) لا براح الفاء جزاء الشرط انا مبتداء
ابن قيس خبره ولا شبهة بليس وابراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى
من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها والامها وعجز عن الاقدام عليها
فانا ابن المعروف بالشجاعة لا زوال لى عنها ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع
الاب ومن اباه هكذا فانه كذلك عاقبت كرك زار كرك شود و بچه مار مار شود
اى لا براح لى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز ولا يجوز
ان يكون جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز ان يكون لنفى الجنس
والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتداء لوقوعه فى خبر النفى ولا يجوز البناء
لضرورة الشعر ولا النصب لعدم وجود شرطه اجاب عنه (ولا يجوز ان يكون
لا هذه (لنفى الجنس لانه اذا كان لا هذه لنفى الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر الا جوابا عن سؤال محقق او مقدر السؤال
لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امراءة فيجاب لا رجل فى الدار ولا امراة
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار فى البيت) وهو ظاهر فوجب
ان يحتمل لا هذه على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوفا كما فسره الشه
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات) المذكورة سواء كان عاملها معنويا

اولفظا (مايكون مسندا ومسند اليه بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه
التعريفات علم ان المراد مايكون بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعنى ان المص يذكر
التوابع مطلقا (فيما بعد) مبنى على الضم اى فى الموضع الذى يكون بعد الاصول
الثلثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما
بالتوابع ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات العامل
لما سبق والملحق به خمسة المبتداء والخبر وخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم
ماولا المشبهتين بليس (شرع فى) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا (وقدمها
فى) البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد تمام الكلام
لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب
كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر المعرفة اقسامها التوقف ايضاح كثير
مما ذكر فى المرفوعات عليها ولكون بعضها تاكيدا للفعل العامل فى الفاعل ولكون
بعضها زمانا ومكانا وعلة له و بعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل فى صدور
الفعل عنه يكون احتياجه اليها اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة النصب
وثقل الكثرة لان الطبيعة تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضى تقديم مافيه
الثقل (فقال ❀ المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية (قد تبين شرحه
اى شرح هذا الكلام (بماذكر فى المرفوعات) من ان المنصوبات جمع المنصوب
لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى
الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استعيرت
بمعنى الكثرة وضمير المذكر المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات
لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها
لفظا اوتقديرا اومحلا (والمراد بعلم المفعولية علامته كون الاسم مفعولا حقيقة
نصب على التميز كالمفاعيل الخمسة (اوحكما) كالملحقات السبعة (وهى
اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحروف والاول اما (بالفتحة
او بالكسرة) والثانى اما (بالالف او بالياء) فصارت اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء (نحو رايت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رايت (مسلمات

مثال

مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رايت (اباك) مثال
لما يكون بالالف لان الاسماء اذا اضيف الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف
و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسور
اوالمفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوبات مطلقا شرع
فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات
كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة
واصطلاحا دون ماعداه لانه مافعله الفاعل وقام به لان الضرب يقوم بالضارب
وبفعله وكذا غيره فقال ❀ فمنه ❀ الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما
مبتداء بتاويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتداء
التقديم (اى من المنصوب) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور
فى المرجع (اوبما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع ❀ المفعول ❀ اما
خبر اومبتداء بناء على التوجيهين فى قوله فمنه ❀ المطلق) سمى به بمعنى
وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغته) على وزن ديمة لا على وزن عدة
المفعول عليه) اى على فعل فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما
فى صحة اطلاقه على كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء
او فى اوللام اومع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيدا فى قولك ضربت
زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة
الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا اومكانا والمفعول له والمفعول
معه (فانه) اى الشان (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليهما) اى على كل واحد
منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما تعلق فعل الفاعل ومحل
وقوع الفعل وعلة له ومقارن الفاعل الفعل اومفعوله (الا بعد تقييدها) اى الا بعد
تقييد كل واحد منها (بواحدة منها) اى من تلك الحروف فيصح اطلاق
المفعول على كل واحد منها (فقال) فيها (المفعول به اوفيه او له اومعه) على
سبيل منع الخلو والجمع ❀ وهو (اى المفعول المطلق) اصطلاحا ❀ اسم ما
اى معنى ❀ فعله فاعل فعل ❀ صفة لموصولة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر

ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اى قيام
الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى اسناد الفعل ونسبة
اليه اى) الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا اياه كضرب زيد
ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه فى الجملة اولا بل
المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا
فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفعل الفاعل
اياه (ان يكون الفاعل) مؤثرا (فيه) اى فى الفعل (موجدا اياه) اى الفعل
بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله
تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اى على هذا التعريف اى على قول
المص اسم ما فعله فاعل فعل (مثل مات زيد موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة
على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على
وزن طلب فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به
فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال
يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول
لانه فعل فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم
يعنى زاد المص فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ
الاسم (لان ما فعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا
والموت فى مات موتا وهو لبس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون
المفعول المطلق اسما لذلك معنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف
وقول المص ما فعله فاعل فعل جنس (فيدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر
كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المقصود المعرف وغيره ❊ مذكور
بالخبر لانه (صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة) نصب على التميز من قوله مذكورا الا ان الذكر يحتمل الحقيقى والحكم
او على صفة لقوله مذكورا اى مذكورا حقيقيا (كما اذا كان الفعل مذكورا
بعينه) اى بلفظه (نحو ضربته ضربا) ومات موتا وجسم جسامه (او حكما

عطف على حقيقة (كما اذا كان الفعل مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو
فضرب الرقاب) اصله فاضرب الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم
وتقلدوا اسيوفهم محذوف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه
مضافا الى المفعول ضما الى تأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى
ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصويرله باشنع صورة كذا قاله البيضاوى
اوقياسا على ما سيجئ امثلتهما (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا اولا
يعنى اعم من ان يكون الفعل اسما مذكورا فالحاصل ان الفعل المذكور يشمل الفعل
الملفوظ) والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذكور ان يكون اعم
من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه
معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه
سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) اولازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد
على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا
المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص
مطلقا لانه كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس نحو (الضرب واقع
على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو
ظاهر ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتداء وكذا اعجبنى الضرب
واستحسنت الضرب ❊ بمعناه ❊ صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى
فاعل فعل مذكور كائن بمعنى الاسم (وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل
العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى
الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الذى هو الحدث والزمان لان
معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان قالوا
حد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه
ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط (اشتمال الكل على الجزء
يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله
بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته

تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مما
فعله فاعل فعل مذكور) فمنها تأديب قائم بالمتكلم الذى هو الفاعل الفعل وكذا الجبن
بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت لكنه (ليس) المفعول له او مثل
تأديبا (مما اشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب والجبن علة للضرب القعود
وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل
كراهتى) المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت) من باب
علم (كراهتى فان للكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد
الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان يكون الكراهتى بمكان (قامت بفاعل الفعل
المذكور) واسندت اليه الحال انه (قد اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل
اسند اليه) الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المسند
اليه الفعل فصار المعنى كرهت كراهة (ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح) اى
حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى
ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان يكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل
الكراهة) المسند الى الفاعل فيكون الكراهة مفعولا به لانها ح مما وقع عليه فعل
الفاعل (فاذا ذكرت الكراهة بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول
اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك
الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل العامل فيها (كما فى قولك كرهت
كراهتى فهى) اى تلك الكراهة بهذه الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه
عليها مثل كرهت كراهة (واذا ذكرت الكراهة بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار
الثانى) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان يكون
صادرة عن قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة
كقولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه صادر عنى (فهو
اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها ح يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم
استقبح الامر المكروه الصادر عنه واوقع فعل الفاعل عليه (لا مفعول مطلق) لانه
لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل

مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى باعتبار الثانى حتى يكون
مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل
المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة وملابس به (وقوع الفعل) المتعدى
على المفعول به) فى قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا
الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار
الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق
وبالاعتبار الثانى مفعول به وبين ما هو المراد لبس الا القرينة (وانطبق الحد
على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره لما فرغ عن تعريف المفعول
المطلق شرع فى تقسيمه كما دأب المصنفين فقال ❁ ويكون ❁ المفعول المطلق
للتأكيد ❁ اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ
عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قال تأكيد للفعل توسعا لان معنى
ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا
ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل
بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب عين المؤكد فقررناه ❁ و ❁ يكون ❁ للنوع
ان دل المفهوم المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على بعض
انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه ❁ والعدد ❁ ان دل) المفهوم مطلق على
ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم
من الفعل ❁ مثل جلست جلوسا ❁ فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست
وهو الجلوس المفهوم فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا
للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتاكيد) كما قلنا ❁ و ❁ جلست
جلسة ❁ كائنة (بكسر الجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس
المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربيع والتورك وغيرهما ❁ و
جلست ❁ جلسة ❁ كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد لان الجلسة بفتحها
تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه نشر على ترتيب
اللف ❁ فالاول ❁ اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتاكيد ❁ لا يثنى

يجمع ❊ مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحد وهى الافراد كل الافراد (لانه
دال على الماهية) والحقيقة (المراة) مفعول من باب التفعيل اى الخالية
عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى حيث واحد لاشيئان
ولااشياء يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايثنى ولايجمع
ومع هذا (ان التثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية يستلزم الاثنينية والجمع
يستلزم الزيادة عليها (فلايقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة
جلست جلوسين) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت بصيغة التثنية (او
جلست (جلوسات) بصيغة الجمع السالم فى كل حال ووقت (الا اذا قصد به) اى الا وقت
قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتاكيد لا التأكيد لانه اذا قصد به النوع
الواحد والعدد الواحد افرد واذا قصد به التثنية ثنى واذا قصد الجمعية جمع لان
المفرد لايدل على المثنى والمجموع ولانه ح خرج من كونه دالا على الماهية ❊ بخلاف
اخويه ❊ اى الذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الاخر (للعدد) فانه يجوز
تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنيه وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست
جلستين) مثنى او جلست جلسات جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع
اوفتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول ان يكون موافقا للفعل الفاعل
فيه فى اللفظ والمعنى جميعا او مايوافقه فى المعنى فقط قليلا لمخالفته الاصل ذكر هذا
القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال ❊ وقد يكون (المفعول المطلق ❊ بغير لفظه
اى يكون المفعول المطلق (مغاير اللفظ فعله) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل
فيه ان يكون موافقا له فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب
ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظى وهو لايكون بغير لفظه (اما) ان يكون
مغاير اللفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها ❊ مثل قعدت
جلوسا ❊ وجلست قعودا فان المادة مغاير فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر
وبابهما ايضا مغايرين لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن
الشارح لم ينظر اليهما واورد اليهما مثالا براسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما
يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى

يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الاخر واوردهما مثالا
لاومع هذا المناقشة فى المثال ليس من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين واما ان
يكون مغايرة له (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا) لان الاول من باب الافعال والثانى
من دخل مع انهما موافقان فى الحروف الاصلية (سيبويه) شرط الموافقة فى المادة
ولايجوز المغايرة فيهما (يقدر له عاملا من بابه) فيما يخالف النبات والمادة (اى قعدت
وجلست جلوسا وانبت الله فنبت ما انبته نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو
ولان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب انه يعطف بالواو المفيدة للمعية
والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب مايستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء
المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان
اصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام
وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال ❊ وقد يحذف
الفعل ❊ الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى
لقيام قرينة ❊ اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف
لانه اذا لم يكن قرينة هكذا لايجوز الحذف ❊ جوازا ❊ اى حذفا جائزا بمعنى
كما يجوز حذف عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك ❊ لمن قدم ❊ من باب
علم (من سفره) دعاء له ❊ خير مقدم ❊ اى قدمت) بالخطاب (قدوما خير مقدم
فحذف قدمت ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمد (فخير اسم
التفضيل) مخفف اخير على ما سيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كونه مصدرا مفعولا
مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كان قائما به
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه) لكون
المضاف اليه متماثله يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق
المصدر اليه ههنا امامن قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبيل
اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلامة جزئية فيهما لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الوحدة وكذا الصفة مع الموصوف ❊ ووجوبا
عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الفعل الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا اى

اى حذفا واجبا) سماعا ❊ اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفيه
للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعيا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لا قاعدة له
اى الحذف الفعل له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة
والحذف السماعى ثلثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء عليه فمثال الاول
نحو سقيا ❊ اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا ❊ ورعيا ❊ اى رعاك الله
رعيا) اى حماك الله حماية وحفظك حفظا ❊ و ❊ مثال الثانى ❊ خيبة ❊ اى خاب
فلان (خيبة ماخوذ من خاب الرجل خيبة) من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل
اى لم يصل من نال ينال مثل باع وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية زيان
كررشود ❊ وجدعا ❊ اى جدع) مبنى للمفعول (جدعا) والجدع بالجيم
والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة
واليد) اوقطع الاثنين منها والثلثة اوكلها واذا عطف بالواو دون او المقصود
دعاء عليه بالذال وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون
اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق لغة
و ❊ مثال الثالث ❊ حمدا (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية ستايش
كردم بمقابلة نعمت ❊ وشكرا ❊ اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية
ستايش كردم بمقابلة نعمت ❊ وعجبا ❊ اى عجبت) من باب علم (عجبا) على وزن
علب (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى كلام العرب (استعمال الافعال
العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم
يوجد فى كلام من يعتمد عليه فى نثر ونظم اى يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا
ولا غيرهما (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها
حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له سماعا
قيل اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى
بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به حكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم
قد قالوا حمدت الله حمدا او عجبت عجبا وشكرته شكرا) واستعملوا الافعال
مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم

بان ذلك) اى هذا الاستعمال ليس (من كلام الفصحاء) الذى يعتمد بكلامهم
بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (واجاب بعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما) اى فى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام
طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما مالم يستعمل به
فلم يكن بهذه المرتبة فحذف جوازا او جاز ذكره ايضا نحو حمدا او حمدت حمدا نحو
حمدا له وشكرا له وعجبا له) وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له ❊ و ❊ قد يحذف
فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا ❊ قياسا ❊ فيه اشارة
الى ان قياسا صفة لقوله حذفا (اى حذفا) واجبا (قياسا) والقياس ما يعلم مبنى
المفعول اى يوضع له (ضابط كلى) منطبقا على جميع جزئياته كقولك فى تعريف
الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع الافراد الانسان (يحذف
الفعل الناصب له (معه) اى وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما
لورد النص فى الصورة المذكورة ههنا ❊ فى مواضع ❊ نبه بصيغة الكسرة
على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه
بها اشارة الى ان المواضع جمع ❊ منها ❊ خبر مقدم او مبتداء بتأويل البعض اى
بعضها (اى من هذه المواضع) التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها
قياسا (موضع) ماوقع ❊ قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها وبقوله ماوقع
اى مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات
وقع) مثبتا ❊ اسم مفعول من اثبت اى اريد اثباته فيه اشارة الى ان قوله مثبتا
من قبيل قوله عم ومن قتل قتيلا (لا نفيه فانه) اى الشان (لو اريد نفيه نحو مازيد
سيرا لا يجب حذفه) اى حذف فعل الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور
وهو السير يصح ان يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له
وانما قاله الشه لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا
نحو مازيد يسير سيرا ❊ بعد نفى ❊ متعلق بقوله و(قع داخل) اشار بهذا الى
ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا لقرينة ذكره فى قوله او معنى

نفى وهذا المعنى الاولى لان القيد المذكور ثابتا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تامل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال على اسم وابس الدخول (على) نفس (الاسم) شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتداء او معمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله من الرضى ❊ او ❊ وقع مثبتا (بعد معنى نفى ❊ لانه او لم يقع بعد نفى او معنى نفى نحو زيد سير الم يجب حذف الفعل الناصب له لفوات الحصر ❊ داخل على اسم لا يكون (اى المفعول المطلق خبرا عنه ❊ اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لو دخل حرف النفى على فعل نحو ماسرت) الخطاب او لتكلم (الا سيرا) ومعنى النفى عليه نحو انما سرت) باحدهما (سيرا ان يكون) ذلك المثال (منه) اى حذف الفعل الناصب له فى شئ لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور ينصبه ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المص (الاسم) الذى دخل عليه النفى او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لو كان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ما سرى الا سير شديد وانما سيرى سير كثير وههنا يجوز ان يكون سيرى مبتداء وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعله العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا ❊ او وقع ❊ عطف على وقع (اى) ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق ❊ مكررا ❊ اى وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لا يصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المص عن هذه القيود بما سبق فلا يرد ما) هو المتبادر من ظاهره (عليه) اى على قوله مكررا (نحو قوله تع دكت مبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكا دكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا لانه لم يقع

فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيد الاول على ما هو الظاهر بل ظرف للفعل الا انه حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزالة بعد زلزالة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المص (بين ضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها وقع مكررا كما فصل فى الصورة الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم يقتضى خبرا ولين (لا يكون المفعول) المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما ❊ نحو ما انت الا سيرا ❊ فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظة ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الا مجازا او مبالغة مثل عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ما انت (الا تسير سيرا ❊ وما انت الا سير البريد ❊ وهو معرب دم بريد وهو اسم بمعنى اشتر بام لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك (اى تسير سير البريد هذان) اى نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى) داخل على اسم لا يكون خبر عنه (وانما اورد) المص (مثالين) لهذه الصوره مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المص ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلثة قواعد على ❊ ان ❊ الاسم الذى) هو المفعول المطلق الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى الاول والثانى (او) ينقسم الى ما هو فعل للمبتداء والى ما يشبه به فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتداء وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتداء وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتداء ولا قائم به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها ❊ وانما انت سيرا ❊ هذا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى النفى) اى انما انت

تسير سيرا) وانما انت سيرا البريد ❀ وزيد سيرا سيرا ❀ اى زيد يسير سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس كيدا كما فى قوله تع دكت الارض دكا دكا لانه بيان لكثرة الزلزلة لا لتحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه ❀ ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع (موضع ❀ ماوقع ❀ اى موضع مفعول المطلق وقع) تفصيلا ❀ وبيانا وتفسيرا ❀ لاثر ❀ اى الفائدة مضمون جملة ❀ وهو المقصود منها ❀ متقدمة ❀ سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقديم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاماماشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف (الى المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق لا الشاد وفيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد اى (باثره) باثر المضمون (فرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة) وانما وجب الحذف ح لان الاعراض تحصيل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل قوله تع اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فالفتح والكسر ما يشد به من حبل وغيره ❀ نحو ❀ قوله تع ❀ فشدوا الوثاق فاما منا بعد (اى بعد شد الوثاق واما فداء ❀ بكسر الفاء وفتحها (فقوله) تع (فشدوا الوثاق جملة) فعلية طلبية مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام

الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصود منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا مثل مد يمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ بمقابلته بالفارسية كسر ادها كردن بخبر خبر (واما الفداء مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى على وزن صافا الاطلاق باخذ شئ بمقابلته بالفارسية كسر ادها كردن واما القتل واما الاسترقاق والاستخدام فالحاصل فى شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام ففصل الله تع) وبين (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية (بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطلقون ما شد ذلك الوثاق عليه الاطلاق بلا شئ فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد الشد) اى شد الوثاق (اما تفدون فداء) واما تطلقون بهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى طعاما اما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ❀ ومنها ❀ اى من تلك المواضع) يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ❀ ماوقع ❀ اى فى موضع مفعول مطلق وقع فيه ❀ للتشبيه ❀ اى لان يشبه) مبنى المفعول (به اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر واحترز) المص (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو لزيد) خبر مقدم (صوت مبتداء مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لضرورته كلمتين مع صفته بمنزلة شئ واحد واجاز الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا للتشبيه) علاجا ❀ والعلاج مصدر عالج (اى حال كونه) اى كونه علاجا فيجوز نصبه على الحالية لدلالة الهيئة (دالا على فعل من اعمال الجوارح) وهى جمع جارحة كنواسر جمع ناصرة والجارحة هى العضو الخارجى عن البدن كاليد

والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة لكونها الة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المص (به) اى بقوله علاجا (نحو لزيد زهد زهد الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزهد الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه ❀ بعد جملة ❀ ظرف وقع (واحترز) المص (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد) مبتداء (صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت مثل صان يصون وقع للتشبيه لان تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتداء وخبر ❀ مشتملة ❀ تلك الجملة) صفة الجملة ❀ على اسم متعلق بمشتملة (كائن ❀ بمعناه ❀ اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهو له صوت الا انه هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى من المبتداء فكانه قيل فاذا له صوت حمار و مشتملة تلك الجملة ايضا قوله ❀ و ❀ على ❀ صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة (اى الذى قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترز به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت لان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على الحالية ادلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ❀ اى يصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون

بمعناه

بمعنى صوت) يصوت (تصويتا) من باب التفعيل واعلم ان بمعنى صوت تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدرية اتفاقى (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح مضافا الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبه له فكان هو مشابها به علاجا) لان الصوت من الحمار صدر من احد الجوارح وهى الفم واللسان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة قوله له (صوت) لان قوله خبر مقدم وصوت مبتداء مثل قولك فى الدار رجل والمبتداء مع خبره جملة اسمية (وهى) اى تلك الجملة (مشتملة) يعنى اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) فى معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق (ومشتملة تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو) اى الصاحب (الضمير) وفى قوله له) لرجوعه الى زيد فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومعينة ❀ و ❀ نحو مررت بزيد فاذا له ❀ صراخ صراخ الثكلى فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى اخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وح لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل هو اسم بمعنى المصدر فح يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى) والجملة حال ايضا (الثكلى بفتح الثاء المثلثة وضمها والاول افصح للخفة (وهى امرأة مات ولدها) لان الثكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث ثكلتك امك وامرأة ثاكلة وثكلى وبابه علم اورد مثالين اشارة الى ان هذه القسم مستعمل مضافا الى ذى روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنجار حب الفلفل وكالمثالى ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى ومنها ❀ اى من تلك المواضع) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ❀ ما وقع ❀ اى موضع مفعول مطلق وقع ❀ مضمون جملة اى مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ❀ لا محتمل عليها ❀ فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لا (اى لهذا الجملة) صفة محتمل

غيره ❁ اى غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة اى لا يحتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غير منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمل غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيهما ماه وفاعل وهو ياء المتكلم خبر مقدم ❁ نحو له ❁ حال من فاعل الظرف المستكن فيه راجع الى الالف ❁ على الالف درهم ❁ مبتدا وهذه هى الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتملة غيره ❁ اعترافا ❁ اى اعترفت) ما على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية اقرار كردن بخبره ههنا اقرار كردم بهزار درم (فالاعتراف مصدر) من باب الافتعال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المص (له على الالف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له على الف درهم الاعتراف بالف درهم لا غير لان المراد مؤاخذ باقراره وقد اقر بالالف (ولا يحتمل له غيره) فاصل له على الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا محذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة ومنه الله قائم بالقسط حقا محمد ع م رسول الله حقا اولئك هم المؤمنون حقا ❁ ويسمى ❁ بالبناء للمجهول للمفعول (هذا النوع) من انواع (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا ❁ تأكيدا لنفسه ❁ اى نفس المفعول المطلق وذاته) هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمون يعنى ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف فاعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف لا يؤكد (امرا يغايره) اى يغاير نفسه (وذاته ولو كان نفسه (بالاعتبار) اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتراف جعل الاعتراف مضمونا حكما اليه واقفا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تامل ❁ ومنها ❁ اى من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق (فيها ما) اى موضع مفعول مطلق ❁ وقع مضمون جملة كائن ❁ لها ❁ اى لهذه الجملة ❁ يحتمل غيره ❁ بالرفع نائب فاعل لقوله يحتمل

اى غير

اى غير المفعول المطلق) ❁ نحو زيد قائم حقا ❁ اى حق) قيام (حقا) والجملة بيان وتفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فر يفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (فحق مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اى لهذه الجملة (يحتمل غيره لانها) خبر (يحتمل الصدق) وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابق الواقع مثل كون السماء فوقنا والارض تحتنا مطابق له (والباطل) وهو لا يطابق الواقع ❁ ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق ❁ تأكيدا لغيره ❁ لانه) اى لان المفعول المطلق من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) هى زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفسى المنصوص فكان هذا النوع تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية (فالمؤكد) حال كونه اسم مفعول) المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال يغاير) خبر) لقوله فالمؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث) انه اى ان للمؤكد اسم فاعل (منصوص عليه بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص والتأكيد باعتبار المراد لان المراد منهما واحد هو الحقية ويسمى تأكيدا لنفسه باعتبار المراد وقيل لغير باعتبار الوصف تأمل ولعل الجهد لك ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه

الاول (ليندفع) الغير ويتقرر ما هو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه
فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى
ان يكون المراد بانه تأكيد لنفسه) انه (تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام
ايضا للتعليل (ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة
هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه
الاول صلة فبهما يحسن مقابلتهما فى كلا التوجيهين ❁ ومنها ❁ اى من موضع
التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا ❁ ما ❁ اى موضع المطلق
وقع مثنى ❁ اى وقع) على (صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة المفتوحة
ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة بل المراد منها
للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر
استعمالا دون الجمع فناسب ان يكون صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرير ولا يكون
هذا النوع الا مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دوالين اى فعلته
مداولة بعد مداولة وهذاذيك اسرع اسراعا بعد اسراع وهجاجيك اى كف
كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن هذا الالفاظ مصادر لم تستعمل
الا للتكرير والتكثير مضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين
المذكورين فى المتن ولذا قال الش (ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قيد الاضافة
اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة قوية فيما بينهم (لئلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تع
ثم ارجع البصر كرتين) ينقلب بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع
على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعل الناصب له لا جوازا ولا وجوبا
بل مذكور لفظا اى ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال
وهو لبيك وسعديك (من تتمة) اى من قيد (تتميم التعريف لافادة هذا القيد) قيد
الاضافة يعنى فى اكتفاء المص فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل

الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف اذ الشائع
تمام التعريف بجمع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه
بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين ❁ مثل لبيك ❁ اصله الب) وهو
فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين) اى
معنى الب (اقيم لخدمتك) عسيرا او يسيرا (وامتثال امرك) اى ما امرتنى به ليلا ونهارا
ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال
بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية
بها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث مكان لا فصل بينها هذا معنى
البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قبل ليفرغ المخاطب
بخطاب لبيك وهو الامر عن سماع التلبية فيأمر اى المخاطب المتكلم بسرعة وقيل
ليفرغ المتكلم بسرعة فيتفرغ بسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب
واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله
لفظ مرادا لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر
الى الثلاثى بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد
فى البابين اثنتان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف
حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا وسعة فصار الضمير المتصل
منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول
المطلق بعد هذه الافعال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز ان يكون
لبيك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب بمعنى) اقام به فى القاموس
الب اقامة كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزوائد) لانه
ليس فيه زوائد فيحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم
المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك
ومعنى كلا الوجهين واحد ❁ و (على هذه القياس ❁ سعديك ❁ الا انه
لا يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى الب (اى اسعدك) اسعادين
يعنى اسعدك الله (اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف

الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار لاباك اسعادين فقدم المصدر
فصار اسعادين اباك فحذف الزوائد فصار سعدين اباك واضيف المصدر
الى المفعول فصار بعد هذه الافعال سعديك (الا ان اسعدك) استثناء من قوله
وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى حال ان
فى ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى
اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لا يكون محذوف اللام (لانه يتعدى بنفسه) ولا
يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه لازم يتعدى باللام) والله اعلم ❊ المفعول به
ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل
اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما ضربت زيدا او تعلق به كما
فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل
اى يعامل بالفعل نحو اى المفعول به ❊ ما ❊ اى اسم ما ❊ وقع عليه فعل
الفاعل ❊ اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حسا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو
خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما او ما ضربت زيدا ولم يذكره اى ولم يذكر
المص الاسم ههنا ولم يقل اسم (ما اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اى لم يذكره
فى المفعول المطلق) اختصارا او لظهور ان المفعول المطلق من اقسام الاسم
والمراد بوقوع الفعل الفاعل عليه) فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعلق به
اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف الجر) بين الفعل والمفعول
فانهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون) فى قولك (ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون) فى قولك
مررت بزيد ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف (بل) يقولون
ان المرور (ملتبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اى بقوله عليه
المفاعيل الثلاثة الباقية فانه) اى الشان (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها
ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه) كما قالوا فى المفعول به (بل) ان ذلك
الفعل واقع (فيه) فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة
واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا يحل الفعل فيه كما تحل الاشياء

في محالها

فى محالها (او) واقع (له) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا
تأديبا واقع لاجل التاديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك
استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان الفعل
واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج عن التعريف (والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل
الفاعل لان المفعول به فى ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم
ان الضرب ليس عين زيد بل غيره فان المفعول (المطلق عين فعله) العامل فيه
لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى جلس قعودا او قعد جلوسا
واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما
والمراد بفعل الفاعل) ههنا (فعل اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكما) كقولك اعطى
زيد درهما فان زيدا فيه حين كونه اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاطٍ
اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكانه اخذ
زيد درهما او كذا علم زيد فاضلا تامل (فخرج به) اى بقوله فعل الفاعل وما هو
المراد منه (مثل زيد) فى قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول ما لم يسم
فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه
لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما
فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه
مفعولا وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيد درهما
فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف
المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت (مثل اعطى زيد درهما
فانه) اى الشان (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما
فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له
اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الى الفاعل (فان مفعول
ما لم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب علمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت

انه فى الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل
اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى
او حكمى بقوله حقيقة او حكما الباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل فى التعريف
لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم
النوعى لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد انه لو قال المص) فى تعريف المفعول به
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر) قال ردا على الهندى حيث قال لا فائدة فى قول
الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا ان انه ذكر الفاعل لفائدة
التعميم ❊ نحو ضربت زيدا ❊ فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع بلا واسطة حرف
بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) والمخاطب
فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق
المعمول ان يتأخر عن العامل ❊ و ❊ لكن ❊ قد يتقدم ❊ المفعول به) على خلاف
الاصل لنكتة وعلة ❊ على الفعل ❊ العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص
الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديم على ما هو الاصل فى العمل فجوازه على ما هو
الفرع فيه اولى لقوة الفعل فى العمل كما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى
المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا
عنه) على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه ومتأخرا عنه والاول اولى
اما) يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى لكون الفعل مخصوصا
ومخصرا (مثل الله اعبد) واياك نعبد فان تقديمه لتخصيص العبادة به (واهتماما
نحو وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى
لتضمن معنى الاستفهام) او معنى (الشرط) لوجود الصدارة (نحو قولك) من
ضربت) بتاء المخاطب فان من فيه اسم تضمن معنى استفهام فان معناه ازيدا ضربت
ام عمرو فى محل النصب على انه مفعول لكن وجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة
ومن هو) اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب
على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك
جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه

وهذا

وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن
مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به
فى خبر) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاء المعجمة اى تحت (ان) المصدرية
نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع مخاطب فى تأويل
المصدر (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول على الفعل
ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه
فى العمل معناه بالفارسية از نيكى است تومنع كنى زبانت او الاصل فى الفعل العامل
فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزء من الكلام ❊ وقد يحذف ❊ الفعل
على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى
فى المفعول به) لكن البحث فيه ❊ لقيام قرينة ❊ اى وقت وجود قرينة علامة
مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف ❊ جوازا نحو ❊ قولك ❊ زيدا
بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا ❊ لمن ❊ اللام متعلق بالقول المقدر
ومن موصولة ❊ قال ❊ صلته ❊ من ❊ اسم متضمن معنى همزة الاستفهام
مفعول به مقدم وجوبا على ما سبق آنفا ❊ اضرب ❊ مضارع متكلم وحده (اى
قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله
جوازا (للقرينة المقالية) الدالة عليه التى هى (السؤال) بقوله من ضرب
نحو) قولك (مكة) وهى اسم مدينة التى فيها بيت الله الحرام (للمتوجه) اللام
متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها اى تريد
بحذف الهمزة الاستفهام لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجيه (مكة فحذف
الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية) التى تهيؤه او ذهابه اليها ❊ و ❊ قد يحذف
الفعل العامل فى المفعول به ❊ وجوبا ❊ اى حذفا واجبا ❊ فى اربعة ابواب ❊ وفى
بعض النسخ فى اربعة مواضع وهو الظاهر من تقرير الشارح تخصيصها بالذكر
اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها (ليس للحصر) لانه ليس
فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد
الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما تبين فى موضعه (او وجوب الحذف

يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) اخاك اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح
مثل الحمد لله اهل الحمد اعنى اومدح اهل الحمد (والذم) مثل مررت بزيد الفاسق
اى اذم او الترحم مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة
لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب
الاربعة لان القليل لقلته لايقتضى البحث عنه المواضع ❁ الاول ❁ من تلك المواضع
الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها ❁ سماعى ❁ يعنى
حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لايكون له ضابط كلى يعرف به علة
وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله بعد سماعا (مقصور على السماع
من العرب (لايتجاوز) مبنى للمفعول حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى
معينة (مسموعة) صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لايتجاوز (عليها) اى
على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة آخر) اى لايقاس على المثال الذى سمع حذف
الفعل فيه مثال اخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف
مخصوصا على ما سمع ❁ نحو امراء ❁ بفتح الراء لان عينه وعين ابنم كلاهما تابعان
للامهما فى الحركات الثلث ❁ ونفسه ❁ اى اترك) امر من ترك يترك (امراء
ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية كزرا زن وان كان
بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كوتاه كن تودست ازز دن مرد واز صحبت
كردن اين مرد از دشنام دادن وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المراءة
وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى
وقيل المعنى اما الهجر عنه اوترك اصلاح امره ❁ وانتهوا خيرا لكم ❁ اى انتهوا
عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولك ان الله ثالث ثلثة وتوبوا الى الله
عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اى ماينفعكم فى الدنيا والاخرة ومن اتبعكم
وهو) اى ماهو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص
اعتقادكم ❁ واهلا وسهلا ❁ اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى
المفعول صفة الموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشيخ بقوله اى اتيت
مكانا مأهولا اى معمورا (لاخرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيت خرابا او اما اسم

بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه بقوله او اتيت (اهلا) ذا قرابة (لااجانب) يعنى
لم يكن الذى اتيته اجنبيا فمعناه ح بالفارسية آمدى توخويشان را ونه آمدى بيكانه
كانرا والمعنى الاول انسب بقوله سهلا فمعناه ح برآمدى توجاى زيبا (ووطئت
الوطى مثال واوى ومهموز اللام وهو وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط
والسهل نقيض الجبل معناه وهى توجاى نرم زمين پاى بروى (لاحزنا) بالفتح الحاء
المهملة وسكون الزاء المعجمة ماغلظ من الارض جاى درشت پاى نهى جاى نرم نه
جاى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصور كثرة الاستعمال ❁ و
المواضع ❁ الثانى ❁ من تلك المواضع الاربعة يعنى التى يجب حذف الفعل العامل
فى المفعول به ❁ المنادى وهو المطلوب ❁ اى الشخص الذى يطلب ❁ اقباله
اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لابقلبه واذا ناديته يكون
مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) او اقبالا حقيقيا (يا زيد) فزيد منادى يطلب اقباله
بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل يا سماء) وكما فى قوله
تع يا سماء اقلعى (ويا جبال) كما فى قوله تع يا جبال اوبى (ويا ارض) كما فى قوله تع
يا ارض ابلعى ماءك مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجماد (فانها) اى فان
الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف
النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذوا روح الذى له
عقل وبصيرة يعنى ان كان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثر
والانقياد فاستعير حرف النداء التى كان حقها ان تدخل على من صلح للنداء للمشبه
الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه
حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء
فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او قلبه فقط ومنه نداؤه
تع لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى المندوب بخلاف المنادى الذى نزل
منزلة من له صلاحية النداء فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى
وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سيأتى معنى المندوب والمتفجع

عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء والجملة) خبر
بعد خبر او صفة لقوله المتفجع عليه على منوال اقدام على الاثم بسببى (لمجرد
اظهار (المتفجع لا لتنزيله) اى لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد بالجر
عطف على تنزيله (نداءه) فلم يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما
لعدم التنزيل منزلة المنادى (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقوله
المطلوب اقباله حقيقة او حكما (عن تعريف المنادى) لانه لا يطلب اقباله
لا حقيقة ولا حكما (ولهذا) اى لخروج عن تعريفه (افرد المص احكامه) اى
احكام المندوب (فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى
بقوله المطلوب اقباله وادخال ياسماء وياارض وياجبال بتعميم هذا القول
من الحقيقى والحكمى تحكم او فى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال
مثال ياسماء ياارض (فان المندوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى وكما ان مثل ياسماء
منادى (كما قالوا بعضهم) وجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا (بل
حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يا محمداه ع م
حال كونه مندوبا (فكانك تناديه وتقول له تع) بفتح اللام امر من تعالى والاصل
فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص وقفه بسقوط لام الفعل (فانا
مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا
فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج
الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب
عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب
باللازم اضمار المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان يقال او مندوبا كقولك
يا زيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى
انه داخل فى المنادى) انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء
حيث قالوا حروف النداء خمسة ولو ستة واجيب بوجه اخر ان المندوب باب
واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المص جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة ＊ بحرف

متعلق

متعلق بالمطلوب ＊ نائب ＊ صفة حرف ＊ مناب ادعوا ＊ نصب على الظرفية
لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة) بيان لحروف (وهى) اى تلك
الحروف (يا وايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجبين
خل وعسل وماء قد مر من غير مرة (واحترز) المص (به) اى بقوله بحرف نائب
مناب ادعوا (عن نحو ليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا
المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه لكن ليس اقباله
مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله
لفظا او تقديرا ＊ تفصيل للطلب) يعنى صلة المصدر المفهوم من المطلوب (اى
هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لا يكون (الا بان
يكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيدا
وطلبا (تقديريا) وللطلب التقديرى لا يكون (الا بان تكون الته اى) آلة الطلب
تقديرية اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يا يوسف
اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجىء لهذا زيادة تحقيق (او تفصيل
للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعوا (اى) هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعوا (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لا يكون (الا بان يكون النائب
مناب ادعوا (ملفوظا) او نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون (الا بان يكون النائب
مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى
منادى ملفوظ (او) منادى مقدر (او) مثال (المنادى الملفوظة مثل يا زيد و) مثال
المنادى (المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا) وسيأتى لهذا
زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقوى بها والثانى
كالاول فى المثال لان الالة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة ونائب
مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) وتبعه
على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى ناصب المنادى (الفعل
المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا
او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لان عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل

ولبس المنادى احدجزء الجملة) من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها
فعند سيبويه جزء) اصله جزءان سقط نون التثنية بالاضافة الى (الجملة) مرفوع
تقديرلانه مبتداء مثل قولك هذان ثوبا ابنك بدل على قول الشه (اى الفعل
والفاعل)تفسيرا الجزءان (مقدران) خبرلقوله جزءالجملة وهذا ايضا يدل عليه
لان الخبرمطابق المبتداء فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون حرف النداء
ولاالمنادى احدجزئيها (وعندالمبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة
اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه
فيكون المسندمذكوراعنده (والفاعل) اى المسنداليه (مقدر) فيكون الحرف
عنده احد جزئيها والمنادى لبس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعند ابى على
احد جزئيها اسم الفعل) وهوحرف النداء (و) الجزاء (الاخر ضمير مستترفيه
اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء
الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخريعنى المسند
اليه مستترفيه فالمنادى لبس احدجزئيها ايضا والمختار من هذه المذهب الثلثة
هومذهب سيبويه عند المص ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب
الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشرى ايضا كما نقلنالك سابقا تامل والله اعلم
ويبنى ❀ بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اى) يجب ان يبنى (المنادى
لا انه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فى السعة والضرورة لان
الضرورة لاتدعو الى النصب وهوجزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء
على الشرط والا فالجزاء محذوف (قدم) المص (بيان البناء والخفض والفتح
على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب بالمقام لان البحث فى بيان
النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها
بحذف المضاف لا لقلة الثلثة لتساوى مجموع هذه الثلثة النصب لان اقسام النصب
ثلثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح (بالنسبة) و القياس (الى النصب
واقسامه كما عرفت ثلثة المضاف وشبهه والنكرة (ولطلب الاختصار فى بيان
النصب بقوله وينصب ماسواهما) كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى ❀ على

الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد
ادعوازيدا) وانما قال يا ليكون مخاطبا من الاول الامر ولئلا يكون مخبرا وادعو
ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت ياعبدالله فكانك
قلت يا ازيد عبدالله اوادعو عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصاريا
بدلا منه انتهى (فحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله
اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة يقتضى التخفيف مخففوه بحذف فعله
الناصب له وجوبا لانه اذاحذف جوازا يذكر فى بعض استعمالات فلا يكون
التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان
الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهوادعوا وازيد اواعنى (وافادته
فائدته) عطف تفسيراى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب وفائدة الدعوة
وحرف النداء دالة عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد
الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا
وقام الحرف مقامه عن العمل للفعل ورثه الحرف فيعمل عمل ماقام مقامه ورد
بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية
كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له لبس الا واذا كان مقدرا فالعمل له
ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا اومقدرا (قال ابو على) الفارسى
فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عندما ذهب اليه
المص (ان يا واخواته اسماء افعال) تنصب المنادى على المفعولية كنصب اسماء
الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وهازيدا وعليك زيدا ومنع بان الاسماء
الافعال لايكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف
واحد فان قال الرضى فيه ماقال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد وابوعلى
لايكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بعامل واجب
الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف
النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على
وعلى المذهب) الثلثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها مثل يازيد جملة

مايرفع ❊ مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى ❊ به ❊ والمجرور
راجع الى الموصول (اى يبنى المنادى على الضمة) اذا كان اعرابه بالحركة
لفظا مثل يازيد ويارجل او تقديرا يا حبلى ويافتى (او) يبنى (على الالف) فى
المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او) يبنى (على الواو) فى الجمع المذكر السالم
مثل يازيدون ويامسلمون وهذا لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت
التى يرفع بها المنادى) والمفعول مع الصلة صفة لاحد الثلثة على سبيل البدل
فى غير صورة النداء يعنى) ومايرفع الضمة اذا لم يكن منادى يبنى على الضم اذا
كان منادى ومايرفع بالالف او الواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف
او الواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون ح اسناد
رفع الى المنادى باعتبار مايؤل اليه مثل من قتل قتيلا واما بعده فيكون ح التعبير
عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم (او الفعل
عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعنى به مع مسندا الى ضمير مستكن
فيه راجع الى المنادى (او الفعل مسندا الى الجار والمجرور اعنى به) فيكون
مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اى فى يرجع ح لانه يلزم
تقدير الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير المستكن) فى يرفع على التقدير الاول لا الثانى
لانه لا مستكن فيه (ضمير الى الاسم) لا المنادى على مايرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم
غير ملايم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الخصوص التى هى مقام المنادى
لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع
ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق ❊ ان كان ❊ اى المنادى
مفردا ❊ اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل يا عبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه
مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه مضاف (كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر اليه) كانضمام من زيد بخيرا فان خيرا لا يتم الا بانضمام اليه ❊ معرفة
خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف ههنا
التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف فى المضمرات واحدهما
المبهمات فيهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدهما المعرف باللام وحرف النداء

وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتى وصرح التعريف الاضافى بقوله مضافا
فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك
مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما بنى
بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه
اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء
نائب مناب ادعو او المنادى قائم مقام المتصل به فيازيد بمنزلة ادعوك (المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر
واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه
ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا
اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع ذلك
الكاف كونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يازيد) كما قلنا (بمنزلة
ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل
ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب
وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف
هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا
لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه
للشئ مشابه لذلك الشئ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة
حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب وياقومنا
وحركة المبنى نحو ياقوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبل وقبل واما المضاف
والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا او تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط
لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب
الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى
الا لمشابهة الحرف او الفعل) الذين هما اصل فى البناء فيكون المنادى مشابها لما
هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى المنادى لمشابهة الاسم المبنى
الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصل فى البناء والا لكان كالاستعارة

من المتحير والسؤال من المحتاج وذلك مستبعد جدا ❊ مثل يازيد ويارجل
هذان مثالان لما) اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضمة) بلا تنوين ويجوز تنوينه
للضرورة كقوله سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام (اولهما
وهو زيد (معرفة) لكونه علما (قبل النداء وثانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء
بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف
عليه لقصد تعريفه ❊ ويازيدان ❊ هذا مثال المبنى على الالف ❊ ويازيدون
هذا مثال المبنى على الواو) لكون رفعهما بالالف والواو ❊ ويخفض ❊ بالبناء
للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين والمستكن فيهما نائبه (اى ينجر المنادى) لدخول
ماهو من خواص الاسم عليه وهو اللام يكون معربا فيجر اما لفظا وتقديرا
ولا يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا ينوب بها دون
غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف العلم لانه لا يقال يا الرجل
فى يارجل لانه ح يكون نكرة لا يقال ايضا يا لخيرا من زيد فى يا خيرا منه ❊ بلام الاستغاثة
اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثة) الاضافة لادنى ملابسة وهى اى هذه
اللام (لام التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخلت) بالبناء للمفعول (على
المستغاث) اى على من اريد الفوت منه (دلالة) مفعول له للادخال اى لتدل اللام
على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه فى الصلاحية للفوت
بالدعاء) الباء داخلة على المقصود اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الفوت
مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال
على المستغاث من بين الحروف ❊ نحو يالزيد ❊ فزيد منادى مستغاث ادخل
عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل
المحذوف وهو ادعو او اريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف الا انها
لا تزاد الا فى احد المواضع الثلثة لاستغاثة والتعجب والتهديد تسمعا ومعناه بالفارسية
مخصوص كرم نماى زيد بخواندن وبحا ضرشدن از سبب آن كه بفرياد رسنده
توانى مر ضعيف (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس اذا دخلت على المظهر
ان تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل ليوافق حركتها عملها (لئلا يلتبس) المستغاث

بالمستغاث

بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر هذا اللام قياسا مطردا يلزم
التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا عند حذف
المستغاث (نحو يالمظلوم اى ياقوم) للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف
لتنظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة) فى المستغاث بل بنى
على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم فى هذه المثال) اى فى نحو يا المظلوم
مستغاث (او مستغاث له مع) ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين
لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه لم يقدر دفع الظلم عن نفسه
فكيف يقدر على دفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم بفتح اللام فيما لبس
فيه لبس ففتحه فيما فيه لبس اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول الامر بفتح اللام
فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود
هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث له (ولان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التى بفتح اللام الجر معها نحو لك
لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة
الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ماهو موضوع
على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياسا لما قال هو مقامه (بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير (فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل
على المظهر (واذا عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث باعادة لام
الاستغاثة فى المعطوف (وبغير) ما فيه (نحو يالزيد ولعمرو وكسرت لام
الاستغاثة فى المعطوف) علا بما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر
يكسر على ما سبق (ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون
المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع اعادة) يا ايضا (فلا بد من فتح اللام
الاستغاثة) فى (المعطوف ايضا) اى كما لا بد من فتح لامها فى المعطوف عليه
لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحروف النداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا
بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطوف لم يصح

ان يكون قرينة (نحو يالزيدو ياالعمرو) فكانه قال اولا بالعمر ولزم الفتح (وانما
اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد
والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما
اذا كان مضافا مثل يا عبدالله وكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد
والتعريف والخطاب كانت تلك العلة (مشابهة للحرف) وهو حرف الخطاب
فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف
الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف) وان كان العلة
موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤيد فيما يخالف الاصل وهو البناء فاعرب
المنادى المستغاث (على ماهو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فالجر
بدخول الجار لفظا او تقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المص ويخفض
بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض) وقد ههنا للتحقيق كما فى قوله
تعالى قد نعلم ما انتم (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت
التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديد اياه (ايضا) اى كما يخفض بلام
الاستغاثة (فلام التعجب نحو ياللماء) فكانك ابصرت ماء فى مكان لا يرجى ولا يظن
وجوده فاعجبك فتناديه وتقول له تعالى فانك عجيب الشان لا يعرفك كل احد
وياللدواهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهديد نحو يالزيد) فى
مقام تخفيف المنادى ولهذا قال الشه (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يالزيد
للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن
وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى (فلم اهمل
المص ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى
لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواهما كليا) لان الضمير فيما سواهما راجع
الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فح
لم يكن ماسواهما كله منصوبا لانه يجر بلام التعجب والتهديد مع انهما داخلان
فيما سواهما (واجيب عن) هذه الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين
اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة

وان كان مجازا (كان) هو حرف من الحروف المشبه بالفعل (المهدد) حال كونه
اسم فاعل) من هدد (يستغيث) اى يطلب الغوث والعون (بالمهدد) اى
من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فتناديه (ليحضر المهدد) اسم مفعول
فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اى فليأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول
ويستريح) المهدد (من الخصومة) فاستغاث المهدد بالكسر بلام الاستغاثة
من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المغيث يستغيث
من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكان المتعجب
اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه
اسم مفعول فتناديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى عن نفسه
التعجب ويتخلص) ويتفرغ (منه) اى من التعجب ويكون فارغ البال والحال
فاعلم منه ان لام التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المص جامعا ولم
ينتقض بقوله من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد فلم يتم قوله وينصب
كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه اخر) اى بجواب اخر (ذكره المص
فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم
ياللماء وياللدواهى محذوف) مقدر لا نسبا (ليس) المنادى الداخل عليه
لام التعجب (للماء ولا للدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد
من قولهم ياللماء وياللدواهى نحو (ياقوم او ياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب
من باب علم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يرجى وجوده (و) اعجبوا
للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحد منها فى دار الاسلام
المحفوظة من اللام اى هى فى دار الاسلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المتبصر
ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما هى حرف النداء
كقولهم ياللبهية بالكسر اى ياقوم احضروا البهية وشاهدوا (ظاهر) لان كسر
اللام فيما حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى
مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف (واما
القول بحذف (على) تقدير (فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون

المنادى قائما مقام الكاف التى بفتح اللام معها (ح) اى حين كون المنادى محذوفا
كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجابه المجيب
الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع ذلك الكاف
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح لو كان اللام مفتوحا
واذا كان مكسورا فلا يصح تامل وانصف ولم ال جهدك ❊ ويفتح ❊ بالبناء
للمفعول (اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا ❊ الحاق الفها ❊ اللام ههنا
للتوقيت كما فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى
وقت الحاقك (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (باخره) اى باخر
المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها القاو باقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها
اى كون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لايخ اما ان
يكون مضموما او مكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قوله فى قال والثانى
ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا ❊ ولا لام ❊ فيه) اشارة
الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف هو وفيه والجملة حال لكن لاتقيد به
كما قيل بل التفافى فح يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (ح) اى حين
الحاق الالف (لان اللام يقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف
يقتضى (الفتح) اى فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى اثر اللام وهو الجر
واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم
الفاء والياء محذوف الياء فصار الرفع تقديريا لان الجر والفتح لا يجتمعان فى محل
واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين الالف واللام وانما قال فلا يحسن
لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة (نحو) يا لزيداه ولكن يلغوا احدهما
لعدم ظهور اثره ❊ يا زيداه ❊ بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف ❊ ينصب ❊
بالبناء للمفعول ❊ ما سواهما ❊ اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون
منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل واذا لا يحصل (اى ينصب
بالمفعولية اى ما سوى المنادى) سوى اى غير المنادى (المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا

لفظا

لفظا مثل عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا القباس (ان كان) المنادى
معربا) يعنى ان كان المنادى مما يكف ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء عليه
او ان كان مبنيا قبل دخولهما فهو مبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان
لعلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى
كون المنادى مفعولا به (محققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن
مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وما غيره مغير عن حاله) وما نافية وغير
فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله
فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد
المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناؤه وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر
وفى المستغاث الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منهما فيبقى على
ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا (وما سوى المفرد المعرفة
ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط
او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا او مشبهه فالقسم اربعة (اما ما لا يكون
مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول
المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة
واما ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا ولا معرفة فالقسم الاول) من الاقسام
الاربعة (وهو) اى القسم الاول (ما لا يكون المنادى) فيه (مفردا لكونه مضافا
يعنى ما ينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما ❊ مثل يا عبد الله
او غير علم مثل يا عبد الله (والقسم الثانى وهو) اى القسم الثانى (ما لا يكون
المنادى فيه (مفردا) يعنى ما ينتفى فيه الافراد لفظا (لكونه شبه مضاف ❊ ومثل
يا طالعا جبلا ❊ وهو اما ان يكون معمول الاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا
من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوفا عليه عطف النسق نحو يا ثلثة ويا ثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا حليما لا تعجل او ظرف
نحو الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل
طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد عليه او على الموصوف

لان تقديره يا انسان او يا كوكبا طالعا جبلا (والقسم الثالث وهو) اى القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا لكن) اى الا انه (لا يكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) يا رجلا ❊ مقولا ❊ لغير معين ❊ اى لرجل غير معين) اشار الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لا تقييد له) على ان يكون الظرف حالا والحال قيدا لعامله فيكون قيد النصب لان ما يكون قيد العامل يكون قيدا لعمله ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة اذا كان (منصوب لا يحتمل المعين حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا) وجهه بالرفع لانه فاعل حسنا صفة مشبهة اعتمد على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا (وجهه طريفا) صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفت به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المص لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلثة حتى يثبت فى كل قسم بمثاله كما هو دأبه فى بعض القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين) من الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين (سهل من باب ظرف وصار يسيرا (تصور) متعلق (انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (فلا حاجة الى ايراد) رواية (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده يعنى مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير يا انسان او يا كوكبا طالعا سبق (وهذه العبارة) اعنى عبارة يا طالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد

لكونه

لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها اى بجميعها (مذكورة) فى الكتاب (وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اى كما كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين (فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اى لما سوى المستغاث (على حدة واستقلالا ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فى بيان احوال توابعه ❊ وتوابع المنادى ❊ سيجئ معنى التوابع وتفصيله وتحققه فى بحثها ❊ المبنى ❊ صفة المنادى على ما يرفع به) المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لا يجرى الحكم الاتى فى المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال نحو يا زيداه وعمرو ❊ المفردة ❊ بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما تفصيل لافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لفظا لكنه مفرد حكما على ما سيأتى (وانما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب سواء كانت مفردة او لا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الا حال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى بان يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن المبنى على الفتح (لان توابع) المنادى المستغاث بالالف لا يجوز رفعها) فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يا زيدا وعمرا) بالنصب فى عمرا سواء كان حمل على لفظه ومحله (لا) يقال (يا زيدا وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان فى المستغاث بالالف محلا لانهما مبنيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال اخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى المعرب (وقيد) المص (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان يكون (مفردة لانها

لولم تكن) التوابع (مفـردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنوية) نحو يازيد المثال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وح) اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية (لايجوزفيها) اى فى تلك التوابع الاالنصب) لفظا وتقديرا لان المنادى اذاكان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذاكان مضافا يكون اولى بالنصب ولان الاصل فى توابع المبنى ان يكون تابعا لما هوالاصل فى متبوعها ولان توابع المنادى المبنى انماتبعه فى لفظه اذاكان مثله فى الافرادوذا يفوت كيدى بالاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان يكون يعنى المفـردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان يكون) التابع (مضافا معنويا ولامضافا لفظيا ولاشبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (اوحكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانهما) اى الحال والقضية (لماانتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة المعنوية) لان المضاف للفظية اوالمشبه بها لايضاف بالاضافة المعنويه فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه بالمضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا فيها) اى فى تلك التوابع (المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة حقيقة حيث لااضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز النصب) فيه حملا على المحل لانه لماكان اضافتها كلااضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى والمضارع اذاكان تابعا للمضموم فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذاكان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف اوشبهه (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولمالم يجر) الحكم لماههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى

الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى سقط الياء علامة الجزم (الحكم) فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل يجرى فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل المص (التوابع الجارى) بالنصب لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجار (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم فى التوابع الثلثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل بالقيد) وهو الممتنع دخول ياعليه (فيما هو محتاج اليه) اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوصرح ❊ من تأكيد ❊ اى من التأكيد المعنوى) قيل (لان التأكيد اللفظى حكم فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا (نحو جاءنى زيد زيد) وان كان مؤكد مبنيا كان مؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت اوانا لان الثانى عين الاول لفظا ومعنى نحو يازيد زيد بالبناء على الضم فيهما لان لما كان الثانى عين الاول كان حرف النداء يؤثر الثانى كما يؤثر الاول فكانه قيل يازيد يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظى معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض لايؤثر من المؤكد (رفعا ونصبا) على التميز وعلى المصدرية اوالحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يازيد زيدا بالضم والنصب فى الاول والثانى (وكان) حرف من من حروف المشبهة بالفعل (المختار عند المص ذلك) الاعراب رفعا ونصبا ولذلك) اى لكون المختار عنده الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان (لم يقيد التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف

الخ ❋ والصفة ❋ مطلقا) سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت
هى به اولا وفيه رد على الاصمعى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
تشبيها بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف
الداعى بعدم جريان التأويل فى وصف المنادى المستغاث ❋ وعطف البيان
كذلك) اى مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره ❋ والمعطوف بحرف الممتنع
بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سببى ❋ دخول يا ❋ بالرفع فاعل الممتنع مثل
مررت برجل حسن وجهه ❋ عليه ❋ اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله
المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الاتى
لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر
اشعارا الى المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه يا محمد وعمرو والله لتعين
الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما غير حكمهما كما سيجىء ❋ ترفع ❋ يا البناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع
المنادى (حملا) اى حال كونها محمولة او لكونها محمولة ❋ على لفظه ❋ اى على
لفظ المنادى المفرد المعرفة (الظاهر صفة) للفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا
مثل يا زيد العاقل (او) لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو فتى
العاقل (لان بناء المنادى المفرد المعرفة عرضى) غير اصلى (فيشبه) من حيث
العروض الاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل
كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون
تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع
المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظ فيرفع ❋ وتنصب ❋ بالبناء
للمفعول والجملة عطف على ترفع حملا ❋ على محله ❋ اى المحل المنادى المفرد
المعرفة (لان حق تابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان
منادى او غيره (ان يكون تابعا لمحله) لان الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو)
اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية
اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل

على ما هو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو يا تيم) بالبناء على
الضم لانه تعرف بالبناء مثل يا رجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) يا تيم
(اجمعين) بالنصب حملا على محله وتيم اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم
قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوى ونحو يا زيد زيد زيدا
فى التأكيد اللفظى على ما هو المختار عند المص وعليه قول انى واسطار سطرن
سطرا القائل يا نصر نصرا مثل ❋ يا زيد العاقل ❋ بالرفع حملا على اللفظ
و ❋ يا زيد ❋ والعاقل ❋ بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر) المص
على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لما عداها لم يجوز الوجهان
فيه تأكيدا للرد على الاصمعى (لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداها
على ما سيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعرابان على
المعطوف عليه فقط مثل يا زيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على
المعطوف فقط نحو يا زيد والعاقل والتأكيد بتأويل حمل الوصف عليه حينئذ يكون
الامثلة باسرها مذكورة (و يا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء
(بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) يا غلام (بشرا بالنصب) حملا على محله
وعطف البيان و يا زيد والحارث) و يا زيد (والحارث) مثل قوله تعالى يا جبال
اوبى معه والطير (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) فى ايراد هذه الامثلة
نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد رفعه اولا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع
وتنصب ❋ والخليل (بن احمد وهو استاد سيبويه) اما النحو والخليل وهو
الذى قال اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف
فى حاشية الكشاف وهو على كعبا من سيبويه ❋ فى المعطوف ❋ متعلق بيختار
قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما فى غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان
بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجح الرفع وهو كون منادى فى الحقيقة
منتفى وجهة ترجح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائم وما يقوم جهته
يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائم
مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون

تابعا غير مستقل فصار محلا للنزاع لعدم ترجح احد الجانبين (الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع ❊ اى يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويزه النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب فى ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الاخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل فى قولك جاءنى زيد وعمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى المعطوف تلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما فى نحو يا زيد وعمرو او الالف كما فى نحو يا زيدو عمران او الواو كما فى نحو يا زيدو عمرون (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لما يدخل حرف النداء لكون اللام مانعا من دخول (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضم او الالف او الواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع منه (فصار تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون و فى الرضى فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى ❊ وابو عمرو (بن العلا بالقصر النحوى القارى) وهو امام القراء والنحو (المتقدم على الخليل) صفة ابو عمرو عصرا او زمانا لا رتبة (يختار فيه) اى المعطوف المذكور ❊ النصب وهذا من عطف معمولين على عامل واحد تامل (مع تجويز الرفع) اى مع تجويز الى عمرو فى المعطوف المذكور والرفع لما سبق (فانه) اى الشان (لما امتنع فيه اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله لا يكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان تابعا للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله) لما

عرفت (ومحله) ههنا (النصب) بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله وههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق ومذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى معه والطير بنصب الطير ❊ وابو العباس (المبرد ❊ ان كان (المعطوف المذكور ❊ كالحسن بفتحتين الحاء والسين المهملتين والنون فى اخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه واذا جاز نزعه عنه (جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث والخليل وخليل ❊ فكالخليل ❊ اى فابوا العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله يضحكن عن كالبرد المنهم ويجوز ان يكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واشتهاره (فى اختيار رفعه) فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضم او الالف او الواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا ❊ والا ❊ عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا او بالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لان لم يصرا انتقال علما الا مع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس الثريا ولقا فى الصفة كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابته الصاعقة فيلزم منها اللام ❊ فكابى عمرو ❊ اى ابوا العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان يكون تابعه لمحله ومحله ههنا النصب

بالمفعولية فالمعطوف عليه هو الاولى و المختار ❊ و المضافة ❊ بالرفع (عطف على
قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل
فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى
ولذا قال الشه (اى و توابع) المبنى (المنادى على مايرفع به المضافة) بالرفع صفة
التوابع (بالاضافة الحقيقة) اى المعنوى لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز
فيه الوجهان لما عرفت ❊ تنصب ❊ وجوبا بالباء للمفعول كما ينصب المنادى
اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقة او اللفظية او شبه مضاف (لانها) اى لان التوابع
المضاف الاضافة الحقيقة (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (تنصب
لما سبق (فنصبها اذا وقعت (اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنادى
و توابعه و لا مانع منه (و لان حرف النداء لا يباشرها) حرف النداء اذا لم يدخلها
تكون باقية على ما هو الاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف
وجوبا (يا تيم كلهم) بالنصب و يا زيد نفسه (فى التاكيد و يا زيد ذا المال) و يا زيد
مضارع المصر و يا زيد كريم البلد (فى الصفة و يا رجل ابا عبد الله) و يا زيد عبد الله
فى عطف البيان و لا يجىء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) حال كونه (مضافا
بالاضافة الحقيقة لما سبق انى ان المضاف بالاضافة الحقيقة ليشترط تجريده
عن التعريف مطلقا (لان) اللام (يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة
لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال و لذا لم يمثل الشه له كما مثل
الاقسام الثلثة ❊ و البدل ❊ بانواعه ❊ و المعطوف غيرهما ❊ بالرفع صفة او بدل
ذكر ❊ مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة
الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (و هو) اى المعطوف الذى
ذكر من قبل هذا المعطوف (الممتنع دخول يا عليه) يعنى المعطوف الذى كان
مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل يا زيد و عمرو او نكرة مثل رجل
و امراة قوله و البدل مبتداء و المعطوف معطوف عليه ❊ حكمه ❊ مبتداء
ثان و الضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين و لذا قال الشه (اى حكم
كل واحد منهما) بحذف المضاف ❊ حكم المنادى ❊ اى كحكم المنادى منصوب

بنزع الخافض مثل قوله تم و اختار قومه اى و اختار من قومه خبر المبتداء
الثانى و هو مع خبره خبر المبتداء الاول ❊ المستقل ❊ رفسره الاستقلال بقوله
الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (و ذلك) اى كون
حكم كل واحد من البدل و المعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم
المنادى الذى دخل عليه حرف النداء و افعو ثابت (لان البدل هو المقصود
من الكلام (بالذكر و الاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) و البساط (لذكره
اى لذكر البدل فكان حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل
فصار البدل لهذا كان المنادى المستقل (و المعطوف المخصوص) يعنى المجرد
عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث صار كانه لم يكن
معطوفا فالقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يا زيد و عمرو بمنزلة
يا زيد يا عمرو (و) الحال انه (لا مانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف
فيكون حرف النداء مقدر) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا
مطلقا ❊ اى حال كون كل منهما) اى من البدل و المعطوف المجرد عنه (مطلقا
فى هذا الحكم) اى فى كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حال
من الاحوال) الاربعة الافراد و الاضافة و المشابهة و التنكير و فسره الشه الاطلاق
بقوله (اى سواء كانا) اى البدل و المعطوف المخصوص (مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه و البدل و المعطوف عليه و المعطوف
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او المبدل منه و البدل
و المعطوف عليه و المعطوف مفردين و مثالهما مذكور فى الشرح او مضافين
مثل يا عبد الله عبد الرحمن و يا عبد الله و عبد الرحمن او الاول مفرد و الثانى مضاف
فيهما و مثالهما مذكور فى الشرح ايضا و الاول مضاف و الثانى مفرد مثل يا عبد الله
زيدا فيكون الثانى مبنيا و ان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو يا خيرا من زيد
طالعا جبلا او الاول مفرد و الثانى مضارع له و مثالهما مذكور فى الشرح او الاول
مضارع له و الثانى مفرد نحو يا خيرا من زيد عمرو و يا خيرا من زيد و عمرو فيكون
التابع مبنيا و ان كان المتبوع معربا او نكرتين و مثالهما مذكور فيه او مضافين

مثل يا غلام رجل غلام امرأة او غلام امرأة او الاول مفرد والثانى مضاف اوشبهه او العكس قوله مطلقا يشتمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا المقام لكونه المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبدل) اى فامثلة البدل (مثل يا زيد بشر وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفرد فبنى كما بنى المبدل منه (ويا زيدا خا عمرو فيكون ايضا بدل الكل مثال المضاف فينصب (ويا زيد طالعا جبلا) مثال المضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويا زيد رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصفه بقوله صالحا لانه اذا بدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على ما يأتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلثة تستفاد منها (والمعطوف) يعنى وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويا زيد واخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان بعض المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان كان الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى واشار الى الشروط الاول بقوله ❊ والعلم ❊ اى العلم المنادى المبنى على الضم) لا على الالف ولا على واو حتى سواء بنى احدهما لم يكن اختار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء على الالف والواو (فلما يفهم) بالبناء المفعول اى فلعله يفهم (من اختيار) بيان لما فتحه المفهوم من قوله يختار (فتحه المبنى) صفة الاختيار من انباء اى علم اى المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الاخر بعد تجويزهما على ما سبق (فان جواز الضم لا يكون) ولا يوجد (الا فى) المنادى (المبنى على الضم) قال العلم لا يصاف ولا يكون مضارعا له ويكون منكرا والمستغاث باللام لا يفتح وبالالف لا يفتح

وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لا غير ولا يكون فى المثنى ولا فى الجمع على حدة ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم لا غير والى الثانى بقوله ❊ الموصوف صفة العلم ❊ بابن ❊ حال كون الابن (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحقا بها اى بالتاء من غير تغير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح فى يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنت ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة اعنى ابنت) مثل يا هندا ابنت عمرو ويا زيد ابن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة وفاصلة (بين الابن) والبنت (وموصوفه) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان تقع فصل بينهما (فيخرج عنه اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يا زيد الظريف) بالرفع او النصب حملا على اللفظ او المحل (ابن عمرو) بالنصب لا تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله بل بنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفف والى الرابعة بقوله ❊ مضافا اى حال كون ذلك الابن) او الابنت (مضافا) ليشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن ❊ الى علم ❊ آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو او للمؤنث نحو يا هند بنت زيد او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو يا زيد بن هندا والعكس نحو يا هند بنت زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى المنادى على الضم سواء كان المضاف على لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد اولا كامثلة السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه لكن) يختار ❊ البناء للمفعول لكونه يرجح ❊ فتحه ❊ اى فتح ذلك المنادى على ضمه مبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة الاستعمال (مناسبة للتخفيف لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى تخفيف الفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى بتبديل ضمته الى الفتح لانها خفيفة من الضمة (التى هى حركته) اى حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولا له) لفعل محذوف وجوبا وفى الرضى مخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى

واذا نودى ❊ بالبناء للمفعول الاسم ❊ المعرف باللام ❊ يعنى بلام التعريف اى اذا اريد نداؤه) واذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب اومن قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله واذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة ❊ قيل مثلا ❊ عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل ❊ ياايها الرجل مثل ياايها النبي وياايها الناس وغير ذلك (بتوسط) كلمة (اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التى هى يا (والمنادى المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا العمل مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها الا ترى انها تستعمل فى الندبة خاصة واستغاثة ويكون محذوفة دون غيرها لانه لايقال ايا او هيا او اى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له بقوله بتوسط (عن اجتماع التى التعريف) احدهما حرف النداء والاخر التعريف فى محل واحد (بلافاصلة بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلافائدة وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حروف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظ على هذا الاسم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذاهم مخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه ❊ وياهذا الرجل ❊ بتوسط هذا) بينهما فقط للعلة المذكورة ❊ وياايهذا الرجل ❊ بتوسط) اى وهذا بينهما (معا) وفى هذا الجمع زيادة التشريق الى (الاخرين) اى المقصود بالنداء عريد تعريف فيكون الوسائط ثلثة الاثنان بالانفراد والثالث بالاجتماع الفرق بين ايها وهذا اذ ايها لايكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتواسيط وخالصاله وهذا يحتمل امرين فلهذا قدم ايها ❊ والتزموا ❊ كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة المنادى المبنى على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز فى يازيد الظريف وهو مخالف لما سبق من القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعنى جمهور النحاة ❊ رفع الرجل (مثلا

اى الاسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا (وان كان) ذلك الاسم (صفة للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى الاول (والنصب كما مر) فى يازيد العاقل لانه ❊ اى الرجل مثلا يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا ❊ هو المقصود الاصلى ❊ بالنداء ❊ وما بينهما مبتداء وسائط كما فى البدل (فالتزموا رفعه) بينهما على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على مايرفع به فرفع (ليكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة لحركته البنائية و) هى الضم (التى هى علامة المنادى) المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله يكون اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالنداء) وماقبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله والتزموا رفع الرجل اوما وقع صفة لاى منادى والاسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفردة ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المص (هناك) اى فى بيان جواز الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظ (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اى اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل من حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المص ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه ❊ وتوابعه ❊ هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه المفردة ماجاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب بالجر عطف على قول الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (او مفردة) كما التزم رفع توابعه

اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها) او يا هذا او يا ايهذا (الرجل الظريف و يا ايها) او يا هذا او يا وايهذا (الرجل ذو المال فالواجب الرفع لاغير ❁ لانها ❁ اى لان هذه التوابع ❁ توابع ❁ منادى معرب ❁ واحد والمعرب لامحل له ولبس له الا الرفع (وجوازا الوجهين فى التوابع المفردة لبس مطلقا بل (انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله ❁ وقالوا ❁ اى العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى المعرف باللام قيل باحد الوسائط الثلثة الا لفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع الامرين فى لفظ واحد) فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه فلا يجتمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها ❁ يا الله ❁ لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من اله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة الاصلية فى اله على ما بين فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية واثباتها عن الحرف الاصلى بحيث لا تنفك من الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه) بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاه الكبار بضم الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال وطويل وفى الرضى والاكثر فى يا الله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا مع اللام تم الكلام (ولما لم يجمع هذان الامران) التعويض واللزوم فى موضع اخر) بل اختص سقط الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل

هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله (ولهذا) اى اللام المذكور (قال المص ❁ خاصة ❁ وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا لامتناع التوسط ههنا لان ايا يستلزم التعدد ولفظ ها التنبيه والله تع منزه عنهما وهذا موضوع للاشارة الحسية وهو تعالى عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلثة اقسام للفظة الله فى باب النداء قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسيط المبهم من اى او هذا الاضمحلال معنى التعريف عنه بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرهما مما فيه اللزوم لا التعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا ينفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلمة نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن حرف محذوف) عما دخلت هى عليه واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس فعل ما فعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بلا لام فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسيط المبهم (يا النجم ويا الصعق ويا الناس بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى كلمة التى) لان اصله تى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال تى لانى اسم اشارة والتى اسم موصول (من قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى اهلك من اجلك بكسر الكاف يا التى قبل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولا خفائه عن سماع احد والموصول من صلة صفة لها فكانه قال يا سلمى او يا ليلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا بالمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى وقعت

قلبي وجذبته وميلته اليك والواو في وانت للحال انت مبتداء بخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيت بالوصل اي بالوصل واللقاء عني اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء التي معناه بالفارسية مراهلاك شدم ارجهة عشق خودت اى انه كسي كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا تو بخيلى كه در وصل من نكه درا ى نفست از من لان لامها) اى لام التي (ليست عوضا عن حرف محذوف) ثم ادخلت هي عليه (وان كانت) اى اللام (لازمة للكلمة) اى الكلمة التي حيث لا ينفك في سعة الكلام ني لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا والجار في قوله (وفي الغلامان) متعلق بقوله حكموا (في قوله) اى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرا) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلة صفة الغلامان واجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا اخره (اياكما ان تكسبانا شرا) وفي رواية ان تعقبانا شرا (الانتفاء الامرين التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشذ) بالذال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل شذوذا غيره يعني هذا القول اشد (شذوذا) لان انتفاء التعويض واللزوم معا من القول الاول لانتفاء التعويض واللزوم معا من القول الاول لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه ❊ ولك ❊ اى جاز لك) لان اللام مشعر للجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح تعميما وههنا كذلك على ما بين في موضعه ❊ في مثل يا تيم تيم عدى ❊ اى في) كل (تركيب تكرر فيه المنادى) المفرد (المعرف مضمونه) لاحقة وولى) اى وقع عقيب (الثاني) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتي ليس مخصوصا لهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يا زيد زيد اليعملات (في الاول) متعلق بجاز اى جاز لك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب ❊ الضم ❊ اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا

والنصب

والنصب ❊ لكونه منادى مضافا اما الى العدى المحذوف او المذكور و) جاز لك (في) اى الاسم (الثاني النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعني وجاز لك في الاسم الثاني النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجز والفاء جواب الشرط اى اذا كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفي الاول او الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (في) الاسم الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظ) فحقه ان يبنى على ما يرفع به واما) جواز (النصب) فيه (فبني على انه مضاف الى عدى) بالتنوين (المذكور صفة عدى يعني مبني على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لان المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتنوين الثاني) صفة (تأكيد لفظي) والتأكيد اللفظي في الاعراب حكم حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه لا تنوين معوض ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في سعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل هناك فكانه قال يا تيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) يبنى على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور في) التركيب الثاني لان الشايع ان يحذف السابق بقرينة اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والموجود الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه والكل وجهة هو موليها (والسيرافي اجاز الفتح) في الاول (مكان النصب وكان المص اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بناء (على ان يكون الاول (في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعني فبني على الفتح اتباعا لنصب الثاني كما في) قولك يا (زيد بن عمرو) فانه كان يا زيد في الاصل مبنيا

على الضم لكونه مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لانه لا ابن منصوب
لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب لكونه
مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتمير النصب فى) تيم (الثانى لانه) اى لان تيما
الثانى (اما تابع) بالتنوين (مضاف) صفة تابع على تقديرات يكون تيم الاول مبنيا
على الضم او على الفتح فيكون الثانى من توابع المنادى المبنى المضاف فتنصب
(او تابع) بلا تنوين بل مضاف الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون
تيم الاول منادى (مضاف) الى العدى المذكور والمحذوف فيكون تيم الثانى
تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتمام
البيت ياتيم تيم عدى لا اباكم لا يلقينكم فى سوءة عمرو) فى القاموس لا اب لكم ولا
اباكم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لا محالة وفى اللفظ خبر انتهى قال
الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن المربى وقال
الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد انتهى لا لنفى الجنس
واما اثبات الالف مثل لا اباله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن
الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتى تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد
مذكر مؤكد بالنون الثقيلة من القى يلقى من التى يلقى من الالقاء والضمير عبارة
عن المخاطبين وهى تيم عدى اى لا يوقعنكم فى سوءة على وزن سورة المكروه
وكل ما هو قبيح وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم (والبيت بجرير) الشاعر قاله خطابا
لبنى تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اى المنسوب الى بنى تيم (الشاعر) صفة
عمرا (ان يهجوه) من هجا يهجو هجوا مثل غزى يغزو غزوا والهجو القذف
القدح والزم (فقال جرير خطابا لبنى تيم) ونصيحة لهم (لا تتركوا عمرا) مفعول
لا تتركوا على (ان يهجونى) يعنى لا يكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى
ان يهجونى وامنعوه عن هجوه اياى (فيلقينكم) بالنصب بان المقدرة لانه
جواب النهى مثل قوله تع فلا تطغوا فيه فيحل عليكم اى فان يلقينكم ويوقعنكم
فى سوءة اى مكروه) وبلية تصل اليكم (من قبلى) وجانبى (يعنى) المراد من المكروه
والبلية من قبل جرير (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدره المفاعلة الاصل فيه

مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله
الراجع الى تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر فى مكروه وبلية شديدة من قبل الاجل تعرضه
بهجرنى ❁ و (المنادى ❁ المضاف ❁ صفة ❁ الى ياء المتكلم يجوز فيه ❁ اى
فى ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل البعض او مقيد مبتدأ محذوف
اى احدها والاول اولى (مثل ❁ يا غلامى ❁ وهو الاصل لان كل كلمة وضعت
على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا
لحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل فى الحركة
الفتح لخفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (وسكونها) عطف على
فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل فى البناء السكون
ولثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن ظاهرا (مثل ❁ يا غلامى
بسكونها (واسقاط الياء) عطف على سكونها لقربه او على فتح لكونها اصلا
اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكسرة او على
العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة لتولد (اذا كان قبلها
كسرة) يعنى اذا كان حركة الحروف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على
الياء (احترازا عن نحو يا فتاى) و يا عصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتا
بحذف الياء لعدم القرينة ولا اسكانها ايضا لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله
اذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثانى ايضا لانه لا يجوز اسكان
الياء فى مثل يا فتاى على ما سيأتى فى فوائد واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به
الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان اخره الف التأنيث والى ان قال والياء مفتوحة
فى الصورة الثلثة (مثل ❁ يا غلام ❁ بكسر الميم وحذف الياء ❁ و (قلبها
اى قلب الياء (الفا) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لا على سكونها يعرف
بالتأمل (مثل ❁ يا غلاما ❁ بالالف هذا متفرع من التقسيم الاول لان اصله
يا غلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء الفا (وهذا الوجهان
اعنى اسقاط الياء وقلبها الفا (يقعانه غالبا فى النداء) واما الوجهان الاولان
فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع

نحل بخفيف لان المقصود) اى لان مقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل
غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلوص (من النداء بسرعة
لتخلص المتكلم منه) اى من النداء (ويتوجه الى هو المقصود) والمراد (من الكلام
والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فخفف يا) لبناء للمفعول
ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا
عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء
الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة) فيه لف ونشر على
ترتيب اللف ولان الالف اكثر مدا من الياء وهما اى هذان الوجهان ان كانا
للوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لايقعان) اى لايكون
هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك) اى مضاف الى ياء المتكلم قوله
كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرنا (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى
غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بها) اى بتلك الاضافة
لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغير) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى
الوجه الاول (او القلب) الفا فى الوجه الثانى (فلا يقال) فى عدوى بفتح الياء
او سكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (و ياعدوا) بتبديل الكسرة
فتحة وقلب الياء الفا بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدوى
لم يغلب ولم يشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوه الى نفسه
غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب اضافته الى الياء نحو
ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف
لان الفتحة يكون دليلا على الالف المغير بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان
شاذا لكسرة التغيير ولان الفتحة يكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء
مغير بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يائى فى يابنيا لبس شاذ كما شذ فى
ياغلام لاجتماع اليائين ❊ و❊ قد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم ❊ بالهاء
كانه يجوز ان يكون بغيرها وجعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فيكون الجملة
عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وقيل الاولى ان يكون بالهاء عطفا على

محذوف اى بلاهاء وبالهاء فيكون فى حيز الجواز انتهى الجواز ليس من كلام
المص حتى يكون وقوع قوله بالهاء فى حيز الجواز اولى والاولى ذكره الشه
فى هذا الوجوه) الاربعة (كلها ❊ وقفا) اى حال الوقف) نصب على الظرفية
باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح (و ياغلاميه) بالاسكان
و ياغلامه) بالحذف (و ياغلاما) بالقلب و ياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا
فرقا بين الوصل والوقف) يعنى اذا كان هذه الوجود توصل الى مابعدها بلا
فاصلة لايؤتى بالهاء واذا كانت تقتطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود
الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل ❊ وقالوا (اى العرب فى
محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام
الى ياء المتكلم ❊ ياابى ويا امى ❊ بناء (اعلى الوجوه الاربعة) المذكورة فى غلامى
كسائر) اى كباقى (ما اضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياس مطرد فيهما اما فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا ولاهاء فى الاصل
ومع الهاء فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث
اخرى (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل وجوه
الثمانية (لكثرة استعمالهما) اى (ندائهما فى كلامهم) لان الانسان يكثر نداء لابيه وامه
وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجوه يتيسر بوجه
اخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المص (اليها) اى الى الوجوه الاخر الزائد عليها
بقوله) عطفا حال على الوجوه الاول ❊ ويا ابت و يا امت (اى قالوا) اى فى النداء
الاب والام بطريق (يا ابت) مكان يا ابى (و يا امت) مكان يا امى (ايضا) اى قالوا
فى الوجوه الاول (بابدال الياء) المثناة من فوق (بالتاء) المثناة من تحت والباء
فى بالياء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية
الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو تحتانية وما فوقها الفوقانية
دون العكس كما زعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت
التاء لانها تدخل فى بعض المواضع على التفخيم تعظيم مثل علامة ونسابة
والاب والام مظنة التفخيم ولكن عند الوقف تقلب هاء لكونها للتانيث وقال

الكوفيون التاء للتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا السمع يا ابتى وامتى وانما طولت لكونها عوضا من الياء كتاء بنت واخت عوضت من الواو فتحا وكسرا ❁ اى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشاره الى ان قوله فتحا وكسرا حال مؤول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشه بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء ففتح التاء والميم فى يا ابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التاء المبدلة مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة فالتاء ساكنة فلابدالها عن حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) اى كما جاء البناء على الفتح او الكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر مما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المنقول (لاجراء مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة على الضم (ولم يذكره) المص حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (للقلة) اى لقلة استعماله لثقل الضم على الياء وان كانت مبدلة ❁ و قالوا) اى العرب ايضا فى نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابتا ويا امتا ❁ بالالف اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على تعدد وهو قول الشه بل بدال الياء بالتاء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال الياء بالتاء وبالالف اى قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق الالف (بعد التاء) ولا نظر الى ما قبل ههنا (جمعا بين العوضين) التاء والالف لا يجوز ان يكون لشئ عوضان كما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وتعويض الالف وحدها اى يا ابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا ❁ دون الياء ❁ اى ياء المتكلم (كما قالوا يا ابتى و يا امتى كما لم يقولو بالياء والالف بالياء والتاء والالف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه) اى فان هذا الجمع (غير جائز) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود

الاصل كما لا يجمع بين الشمس والشمع وبين الشمس والقمر ❁ و ❁ قالوا اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعاد قالوا الشارة الان له حكما خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا ❁ يا ابن ام و يا ابن عم خاصة ❁ اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه المنادى والمضاف الى الياء الام والعم (اى لا يقال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لا يقال (يا ابن خال بالفتح ايضا) بل يقال يا ابن اخى و يا ابن خالى) على الوجوه الاربعة المذكورة بالهاء و بلا هاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى ابن) المضاف الى الام والعم المضاف الى الياء (ايضا كما هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضاف الى الياء (يا بنت ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت الام المضاف الى الياء (يا بنت عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حرف الالف من غير شذوذ فولا بماثل ❁ مثل يا باب غلامى ❁ فقالوا) اى العرب (يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى بسكون الياء فيهما مثل يا غلامى بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ويا ابن عم بحذف الياء) والا (كتفاء بالكسرة) فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا عما ابن يا بدال الياء الفا) وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما وقالوا ❁ اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم ❁ يا ابن ام ويا ابن عم (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكسرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد فى الفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) ايضا لانه جعله اربع كلمات وهى حروف النداء والمنادى اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحدة (وثقل) بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو (التضعيف) وهذه العلة شرط بجواز حذف الالف اكتفاء بالفتح فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذه الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم

اوكسرها من حذفها فى نحو ياغلام (ولما كان من خصايص النداء) وما يتعلق به اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير لما مران النداء لبس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يوزن بالترخيم ان الامر مهم مما لا يقبل التوقف والمكث الى تم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع فى بيانه) اى فى الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال ❊ وترخيم المنادى ❊ الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفى غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى ❊ جائز اى واقع ثابت) يعنى ان الجواز هنا وقوعى (فى سعة الكلام) يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة الحسن مقابلة الضرورة (من غير ضرورة) والجار ان متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة لضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقتضته (فان دعت اليه ضرورة) واقتضته ضرورية الترخيم ترخيم المنادى ح واقع ❊ فبالطريق الاولى ❊ فالترخيم فى المنادى واقع سواء كان دعت عليه ضرورة اولا ❊ وهو ❊ اى الترخيم ❊ فى غيره ❊ اى غير المنادى واقع ضرورة ❊ اى لضرورة ليشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع شعرية داعية اليه اى الى الترخيم كقول الشاعر ويارمية ارمى تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم ❊ وهو ❊ اى الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخم والجارية التى سادت سهلة المنطق فهى رخيمة رخيم ومنه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه (اى ترخيم المنادى ❊ حذف ❊ مصدر ترك فاعله ومفعوله ❊ فى اخره اى فى اخر المنادى) اى حذف شيأ من اخر المنادى ❊ تخفيفا ❊ علة للحذف واذا قال الشـ (اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى) مثل تجاورهما كبن واضافة وغيرهما مقتضية) موجبة (الى الحذف المستلزم للتخفيف) وفى الرضى يعنون بالحذف وما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاضى وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا غير علة وحذف والاعتباط مع انه لا بد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) اى على تقدير ان يكون ان يكون

الضمير

الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اى تعريف الترخيم وهو حذف فى اخره تخفيفا (مخصوصا) اى خاصا (بترخيم المنادى) ولا يشتمل الى غيره (ويعلم منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذف فى اخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذف اخره تخفيفا (ويمكن حمله) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقا) سواء كان المرخم منادى (او لا بارجاع) الباء متعلق بالحمل او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى او لا حذف فى اخره اى الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا لكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثانى افيد بالمراد ❊ وشرطه ❊ اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كونه التعريف مخصوصا بترخيم المنادى (او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على تقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لا شرط لكونه ضروريا واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف معقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا (امور اربعة ثلثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوبا وهى) اى الامور العدمية احدها ❊ ان لا يكون ❊ المنادى الذى اريد ترخيمه مضافا ❊ حقيقة) اى اضافة حقيقة او حكما اى اضافة حكمية بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او شبهه مضاف اذا كان الامر كذلك (فقد دخل فيه) اى فى قوله مضافا المنادى (المشبه) بالمنادى (المضاف ايضا) والمنادى المضاف بالاضافة اذ لا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة او حكما لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى

واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسطة الكلمة وهو لبس من شان الترخيم لانه حذف فى اخر المنادى فى ياغلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثانى يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لانه الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما) اى فى المضاف نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ (بالكلية) ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا عدميا (و) الثانية ❁ ان لا ❁ يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما ❁ مستغاثا ❁ لا زائدة لتأكيد النفى اى (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل ياللعبد الله اولا مثل يالزيد (لعدم ظهور اثر) حروف (النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا واذا رخم يلزم ان يكون والترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد من) ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا الترخيم الذى من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء (ولا) زائدة ايضا لتأكيده مفتوحا) عطف على مجرورا اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاث مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى اخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى اخره (تنافى الحذف) اى الترخم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فمنع الترخيم عنه (ولم يذكر) المص (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المص على ماسبق حتى يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتداء (وقع) صلته (فى بعض النسخ) من قوله ولا مندوبا (فكانه) الفاء جواب المبتداء المتضمن لمعنى الشرط

وكان من حروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسم (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتداء والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المص بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عنده دخوله فى المنادى ظاهر) وهو اى وجه الاشتراط اعنى اشتراطه قوله ولا مندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا عن الالف فى اخره لمد الصوت المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) واعلاما للتاسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارها (فلا يناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم الحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر ❁ و ❁ الثالث من الشروط العدمية (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه ❁ جملة ❁ يعنى علما منقولا عن الجملة مثل تابط شرا وزرحبا وشافرناها على ما مر لان الجملة المنقولة الى العلمية محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تغير) اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجودين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة ❁ و ❁ هو) اى احدهما (ان ❁ يكون ❁ المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة ❁ اما علما ❁ قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لما سياتى ❁ زائد على ثلثة احرف ❁ لانه اذا كان ثلثيا سواء كان متحرك الاوسط او لا مثل ياعمرو ويازيد لا يرخم ايضا وان وجد تلك الشروط عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط عمر فى عمرو وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثى وان ساكن الاوسط فيقول يازى لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة للجملة الاتية وهى قوله (فيما) موصولة (ابقى) مبنى للمفعول وبابه

ما استكن فيه راجع الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتداء وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) هو موصولة (التى) اى حذف مبنى للمفعول منه ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد ان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشان ان يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة وآلة على الحروف المحذوف منه لشهرته الاشتهارة بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارثا لاشهارة بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادته) عطف باعادة الجار على قوله لان العلمية اى ولزيادة حرف المنادى (على الثلثة) اى على ثلثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهو ثلثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتداء به والى حرف اخر يوقف عليه والى حرف اخر يفصل بينهما فلزم بهذا ان يكون اقل بنائه ثلثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت واما ❊ يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا ❊ بتاء التانيث ❊ المتحركة نحو شاة وثبت فانه يرخم (وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة وشاة او ثلثيا كطلحة وسلمة اوغيرها كضياعة الا انه اذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال فى طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الالف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا (لان وضع التاء التى) هى التأنيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة عليها فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف) استفهام انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتضى للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثر فيه) اى فى ذلك الموقع (سقوط حرف الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ما هو اخر المنادى والتاء واقع فى اخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من اخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية باك نداشتند عربان (ببقاء نحو ثبة) كروه

وجاعة (وشاة) كوسفند بعد (الترخيم) اى بعد ترخيم ذا التاء الذى كان وضعه على حرفين) قوله حرفين متعلق بالبقاء (لان بقاءه) اى بقاء ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان بل) حرف اضراب (مع التاء) متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل نحو ثبة (كان ناقصا عن ثلثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فيه الترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما لزم عن الواضع (اذ التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتانيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول لغيره ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة ثلثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودى وقد بين (الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (فى ترخيم) بدون شرطه (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضى التخفيف مخفف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المص (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى فى بيان مقدار ما يحذف من المنادى (بسببه) ثلثة اقسام حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية فان كان فى اخره ❊ اى فى اخر المنادى) الذى اريد ترخيمه ❊ زيادتان ❊ اى حرفان زائدان (كائنتان ❊ فى حكم ❊ الزيادة ❊ الواحدة ❊ اى فى حكم زيادة حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا يأتى احدهما متفرده عن صاحبتها بل زيادتهما يكون دفعة واحدة لمعنى واحد (احترز به) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما يكون زيادتهما متفرقة بان يكون زيادة احديهما منفردة عن صاحبتها وان يكون الثانى لمعنى اخر ما زيد له الاول (عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاول والثانى (زيدتا) لمعنى (اولا) اى قبل

زيادة التانيث (ثم زيدت التاء التانيث) لمعنى اخر وهو التانيث فلم يكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ماقبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء كذلك تكسر ماقبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون ح ماقبل الياء مكسورا وماقبل التاء مفتوحا فان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى النبأ فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الاخر يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التانيث مثل ثبة وشاة ❁ كاسماء اذا جعلتها فعلاء) تكون مثالا لما نحن فيه ماخوذ (من الوسامة) مصدر وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسم ليسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره وهى الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى اخره للتوسعة فصار مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله ح سمو مثل قنو من سمو سيمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف فصار اسماى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلقاء فصار اسماء فح يكون فى اخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشه (لانه يكون ح) اى حين كونه جمع اسم كافعال فعل من باب عمار) اى من باب ما يكون فى اخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكون مذهب سيبويه مختارا عند المص اياه مثالا لهذا القسم ❁ ومروان ❁ بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون فح يكون تثنية مرو وهو الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى رجل ❁ او ❁ كان فى اخره) اى اخر المنادى الذى ❁ حرف صحيح ❁ فيه اشارة الى ان قوله صحيح عطف على قوله زيدتان بكلمة او وقيل ايراد جزاء الكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول

قبل الايراد المذكور لاتحادهما فى الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى نحو اسماء ومروان يصدق الاول دون الثانى فى نحو بصرى ويصدق الثانى دون الاول فى نحو منصور (اى صحيح اصلى تبادره) اى لمسارعة الاصالة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع عند سماع الصحة لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة) يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبديل وانما قال الغالب ان حرف الصحيح قد يكون زائدا ان لا الصحة لا يمتنع الزيادة وامثلة كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه اى من هذا القسم (نحو سعلاة) لان التاء منه فان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتانيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعنى لا يرخم من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما اولا والسعلاة السعلاء بكسر السين المهملة فيهما الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجئ سعالى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعم من ان يكون حقيقة) كمنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشتمل) قوله حرف صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين فى الاخر اذا كان ماقبلهما ساكنا ان يكونا فى حكم الصحيح كدلو وظبى على ما سيأتى تفصيله ولذا علله الشه بقوله (فان الحرف الاخير فيهما) اى من قوله مرمى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصالة) لما قلنا انفا ❁ قبله ❁ اى قبل ذلك الحرف ❁ مدة ❁ بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل فى كمه كتاب (اى الف وواو وياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها حركة) مبتداء (ماقبلها من جنسها) خبر يعنى ان تكون الالف ساكنة وحركة ماقبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ماقبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة حركة ماقبلها ضمة كمنصور واحترز به بقوله عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ماقبلها من جنسها عن نحو رجيل فى تصغير رجل بالحاء المهملة وسنور اى الهرة فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ماقبلها من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة

المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائد (لتبادرها) اى لمسارعة الزيادة
الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لقلتها) اى لقلة الزيادة فى الحرف
المد (وكثرتها) عطف تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار) ومنقاد
فان حرف المد فيهما ليس بزائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون
والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الثلاثى فيهما خير وقود ثم (نقل
الى باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء والهمزة والنون (فانه لا يحذف
بسبب الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه
من القسم الذى بينه بقوله وان كان غير ذلك فحذف ❁ وهو ❁ اى والحال
ان ما فى اخره حرف صحيح قبله مدة ❁ اكثر من اربعة ❁ احرف يشير ان الجملة
الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرد فى اخره اى اخر المنادى والحال
عن المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى
وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى اخر المنادى يصح ان كان التاء وهذا
مثل قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع ابرهيم حنيفا (كمنصور
مثال لكون المدة الزائدة واوا (او مسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة
الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلى وهو الراء والنون وما قبله
مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله (لئلا يلزم) تعليل لكون الحرف اكثر
من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم
فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه
اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا
على اقل ابنية المعرب وهو ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ
المص (هذا القيد) اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم
الواحدة) بان يقال فان كان فى اخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على الاقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع
ثبة بضم الثاء المثلثة بالفارسية كروه از كوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون
فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضربها

الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى حلك وفى المفصل وذوا التاء من المحذوف
العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى
يرخم) مبنى للمفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا معا فكانتا فى
حكم الزيادة الواحد ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ فى الثانى للزم ان لا يرخم
امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سوا بقى بعد الترخيم على اقل الابنية اولا (لان بقاء
الكلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين) بعد الترخيم (لبس للترخيم
حتى يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك
كما قلنا فى نحو ثبة وشاة ❁ حذفتا ❁ بالبناء للمفعول جزاء الشرطان (اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين) اى فى الاول وفى الثانى بالترخيم (اما) حذف الحرفين
الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان فى اخره زيادتان (فى حكم) الزيادة
الواحدة فلما (كانتا) فلعلة كونهما (فى حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا
حين الزيادة (حذفتا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم
عزل الرفيقين ولانه لما كان فى حكم الزيادة الواحدة كالحرف الواحد فلما كانتا
فلعلة كونهما فى حكم الزيادة فكما زيدتا معا حين الزيادة حذفتا معا عند الحذف
لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كان فى حكم الزيادة
الواحدة كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن
حذفه من حرف واحد (واما) الحرفين الاخيرين (فى) القسم (الثانى) وهو ما فى
اخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته
واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا من شانه ان لا يحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة
الزائدة) اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ورد يرد
مثل وعد يعد (المثل) بفتح الميم والثاء المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشهورين
العرب ومثل المشهور بين العرب مثل قولهم صلت (على الاسد وبلت عن النقد
صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتح الصاد والواو على كما بين
فى علم الصرف ومصدره صولة وهى الحملة والجرة بالاسد معرفه وبلت بضم الباء الموحدة
والخطاب مصدره بول وهو الخذف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب لانه

الخوف سبب البون النقد فى الصراخ بفتحى النون والقاف نوع از كوسفند كوتاه دست وباى ذشت روى يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت على حذف الحرف الصحيح الاصلى المشابه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الزائد المشابه بالغنم الضعيف ولانه الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد لكون اولى بالحذف بالترخيم ❀ وان كان ❀ المنادى الذى اريد ترخيمه ❀ مركبا ❀ ومما نشاء من اطلاق انه يشمل المضاف والمشبه به والجملة من انواع التركيب رفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان (لا يكون مضافا) ولا مشابها به (ولا جملة) يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشابها به والاسناديا بل المراد ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك او تعداديا (وخمسة عشر) حال كونهما (علمين ❀ حذف الاسم الاخير ❀ بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير (فيقال فى) ترخيم (بعلبك) علما (يا بعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخيم (خمسة عشر) علما (يا خمسة) بحذف الاسم الاخير وهو عشر (لتنزيله) اى ❀ لتنزله ❀ لمشابهة الاخير (منزلة تاء التانيث فى كون كل واحد منهما) اى من الاسم الاخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسه يدل على المعنى فكما تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك ذلك الاسم يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وهى التاء وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلها وان كان ❀ المنادى الذى اريد ترخيمه ❀ غير ذلك ❀ المذكور من الاقسام الثلثة كونها ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان الاقسام كما بينا سابقا ❀ فحرف واحد ❀ اى فيحذف حرف واحد) وقال الشه المحشى قد المضارع مع مضى اخواته الماضية اداعى كلمة الفاء فانها لا يجوز فى الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح حيث عبر ههنا بالمضارع لان المص فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصفة الى تفيد تقليله وهى للمضارع ولعدم احتياجه ايضا الى التقدير فالانسب بالمقام ما ذكر الشه (لحصول الفائدة المقصودة

من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب الحذف الاكثر يعنى اكثر من حرف واحد وموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلثة (نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف بحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصودة بالترخيم به وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزاء فثلثة ولما فرغ بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع ان المحذوف اما فى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال وهو ❀ اى المنادى المرخم ❀ فى حكم ❀ المنادى ❀ الثابت ❀ لجميع اجزائه وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون فى حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة او المحذوف بالترخيم فى حكم ما ثبت لكن الشه اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق بيبقى (ما كان تلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول المراد بالموصول ههنا الحركة الثلثة الضم والكسر والفتح والسكون قبله اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يا بلب فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار فى يا حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يا مر وفى مروان وان كان ساكنا يبقى على السكون نحو يا ثمو فى ثمود ❀ على الاستعمال ❀ الاكثر ❀ فيقال) اى اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (فى يا حارث يا حار ❀ بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا على ما كان) يا حار (عليه قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت ❀ و ❀ يقال فى يا ثمود ❀ يا ثمو ❀ بواو متطرفة اى بوقوع الواو فى الطرف فى (بعد الضمة مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع والمذكور فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله ❀ و ❀ يقال (فى كروان ❀ يا كرو ❀ بواو متحركة) وقعت (بعد

فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو او ياء متحركان الاقلبت الفا للعلة
المذكورة ولم يذكر المص ولا الشارح المنادى الذى يبقى اخره بعد الترخيم على
الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال
منه وماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقب بالضم فى ياقبيل و يابلب بالضم
بابل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل ❊ وقد تجعل ❊ قد للتقليل) ويجعل
مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ماهو الاكثر
اسما ❊ مفعول الثانى ❊ برأسه ❊ الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما
مستقلا (كانه لم يحذف منه شىء) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد
فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا (واعلاله) وكونه معتلا (وتصحيحه) لئلا
يوجد فى الكلام اسم متمكن اخره واو ساكنة قبله ضمة (حكم نفسه) اى حكم
الحروف الباقية بعد الترخم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان
لم يكن صار ذلك الاسم كانه لم يحذف منه شىء فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى
البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى الصحيح صحيح وان اقتضى القلب قلب
ولهذا مثل ثلثة امثلة فقال ❊ فيقال ❊ الفاء ههنا كالتاء فى فيقال ❊ ياحار
فى ياحارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه حكم نفسه
كانه اسم مفردا) ليس بمضاف ولا شبه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه) اى
مستقل كان حروفه عند الوضع ثلثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى
فيبقى على الضم ❊ وياثمى ❊ فى ثمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه
(لانه لما جعل ثمو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا
اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لا لنفى
الجنس وجرم بفتح الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت الواو ياء) خبرها (وكسر ما
قبلها لتسليم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) واحق فى احقو ❊ وياكرا ❊ فى
ياكروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف
اللف (لانه لما جعل كروا) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه
شىء كانه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن

بعد واو) لانه اذا اسكن الحرف الذى بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل
طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل
كرو كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة ماقبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ماقبلها) على ماببين فى علم الصرف وقيل ياكرا بالقلب ❊ وقد
استعملوا ❊ كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة ان استعمال
صيغة النداء يعنى خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمالها فى النداء اكثر
لكونها موضوعة كما ان كلمة والمندوب وفى حاشية لاوجه لايراد المندوب فى اثناء
مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته
اى بجميعه الى هنا كلامه اقول اورد المص المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع
الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان
كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لايمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يازيد
وياعبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه بحث فى المنادى (يعنى العرب
صيغة النداء ❊ يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعمل يا المندوب مع انه اخصر من قوله
وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان الصيغة
للنداء اعتبرت للمندوب ❊ فى المندوب ❊ لانه علة لقوله يعنى يا خاصة يعنى
اختصل استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء (لانه لايدخل
عليه سواها) يعنى لاتستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغتها
جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة منها اما بالزيادة
او النقصان ودائرة استعمال الاصل بكون اوسع (فكانت) كلمة (يا اولى) واليق
بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة
والتعجب والتهديد دون غيرها لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة
والتعجب والتهديد لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها
لانها امهاتها فتصرفت دوخلت فى جميع انواعه (والمندوب) اسم مفعول وبابه لنصر
فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت يبكى عليه اى (ويعد) من العد
اى ويحصى (محاسنه) جمع حسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن

الشئ ورجل حسن وامراة حسناؤهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله لنادب الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالموت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عامة للخلق لان حيوته نعمة عظيم كان الناس ينتفعون منه اى فى امور دينهم ودنياهم (ليعذروه) من عذر يعذر وبابه ضرب به يقال عذره قبل عذره واعتذره اى بين عذره علة لقوله ليعلم فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكاء ولم يعيروه (ويشاركوه) ويكون بشركائه معه فى البكاء (فى التفجع) التفجع التوجع من فجع تفجع من باب قطع يقطع يقال فجعته المصيبة او وجعته وفجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح المندوب ۞ و فى الاصطلاح ۞ هو المتفجع عليه ۞ اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا نصب على التمييز (او عدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد اخل المص باحد قسمى المندوب وهى المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه ۞ بيا او وا ۞ الباء للالصاق صلة للتفجع عليه وفى تقديم يا اشارة الى استعمالها فى المندوب بالاصالة لا بالتبع بوا كان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعمل فى المنادى والمندوب وغيرهما بالاصالة (فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او شخص جنازته ويبكى عليه بقوله يا زيداه و يا عمراه و يقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عليه النادب) ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب عند فقد النادب) (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل عليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحيرة) الندامة والغم لفوت الشئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (الملاحقة) صفة للثلثة (للنادب لفقدان الميت) اى لحقت هذه المذكورات

للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا او وا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع عليه على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يا زيداه و يا عمراه) مثال لفقده عدما ومثل يا حسرتاه و يا مصيبتاه) مثال لفقده وجودا ۞ واختص ۞ بالبناء للمفعول المندوب ۞ بوا ۞ حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة وا بالمنادى لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى حاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصود عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء خمسة ولم يعد وا كلمة وا منها واتفقوا فهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا ۞ وحكمه اى حكم المندب) اى حاله وشانه ۞ فى الاعراب ۞ اى فى كونه معربا منصوبا والبناء ۞ اى فى كونه مبنيا اما على الضم او الواو مثل وازيدو وزيدان ووازيدون حكم المنادى ۞ اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم) واحد (من اقسام المنادى) واقسام اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (فحكم اى فحال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان) المنادى (مفرد معرفة فيضم) يعنى و يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيد و يا زيدان و يا زيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وازيدا او الالف ووازيدان او الواو ووازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا او مشابها به ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا او مشابها به ينصب مثل واعبد الله و واطالعا جبلاه او من حفر بئر زمزماه و وامن قلعى باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولاشتراكهما فى معنى

الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى (ولا يلزم من ذلك اى) من التشبيه المذكور وهو حكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى جواز) فاعل لا يلزم (وقوعه) المندوب (على صورة جميع اقسام المنادى واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان اقسام المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه طابق النعل بالنعل ليرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) اذ التعريف شرط فما المندوب (لانه لا يندب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركه فى التفجع عليه ❊ و ❊ جاز ❊ لك ❊ فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع لئلا يلتبس بالمنادى ❊ زيادة الالف ❊ اى زيادة تلك الف الندبة ❊ فى اخره اى فى اخر المندوب لمد صوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى ❊ فان خفت ❊ انت فى التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة المد الالف لدوام المدية فيه ولا تنفك عنها لكون المد طبعا لها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرف مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلها من جنسهما ❊ اللبس ❊ بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الا الالتباس وبالضم براهن بركرفتن يقال لبس والثوب يلبس ولبسا والبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا فى الصحاح فى نصبه بنزع الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت عن اللبس (اى التباس ذلك اللفظ) المندوب (عند زيادة الالف) اى الف الندبة بغيره) اى بغير ذلك اللفظ (عدلت) اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا عن الالتباس وقصدت (الى زيادة حرف مد) بدلا عن الالف بدل من المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه الشيخ بقوله (مجانس بحركة اخر المندوب من كسرة) بيان الحركة (او ضمة) لان المجانس للكسرة الياء وللضمة الواو واذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونا حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالاخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى الكاف الخطاب المؤنث مفردا او مجموعا بناء على تمثيل المص بهما او ضمير الغائب جمع المذكر (كما اذا اردت

الخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة ❊ قلت ❊ بالخطاب ايضا عند الندبة ❊ واغلامكيه ❊ بابدال الالف ياء لا تقول (واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام رجل (مخاطب) لان الكاف فى يا غلامك اذا كان خطابا للمؤنث بكسر وللمذكر بفتح كما سبق فيكون حركة اخر المنادى اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا اريد الالف المندوب يفتح يعنى ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن اعراض الالف الى الياء فرارا عن الالتباس واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الياء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت ❊ واغلامكموه ❊ بابدال الف واو (اذ الميم) اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضم فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (ولا) تقول (واغلامكماه) لالتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب والاحتراز عن الجمع المكسر السالم وصفه بقوله اثنين يعنى واذا زيد الالف الندبة فحركت الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامكماه لا يعلم انه بندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان اخر المندوب ضمة ❊ و (جاز ❊ لك الهاء ❊ ايضا يقال لها هاء السكت (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات الثلث) الواو والياء والالف وبعضهم توجيهنا معنى الالف فى ادون ولئلا يلتبس المندوب بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما ❊ فى ❊ حال ❊ الوقف ❊ لا فى حال الوصل ظرف للجار المقدر او المضاف المحذوف (لبيانها) هذه المدات بكمالها لاسيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال الظهور ❊ ولا يندب ❊ بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيد به بقرينة (الا) الاسم المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذه القسم لانه لا يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه عدما واذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفى الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيبتاه ولبست بمعرفة انتهى ❊ الا ❊ الاسم

المعروف ❊ الذي اشتهر المندوب به) بين الناس في حال حيوته سواء اشتهر بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال ابعض المعرف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا الا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) ليقبل عذره بين الناس بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك ❊ فلا يقال وارجلاه ❊ على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وامراتاه (اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص) يعني لم يشتهر بين الناس انه يقال لشخص معين رجل بحيث صار علماله فاذا انتفى اطلق رجل وندب (و) قيل يارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامع (اليه) اى الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الاسم المعروف اشتهاره بين الناس في حال حيوته كيف ما كان وفي رضى ونفى بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال وهذا من المعارف ولو لم يكن علما او كان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحروف الندبة تقول وامن قلع باب خيبر وامن حفر بئر زمزماه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله واجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه ❊ وامتنع ❊ هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان (الحاق الالف) الندبة (بصفة المندوب) ممتنع ويجوز ان يعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان يكون متفرعا لقوله ولا يندب الحاق الالف اى الف الندبة بصيفة المندوب باخر صفة (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعني بل يجب الحاقها باخر الموصوف مثل اوزيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت باخر المندوب الموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه) بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (يجيء به) اى بالمضاف اليه (لتمام المضاف

وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف والتعريف والتخصيص (فهو) اى المضاف اليه كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه يجيء بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم (للتخصيص) كما في النكرة (التوضيح) كما في المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاقا الالف الا باخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا باخر المندوب ليس الموصوف فتلحق باخره سواء يجيء بصفة اولا (فلهذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة باخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو يا امير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير والحقت الفا المضاف لا ينفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة فالحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول اكلت حب رمان وان لم تكن اكلت الا الحب فقط ولم يجز الحاقها باخر صفة المندوب ❊ ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس ❊ اى خالف يوسف خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان يسند المخالفة اليهم دونه الا انه اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجماعة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفة) اى باخر الصفة المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلق (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعني وان كان الاتصال اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام الشيء من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شيء من المضاف كالتنوين ونون التثنية والجمع على احدهما (من الاتصال) اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه لما قلنا انفا ان المضاف اليه مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال بينهما

اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة
والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه
من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الائمة
فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فنظر الجمهور
الى الاتصال اللفظى فجوز والحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا وهو المختار
لكونه وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى والمعنوى فجوزوا الحاقها
فى آخر الصفة كما جوزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهما) اى لاتحاد الموصوف
مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (فان
الطويل) فى قولك وازيد الطويل (هو زيد لاغير) يعنى ان الطويل يصدق
على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب
ايضا وغيرها على ما سيأتى فى بحث النعت (بخلاف المضاف والمضاف اليه
اى سواء كان الاضافة حقيقة او غيرها فانهما (متغايران فى الذات) حيث لا يصدق
احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب
زيد وغير ذات غلام وضارب وان كان يصدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة
وحسن الوجه الا انه اعتبارى تامل فى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى
جرت بين الصفة والموصوف (حكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعله
ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف
صغير يكفى فيه من الماء الوحد فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحاح وفيه تفصيل
فقال) عند تبينهما (واجمجمتى الشاميتيناه) الجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم
الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الواحدة (العذح) من الخشب ويقال ايضا
لعظم الراس المشتمل على الدماغ ويقال القبيلة من العرب كذا فى الصحاح
لكن المراد ههنا الاول واصله واجمجمتان فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب
وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمجمتى
المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيها او مجلوبتين فيها والشام اسم
بلدة مشهورة انما يقال لها شام لكونها فى شمال القبلة كانه خفف من الشمال

وجود (قيام قرينة) اى وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة ❊ حذف
حرف النداء ❊ وهى يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب
والكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط
دون غيرها لانها تستعمل اما فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثل
ايا وهيا وفى المتوسط بحسب كاى فيجوز فيها الذكر والحذف ❊ الا ❊ اذا كان
حرف النداء يعنى خاصة (مقارنا ❊ مع اسم الجنس ❊ يعنى داخلا عليه (يعنى
المص (به) اى باسم الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام
رجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما لا يصح دخول اللام عليه
لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخوله عليه (قبل) دخول حرف (النداء
عليه (سواء تعرف) اى صار ما دخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى بدخل
حرف النداء لقصد تعريفه (كيا رجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء صار
معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة
او لم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف
ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد بقى على ما كان عليه فلا يكون
معرفة فينصب (مثل يا رجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل
يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس
لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان
لا ينادى الا من يعرفه باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنس
الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يا رجل او رجلا (حرف النداء) وقيل
رجل رجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع
او ذهن المنادى (الى انه) اى الى ان الاسم حذف حرف النداء منه مثل رجل
فى يا رجل او فى رجل يا رجل (منادى) الذى يتوجه الى المنادى فيجب بما اراده
والاشارة ❊ اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان
حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يجب (لانه) اى لان اسم الاشارة
كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى

مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدهما انه نودى اليه او اشير اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى ❁ والمستغاث سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف ❁ والمندوب ❁ سواء كان مندوبا بواو ويا فانه لايحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب فيهما مد الصوت) لان مد الصوت مطلوب المستغاثة فى المستغاث ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذا مد صوته فيها يعلم المستغاث انه احوج الى احتياج الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة يسمعه من هو اقرب منه وبعد فيكثر من يدعو المندوب لان المقصود اصلى من ندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء او الندبة (ينافيه اى يمنع مد الصوت لان المد لايكون الا بزيادة الحرف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لايحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا اى على ما استثنى (من المعارف) حالا من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حال قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بحيث كل ذى حال فيطول الكلام وايضا اذا كان ذا الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم بالرفع لانه فاعل (سواء كان) مضافا او مفردا مثل ياعبد الله ويازيد وسواء كان حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شئ (عن حرف) حرف (النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه اى الشان (يحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله يالله حذف حرف النداء لان حق ما فيها اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا وكثرة ندائها لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى الاخر تبركا باسم تع وتعظيما لشانه تعالى وانما قدم حرف النداء عليه لجواب الصدارة فيها

هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا (وقال) الفراء اصله ياالله امنا بخير مخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فركبت بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك لاتقول ياللهم يا الله وقد يزاد ما فى آخره وقال) وما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يااللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما او بغير بدل) عن حرف النداء ❁ نحو يوسف ❁ والاصح انه عبرى وقيل عربى واصل يوسف من اسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كاغير الاعلام المنقولة ❁ اعرض ❁ امر من الاعراض ❁ عن هذا ❁ القول ولاتذكره واكتمه فانك بحق صادق (اى يا يوسف) محذوف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (ولفظة اى) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما بذى اللام) نحو ايها الرجل ❁ وايها العير اى ياايها الرجل وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظ (او) وصفت (بالموصوف بذى اللام نحو ❁ وايهذا الرجل (اى ياايهذا الرجل) وايتها المراة ويااية هذه المراة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد لفظ ذا اثقله (فلا يجوز الحذف اى حذف حرف النداء من اى واية (ولا من ايهذا) واية هذه (من غير ان يتصف اى واية (وهذا) وهذه اى حد هذه الكلمات (بذا اللام) مثل ياايها الرجل واية هذه المراة لان هذا اسم من اسماء الاشارة لايحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه وبذا اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى اى معرفة كانت من المعارف التى هى المضمرات والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدهما اضافة معنوية لانه ح يكون (معرفة) ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف النداء منها (نحو غلام زيدا فعل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام

الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) فى (الموصولات) ايضا لانها المعارف
نحو من) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فاداه
اولاقدعى بقوله (احسن الى) من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى
لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذوذ) هيا
وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان الصاحبى لاينادى نفسه فخرج
ضمير المتكلم وفى المخاطب يجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب
يقتضى سابقية المرجع وهذا الشرط فلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز
وما يكون (نداؤه) شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت واياك
اويا هو اويا انا اويا نحن ❁ وشذ ❁ حذف حرف النداء من اسم الجنس
لكونه مخالفا لما هو القياس فى قول القائل ❁ فى اصبح ليل ❁ اصبح بفتح الهمزة
امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل
قوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن بع (يا ليل حذف حرف النداء
وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء لما عرفت
شذوذا) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امراءة امراء القيس حين
زفت اليه وذلك لانه كان قدار تضع كلبا فى طفولية فلما عرفت بقوله منه رايحة
الكلب فلما اصبحت اخذت منه انطلاق قيل هى ام جندب وسالها عن ذلك
فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة كناية
عن كثرة نومه وقلة وطيئه (حين كرهته) متعلق بقالت وهذا مثل يضرب
فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المفهوم قياسا لمورده ❁ و شذ ايضا
فى) قوله ❁ افتد ❁ امر من الافتداء وهو بالفارسية باز خريدن خوز بخشدن
هم جبر شما عا يعنى منه كردنا ❁ مخنوق ❁ اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام
وهو افتد مخنوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نائم مستلق) على ظهره
وهو سليك بن سلك (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان
يخنقه (فقال افتد مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه

سليك فضرط من ضغطه فقال له ايضا سليك اضرطا وانت الاعلى اى
الضرط وانت تريد ان تخنقنى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء
عن المخنوق) بقرينة المقام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف منه حرف
النداء (شذوذا) غير لان خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب
للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده ❁ و
شذ ايضا حذفها (فى) اطرق ❁ امر من الاطراق وهو طاء الراس وبالفارسية يقال
بالفارسية خاموش بودن وچشم ور پيش افكند وسر فرو كردن ❁ كرا
اى كروان) على وزن زوزن طير طويل العنق والرجل والمنقار وقيل يقال له التركى
بالقعل كذا فى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر
الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو ههنا ويحتمل ان يكون الثانى
وفيه) اى فى اطراق كرا اوفى كرا من اطرق كرا (شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس) بدل شذوذان بدل البعض او خبر مبتداء محذوف احدهما
وترخيمه غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوصا بذى التاء
المتحركة للتأنيث لان فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله
اسما راسه ذكره الهندى ولم يذكره الشيخ لانضمامه من قوله وقد يجعل اسما
براسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما براسه لا يكون شاذا عند الشيخ
لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذيته (قيل هى) اى هذه العبارة اى اطرق كرا
رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء
وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى يرقى اذا دعى بها فهو راق اى داع وبابه ضرب
يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان ويقولون
اذا ارادها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعامة
اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجراءة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر
فى ان والفتح يعرف بالتامل (فى القرى) خبران بضم القاف وفتح الراء قرية والقياس
فى جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يونانية ولعلها جمعت على ذلك
مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا فى الصحاح لعله امال اراه هنا كرى (فيكن

من الحركة والطيران اذ اسمع هذه الرقبة امالاصطفائه منها او لكمال حماقته ويطرقللا) اسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) بان يأتى عليه ثوب او شبكة الشبكة التى يصاديهما او غيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قبلما لمورده (والمعنى ان النعامه الذى هو اكبر منك) واعسر ضبطا وصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول (الى القرى) وقسم فيها (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية ليس حالى كذاشته نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه پس خلاصى نمى شوى تو دارشت ما (ايضا) اى كما لم يخل النعامة ولما افرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذف منه ومالا يجوز حذفه اراد ان يبين جواز حذفه المنادى ايضا مبينا بقلته فقال ❊ وقد يحذف قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة ❊ المنادى ❊ سواء كان مبنيا او معربا ❊ لقيام قرينة جوازا ❊ اى جزافا جائزا ❊ نحو الا يسجدو ❊ بتخفيف الا) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلثة اما والا وها ليصدر بها الجملة كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حرف التنبيه على ما سيأتى و) لفظة (يا حرف) من حروف (النداء) ولذا كتبت منفصلة (اى يا قوم اسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قال وكذا كتبت فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا و (القرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول كلمة يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصايص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجد وا بالتشديد اللام لانه) اى لان قوله الا يسجدوا (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من حروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ما سيأتى (ادغمت نونها) اى نون الناصبة (فى لام لا بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجها ولذا يبدل النون من اللام فى امن

اصله امل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا يكتب الياء متصلا به من سجد وا بلا همزة (يسقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى فصدهم لان لا يسجدوا او زين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان يسجدوا بزيادة لا وقراءة الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه ويا للنداء ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله وقالت الا يا اسمع نعظك بخطة فقلت سميعا فانطق واصبى انتهى الموضع ❊ والثالث ❊ اى من تلك) بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها ❊ ما ❊ اى المفعول ولم يقيده به بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا لما سيأتى فى بحثه ❊ اضمر ❊ بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزم التقدير ❊ عامله ❊ الناصب له) فالاضافة عهدية صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير ❊ الشريطة) فعيلة كالذبيحة والنطيحة (والشرط كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لا صفة لكن الاول بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة لما انطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر عامله الناصب له بناء) مفعول فعله مطلق حذف فعل العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا ، مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسير اى تفسير العامل) ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (ح) اى حين كونه مفسرا بما بعده (احترازا) مفعول له او جب عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى حيث لا يحتاج الى تكلف الاضمار ليكون اولا فى الكلام اجمالا او ابهاما وثانيا تفصيلا وتفسيرا ذلك لانه لو وقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعزى من المنساق بلا تعب كذا افاده الفاضل العلامة التفتازانى فى طوله

فحكم الناصب ههنا الحكم الرافع فى قوله تع وان احد من المشركين استجارك ❊ وهو
اى ما اضمر عامله) الناصب له (على شريطه التفسير ❊ كل اسم ❊ معرفة كان او نكرة
بعده فعل ❊ بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله
جمله ظرفية فى محل الجبر صفة لقوله اسم المراد بالفعل المتعدى سواء كان متعديا
بنفسه او بغير وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول ❊ او شبهه ❊ اى المراد به اسم
الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره (اخترازيه) اى بقوله فعل او شبهه
عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع
بعد احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يرد) المص (به) اى بقوله بعده (ان يليه
الفعل) يعنى ان يقع الفعل (او شبهه متصلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فاصل
بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا
عمرو ضرب ولا زيدا انت ضاربه مع كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون
الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذى) وقع (بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه
نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره (عمرو ضرب زيدا عمرو) وضربه لان اتحاد فاعل الفعل
المفسر والمفسر واجب فينبغى ان يقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر لتجد فاعلا
هما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضاربه او تضرب بتاء
الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه
العمل منه وهذا فى شبهه الفعل ❊ مشتغل ❊ بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على
سبيل البدل ولذا قال الشه (ذلك الفعل او شبهه) ولذلك ❊ عنه ❊ متعلق
بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض اليه اشار الشه بقوله فارغا عن
العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق
المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين
والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اى عن العمل فى ذلك الاسم) اى
الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا ❊ بضميره ❊ اى بالعمل) اى يعمل
ذلك الفعل او شبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم واذا جعل مفعولا له
حتى لو لم يكن عاملا فى ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسير المثال به

ضربه

ضرب عمرو فلا ينصب زيد فيه بل يرفع ❊ او ❊ فى ❊ متعلقه ❊ بكسر اللام
عطف على ضميره (اى) بعمل ذلك الفعل او شبهه فى (متعلق ذلك الاسم) لكونه
مضافا الى ضمير يرجع اليه وبفتح اللام اى يعمل احدهما (او متعلق ضميره) ذلك
الاسم لاتصال الضمير اليه وقول المحشى عصام بان يكون مضاف اليه لمفعول
الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت
عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او صلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا
ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
فقس انتهى نعم ما قال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير والمتعلق
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى يعمل و (فى ضمير
ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم
حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل باخر ولذا قال (لا بسبب اخر بحيث
لو سلط ❊ مبنى للمفعول من التسليط (لمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه ما دام مشتغلا
لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع ❊ عليه ❊ اى على ذلك الاسم) يعنى
لو عمل برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم ❊ هو ❊ اى
احد الامرين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيد فى ضاربه ❊ او مناسبه
عطف على الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تع اسكن
انت وزوجك الجنة (اى ما يناسبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر الناصب
وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل فى معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على
الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل زيدا مررت به (او اللزوم) مثل زيدا
ضربت غلامه وحبست عليه وسيجئ معنى الترادف واللزوم ❊ لنصبه ❊ جواب
لو اى (اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل او شبهه (الاسم بالمفعولية) اى على
ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الفعل او شبهه والبارز
الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم
ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر

من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء
كان متصلا به اولى ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه مافسر وبين ومن التسليط
ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف
او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده
فعل او شبهه جنس (فيقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه) الباء في قوله فيقيد متعلق
بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عند التعريف (نحو زيدا ضربت) وزيدا
انت وضارب فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم
الاشتغال المذكور (ويقيد) تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى
عن عمل كل واحد من الفعل او شبهه فى ذلك الاسم والباء (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق
بالعمل اى عن يكون عمل فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا
القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد
الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل فى زيد بل تضم اليه افعه بالابتدائية فيكون المانع
الاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه
ليس بمجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل
معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل
معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى
زيدا (ايضا) اى كما ان مجرده اشتغال ضربته بضمير مانع عن للعمل فيه كما فى زيدا
ضربته (مانع عن ذلك) اى عن العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان
الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (ويقيد
النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان لما اضمر عامله
على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان فى هذا الباب
اذ تقديره كنت زيدا اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله
لا نصبه حقيقة بالمفعول به وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر
فى رحيم عبر المنادى قيل دخوله خبر كان اولى لان النصب علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهو خبر كان وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما

ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب انتهى اقول ان المقام والبحث يأباه لكونه فى المفعول به (وههنا
اى المستفاد من هذا التعريف (صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة
وهى المثال يقال صوره تصويرا اى مثله وتصورت الشئ توهمت صورته
فتصور لى والتصاوير التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير
والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديها) اى احدى
الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه او سلط عليه بعينه (اشتغال
الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط بعينه والثانية
المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره واوسلط مناسبه فى الترادف (اشتغاله
اى ذلك الفعل بالضمير (بعد الاسم بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما
اى فعل (يناسب الفعل المفسر بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا
مشتغل عنه بضمير ومناسبة (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا
مع تقدير) تسليط (ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار
المشتغل بالضمير ثلث صور (والرابعة) منها المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه
ولو سلط مناسبة باللزوم (اشتغال) الفعل المفسر (بالمتعلق) مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان الفعل المشتغل انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبملازمه حتى صارت
امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة
اقسام ايضا حتى يصير امثلة ثلثة تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور
ستة ثلثة منها المشتغل بالضمير وثلثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه (ولا يتصور حين)
اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الا تقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم
لا) نه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى
يكون التقدير ضربت غلام ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسبه الفعل بالترادف لان
ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر
فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم

واحدة وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد فلهذا
صارت الصور اربعة (ولهذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المص اربعة
امثلة ثلثة منها) اى من تلك الامثلة (المشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير بقسامه
الثلثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد منها
المشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمتعلق الاحسن فى ترتيبها) اى فى ترتيب الامثلة
الاربعة (ح) اى حين كون ثلثة منها مشتغلا بالضمير وواحد مشتغل بالمتعلق
تاخيرمثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل
بينهما باجنبى لان اشتغاله الفعل بالمتعلق صار كانه اجنبى عنها اى عن اشتغال الفعل
بالضمير (كما لا يخفى وجهه) اى وجه الاحسن فى الترتيب فى محشى عصام لان مقتضى
سوق كلامه اجنبى خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بالاجنبى
منها اوله وجه اخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بالاجنبى
منها ولما فصل المص وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعرفة
بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه
ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال
لانه المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب
جمع الافعال المعروفة على الترتيب فى التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول
المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور
الاربع على الترتيب المستحسن فقال ❊ نحو زيدا ضربته ❊ مبتداء (مثال الفعل
خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط
بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محظور كما فى الصور الثلث الاخر
ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضاربه زيدا ❊ و (نحو زيدا ❊ مررت به
وزيدا انت مار به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف) مغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد
وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت
لان المار بالشئ يجاوزه فيكون المرور فى المعنى المجاوزة فكانا مترادفين ❊ و

نحو ❊ زيدا ضربت غلامه ❊ وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق) وهو غلامه تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع تقدير
تسليط الخ اكتفاء بما سيقول فى قوله ❊ و ❊ نحو ❊ زيدا حبست عليه ❊ لان
العبارة فيهما واحدة فيكون الثانى تفسيرا للاول واختصار الايضاح مثال الفعل المشتغل
بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ
يعنى فان حبس الشئ لاجل الشئ لان لفظ على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزم
ملابسه) الضمير راجع الى الشئ الاول (محبوس عليه) لانه يحبس احد بجرم
احد ونه تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كان يكون رفيقا له
او مستكرا او جاسوسا او غير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد بدون
تعلقه به ومناسبة كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر على شريطة التفسير
والاستشهاد بالامثلة على الصدر الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ
فى الايضاح فقال ❊ ينصب ❊ بالبناء للمفعول ❊ زيد ❊ نائب الفاعل (فى هذه
الامثلة) اى فى كل واحد منها ❊ بفعل ❊ متعلق بنصب مضمر مقدر ❊ يفسره
ما بعده اى يفسر و يبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت
تفسير للفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب
صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا
ضربته ضربت) خبرا باعتبار لفظه بقوله الفعل لانه مبتداء (المقدر) بالرفع صفة
ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربته (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا
فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه
لاشتغاله بضميره فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه
هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول) الناصب للاسم المذكور
(وجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجود
فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اغنى) بقوله مفسره (ضربت
الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول لاغنى (وعلى هذا القياس
الذى يجرى فى زيدا ضربته والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا

جاوزت باعتبار القول مبتداء اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به
فان الاصل ❀ جاوزت ❀ زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر
بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) بمعنى يكون رديفا له (اعنى) بما يرادفه
مررت به) ❀ واهنت ❀ عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت
من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله من الاهوان وهو
الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تع وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت
فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها
بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعنى) يستلزمه الاهانة
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده) غالبا لان بعض الاحبة
الصادقين فيما يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب
صونا لعرضهم ولذا قال غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد
اصلا ولذا لم يقيده الشيخ ❀ ولابست ❀ عطف على اهنت من الابس يلابس
فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه لما مر (فانه) او لابست (مفسر) بفتحها
بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعنى) بما يستلزم (حبست عليه
لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاح بالامثلة وبيان
الفعل المفسر الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشيخ ايضا
التصريح بتلك الاقسام المعلومة تضمنا فقال (ثم اى) بعد التعريف والايضاح
بالامثلة وبيان الناصب له (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم
والظاء المعجمة جمع المظنة يقال المظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان
من ظن يظن وبابه رداى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على
شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم
المختار) خبران (او الواجب) عطف على المختار (فيه اى) فى الاسم الواقع
فى تلك المظان متعلق بشبهما الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل
بشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع فتقدير
اما المختار فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما على

الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل لان الاسم الفاعل او الاسم
المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه
اى) فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار
المص) وفصلها (فقال ❀ يختار ❀ قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان
يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم وثم الى ان ينتهى الاقسام
الاسم لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وما وقع فى شانه الاهتمام يكون
بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار
على شريطة التفسير لا فى اسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى ذلك الاسم
لا يجوز الا النصب ❀ الرفع ❀ اى ان يكون مرفوعا ❀ بالابتداء ❀ اى بكونه
مبتداء) فيه اشارة الى ان المصدر مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ولبس المراد به
العامل المعنوى لانه يقال ح الابتدائية وانما قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل
كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان
تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء
اى بكونه مبتداء السلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به
الى ان الظرف متعلق بيختار اى كون رفعه مرجحا ومختارا ❀ عند عدم قرينة
خلافه ❀ اى قرينة ترجح خلاف الرفع) يعنى المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى
اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب ويرجح الرفع بالسلامة عن الحذف فيكون يختار
او علل قوله ويختار بقوله (لان قرينة الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب
يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى
وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله
صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور (قرينة مصححة للنصب) والقرينة
المصححة هى الامور الاتية فى قوله يختار النصب الخ (فنى لم يرجح) مبنى للفاعل
النصب) بالنصب (قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم
يرجح) النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول
الرفع) نائبه (بسلامته عن الحذف) لان الاسم المذكور اذا وقع بالابتداء يكون

سالما عن الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع
مختارا ولم يرجح الى جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده
يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان متساويتان من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ
من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته عن الحذف فالعمدتان وان
تساويا فى الصحة لان قرينة الرفع اقوى لما ذكرنا ❁ او ❁ يختار فيه الرفع بالابتداء
عند وجود ❁ القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه
وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا انه (يكون القرينة المرجحة
للرفع ❁ اقوى عنها ❁ اى من القرينة المرجحة للنصب ❁ يعنى القرينتان من
الجانبين وان تساويا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون اقوى من قرينة النصب
فيكون الرفع اقوى ❁ كاما ❁ بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) الذى وقع
فى مظان الاضمار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة ❁ مع غير الطلب لم يقل
مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء (اى بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى
الطلب (كالامر والنهى والدعاء) فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه بل
المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على) الجملة
الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب
وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية
التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة
اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين
والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى
لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتداء) لتضمنها معنى الابتداء يقتضى ان يليها المبتداء
غالبا على ما بين فى الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية
قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة
الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع

فى كلامهم) وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة
الفعلية اكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون
اما اكثر وقوعا به ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها
مرجحة للرفع هى (مؤيدة بالسلامة عن الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع
واما قال) لمص (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم
واما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار فى) الاسم
المذكور (ح) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب
اى النصب لا الاسم المذكور لا غير (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى
وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا
لا يجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار
والانشاء لكونه اثبات ما يوجد لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل
الاخبار به لا يجوز ان يكون خبرا (الا بتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤول
والانشاء مقول له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه يؤول بقوله فنقول فى حقه اضربه
فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل
البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب ❁ و ❁ مثل اما مع غير الطلب
فى) اختيار رفع الاسم الواقع بعدها ❁ اذا ❁ الواقع على الاسم المذكور
اى اذا الواقع على الاسم بعدها قيدها هنها بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن
فى العبارة الكائنة ❁ للمفاجاة ❁ وسيجئ تفسير المفاجاة فى بحث بعض الظروف
فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا
المفاجاة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد
زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية
التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب
واذا المفاجاة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية
مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار رفعه) اى فى الاسم المذكور
الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا

لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجاه انما يكون فى القار دون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختار (وماوقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المص قال ههنا ويختار بعد اذا للمفاجاءة الرفع (وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتداء فيلزم التناقض بين بعد قوله مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله وماوقع فى بحث الظروف (من ان اذا المفاجاءة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتداء (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثيرة وقوعها بعدها فلاتناقض) بينهما لان المراد بالمختار ايضا الغلبة والكثرة لان مالم يقلب ولم يكثر لايكون مختارا وقيل المراد باللزوم اللزوم بمعنى الوجوب وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير فيستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ❁ ويختار النصب ❁ فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير ❁ بالعطف ❁ اى بسبب عطف الجملة هو) اى الاسم المذكور واقع (فيها ❁ على جملة فعلية ❁ متقدمة) صفة الجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقديم ❁ للتناسب ❁ اى لرعاية التناسب اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوفة عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيد القيته) بنصب زيد تقديره خرجت فلقيت زيد القيه وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمروا وهذا بقلها لعطفه على مايشابه الفعل ❁ و ❁ يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع ❁ بعد حرف النفى ❁ يعنى) ليس المراد منه ما يتبادر الفهم بل المراد مايقلب دخوله على الفعل ويكثر مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه

الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولا رجل وان انتم الابشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما الوجود اوغير ذالك مما يكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسمية المذكور بعدها مع انها من جملة حرف النفى (اذ هى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومختصة عملها فيه دون الثلثة الاول لانها تعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصر فى العمل المضارع حيث لا تعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لما عمر تكرمه ولا ان بكر اتقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سيما عادون الثلثة الاول لانها من دواخل الفعل كثير فجاز تقدير الفعل فيها جوازا اووجوبا (نحو ما زيدا ضربته فى) تقدير ماضربت زيدا ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمرا) فى تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما اتى قول ولا عمرا فى لا لانها فى الاصل لنفى الجنس فتقتضى ان تدخل عليه فاذ دخلت على المعرفة او الفعل الماضى لزم التكرار خبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تع فلاصدق ولاصلى (وان زيدا ضربته) فى تقدير ان ضربت زيد ضربته يعنى ما ضربت زيدا ضربته (الا تأديبا) الاستثناء مصروف الى الامثلة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لابد فى كون ان للنفى من قرينة والاولى لانها لاتحتاج فى كونها للنفى اى القرينة ❁ و ❁ يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا ❁ بعد حرف الاستفهام ❁ وهى الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته فى تقدير اضربت زيدا ضربته لان استفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر فى الاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى (انما قال) المص حروف الاستفهام) احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فى الاسم) الذى يتضمن (معنى الاستفهام مثل من اكرمته) وما صنعته

وابهم يكرم وغير ذلك للامر في زيد ضربته (ولم يقل) المص (همزة الاستفهام
ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل هل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا
ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعني وان عد النحاة
مثل هذا المثال قبيحا يعني حذف الفعل بعد هل ان يكون في حيزه فعل لانهم
استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعني الدخول على لفظه اذا كان
في حيزه فعل ولم تقنع بدخوله على الاسم وكذا قبح هل زيد قام ولا بتقدير الفعل
بل لابد من دخوله عليه واما اذا لم يكن في حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل
زيد قائم لانه اى (لان هل بمعنى قد) التحقيقية (في الاصل) يعني في اصل وضعه كقوله
تع هل اتى على الانسان حين اى قد اتى (فلا يكفي فيه) اى في هل (تقدير الفعل
كما لا يخفى تقديره في قد لان قد حرف لابد له من تعلق مذكور لفظا كحرف العطف
لابد له من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل الاولى ان لا يقدر لانها فرع
قد ولكن جار على قلته لان المقدر كالمذكور تمل ❀ و ❀ يختار النصب ايضا
في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) اذا الشرطية ❀ اى المنسوبة الى الشرط
باستعمالها فيه وضعها بالشرطية احترازا عن اذا المفاجأة على ما مر من انه يختار
الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة في الزمان) في الرضي والاكثر عند سيبويه
والاخفش كون ما بعدها فعلا اما ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو اذا السماء
انشقت اى اذا انشقت السماء فقوله المص واذا الشرطية على مذهبهما وانما
اختير بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها لما كانت غير عاملة
في الشرط كان اولا ظاهرة في تضمن معناه كن ومتى انتهى فاختير الفعل لمعنى
الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبد الله تلقاه) من الفاء يلقيه
ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من الاكرام في تقدير اذا تلق عبد الله تلقيه فاكرمه
و ❀ يختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) ❀ حيث
الدالة على المجازاة في المكان) لا في الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن
استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزآها اسمان اتفاقا (نحو) جلس حيث زيد جالس اما اذا كفت بما نحو

جمعا فهى كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط (نحو) مثل (حيث زيد تجده
فاكرمه) في تقدير حيث اى في اى مكان تجد زيدا تجده فاكرمه ❀ وفي (ما قبل) الامر
والنهي ❀ عطف على قوله بعد حرف النفي او قوله بالعطف اى يختار النصب في الاسم
الذي وقع قبل الامر والنهي (يعني موضع وقع الاسم المذكور) اى ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ومكان اذا كان قبل الامر والنهي (مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل
الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لا تضربه) مثال لما وقع قبل النهي في تقدير ا
ضرب زيدا اضربه زيدا لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب زيدا
لا تضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اى وانما جعل مختارا (في هذه المواضع) الست
هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع
الاول وهو بالعطف على الجملة الفعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب
بين المعطوفين واذا فسره الست المواضع بقوله (اى ما بعد حرف الاستفهام) وهي
الهمزة وهل (و) بعد حرف (النفي) وهي ما ولا وان (و) بعد (اذا الشرطية و) بعد
حيث وما قبل الامر و) ما قبل (النهي النصب بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
اختير (في الاسم المذكور) في حد هذه المواضع الست ❀ اذا هي ❀ اى هذه
المواضع ❀ مواقع الفعل ❀ اى مواضع وقوع الفعل فيها) اى في هذه المواضع
الست (اكثر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان
المنفي والمسؤول عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه
اذا او حيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر والنهي لئلا يلزم
وقوع الامر والنهي جزئين لما عرفت ان الامر والنهي وما فيه معنى الانشاء
لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل
القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا (فاذا انتصب
مبني للمفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى في المواضع
المذكورة (الفعل تقديرا) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان لم ينصب فيها
بل رفع بالابتداء (فلا اى) فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه
لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون

بالقليل الغير المختار فينبغى ان ينصب الاسم المذكور فيها لكون عملا بالاكثر المختار ❊ و ❊ كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصورة المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور ❊ عند خوف لبس المفسر بكسر السين هذا التركيب بتابع الاضافة لان المصدر الاول وهو الخوف مضافا الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو لبس مضافا الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن) لايكون التباسه من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى حالة النصب حيث الالتباس فيه لان التركيب الواحد لايحتمل التفسير والصفة معا على ما سيأتى فى هذه الصحيفة (بل) لبس لكل التباسه الا (من حيث هو خبر فى حال الرفع فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه لبس بمفسر فى هذه الحالة مجاز اولى او كونى لانه فى حال الرفع لبس بمفسر وانما يكون مفسرا فى حال النصب ❊ بالصفة ❊ متعلق بقوله لبس المفسر (فلايعلم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور لان) الاسم المذكور ح اما مبتداء او اسم لعامل يقتضى الخبر فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب و طابقا (او صفة) عطف على قوله (خبرا له) اى فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تع بقدر فى قوله تع انا كل شئ الاية (مع مخالفة) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع التباس اختير النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الاية الاتية مثلا ان يكون خلقنا خبرا و بقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول فى خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى بقضائنا و تقديرنا فيدخل ح عموم فى شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشئ و بقدر خبرا فالمعنى ح انا كل شئ مخلوق لنا بالذات و بلا واسطة العباد لان خلق الشئ ح اضيف

الى الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا وقضائنا فخرجت ح افعال العباد عن كونها بتقديره وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ وان الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعنى الله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وارادته فلايكون فعله وعمله الاختيارى والاضطرارى بتقدير الله تعالى وخلقه وارادته اولى (فالتباس) يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب بالصفة او الخبر فى حال الرفع (انما) اى لبس الا هو بين خبريه ذات الفعل) الذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفية) اى و بين كون ذلك الفعل وصفا فى حال الرفع يعنى الالتباس لبس الا فى حال الرفع (لا بينه) اى الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا بوصف التفسير) حالة النصب (و بين الصفة) اى و بين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى التباس فى حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايحتملهما) اى لان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم و خبرا له ايضا (معا) اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لايحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لايحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالتباس هو فى حالة الرفع ❊ مثل ❊ قوله تعالى ❊ انا كل شئ خلقناه بقدر ❊ ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو ولانه لو رفع كل هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافق المعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيب الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصدقة والعداوة علة لها ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لغاة لمعنى المقصود ولو نصب لايلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل) فى قوله تع (على الاضمار بشريطة التفسير) فيكون تقديره انا كل شئ خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اى يكون مبتداء (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اى المبتداء (كانه) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اى لنصب كل (فى اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله) تع (بقدر

خبرا المبتداء (وهو) اى كون خلقناه صفة ويقدر خبرا له (خلاف) المعنى
المقصود) فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصبا
فى المعنى المقصود فى يكون خبرا ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الاية
الحكم على كل شئ باناى بان كل شئ (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله تعالى لاخالق
غيره (بقدر) اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود
عنها (الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الاية
ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير
توسط العبادات بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى فان هذا الحكم (يوهم كون
اى يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
الله تعالى) عن ذلك رذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول
يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شئ
قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه (كما هو المذهب
المعتزلة فى الافعال الاختيارة) كالضرب والشتم والخياطة وغيرها مما يكون فيه
اراداتهم الجزئية (وللعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختيار كالقدارى
يبنى القدر فيكون خالقاله ويلزم منهم تعدد الالهة اذ يكون كل احد الها فيكون
مناقضا لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات
الدالة على وحدانية تعالى وخرقا لما انقعد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين
الذينهم اهل السنة والدين ❊ ويستوى الامران ❊ اى الرفع) بدل من الامران بدل
البعض او خبر مبتداء محذوف والاول اولى (والنصب) فى الاسم الذى وقع فى مكان
الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الاخر (فلمتكلم
اى لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (اى يختار كل واحد منهما) اى من الرفع
والنصب (بلا تفاوت) اى بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الاخر
فى مثل ❊ زيد قام وعمرا اكرمته ❊ اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند
زيد متعلق بالفعل المحذوف (او فى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا
لمى وان لم يكن قوله عنده او فى داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميرا الى زيد مقدرا

فى هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى
وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه مما يجب ويمتنع وفى المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتداء واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه وقد عرفت
فى ما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت فح لا يصح كون مما يستوى فيه
الامران لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام
اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المص اعتمادا
على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغى ان الامران الرفع والنصب
متساويين اى ايستوا الامران هذا تفسير لقوله مثل يعنى ان استواء الامرين فى الاسم
المذكور ليس مخصوصا للمثال المذكور بل يجرى فيه (وفيما اذا عطف) اى تركيب
اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور عن جملة) متعلق بقوله اذا عطف
ذات) بالخبر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية
جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اى رفع ذلك المذكور
بالابتداء) اى بكونه مبتداء اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية
لمناسبة يكون كل منها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اى نصب
الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر اله
اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل (والوجهان
الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الاخر (لحصول التناسب فيهما
اى فى رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية
وفى نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففى الرفع) اى رفع الاسم
المذكور فى الابتداء (يكون الجملة اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فقطف
بالبناء المفعول اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام
وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية
وهى اسمية) ايضا فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف
والمعطوف عليه فى كونهما اسميتين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور

يكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اى هذه الجملة (على الصغرى وهى) اى الجملة الصغرى وهى المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستوى الامران فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اى لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء (قلنا نعم) السلامة من الحذف مرجحة للرفع بالابتداء مختار لكن (هى) اى السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهو جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر (فان قلت) لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لان (لا تفاوت فى القرب والبعد) اى قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (اذ الجملة (الكبرى) وهى جملة زيد قام (ايضا) كما ان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسر بقوله (غير مفصولة عنها) اى عن الجملة المعطوفة عليها لان جملة وعمرا اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت فى القرب والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعنى جملة زيد قام لانه ح يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ) اى عند اعتبار ابتداء الاعراب للثانى لان الاعراب اولا يبتدأ من قوله قام (فالصغرى) وهى جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه ح قريبا فحينئذ يبقى المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء

ويجب

ويجب النصب ❊ اى نصب اسم المذكور) اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ❊ بعد حرف الشرط ❊ او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرم او اين زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المص ولا الشه ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى بحرف الشرط (ههنا) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت من حروف الشرط) عند المص لان عنده حروف الشرط ثلثة حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذما فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو فحكمها) اى حكم كلمة اما (ما سبق من اختيار الرفع) بيان ما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير الطلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهى مستثناة ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم ❊ و ❊ كذا اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) الاسم المذكور الواقع (بعد حرف التحضيض ❊ وهو) اى حرف التحضيض اربعة (هلا والا) بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا وهى مخففة عنده على ما سيأتى (ولولا ولوما وانما وجب النصب) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تامل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرضه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله

لكان فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ
والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات الا انها تستعمل كثيرا
فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها
من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض
يعنى للحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او تأويلا نحو لولا تستغفرون الله
ولو لا اخرتنى الى اجل قريب اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك جئت جعلت
مجىء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت
هذه الحروف بالفعل ❊ نحو ❊ مبتداء قولك ❊ ان زيدا ضربته ضربك
فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (لحرف الشرط ❊ و
قولك ❊ الا زيدا ضربته ❊ فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض
وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون الاسم المذكور مختارا والرفع فيه
ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا
فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع فيه كما قال ويجب فيه لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن
مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال ❊ وليس مثل ازيد ذهب ❊ بالبناء للمفعول
به ❊ الجار والمجرور قائم مقام الفاعل ❊ منه ❊ الجار والمجرور فى محل النصب لانه
خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
اختيار النصب فيه وبعد التعمق يظهر انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول
فى بادى النظر) بادى من بداء الامر اى ظهر من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همزة
جعل من بدء او معناه اول النظر وكلاهما جائزان (انه) اى ان هذا المثال (مما اضمر
عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار
عطف على محل انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بالرفع
لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال المذكور
بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور

اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك (لكن) استدراك
من قوله وان كان يظن فى بادى النظر يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق
فى الكلام الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضا يقال
عمق النظر فى كلامه اذا تممه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه
انه) اى مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فانه وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك
المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب (مشتغل عنه بضمير) اى فارغ عن العمل فيه
بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بادى النظر انه الخ
لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لو سلط عليه) اى على زيد (هو) اى
الفعل بعينه وهو ذهب (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اى
لنصب الفعل الذى هو ذهب بعينه او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان
معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد ههنا البناء للمفعول
والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى
كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعنى اذهب
بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا
فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسلط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبه
الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به (فى اذهب) بالبناء للمفعول
واذا لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب (ينصبه) حتى يكون هذا
المثال من ذلك الباب (مثل يلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب
المتعدى بالباء يلزمه الملابسة (او اذهب) حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل
الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء يلزم الاذهاب سواء كان
معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لا تقدير ذهب به (اريدا
يلابسه الذهاب) به فيكون العامل الفعل الناصب لزيد يلابس تقديره ايلابس

الذهاب زيد اذهب به (او) زيدا (بلابس احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيدا ذهب به (او) اريدا (ذهبته احد) فيكون الفعل الناصب له ح اذهب بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيدا اذهب به فح يكون هذا المثال من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قوله المصنف وابس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فى قوله او مناسبه لبس المناسب مطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المفسر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب حتى اولم يتحد لايكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المسائل (مفقود) لان المسند اليه فيما رادفه او يلازمه الذهاب او واحد وفى الفعل المذكور وهو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لايكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب لاعلة المذكورة ❁ فالرفع ❁ يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف (اى رفع زيد فى المثال) المذكور وهو ازيد ذهب به ❁ واجب ❁ بالابتداء) اى بكونه مبتداء ومعمولا بالعامل المعنوى (ونصبه) اى نصب ازيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكون مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل فلبس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لايجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او للزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من قسم الذى (يختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا المثال لبس منه فينبغى ان يكون رفعه

واجبا بالابتداء ❁ ركذا ❁ اى مثل ازيد ذهب به) فح عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء لمانع ❁ قوله تع كل شئ فعلوه ❁ قوله وكذا خبر مقدم وقوله تع مبتداء قوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل تشغل عنه بضميره الا انه لايصح تسليط عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه يكون المعنى ح الناس فعلوا كل شئ ❁ فى الزبر ❁ فيكون فى الذبر متعلق بفعلوه والذبر بضمتين جمع زبور وكتب جمع كتاب وهو المكتوب وهو فعول بمعنى افعول كحلوب بمعنى المحلوب (اى فى صحائف اعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا فى الصحاح (فهو) اى قوله تع كل شئ فعلوه فى الزبر (لبس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل (لعار التقدير) اى تقدير قوله تع فى الزبر (فعلوا) اى الناس او الخلايق (كل شئ) من الخير والشر فى صحائف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلق بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فح يكون المعنى على ما سبق اوقع الخلايق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير والشر فى صحائف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محال الافعال الملائكة وهى الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلايق (لم يوقعوا فيها) اى فى تلك الصحائف (فعلا) لاخيرا ولا شرا لاقليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهى جمع كريم مثل صغير وصغار وعظام وهو بالفارسية خوش خوى سرشت (الكاتبون) وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تع وان عليكم لحافظين كراما كاتبين (اوقعوا فيها) اى فى الصحايف (كتابة اعمالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تع فى الزبر ظرفا مستقرا متعلقا بالمحذوف المقدر صفة (شئ) بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف مع (انه) اى كون فى الزبر صفة لشئ (خلاف ظاهر الاية) الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا (ع) متعلقا بالمقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتداء ومع هذا يقع فصل بين الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا (فلت

المعنى المقصود) من الاية (اذ المقصود) ههنا على قلنا ان يكون كل شئ مبتداء وجملة فعلوه صفة لشئ في الزبر ظرف مستقر في محل الرفع خبر له فالمعنى على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (في الزبر) اى في صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى في تلك الصحائف فح يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المعنى المقصود منها ايضا قوله (موافقا) اما حال عن المبتداء وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الاية هكذا حال كون موافقا واما حال عن الضمير المستكن في قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير وشر قليل او اكثره مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالخبر صفة شئ (في صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن مكتوب خبر بعد خبر فيها اى في تلك الصحائف فح يصح المعنى فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك (فالرفع) يعنى رفع كل شئ (لازم و) واجب (على ان يكون كل شئ مبتداء) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه في محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا على ما سيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور او ان قوله في الزبر خبر المبتداء تقديره) اى تقدير قوله تع على التوجيه المذكور (كل شئ مبتداء هو مبتداء ثان (مفعول لهم) خبر المبتداء الثانى او الجملة الاسمية في محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر للمبتداء الاول (في الزبر) تعلق بقوله ثابت (بحيث لا يغادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيرة وقليلة خيره وشره فيكون موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم) تنبيه على ان القول المص ونحو الزانية والزانى الاية جواب عن سؤال مقدر وهو (انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل

عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه (امرا نحو زيدا اضربه (او نهيا) نحو زيدا لا تضربه (فالمختار فيه) اى في ذلك الاسم النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تاويل على ما سبق والطالب قوله تع الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما) الاية (داخل) خبر ان وهى سمها او خبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وكل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل بضميره او متعلقه او سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارى من قرء كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى في هذا القول على الرفع) اى على رفع اسم المذكور واتفاقهم بحجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشرع بعد رسول الله عم اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم (الا في رواية شاذة عن بعضهم) عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراءة المأخوذة من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تع الزانية والزانى الاية (عن القاعدة المذكورة وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراءة على غير المختار في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهى فالمختار فيه النصب جائز (فاشار المص الى تمحلوا) اى جعلوا النحاة حيلة (لاخراجه عنها) الاخراج قوله تع الزانية والزانى الاية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراءة على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه (فقال ❊ نحو والزانية والزانى ❊ اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر والمصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك اسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهبوا اليه من التمحل ❊ فاجلدوا ❊ امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلده ضربه ❊ كل واحد منهما ❊ اى من الزانية يعنى المزنية

والزانى وانما غيرهما بالزانية لمشاكلة ما بعدها ولا لطا عتهما من زناها صارت كانها هى فعلت ذلك الفعل فعبر بالزانية قوله ونحوه مبتداء ❁ والفاء ❁ مبتداء ثان فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر للمبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء الاول ❁ بمعنى الشرط ❁ يعنى الفاء ههنا ربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به فيكون الفاء رابطة بينهما ❁ عند المبرد ❁ فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام الكائنة فى الزانية والزانى مبتداء) لان الالف واللام من الموصولات على ما سيأتى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكره دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لايلزم على ما سيأتى تحقيقه (موصولا) صفة مبتداء (فيه) اى فى المبتداء (معنى الشرط لما سبق ان المبتداء اذا كان موصولا صلة فعل او حرف يكون معنى الشرط واسم الفاعل هو صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت نفسها بالزنا والذى فعل ذلك الفعل فح يكون الزنا سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتداء وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فيستحق لاكرامك والفاء الداخلة عليه) اى خبر المبتداء (مرتبطة بالشرط) يعنى جئت له ربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة الفاء (على سببية) اى على الشرط (للجزاء لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب الجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على قوله له الدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل ما فى خبره فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون

شئ

شئ قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على الاسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تع الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه على ما سبق فتعين فيه الرفع اى فوجب فى ذلك الاسم الواقع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا والاية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا وان بالتاويل ولذا لم يقيد المص الجملة الواقعة خبرا بالجزئية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قائم ابوه وهذا التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص ولكون الاية فيه جملة ❁ و ❁ الاية جملتان ❁ مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها ❁ عند سيبويه ❁ اذ الزانية مبتداء) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتداء والزانى عطف عليه) بالواو عطف مفرد على مفرد (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة الحالية (اى حكم) مبتداء مضاف (الى الزانية والزانى فيما) موصولة تتلى) بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القران الذى تتلى و يقراء (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من من الظروف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية الا ان تتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم (قوله فاجلدوا) اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة وقوله فاجلدوا (جملة) من الفعل والفاعل (ثابتة) لبيان (الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها (للسببية) عند المبرد (للسببية) يعنى جواب الشرط المقدر (اى ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنا فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكون محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا وقيل

الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود فى الاولى (او) الفاء ههنا (لتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة) وهى قوله فاجلدوا كل واحد منهما الاية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لان المسند والمسند اليه (يعمل فى جزء جملة اخرى) يعنى لان جملة كل واحد الاية لكونها مستقلا لا تعمل جزء منها فى جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى لتسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (ولا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (فى الضابطة) اى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى خوف رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتداء محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلة مبتداء تضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاء له فى معنى الخبر على مذهب المبرد ۞ والا ۞ عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشه (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد) (ولم يكن) الاية (جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (اى) اى هذه الاية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مستقل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كان داخلة تحتها ۞ فالمختار ۞ فيها) اى فى هذه الاية ۞ النصب لكونه الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب فيها باطل) مخالفا لكونه لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع اى) لرفع الاسم المذكور فى الاية فاذا كان الامر كذلك (فلا بد جعل من الفاء) التى فى قوله مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (وجعل الاية جملتين مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (فتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراءة وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على

مقدر

مقدر فى الاقسام الثلثة يعنى ليس كتراكيب الثلثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان كان كل واحد منهما من هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منهما النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما الثانى فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع فيها لما عرفت ايضا فيه ۞ الرابع ۞ اى رابع الاربعة لا رابع الثلثة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير لما سيأتى (من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ۞ التحذير ۞ اى ما فيه الاسم التحذير سمى اللفظ المحذر به فى نحو اياك مع انه ليس بتحذير بل هو اله للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية له باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب التحذير (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشارفة للهلاك وشدة الخوف او لقصد الفراغ لبرعة الى ما هو المقصود من الكلام ۞ وهو ۞ اى التحذير فى اللغة تخويف الشئ المصدر) مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر والشئ الثانى المحذور منه (وتبعيده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعدته عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة معمول ۞ اى اسم عمل) بالبناء المفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمولية او بل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل تقديرا اتق ۞ ظرف مستقر وقع صفة المعمول ومضاف الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه ناصب له مثل اتق او بعد او نح ۞ تحذيرا ۞ اى تحذير) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد له من ناصب فان لم يكن مذكورا يكون محذوفا (او ذكر) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اى (ذكر ذلك المعمول تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا

على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ❊ عما بعده متعلق بقوله تحذيرا (اى) يكون ذلك المعمول محذرا (مما) اى من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد ❊ اوذكر ❊ بالبناء للمفعول ❊ المحذر منه ❊ بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذور والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه ❊ مكررا ❊ حال من قوله المحذور منه (على) ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه على (صيغة الماضى المجهول) كما قلنا (عطف على حذر اوذكر المقدر) بالجر صيغة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين ولذا لم يبين اى على حذر المقدر اوذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذا تكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على ما يستفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس لمحذر بل محذر منه فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر اوذكر المقدر لابد من ضمير راجع الى المعمول فى المعطوف) مثل ان يقول اوذكر منه المحذر منه اويقول اوذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ او خبره او معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص اوذكر المحذر منه جملة معطوف على جملة اخرى هى ذكر اوحذر المقدر الذى هو صفة قوله معمول فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما يأتى تحقيقه (قلنا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه خولف ووضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذ تقدير الكلام اى) كلام المص

اومعمول) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (الا انه وضع المظهر) فى المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله اسداقة ما خالق (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف (محذر منه لا محذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير ❊ مثل اياك والاسد اياك ان تحذف ❊ وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف الغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب انتهى وانما كان الاغلب ضمير المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه وهذا القسم اسما وفعلا (هذان مثالان الاول نوعى التحذير ومعناهما) اى معنى المثال الاول على قسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل (بعد نفسك) بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا عن اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام واستغنى عن ذكر النفس فحذف فنقل ايضا الضمير المتصل به منفصلا فقيل اياك (عن الاسد) واما ان يكون نحوه وخبر انحو (الاسد عن نفسك) بجئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة وكذا) قوله (بعد نفسك عن حذف الارنب) الخذف بفتح وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصا يقال خذفت الحصا اى رميتها من بين اصابعى ويجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال حذف بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تامل قال عمر رضى الله عنه وان تحذف احدكم الارنب

وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال بالفارسية خركوش
وانما قال هذا حال كونهم محترزين اوانه اذا رمى ء الا يكون جارحا ومالايحل اكله
وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة
ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا و بعد حذف الارنب عن نفسك) و (على كلا
التقديرين) اى تقديم النفس اوتقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد
فى المثال الاول (والحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس
فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (او) تبعيد (الحذف
فى قوله بعد حذف الارنب (عن نفسك تحذيرهما) اى تحذير النفس وتخويفها
منهما) اى من الاسد والحذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والحذف
منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لايكون الا فيما له روح وعقل والحذف
مما روح له والاسد مما لا عقل له ❊ و ❊ مثل ❊ الطريق الطريق ❊ والحية والحية
مثال الثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا
ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغنى ذكر العامل ولذا
اذا ظهر العامل لايثنى المعمول ولايختص هذا القسم بالمضاف بل يقع ح جمع
الظرف اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا او متكلما اوغائبا مثل
اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضاف نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى
ورأسه رأسه (ولايخفى عليك) ايها الطالب المص (ان تقدير اتق فى اول النوعين
التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من زيد وتبرأت
منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيت عنه لان الاتقاء لازم
لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد
امر من التبعيد (ا ح) امر من التنحية لانه يقال بعد زيدا من الاسد ونحيت منه
فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد اوح) لصحته ولايقدر اتق لعدم صحته المعرفت انه
لايقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوعى الثانى غير مناسب) فى قولك
الطريق الطريق والحية الحية لانه لايقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق
الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية

نفسها

نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى
على اتقاء المخاطب (عن الطريق لا على تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى
الطريق عنه حتى يقدر فيه (فالصواب) اى ما هو الاولى والاحق (ان يقال
اى ان يقال المص فى تعريفه معمول بتقدير (بعد او اتق او نحوهما) ليكون اشمل
واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامت المضاف اليه مقامه تقديره
معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه
فح يعم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق
وغيرها فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر
ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس
هنها هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة
بالسوء وقوله عم اعدى عدوك نفسك بين جنبيك (فان المعنى) اى معنى نفسك
نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى
من جملة ما يؤذيك ومما لفظ بيان لكون النفس من الاشياء التى هى تؤذى المخاطب
وقوله مما متعلق بقوله بعد بقوله بعد كما هو الظاهر لانه ح يكون النفس هو المحذر
لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل
لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى
كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق
اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل
ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المص اياك والاسد واياك
ان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظه ان تحذف فى اياك وان تحذف
خارج عن النوعين) اى من نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير
فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه (فينبغى ان لا يكون لفظ
الاسد تحذيرا) لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما (وليس كذلك فانه
اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كما كان لفظ اياك (تحذيرا تحذير) لان التحذير

الى القسم الاول لايكون الاحالا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا فى النوع الاول (واجيب عنه بانه) اى لفظ الاسد (تابع للتحذير لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان فى الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مثله الاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع اى توابع التحذير او توابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود وهو المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير محذرا فعلم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المص التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها ❊ وتقول انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اطنب فى اللفظ لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لايتسع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما اياك من الاسد ❊ بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف ❊ و ❊ تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك ❊ من ان تحذف ❊ بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر فى اللفظ وان كان اطنب فى التقدير ❊ و (تقول فى المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى اياك ان تحذف بتقدير من ❊ الجارة (اى اياك من ان تحذف) فالذى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذا الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان تجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف

العاطف وفى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلثة اوجه (لان حذف حرف الجر من ان) المخففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تأويل اسم فلما طال لفظا ماهو اسم واحد فى الحقيقة اجاز وفيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ❊ ولا تقول (فى المثال الاول من النوع الاول ❊ اياك الاسد ❊ كما تقول فى المثال الثانى اياك ان تحذف لامتناع تقدير من ❊ الجارة فى الاسم الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا ورأيا وداءبا (وشذوذه) اى واشذوذ تقدير (من مع غيران وان واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير من اى اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة اى محمول على الضرورة فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد فى تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز فى الثانى وجوه ثلثة (قلنا حذف العاطف) فى هذا الباب (اشد شذوذا من حذف الجار فيه ايضا) مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان فى هذا الباب او غيره (قياس) يعنى شايع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اى ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلق انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا اى ان ذكر نعمان اذا قرئ بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (فى غيرهما) اى فى غيران وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اى بالله لافعلن (واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) افكان شذوذه اشد كما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع فى بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال ❊ المفعول فيه ❊ اى الذى فعل فيه او الذى فعل فيه فعل وهو مبتداء خبره محذوف اى ومنه بقرينة قوله فمنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتداء محذوف اى هذا باب المفعول فيه ولكن

لاقرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتداء والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمى المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء فيها ❊ هو ❊ مبتداء اى المفعول فيه ❊ ما ❊ اى اسم ما وقع لم يذكره اكتفاء بذكر فيما سبق فى المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفاء بذكره فى المفعول به بقوله اى اسم ما وقع ❊ فعل ❊ بالبناء للمفعول ❊ فيه ❊ المجرور راجع الى الموصول فعل ❊ بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث وفى الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرء بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعال مثل قدح وقداح اتيهن مذكور ❊ صفة فعل (تضمنا) نصب على التميز او على المصدرية اى ذكر تضمنا كائن (فى ضمن الفعل الملفوظ) مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازا او وجوبا على ما يأتى فى اخر هذا البحث (او شبهه بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ماشابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (او مطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله اى فقولنا) المصدر ما فعل فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لا يخلو زمان) من الازمنة او مكان) من الامكنة (عن ان فعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل بمعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا او تقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لا لفظا ولا تقديرا بل لم يلتفت اليه اصلا

وقوله

وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك فانه وان كان) للوصل يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لا محالة) لفظة لا لنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لا محالة فيه اى لا شك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل (ما لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لا لفظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية والثانى بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى العامل فلم يقدر ايضا (لكن) استدراك من قوله خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه اى فى تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه ضرب (عليه) اى على يوم الجمعة (انه فعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه المثال التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومعناه بالفارسية حاضر شدم روز جمعه ايا اين معنى مقارن شدم روز جمعه را اين معنا كه عالم شدن روز جمعه را همچنان كفته شود كه حاضر شدم بازجمعه (را فان شهود يوم الجمعة) وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا انفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو عتبر بالبناء للمفعول (فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هكذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى مثل شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا

لاعتباره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه
فعل فيه) اى فى ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه
للفعل المذكور وهو الشهود (بل) لم يذكر الا (من حيث انه وقع عليه) اى
على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة فى ذلك المثال ح مفعولا به
لامفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول غيرفيه (ولايخفى عليك) ايها
الطالب المنصف (انه) اى الشان (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف
فيه تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة جندل سجع (لاحاجة الى قوله
اى المص (مذكور) فى التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله
لاحاجة فتقدبره ولايخفى عليك انه لاحاجة الى قول المص مذكور فى التعريف
بناء على تقدير اعتبار الخ لانه يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور فى الحيثية
يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا
لشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تمحل الا لزيادة تصوير
المعرف استثناء من قوله لاحاجة الخ لايكون الحاجة اليه المذكور (الا لزيادة
قوله (تصوير) مصدر بمعنى الصورة وقوله (المعرف) بفتح الراء مصدر ميمى
من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم مكان من
المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ماصرح به
فى علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتداء
من زمان اومكان ❋ بيان) خبره (لما) فى قوله ما فعل فيه فعل (الموصولة
اوالموصوفة) فيه (اشارة الى) ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة او موصوفة
والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة
تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من الضمير
الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو الحال منه وعلى الثانى
صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله
من زمان اومكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه و) هما ظرف الزمان
وظرف المكان وتفصيلا لهما (وتمهيد لبيان حكم كل فيها) اى ظرف الزمان

وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما
الى المبهم والمحدود ببان النصب بتقدير فى وعدمه باظهار فى بقوله (وهو اى
المفعول فيه ضربان) عند المص واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو المنصوب
بتقدير فى احدهما (مايظهر فيه فى وهو مجرورها) كقولك سرت فى يوم الجمعة
فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة وثانيهما (ومايقدر) مبنى للمفعول
فيه) الضمير راجع الى الموصول (فى) محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله
يقدر (وهو) اى مايقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى بتقدير فى فى قولك سرت
يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه
فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون المفعول فيه على ضربين مايقدر فيه فى
خلاف اصطلاح القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشه
ماذهب اليه المص لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف لسرت ومحل له
كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلاحاجة لاطلاق المفعول
فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لايطلقون (المفعول فيه) على شئ من
الاشياء (الا على المنصوب بتقدير) فى ولذا قالوا شرط اى شرط كون الاسم مفعولا
فيه تقدير فى اى كونه منصوبا بتقدير فى فليكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو
المنصوب بتقدير فى (واما المجرورها) واما الظرف الذى يجر بلفظ فى مثل سرت
فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة
حرف الجر) كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد ومن والى فى قولك سرت من
البصرة الى الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المص
حيث جعل المجرورها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى (مفعولا
فيه) وظنى ان ماذهب اليه المص هو الحق لان التعريف المفعول فيه كما يصدق
على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب
ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود
ايضا لان صدق الحد على شئ يستلزم صدق المحدود على ذلك الشئ فيصح
اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك

اى ولاجل ان المجرور يعنى مفعول فيه عنده ايضا كما ان المنصوب مفعو لافيه (قال
المص * وشرط نصبه * ولم يقل وشرطه اى المفعول فيه كما قال القوم (اى شرط
نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتداء وقوله
تقدير فى * خبره اى ان تكون لفظه مقدرة فى النية يعنى ان يكون محذوفة
فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا
ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذا التلفظ بها
يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جرما دخلت عليه اما
لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى * وظروف * جمع ظرف
مثل قرون وقرن مضافا الى * الزمان * اضافة الدال الى المداول فالاضافة
لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب المسابع وخاتم فضة ح فالاضافة
بيانية * كلها * بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (منها) بالنصب
خبر مقدم لكان (كان ازمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم
والليل والشهر والحول وغير ذلك * تقبل * اى ظروف الزمان من قبل يقبل
كعلم يعلم * ذلك * اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من الظروف
الزمان جزء (مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح
انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى
كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى
جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه فكذلك يتعدى الى
جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لانها جزء من مفهوم ايضا والشئ
لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف
الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم
الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما
ينصب بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين
فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما

على الاخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخرى التحديد
اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه
دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود
وظروف المكان ان كان * اى (المكان) ليشير الى ان الضمير فى كان راجع الى
المضاف اليه وهو المكان والاجب التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو
الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى او النوع الثانى او بان يكتسب المضاف
من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة
مبهما * مثل بعد وقبل وتحت وغير ذلك * قبل ذلك * اى) قبل المكان المبهم
تقدير فى او النصب (بتقدير فى حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك
اى المحمولية (على الزمان المبهم) هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) اى
لكون الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين
فى الابهام) اى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل
المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب
الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه به فى الابهام (نحو جلست
يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب
الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست * والا * عطف
على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) الظروف المكان
منهما بل يكون) المكان (محدودا * فلا * تقبل تقدير فى) اى الانتصاب
بتقدير فى بل لابد فيه من ذكر فى (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس
جزء المفهومه (اذ لم يمكن) ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذى هو جزء
مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان تحدذاتا لان انتصاب
المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اى لاختلاف
الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثانى
المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح جمله

فاذا لم يصح حمله يعني بقي على حاله الاصلي وهو كون الواسطة مذكورة
نحو جلست في المسجد) باظهار لفظ في فعلم من هذا التفصيل ان الظروف
اربعة انواع زمان مبهم اومحدود ومكان مبهم اومحدود فالاول ينصب بتقدير
في اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعا
وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات
والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل
ولا مشتركا له في الذات ولا في الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلابد من الواسطة
فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها ❊ وفسر ❊ بالبناء للمفعول من التفسير
المبهم ❊ نائبه في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر
مذهب المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللايق بالمقام
ان يفسر بما يتناول الكل ويستغني عن تكلف حمل البعض على البعض اي قبل
المبهم (من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه
كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهي
لاتدخل في المسمى فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا
اذا علاه الشخص وقيل ما سمي مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية
الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشتمل الجهات الست وعند ولدى
ووسطا بالسكون ونحو ذلك والوقت يعني المحدود ماليس كذلك كالدار والمسجد
والبيت ❊ بالجهات ❊ جمع جهة وهي الجانب ❊ الست ❊ بلا تاء التأنيث
للمؤنث لان التأنيث المعدود عكس التأنيث سائر الاشياء (وهي) اي الجهة
الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل
قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء
لا تقسيمه الى الجزئيات (وما في معناها) في معنى امام قدام وفي معنى خلف
وبعد ووراء في معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب
مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اي وجه زيدا (الى انقطاع الارض) يعني
يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه (فيكون) امام زيد (مبهما) وكذا

خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوم
وتحته يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلي فيكون كل واحد من الجهات
الست مبهما (ولما لم يتناول هذا التفسير) اي تفسير المبهم من المكان بالجهات
الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول المكانية
بالجر صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله
نصبها) بالرفع فاعل لها مثل قولك مررت بهند حائل وشاحها على ما سيجيء
قال) جواب لما اي المص ❊ وحمل ❊ مبني للمفعول ❊ عليه ❊ اي على المبهم) من
المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق
بالمفسر ❊ عند ❊ في تقدير الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعل وحمل معناه الحوالي
والجوانب الاربعة ويجوز فيه اي قرائة الفاء بالثلثة اي عند فيه تثليث الفاء والاصح
الكسر وهو لازم النصب وينجر لفظا بدخول من الجارة عليه وحدها كقوله
تعالى قل كل من عند الله ❊ ولدى ❊ على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما
ان يقال المال عندك فيما عندك وفيما خزائنك وان كان غائبا عنك ولا يقال المال
لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه او في مكانه الذي هو جار ليس
فيه الانه ❊ وشبههما بالرفع عطف على قوله عند اولدى وحمل على ذلك المبهم ايضا
شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان
تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اي مكان لان سوى بمعنى المكان
لما سيجيء ❊ لابهامهما (اي لابهام عند ولدى) اي لكونهما مبهمين كالجهات
الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال
في عند زيد ولا في لدى زيد واما في الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست
في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر المص وجه
حمل شبههما) اي شبه عند ولدى (عليه) اي على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما
اي لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك
في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا
وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه

والمشبه به فى ذلك ان تجعل راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقدير بن وجه حمل الجميع مذكور انتهى (و) وقع فى (بعض النسخ) اى بنسخ الكافية (لابتهامها) مقام لابهامها بصيغة التأنيث مقام التسيبة (كما هو) راجع الى الموصول (الظ) ليكون وجه الحمل مذكورا فى المحمولات كلها لان الظاهر ح يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون ح علة للتفسير والحمل و ❁ كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست ❁ لفظ مكان ❁ وما بمعناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان كذا ❁ لكثرته ❁ اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا لابهامه) اى لا بهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون فيه الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام ❁ و (كذا) اى كما حملت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان ❁ ما ❁ اى المكان المحدود الذى وقع ❁ بعد دخلت (وان كان معينا) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت وفى الرضى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هى عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى ❁ نحو دخلت الدار ❁ فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرة فى الاستعمال) اى لكثرة الاستعمال هذه المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال يستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لابهامه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين ❁ على الاصح ❁ متعلق بقوله حمل

اى) حمل واقعا (على المذهب الاصح) اى على القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعلق الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجرمى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه انسان يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل الفعل بدونه بل بواسطة فى والمفعول به ولان ما مصدره يجئ على وزن فعول وما يجئ مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت فى الفعل دونه بلا واسطة حرف الجر (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كونه ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكونه دخلت لازما (محل تامل فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا او صمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلب ايضا المفعول فيه نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد له من دخوله فى الدار كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اى بعد ما تم معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه كما) ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول ح متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى) فى المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اى الدار فى هذا المثال (مفعول به) كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى

في المحلة الفلانية انه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى
كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان او متعديا
(ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه كالدار
مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح
نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى تاويل
المفرد مبتدا مثل قولك عندى انك منطلق (الى مكان) متعلق لينسب (شامل
بالجر صفة مكان (له اى) للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير
ذلك المكان الخاص (فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد
فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر
منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان
البلد مكانا عاما شاملا لها وكون الدار جزءا منه (فكما يصح ان) ينسب الى المكان
الخاص الذى وقع فيه (وتقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلوة فى المسجد
كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) ينسب الى المكان العام (وتقول ضربت زيدا فى البلد
وصليت الصلوة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع
منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل
يجعلون اصابعهم فى اذانهم (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار بالنسبة (الى الدار
ليس (كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى
مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول
ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الداخل فى البلد يصح
ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به
كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل فى البلد) لان (دخلت
الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الان الدخول لانه الان
فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل
فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار فى) قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له

بل

بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به (ولا
يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه
النسبة ان يكون مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد يصح ان يقول
خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت
يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح صمت الشهر او السنة ومع هذا
ان يقول الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قولك
المص (على) الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى
اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح) كما ان استعمال
سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى صحيح نحو سرت يوم الجمعة
وجلست فى امامك وسرت فى وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى
استعمال دخلت بدون لفظة فى كما ان الاصح استعمال سائر الافعال (بدون) لفظة
فى للاختصار وايذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة
الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا فى الطرفين مع
زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل موجود فى زيد وعمرو وعلى
السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان
استعماله) يعنى استعمال دخلت (بغير فى شاذ) لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند
الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه
لانه اذا استعمال بفى يكون مفعولا فيه عند المص لما سبق ❋ ويصنب ❋ بالبناء
المفعول (اى المفعول فيه ❋ بعامل مضمر ❋ اى محذوف جوازا (بلا شريطة
التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق
اما بقرينة مقالية نحو يوم (الجمعة فى جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا
متى سرت انت اى سرت) انا (يوم الجمعة) فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله
الناصب جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او حالية
كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج
يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة ❋ وينصب اى المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر

اى محذوف ❊ على شريطة التفسير ❊ وجوبا حيث لايجوز اظهاره لان الفعل
المفسر له قد اغنى عنه (نحو الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر
الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانى ليكون
اولا اجمالا وثانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى فى كون المفعول فيه منصوبا بعامله
مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر فى
المفعول به) و يكون حكمه حكم ما اضمر عامله فى المفعول به من اختيار الرفع فى نحو
يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب فى اليوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين
فى نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب
النصب فى نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كما قال السيد عبد الله ❊ المفعول له
قد يسبق اعرابه اى الذى فعل لاجله ❊ هو ❊ اى المفعول له فى اصطلاح النحاة
ما ❊ اى اسم ما ❊ فعل ❊ مبنى للمفعول ❊ لاجله ❊ الضمير راجع الى الموصول
اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (او لسبب وجوده
كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثر كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب
وفائدة او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل
جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به اى) بقول لاجل (سائر المفاعل) اى باقى
المفاعيل (مما فعل مطلقا او به او فيه او معه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به
او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا
او فعل به او فعل فيه او فعل معه ❊ فعل ❊ بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى
ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر ❊ مذكور ❊ بالرفع صفة الفعل
اى ملفوظة حقيقة) كالمثالين المذكورين (او حكما) كما يحذف الفعل الناصب
للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور فى الشرح او حالية كما اذا قلت تأديبا
لمن اراد ان يضرب غلامه اى اتقربه تأديبا اريد ان تضربه تأديبا ولمن قعدت عن
الحرب اجبنا يعنى اقعدت عنها جبنا (فلا يخرج عنه ما كان فعل مقدرا) يعنى اذا كان
كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر
فى حكم المذكور اما بالقرينة المقالية (كما اذا قلت) انت للسائل (تأديبا فى جواب

من قال

من قال) سائل لك (لم ضربت زيدا) او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون
التعريف جامعا (فقوله) اى قول المص (مذكور احتراز) عما لم يذكر فعله لا حقيقة
ولا حكما (عن) مثل (اعجبنى التأديب) وعجبت عن التاديب او اعجبنى تأديبك
او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب
وغيره مما يفيد التاديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفى الرضى فان
التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لا لفظا ولا تقديرا انتهى (فان قلت كيف
يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التاديب (وهو اى
الفعل الذى فعله لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة
كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن
ذكره فى مثل اعجبنى التاديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد
السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله (مذكور) مذكور (معه) كالمثال الذى
اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال
فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى
قولك (ضربت) زيدا (تأديبا له) وكون الفعل مذكورا فى معه هذه المثال يؤذن
ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول
قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) مذكور معه اى مع المفعول له (فى التركيب الذى
هو) اى المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعله لاجله مذكورا مع
المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله
معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (و يرد) اى حين كون
المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب
الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل
لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بل بالرفع فاعل
لاعجبنى (اللهم) جرت العادة بالاستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته
ضعف وكانه يستعان فى اثباته بالله تع كذا فى الحاشية المطول (الا ان يراد بذكره
معه) اى بذكر الفعل الذى فعل لاجله مع المفعول له (ارادة) بالرفع خبر لقوله

لئن يراد لانه مبتداء يعني المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى
مع المفعول (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده
مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد
بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا
يعني اثرا للفعل ✻ مثل ضربت تأديبا له ✻ لان التأديب علة غائية للفعل واثر له قوله
مثل مبتداء وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى المفعول له الذى فعل (القصد تحصيله
فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما
يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثرا له وغرضا كما ان الانكسار
فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له واما
ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب جبنا ✻ لان الجبن علة للقعود وليس
للغرض واثرا له بل مؤثر له وفى الحاشية اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة
وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم او قدمه انتهى هذا
مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك
الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل) وصدر عنه (لسبب الجبن) فيه
وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (لا يكون المفعول له
معمولا من) معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول
المطلق) يعني قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول
المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له ولهذا جعل المفاعيل خمسة
يخالف) خلافا ✻ فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان
المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا
ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال فى الحاشية والاظهر
ان يقول يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان النحاة اصل والخلاف انما وقع منه
انتهى (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التاويل الاتى ليس لاحد خلاف فى انه
مفعول مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ
فعله حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق حتى

صارت

صارت خمسة والخلاف انما هو فى الظاهر فلا فائدة لقوله من قال لا فائدة لقوله
ظاهرا ✻ الزجاج فعال زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعه كما يقال
قدار لصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف وبزاز ✻ زفانه (اى المفعول له ✻ عنده (اى
عند الزجاج) مصدر ✻ اى مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده مفعول
مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله) العامل فيه
مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اى عند الزجاج (فى المثالين المذكورين
فى المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا على وجهين اما بتقدير
الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الان متعلقا لذلك مثل (ادبته
بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا) واما بتقدير مصدر من جنس
الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند
الزجاج (مثل ضربته ضرب تأديب) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب
الى المسبب او من قبيل اضافة المعلول الى العلة (وقعدت قعود جبن) هذه الاضافة
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب (ورد
مبنى للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اى مقوله وهو ان المفعول له
مفعول مطلق لا مفعول مستقل (بان) متعلق برد (صحة تأويل نوع بنوع آخر
لا تدخل فى حقيقة) يعني بان يكون تأويل المفعول له المفعول المطلق اما بتقدير
الفعل او بتقدير المضاف صحيحا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخله
فى نوع الاخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمطلق قبل التأويل ويكون اقسام
المفاعيل اربعة (الا ترى) قوله كلمة تنبيه يؤتى بها فى مقام استدلال تنبيها
على المدعى وترى فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبنى للفاعل
ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صحة تأويل الحال
بالظرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو اتيتك والجيش قادم اى هذا الوقت
واقعة ثابتة (من حيث المعنى) قولك (جاءنى زيد راكبا كجاء زيد وقت الركوب
قوله (من غير ان تخرج عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن فى الخبر يعني صحة
تأويل الحال مفردا او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة غير

مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعنى لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة تأويل
الظرف بالحال لا تخرجها عنه حقيقتها ونوعها مثل مثل جاءنى زيد وقت التعليم
اى جاءنى زيد حال كونى معلما ❊ وشرط ❊ مبتداء مضاف ❊ الى نصبه (اى
شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى
ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له
منصوبا لفظا او تقديرا (لا شرط كون الاسم مطلقا مفعولا له) فالمفعول له عند
المص ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ماقدر فيه اللام وما يظهر فيه اللام وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط
فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان كعيد
وعيدان وسمن الرجل الطعام من باب نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين
ايضا ويقال لبايعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج من الحبوبات والنبات
يقال له دهن (والكرام) من اكرم (فى قولك جئتك السمن والاكرام لك الزائر
والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس مجرور باللام فى الكل
عنده) اى عند المص (مفعول له) بناء (على ما يدل عليه حده) وحده على ما سبق
ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجئ لقصد تحصيل السمن والسبب
وجود الاكرام وفعل الخروج ايضا السبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد
مفعولا له (وهذا) اى ما قال المص ههنا وهو قوله وشرط نصبه (كما قال
فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا) اى ما قاله ههنا (ايضا) اى كما
ان ما قاله فى المفعول فيه (خلاف اصطلاح القوم) كذلك ما قاله ههنا من قوله
وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول له الا
على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو
اللام لفظا مفعولا له ولذا قال وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له بتقدير
اللام ❊ وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق
فى المفعول فيه ❊ تقدير اللام ❊ اى ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من
حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام فيها

مراد وانما قدر ليفهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ اللام (لانها) اى لان اللام (اذا
ظهرت فظاهر الجر) اى جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا منه نفس الصيغة
وخص اللام بالذكر) البا ههنا داخلة على المقصور اى واقتصر المص على اللام
ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها)
اى لان اللام (الغالبة) اى غالبة الاستعمال (فى تعليلات الافعال) لان احدى معانيها
التى وضعت اللام لها التعليل فكانها كان اصلا فى هذا الباب وما يكون اصلا
فى هذا الباب يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت فى التعليل
لكنها نيابة عن اللام مجازا عنها كما ان ان وان اصل فى حروف النواصب والجوازم حتى
جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ما سيجئ (فلا يقدر غيرها) اى غير اللام
من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق (او فى مع انها) اى مع ان كلا من هذه
الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تع خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول
الاول الضمير الراجع الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا مطمئنا
مثل قوله تع وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع
التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية پاكنده شدن مفعول ثان ايضا
لرأيته (من خشية الله) علة للتصدع من الجارة اى لرايت الجبل (خاشعا) اى منقادا
لامر الله (متصدعا) اى متفرقا لخوفه من الله تع وعذابه هذا مثال لكون المفعول له
مفعولا بمن الجارة (وقوله تع فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفى ارضى الباء السببية
ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى حرمنا على بنى اسرائيل طيبات اى اشياء كانت
حلالا عليهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين
فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السلام
ان امراة دخلت النار) قوله ان مخففة من المثقلة عملت فى ضمير القصة المقدر
اى انها وامراة مبتداء دخلت خبره والمبتداء مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون
سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة امسكتها او حبستها فلم تكن
تطعمها ولا ترسلها حتى تاكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش
وهذا مثال للمفعول له الذى بفى (ولما كان تقديرا للام) فى قوله وشرط نصبه

تقديراللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (عن اللفظ) وعن (ابقائها فى النية
لاعن حذفها نسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لو كان كذلك لما قبل
وشرط نصبه تقديراللام (و) الحال انه (كانه الاصل) فى تعليلات الافعال
ابقاؤها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له
ان يكون مذكور اللفظ يستفاد ما وضع هو له من لفظه لامن غيره كما كان الاصل
ابقائها (و) فى (النية) اى اذا كان كذلك (فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط
لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لايحتاج الى الشرط لكون مستعملا
على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها) اى اللام
من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط
ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى لكون التقدير
عبارة عن الحذف (قال* وانما يجوز حذفها*) اى اللام يوضع المظهر موضع
المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم
بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ وابقائها فى النية كما قال به الشيخ والحذف ترك فى اللفظ
والنية معا وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكورة
باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط لايوجب وجود المشروط كالوضوء
للصلوة (ولم يكتف) المص فى التعبير (بارجاع ضمير الفاعل) المستكن فى يجوز
الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قدمنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل
ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من بيان
شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير
اللام انتهى (اى يجوز حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشرط المذكورة
كما يجوز ذكرها) عند وجودها وشروطها ثلثة احدها ما ذكره بقوله* اذا كان
المفعول له* فعلا* اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان
قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا
للشخص على الفعل بقوله فعلا (احترازعن ما) اى عن الشئ الذى دخل عليه
اللام (اذا كان) ذلك الشئ اراد عينا العين اسم العين عنى عنده (عينا) قائما بذاته

لامعنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل هى عليه عينا لازم لفظها لعدم دخوله
تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهى اللام (نحو
جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجيء فى الظاهر وعلة له لانه لما كان قائما
بذاته لم يدخل تحت المجيء فلزم اللام* ثانيها ما ذكره بقوله لفاعل الفعل المعلل به
بفتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعله) اى فاعل المفعول له (وفاعل
عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث
يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتاديب بالمتكلم فى قولك ضربته
تأديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائما بالمتكلم وهذا
احتراز عما كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل
الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان
كذلك بعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لايدخل تحت فعل ذلك فيكون
اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك) لمثك (لاكرامك اياى) فان المجيء الاول قائم بالمتكلم
والثانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله* ومقارنا له (اى للفعل
المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له* فى الوجود لان الاصل
فى التعليلات ان يقارن العلة المعلول اى لما جعلت علة له وذلك (بان يتحد زمانا
وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له وزمان
الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لايدخل تحت الفعل الواقع اليوم
فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو ضربته تأديبا اذ زمان
الضرب) الصادر عن المتكلم (والتاديب) الصادر منه ايضا (واحد) وهو زمان
الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة
حتى يشتركان فيه (بل هما) فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
فالضرب هو التأديب كذا فى الرضى (اذ لامغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل
والمفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبر ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له
وان اتحد فى الواقع والحقيقة (او يكون) عطف على يتحد اى بان يكون (زمان
وجود احدهما) اى زمان وجود واحد من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان

وجود الاخر) بان يكون احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الاخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل العامل في المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاطة زمان وجود القعود لان الزمان الثانى جزء من الزمان الاول الجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيهما وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف فهو جبين وامراة جبان كذا في الصحاح او زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنائه وجزء من اجزائه (واحترز) المص (بذلك القيد) اى تعبد الثالث وهو قوله ومقارناله في الوجود (عما) اى عن المفعول الذى (الذى لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك) اى اكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط الثلاثة لانتصابه بلا لام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج في نصبه الى الواسطة (فيتعلق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به يعنى فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزء من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذى وجد هذه الشرائط فيه فينصبه منه غير واسطة ايضا وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تجى جامعة لهذه الشروط فصارت ظاهرة مشهورة في العلية والغرض فيكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية حصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختل

من

من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلثة من الشروط فاللام لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه ۞ المفعول معه ۞ قد سبق اعرابه اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة) الجار والمجرور في المحل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصوف وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول معه موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجئ والباء في قوله بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصاحباله) اى للمفعول معه (في صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استواء الماء والخشبة فان استواء الماء مصاحبة الخشبة حيث اسند الى الماء (او المفعول عطف على قوله الفاعل اى او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (في وقوع الفعل عليه اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا انفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا لقوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور في) قوله (المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور) في الكل (راجع الى) الالف (واللام لكون الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى او التى واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اى عن نصب معه مع كونه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول وما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى اثبتها بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما في قوله بما يعنى جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على قوله اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه (منصوبا جاريا) اى لكون جاريا واقعا (على ما هو عليه في الاكثر) اى على الحالة التى تكون ذلك الظرف واقعا

عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واليه) اى الى ما جوزه بعض النحاة واشبه (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله اليه (فى قوله تع لقد تقطع التقطع التفرق بالفارسية برا كنده شدن (بينكم) حال كون هذا القول جاريا على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعنى رفع بينكم فلبس مما نحن فيه (و) ذكر فى بعض الحواشى ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقائه منصوبا (شريف) اى مقبول وحسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل الواجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا بجعل ما هو محط الفائدة وهو ما لزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل والخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفى الحاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى (و قيل الوجه فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قبيل) قوله (وقد حيل) ماضى مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى وبينه يحول حولا اى حجز وبابه قال كما فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثوب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نذوه على الانثى (فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظ (بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لا يقام مقام الفاعل) اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل موفوع وكذا ما قام مقامه اذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا اى على الوجه الذى (قيل يكون معنى) اى معنى قوله المفعول معه (الذى فعل لمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله) لقوله المفعول معه (ضميرا مستكنا فيه (راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون (الضمير المجرور فى معه راجعا (للموصول وهو) الالف واللام فى قوله المفعول ❊ مذكور خبر لقوله

المفعول معه او خبر مبتداء محذوف تقديره هو مذكور والجملة استيناف ❊ بعد الواو ظرف ❊ للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر مبتداء محذوف عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وثم والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه ❊ لمصاحبة ❊ معمول فعل لازما كان الفعل او متعديا يخرج مثل كل رجل وضيعة فانه مذكور بعد الواو لمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر ويخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجئ سواء جاءا معا او متفرقا (اللام فى قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتاديب اى لاجل التاديب (اى يكون ذكره) اى ذكر المفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل) والمصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو لمصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع (سواء خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحباله (فاعلا للفعل العامل فى المفعول معه ولفظ كان فى تأويل المصدر مبتداء (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلو اى وصل الماء اى الخشبة وصار مساويا الخشبة لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادة فيكون فيها الكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم اذديادالماء فيه والمفعول معه ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء فى الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المعمول المعمول مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه لفظا ❊ اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا (كالمثالين المذكورين

اللذين ذكرهما الشارح في تعميم المفعول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظا
فيهما (لفظا او معنى) (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة
لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال
مذكور لاجل مصاحبته معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل
اى ما تصنع) وزيدا وما تلابس من زيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبته) اى المفعول معه
لمعمول فعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان العمل او معنويا (مشاركته
اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول الفاعل او المفعول
في ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول
في الفعل العامل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ولا ينفصل يعنى يكونان
في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك
للمتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سيرهما متصاحبين يعنى وقع السير
من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته له
في ذلك الفعل في (مكان واحد نحو لو تركت) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب
ولا المتكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها في مكان واحد
لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل
وهو الناقة في ذلك الفعل يعنى في الترك يعنى لو ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد
لرضعتها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففي هذا
المثال يكونان شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في
الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له
يقال رضع الصبي شير خورده كودك بالفارسية بچه شتر از شير مادر كرده شده
فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منه الجمع
المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءني زيد وعمرو
ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو في هذه الامثلة (لا تدل
الا على المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعنى

في المجيء والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان
في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء جاء في زمان واحد اولا وكذلك
غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله
من واحدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به
عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة
والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو
منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو ثابت فافادة فائدته نحو
استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام
مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل
في المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان
ملفوظا (او معناه) اى الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من
فحوى الكلام (بتوسط الواو) اى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل
والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة والعرب لانه
مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون
كلامهم (الواو موضع مع) اما لفظا (فلكونها) اى الواو (اخصر منها
والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها
اى اصل الواو (والعطف التي فيها معنى الجمع) المطلق لا ترتيب ولا تعقيب ولذا لم
يجز تقديم المفعول معه على صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف على ما
عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى الجمعية
اياها وفي الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا كما لا يتقدم
على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال استوى والخشبة الماء
بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالا ان عامل
المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا او معنى اراد ان يفصل كل واحد منهما
جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية * فان كان
وهذا الكلام ايضا موقوف وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اى مقام يقصد

لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فح يكون قوله لفظا منصوبا على التميز او على الحال به بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون ناقصة وقوله لفظا يكون ح منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به فى التفسير الفعل الذى ❁ قصد مصاحبة المفعول معه معموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير اى الاصطلاحى (فيعم) ذلك الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مغفور وعمرا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سيرك ❁ زيد وعمرا ❁ لفظا اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا او كان ما يدل على الحدث ملفوظا ❁ جاز الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب ❁ العطف اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل (ولم يمتنع) ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الاخر يعنى الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد او زمان واحد متعسرة فيكون الواو للعطف فالوجهان ❁ جواب الشرط (اى العطف)اى جعل الواو للعطف فح يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذ لا مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض ❁ نحو جئت انا وزيد وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بناء على ان يكونه معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لمكان التأكيد بالمنفصل ❁ وزيدا

بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد والا عطف على قوله جاز (اى) وان كان ما يدل على الحدث لفظا (ولم يجز العطف) اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها (بل يمتنع) العطف لمانع ❁ تعين النصب اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فح يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيده بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ❁ نحو جئت وزيدا فتعين ههنا ان يكون زيدا منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع قبيح لا ممتنع على ما سيجى المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور ممتنع لعدم الفصل) بينهما يعنى (لا توجد (الفاصلة) التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل بالضمير المرفوع (المنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف وغيره ❁ وان كان اى وجد ❁ الفعل اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا او غيره كما مر ❁ معنى تميز او حال او خبر لكان على تقدير كونها ناقصة اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) وغير مصرح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى او لا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معنا نحو ما شانك لانه بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى للفعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت لعدم الناصب وضعف الدلالة عليه وهو ما الاستفهامية الى هنا كلامه ❁ وجاز هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى ان لم يمتنع العطف)اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون العطف لا المصاحبة (اى جواب الشرط وقيل الخبر ❁ العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها الخبر حيث اى لانه (لا يحمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى) لضعفه عند جواز الحمل على عمل العامل اللفظى (فبلا حاجة) تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوى مع جواز وجه اخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه

الاخر (العطف) يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من العامل المعنوى وعند وجدان القوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب به المفعول معه كما ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف به بلا تكلف ❁ نحو ما لزيد وعمرو والا ❁ عطف على جار اى وان كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ (و) لكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع) العطف ❁ تعين النصب ❁ اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواه) اى سواء النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه ❁ نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا ❁ وانما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل استفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما فى المثال الاول ومع حرفه ايضا والاسم كما فى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما فى المثال الثانى (بلا اعادة الجر) فى المعطوف حرفا كان او اسما (غير جائز) كما سيجئ (و) ههنا ولم يعد (لم يخبر) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (ولم يجز عطف عمرا على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور) لانه خلاف المعنى اذ المعنى ح ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال

عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر) يعنى مراد المتكلم بالسؤال عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال كما سبق انفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلوا عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب لشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخرى ❁ لان المعنى ❁ اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ما تصنع ❁ وما يماثله) مثل بلا لبس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقامه لبسة او الاحالة على فهم المتعلم (ومعنى ما شانك وزيدا) قولك (ما تصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى ما لك وزيدا ايضا) اى كالمثال الاول قولك (ما تصنع وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدار على الخطاب فيكون التفسير والا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى ما لزيد وعمرو) قولك (ما يصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك ❁ الحال ❁ لو من حالا الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لا نقلابها وتحولها غالبا (لما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات) اى فى بيان ما يلحق بها وانما الحقت الحال (بها) من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص

بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل او المفعول به
دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا ❊ وهى ❊ اى الحال لان الحال يذكر
ويؤنث ❊ ما ❊ اى شئ مفردا كان او جملة وان جعلت لفظة ما اعم من الاسم
الحقيقى والحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة
او حكما كما تكون جملة فلا وجه ❊ يبين هيئة الفاعل ❊ اى وصفه حال صدور
الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور
المجئ عنه وهى الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ
صادرا عنه ❊ او هيئة) المفعول به ❊ حال وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا
فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يقع عليه الفعل
كما هو الظ) قوله ما يبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين
الذات كالتميز) فان التميز وان كان مبينا الا انه مبين الذات لا الصفة سواء كان الذات
مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد نفسا ابى (وباضافتها) اى اضافة
الهيئة (الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
المبتداء او الخبر) او غيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست
هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم او ان زيدا
العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك (وبقيد الحيثية
اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد
العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا العالم
او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة
الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه المجئ او لا وسواء وقع عليه
الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا ان) تلك
الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو الفاعل او المفعول به
وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة (او على سبيل منع الخلو يعنى) ان
الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا يكون هذا الترديد على
سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل

يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه) اى عن تعريف الحال (مثل ضرب زيد
عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التعريف نحو لقيت
راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة
يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا
منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من
الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا او يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت
زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون
الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا
منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ما قلنا ❊ لفظا او معنى
تمييز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب
الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول الذى
وقع الحال عنه لفظا) اى لفظيا بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون
خبرا والفاعل اللفظى او المفعول اللفظى لا يكون (الا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا
والا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به
ملفوظا ومنطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا او منطوقا والمفعول به كذلك
من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله
هذا زيد راكبا او المفعول المعنوى فيه ايضا كما سياتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى
الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك
فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودة وفى الحديث من اكل فى فحوى
ارض لم يضره ماءها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل
او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (او حكما
كما سيجئ فى الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) سواء كان الفاعل
او المفعول به (معنويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او المفعولية

المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى من فحوى الكلام بحيث (لا تكون) لا يكون فاعلية فاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظه الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (او المفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا حقيقيين كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعول حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال الحال (عن المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ماشانك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة مقرونة او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول) لمصاحبة اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عنه لكونه فى معنى المفعول به مثل (ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال عن الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اذا وقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا عنه (وكذا) اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق (يدخل فيه) ايضا الحال عن المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذو الحال مقامه اى مقام المضاف فكانه اى المضاف اليه الذى هو الحال بعد حذف المضاف واقامته (مقامه) الفاعل والمفعول ولم يذكر المشبه المفعول فيه والمفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبى الحال لانهما لم يكونا يعنى فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر

بل ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهى مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (ونحو ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك يتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يأكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يأكل (فانه يصح ان نقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام ابل نتبع ملة ابرهيم) فكانه حال عن المفعول به ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف ولاقامة ان يأكل اخاه مقام (ان يأكل لحم اخيه) وكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه الذى هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف فكان حالا عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه مقامه اى المضاف لان جزء الشئ لا يقوم مقامه بعضها (او كما فى قوله تع ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فح تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله (مصبحين حال عن هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكانه وهو حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والمجرور الضمير يرجع الى هؤلاء لا الى المقطوع بل الراجع اليه ما استكن فيه (جزء ه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع راجع اليه) والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان الراجع فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار (كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه مشروط فى

الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى فان دار هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرى يبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعيل) الذى هو من باب الخماسى (او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى هو من باب الرباعى المزيد فيه على الثلاثى (وجعل الجار الذى فى قوله (به متعلقا به) باحد الفعلين على كلا القراءتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذى عبر عنه بقوله مالا بالمفعول يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين (داخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال عن المفعول معه) والحال (عن المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل) الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى (او) الحكمى او الى تعميم (المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه) فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التقسيم الاول هو الاولى والاليق ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار والمجرور بالمفعول اولى تدبر ❊ مثل ضربت زيدا قائما ❊ فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان تجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول اقوم او يقوم لا قائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير تجعله حالا عن ايهما شئت هذا (مثال اللفظى الملفوظ حقيقة) تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعنى كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زيدا اى كونه مفعولا للفعل (انما هى) اى ما كل واحد من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام (عنه) ى

عن الكلام (وهما) اى الفاعل والمفعول (ملفوظان) فى هذا الكلام (حقيقة اى ملفوظة حقيقة زيدا انه يصح ان تجعل قائما حالا عن ايهما شئت اى من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفرد لا يكون حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عنى عن زيدا اذا لم يكن قرينة ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا ❊ و ❊ مثل ❊ زيد فى الدار قائما مثال اللفظى الملفوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف) اى كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه لاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر الجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) يعنى ليس تلك الفاعلية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنه جائزا (او واجبا (ملفوظا حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيقى او حكمى لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم او غير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما ❊ وهذا زيد قائما ❊ الظ انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا عن الفاعل المعنوى (مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتداء وخبر وجملة جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ) هذا لان التنبيه مفهوم من كلمة ها الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولاشك انهما اى معنى الاشارة التنبيه (ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم فى (نظم الكلام اشير وانبه وابصر زيدا به اى) عاقدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا

ويقول هذا زيد قائما او يجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعولية) بل يكون زيد
مفعولا انما هي يعني لايكون ثلاث المفعولية (الا باعتبار معنى اشير او نبه الخارج
صفة) المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة المعنى (لصحة وقوع
القائم حالا) يعني انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل
في الحال الفعل او شبهه او معناه على ماسيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس
فيه فعل ولاشبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا
لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل فهي اى مفعولية زيد في
المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت ❁ وعاملها ❁ مبتداء وخبره
قوله الفعل او ماعطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال يؤنث باعتبار انه صفة
ويذكر باعتبا لفظه اما ❁ الفعل ❁ اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة
يعني يكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقديرا
لانه اصل في العمل وقوى ايضا اواى معنى الفعل لايعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد
ههنا لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعني يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة
او المقدر) يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او وجوبا كما سيأتى
نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في الدار قائما
هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشه
وان كان الظرف مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا في العمل ❁ او شبهه ❁ اى
مايشبه الفعل (وهو مايعمل عمل الفعل) يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه
اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب
ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) في مقام
ذهب راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما
وسواء كان ملفوظا تحقيقا كالمثال المذكورين او تقديرا (مثل زيد في الدار قاعدا
ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم
مقدر باسم الفاعل على ماسبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه

على

على قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا
تقديرا نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة
المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن الوجه ضاحكا) او مقدر نحو زيد
في الدار ضاحكا في تقدير حسن في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا قائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل راكبا
ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملها غير المصدر فانه لايعمل متقدما الحال عليه
لما سيجيء والثالث اعنى معنى الفعل لايعمل الا اذا كان الحال متأخرا لضعفه
او معناه ❁ المستنبط اى المفهوم (من فحوى الكلام) اى من معنى الكلام
من غير التصريح به) اى بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون
اما الفعل او شبهه ولايكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من الحرف
والتنبيه والاسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما) كما مر في قوله وهذا زيد قائما
وكالنداء والتمني) مثل ليت (والترجي) كلعل (والتشبيه) نحو كان وانما خص
هذه الحروف الثلثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معا في الافعال
المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منها مقيدا بحال باعتبار
تلك المعاني بخلاف الثلثة الاخر فانها لمجرد تأكيد النسبة او الاستدراك فلايصح
تقييدها بالحال وقال المحشي ولاعمل لكل مايستنبط منه معنى الفعل فان ان وان
والاستفهام النفي لايعمل مايستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضي فالاولى
احالة ذلك على الاستعمالهم وان لايعلل (في نحو يا زيد قائما ويا) رجل مقيما
ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء
او تعرف به او بالاضافة او مشبها به لان التعريف او النكرة المخصوصة شرط
في ذي الحال (ولعلك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيد
في الدار قائما او كانه و) كانك وكان (زيدا اسد صائلا) فانها لتضمنها معاني الافعال
تعمل في الحال الا انها لاتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لايكون
العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمني مثلا لاالتمنى
ويختلف المعنى في ايتي صح بجار راجعا الى اهلي ❁ وشرطها ❁ اى شرط الحال

عند البصريين لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم المص ايضا ❁ ان تكون ❁ اى الحال ❁ نكرة لان النكرة اصل) لكونها مجردة عن العوارض والتعريف لايكون الابقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كان نسبة الحدث اسنادية كما فى قولك جاءنى زيد راكبا اوايقاعية مثل رايت زيدا ماشيا اواضافية نحو مررت بزيد جالسا (اى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) ملكونه من العوارض والعارض كالعدوم (وزائد على الغرض) والزائد لايعتبر فى الرضى والاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث ❁ و شرطها ايضا (ان يكون ❁ صاحبها ❁ اى من قام الحال به سواء كانت فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما ❁ معرفة ❁ لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتداء وخبر فكان قولك جاء زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ ورايت زيد فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحمل عليه بالحال فى المعنى ❁ غالبا ❁ يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لاغالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى فى امثلة الحال بل اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى فى اكثر امثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان موادوقوع الحال) منقسمة (على قسمين لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضة واما ان يكون نكرة مخصوصة ولذا ان قسمة المواد على قسمين (احدهما) اى كلام اوتركيب (يكون ذوالحال فيه اى فى ذلك الكلام اوالتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة افادة التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذاحال كما كانت تصلح ان تكون مبتداء (نحو جاءنى رجل من بنى تميم) ومن فيه يا نية

ومن البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (فارسا) او يكون ذوالحال فيه نكرة (معينة غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها اى لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لايشذ فرد منها فح تكون فى حكم المعرفة نحو قوله تعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اى تميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكم الالهية حال كونه امورا من جانبنا فيكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ح ذوالحال معرفة ومثله قول الشاعر لايركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه او تكون تلك النكرة (واقعة فى حيز الاستفهام) لانها تشبه النكرة الواقعة فى حيز النفى فى كونها غير موجبة فتعم ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعد الا) لان توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الاتى بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الا او قائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) للنفى منصوب على انه مفعول مطلق للنقض لان النكرة لوقوعها فى حيز النفى استغرقت وتعينت لما سبق (نحو ماجاءنى رجل الا راكبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى مايكون ذوالحال فيه مقدما عليه الحال لان تقديم الحال على ذى الحال يخصص ذوالحال كما سيأتى (نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما) اى ثانى القسمين (مايكون ذوالحال فيه غير هذه الامور) يعنى الامور الخمسة ويكون ذوالحال فى غيرها معرفة وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لاغير (ووقوع الحال فى هذا القسم) اى فى القسم الثانى (مشروط بكون صاحبها) اى صاحب الحال معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اى صاحب الحال (معرفة يعنى تكون الغلبة فى الشرط بحيث تكون الشرط غالبا لامشروطا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصالة فى التعريف (حتى

يقال ان غاية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اى
تخلف كون صاحبها معرفة (فى بعض المواد) كالصور المذكور فى القسم الاول
تنافى الشرطية) يعنى الجزرة اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون
منافيا للشرط لان الشرط كونه صاحبها معرفة تقتضى ان يكون صاحبها فى جميع
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة
غالبا تنافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى مشعر ان لا يكون صاحبها
معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول واذا كان
قيد الشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (و يحتاج) عطف
على يقال (ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة
غالبا (عن ظاهره) وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على
الخبر ويكون هذا العطف من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف
ويكون عطف مفرد على مفرد (و يجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا فيه
نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبيل تعدد المفعول الثانى او يكون بدلا منه
او حالا فيكون عطف جملة (على) جملة هى (قوله وشرطها ان يكون نكرة
و لما بين ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد
تنافى الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ❁ وارسلها العراك ❁ اقول
الحال معرفة اما مصدر او غير مصدر والاول معرف باللام مثل قول الشاعر
ومعرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير
وكقوله عليه السلام يذهب الصالحون الاول فالاول مرتين كذا فى الرضى
وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة اورد مثالا موثوقا به
للاول من شعر لبيد وللثانى مما شاع فى المحاورات ويروى اوردها العراك ولم يذدها
بالذال المعجمة و بعده دال مهملة من ذاد يذود طرده وزاد الابل من باب قال ساقها
فطردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه
اصلهما واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على
نقص الدخال) النقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل

نقصا اى لم يتم مراده وقيل نقص بمراد تام نا رسيد و شرب تام ناشدن كذا فى حاشية
العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار الوحشى) وهو
الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو للعطف فيكون معطوفا على
المفعول حمارا ايعنى معرفيكون معه لا معه (يقول) اى لبيد ويحتمل ان يكون بتاء
الخطاب لبيان اللغة (ارسل حمار الوحش الاتن) لانه قادر على ضبطهن بحيث
يمنعهن عن التزاحم خوفا من تأديبه اياهن وكان كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق القيد وههنا لم يكن اثر صور القيد
فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجد الا فى بن ادم فاجاب عنه بقوله (وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية) خالى كردن راه يعنى تزاحم ناشدن حمار وحش
راين راه اب از خوردن والمراد هو الثانى لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية
على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو لاتن (ومارد) اى الحمار الوحش والموصولى
ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى جاى اب خوردن (اى ارسلها
يعنى ارسل حمار الوحش والاتن حال كونه (معتركة ترجمه ولم يزدها اى لم يمنعها
عن المعراك اى لم يمنع حمار الوحشى ولاتن عن الاعتراك التزاحم (ولم يشفق
اى لم يخف على نقص الدخال) يقال النغص البعير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشيخ
بقوله اى لم يخف ذلك الحمار (على) انه لم يتم شرب بعضها اى بعض الاتن (الماء
بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال بكسر الدال المهملة وبعدها خاء معجمة
على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير) مائه (ثم يرد) مضارع
مجهول من رد يرد مثل مد يمد (من العطن) بفتح العين والطاء المهملتين ما حول
الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى جاى اشترهنا خوابانيدن
الى الحوض) متعلق بيرد يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك
البعير (بين بعيرين عطشانين اى لم يكن ان اشرب (ماء) ليشرب (ذلك البعير
المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ماء
عساه لم يكن شربه منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد
هذا جواب ادخل مقدر وهو ان معنى الدخال يوجد فى الحيوان الذى يكون

فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر لم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله
واول المراد (به) اى بالدخال (نفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من
هى له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (فى بعض) اخر متعلق به يعنى ليس المراد
بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى هو تداخل بعض النفوس
فى بعض او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نقض مثل نقض الدخال) يعنى
المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم
شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء ودا خله بين بعيرين
عطشانين ليتم شربه ❁ و ❁ مثل ❁ مررت به وحده ❁ مصدر وحد يحد
واحد وحدة مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الضمير
صار معرفة لان الاضافة مصدر معنوية ❁ ونحوه ❁ بالرفع عطف على مقدر اى
نحو ارسلها اه (مثل ما فعلته) بتاء الخطاب (جهدك بفتح) الجيم وضمها الاجتهاد
وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تامل ولكن متصفا
بمتأول ❁ خبر لقوله وارسلها العراك على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها
كما قلنا آنفا التاول الطلب يعنى طلب مال الشئ بصرفه عن الظاهر بالنكرة متعلق
بقوله (فلا يرد) مبنى الفاعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل
اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة
وتاويلها) اى الحال نكرة وتأويلها اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره
الشارح (احدهما) اى احد الوجهين انها اى الحال المعرفة (مصادر) اى كل
واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى الفعل محذوفة وجوبا سماعا وقال ابو
على هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف
فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك العراك وينفرد وحده) اشار الى ان العراك
مصدر من عرك يعرك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل
فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفراده ويجتهد
جهدك من) اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وتعترك وينفرد
ويجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحدة منها حالا بالضمير وحده لما سيجئ ان

نفس مداخلة بعضها
باضافة النفس الى مدا
خلة الى بعضها او الدخال
والمداخلة مصدران
من باب واحد يعنى
ان مراد الشارح ان الدخال
مصدر بمعنى المداخلة
والدخال نفس المداخلة
مد

المضارع

المضارع المثبت اذا وقع حالا لا يكفى الضمير وحده ولا يجوز الواو وهذه المصادر يعنى
العراك ووحده وجهدك منصوبة على المصدرية يعنى على انها مفعولات مطلقة
لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية
المعمول باسم العامل او للنائب باسم المنوب ويقال لمثل هذا مجاز مرسل لان الحال فى
الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها اى) هذه المصادر
(معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخرين لان كل واحد منهما تفيد تعريف
ما هو دخل عليه (موضوعة موضع النكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير
ارتكاب حذف شئ الا انها مؤولة بالمشتق فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها
(معتركة) مزاحمة (و) مررت (به منفردا) ما فعلته (ومجتهدا فالصورة) اى صورة
كل كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى) اى صورة كل
واحد منها (فى التقدير نكرة) لكون اللام فى الاولى والاضافة فى الاخرين
الجنسية لا للعهدية لان كل فى اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس
لا محالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو
او حسن الوجه فى صورة المعرفة) لكونه مضافا اليها وهو ظاهر (وهى اى
الصفة المضافة (فى المعنى نكرة) لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد
ضارب عمرا او حسن وجهه بالنصب والرفع وهو مذهب سيبويه وهو الوجه
الوجيه لجريانه فى احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر او لا وعدم ارتكاب
الحذف والمجاز وجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول
فان ❁ كان صاحبها ❁ اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا او حقيقة
او حكما ❁ نكرة ❁ محضة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب
تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قد سبق (لم يكن فيها
اى فى تلك النكرة (شائبة تخصيص) اى لم يكن فى النكرة شئ تفيد التخصيص
بما سوى التقديم) اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم يكن الحال مشتركة
بينهما) اى بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة
والاخر معرفة (مثل جاءنى رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة

لان الحال الجملة لايجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا ❁ وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا (ليتخصص النكرة بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتداء النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) اى ذو الحال والحال فى المعنى مبتداء وخبر) لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ ولئلا يلتبس) اى الحال على النكرة (بالصفة) فى حالة (النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال او وصف لان الصفة لكونها من التوابع لاتتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديم على صاحبه معرفة كانت او نكرة الكون فى المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لايعلم ان الضرب وقع على المفعول فى ان ملابسة الركوب رجلا لان الحال مالم يتقرر وبعد لزومه وتقرره يكون صفة لان الصفة ماتقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجل فى آن ملابسة الركوب به يعنى قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فى سائر المواضع وان لم يلتبس) وهى حالة الجر لايجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم تقدم (اطراد الباب) والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى لقب بالتاء الفوقانية تبعا بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا النفس المتكلم وحده نحو اكرم ولايتقدم ❁ اى الحال فيما عدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا ومعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب اى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمر قاعدا) يعنى لايتقدم ❁ على العامل المعنوى فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حروف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمر فان التشبيه دل على ان فيه حدثان قائمان بالمشبه به لا انهما غير معلومين مختلفين بان يتعلق بكل منهما حال لايتعلق بالاخر

فانه

فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه للبسه وان لزم التقديم على العامل الضعيف وفى الرضى الا انه الة التشبيه لاتدل بضعفها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمر وانه هناك حاله يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلان واما تلك الحال ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ الى هنالك كلامه فلما نها اجئ بحالو وضع بجنب المشبه وبحال اخرى ووضع بجنب المشبه به ولهذا اقدم الحال الاولى على عامل المعنوى لتكون بجنب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم على ماسيجئ اى فيما سبق (العامل المعنوى) وهو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل ايضا (ان ماهو مقدر بالفعل) عند البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كانت ظرف زمان او مكان (او مايشبهه اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل (اعنى) بقوله ومايشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار (خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا او داخل فى شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوى والداخل فى احدهما فقوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى مايشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولايتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لايتقدم العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض اى باتفاق النحاة ❁ بخلاف لظرف ❁ خبر مبتداء محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل المعنوى باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان العامل) فى الحال (ظرفا او شبهه) حيث لايكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اتفاقا اى عدم تقدمها عليه (خلافا بين سيبويه والاخفش (فسيبويه) الفاء تفسيرية (لايجوزه) اى لايجوز تقديم الحال على عامله الظرف ايضا (اصلا) اى مطلق اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار او الظروف نحو قائما فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف فى العمل) لانه انما يعمل انيابة عن الفعل لان القائم مقام الشئ

لا يكون مثله ولانه غير مشتق او لانه مقدر هابالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه
ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لا يجوزه (الا بشرط تقدم المبتداء
على الحال) لانه تأخر الحال من المبتداء الذي صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال
من عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا بناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى
لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء
الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عندهم
وعند البصريين وسيبويه مبتداء لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد
نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير المبتداء عن الحال فانه) اى الاخفش (وافق سيبويه
في المنع) اى في منع تقدم الحال على عامله الظرف (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك
العامل سواء كان الظرف مؤخرا عن المبتداء (مثل قائما زيد في الدار) او مقدما عليه
مثل (ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) تقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف عند الاخفش
ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا مثل في الدار قائما زيد
لانه ليس فيه التقديم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال يتقدم اى فعلى
هذا الاحتمال (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها
للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعني ان الحال كونه مشابها للظرف
لما فيه) اى في الحال (من معنى الظرف الا) بمعنى لكن اى لكن ان بينهما اى بين الحال
والظرف فرقا من وجه اخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعني اذا كان
العامل في الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه عليه كما يجوز تقديمه
على عامله الفعل او شبهه سواء بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك
يوم الجمعة او قبله كقوله تع كل يوم هو في شأن في تقديره هو اى الله تع في شأن كل يوم هذا
من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعني في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم
لك ثوب في مكان لك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (في الظرف) لعموم حاجة
المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على عاملها
المعنوى لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على احتمالين كائن (اذا لم يكن الظرف
داخلا في العامل المعنوى) بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق (واما اذا جعلته) اى

الظرف (داخلا في العامل المعنوى) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ
او شبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك
او معناه (كما) اى كشى (هو الظاهر فقط من كلامهم) اى من كلام النحاة لان العامل
مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوى (فالمراد هو
الاحتمال الثاني) وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الحال (لا غير
لان اللايق ح استثناؤه من العامل المعنوى بان يقول ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوى الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه
ملفوظا كان او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا
وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال ❊ وكما
لا يتقدم (الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من الفعل او شبهه (كذلك)
تاكيد لقوله كما لا يتقدم ❊ لا ❊ يتقدم ❊ على ❊ ذى الحال ❊ المجرور ❊ ويتقدم
على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقدم الخبر على المبتداء
لما سبق انهما في المعنى مبتداء وخبر فاخذ حكمهما (سواء كان بالاضافة او بحرف
الجر) لان المطلق ينصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (فان كان ذو
الحال مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
حنيفا او لا كالمثال الاتي في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) باتفاق البصريين
والكوفيين (نحو جاءني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك) اى عدم تقدم الحال
على ذى الحال المجرور بالاضافة اتفاقا واقع (لان الحال تابع) لا عرض غير متقرر
لا يقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) في الوجود لان ذى الحال يوجد اولا ثم
الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما
لا يتقدم على المضاف وهو التنوين او النون وفي الهندي لانه ان تقدم فان وقع بعد
الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع انها (فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان ذو الحال مجرورا بحرف الجر ففيه) اى تقدم الحال على صاحبه
المجرور به (خلاف) بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصريين
عطف العام على الخاص لكون المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه

اما فيه (يمنعون تقديمها عليه) اى تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف
للعلة المذكورة) فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة فقد عرفتها
فلا نعيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المص لهذا) اى لكون
هو المختار عند المص (قال * على الاصح * متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة
المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيين وبعض
البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف استدلا
بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك
للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين
كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه
على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا يا محمد از براء آدميان لكردن حالتى دبودن
ادميان همه يعنى از براى هم آدميان فرستاديم (واصل الفرق بين حرف الجر
والاضافة) حيث جوز الكوفيين وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور
بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على
عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عدا يعدو ومن باب التفعيل حذفت ياؤه
نعد) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى ان
الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا
او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه
يكون متعديا الى المفعول به كذلك حرف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل
متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة
والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه حيث لم يؤثر فى الفعل شيئا لانهما
ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانهما من خواص الاسم فكانت اجنبية
عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت
على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند
فتقديم الحال على المجرور بالحرف (فكانك اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على
صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك

جوز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا
انه بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب
فكذلك هناك (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا
الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور
بهذه الاية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة حالا عن الكاف) المتصل بالفعل
فيكون مبنيا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ
والحث لا للتأنيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم ملابسا
بشئ من الاشياء الحال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى
بحذافيره وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (واجاب بعضهم) وهو
صاحب الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا باجاب اى بجعل كافة (صفة لمصدر
محذوف فح يكون كافة منصوبا على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر
للتاكيد (اى ارسالة كافة) والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم الا مانعة للناس
عن الشرك والمعاصى وحاثة لهم على طلب الثواب عامة شاملة لهم (واجاب
بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اى بجعل كافة (مصدر) على وزن اسم
الفاعل (كالكاذبة والعاقبة) بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوبة على انها
مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد عم لشئ الا لتكف الناس وتحثهم واللام
فى قوله للناس متعلقة لها على الاجوبة الثلثة تكون ظرفا لغوا (والكل) اى كل
واحد من الاجوبة الثلثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة
فى الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال ومفعول ومفعال
والاشتها وبالكافة والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث واما كون
الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه
مصدرا غير معلوم واما كون الثلث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية
بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين * وكل ما دل على هيئة * اى صفة سواء كان
الدال على) الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامدا
يستفاد منه معنى قائم بالقر * صح ان يقع * الدال على الهيئة * حالا * من غير

ان يؤول الجامد الدال) على الهيئة (بالمشتق) ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل اووقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المص وتجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا اوغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (رد على الجمهور النحاة بحيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او فى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما وتكلفوا فى تاويل الجامد) بحيث وقع (حالا بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اى مع تجويز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يول به ليكون اقسام الحال متفقة مثل ❀ بسرا اورطبا فى قولهم) اى قول العرب ❀ هذا بسرا ❀ بضم الباء والسين واحده بسرة مثل قفل وقفلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر ما بقى فيه حموضة) على وزن بالفارسية فعولة ترش ❀ اطيب ❀ اسم تفضيل ❀ منه رطبا ❀ وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع يعنى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا التمر له ست مراتب اولها طلع والثانية خلال بالخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحوه قوله تع هذه ناقة الله لكم اية اى دالة (فيها اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقبل على وزن فرس والثانى على وزن صرط حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية وهى حموضة والثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على هيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة

محلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسر واذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاق مجازا لا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لان بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا (الى تاويل الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول (مأخوذ من ابسر النخل اذا اصار ما عليه بسرا) يريد به ان الف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اذا اصار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثانى مشتق (من ارطب اذا اصار) ما عليه (رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى ما دل على هيئة يصح حالا هو الحق سواء كان مشتق اوغيره فلا حاجة الى هذه التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكلما قام هذه الفائدة فقد حصل فى المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و العامل (فى بسرا ايضا) يعنى العامل فى الحال الاول اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى عند محققهم وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على الاسم التفضيل) مع ضعفه فى العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها الحال بالظرف وتقديم للظرف عليه جائز وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل لكونه يشبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو احواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد و) هو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر (حالان) احدهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين متعلق) بتعلق (مختلفين) اذا الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الاخر (يلزم) جواب (اذا ان يلى كل منهما) اى من الحالين (متعلقه) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) جعلت حالا عنه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو

الحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية
حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار
اليه (فى اطيب) يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذ لم
يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ حكم
الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) الا ان الشان (لما كان
المضمر مطلقا) سواء كان المضمر فى اطيب او فى غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا
ايضا (كالعدم و) المراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا
حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا
حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة
مقامه) اى مقام المضمر الذى فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة
واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبهم حكما لان
صاحبه حقيقة الضمير فى اسم التفضيل (والرطبية) المفهومة من قوله رطبا التى
هى الحال الثانية فى المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت
حالا عنه ومبينة للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل
عليه) باعتبار ان ضميرا منه راجع اليه ولذا قال الشيخ (وهو) اى المفضل عليه (ضمير
منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه) اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما
كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم وكالمستكن بل كالاسم الظاهر ولذا وجب
ان يليه الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل
ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاولى على عامله الضعيف وان كان حقه التاخير
قال الرضى واما الضمير المستكن) راجع الى لفظ هذا (فى افعل) يعنى فى اسم
التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى المضمر المستكن فيه (وان كان) الواو للحال
وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) فى الحقيقة (لكنه) اى الا ان
الضمير (لما لم يظهر) اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما (كان كالعدم
والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير
يرجع اليه (ومع هذا) اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم (فلا ارى باسا

بان

بان يقال وان لم يستمع) ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا
ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى
بين اسم التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى باسا حيث قيد الرؤية بالباس
المقيد للكراهة قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعل التفضيل
والة التشبيه وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم
ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من
عمرو راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم و) هو ابو على
واتباعه (الى ان العامل فى بسرا) يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف (فيه اسم
الاشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانها
يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم معموله عليه
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة
يعنى معنى الفعل (ليس بصحيح لانه) يلزم تفريق العامل فى الحالين وهذا وان كان
جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو
الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون
الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون
المشار اليه) بهذا (اتمر الا بسر) فيلزم ح تقييد الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية
وهذا ليس كذلك لان المقصود الاشارة مطلقا (فلا يتقيد الاشارة) يعنى
فلا يصح تقييدها (بحال البسرية) لان العامل بسرا لتقيدت الاشارة
بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير
حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع
اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اى لا يصح اعمال ذلك فى الحال
بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه
على سبيل منع الخلو والجمع (نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمرة نخلى

مقام اسم الاشارة ومثل زيدرا جلا احسن منه را كبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتداء عن معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا الا وكذا العامل فى الحال فى المثال المذكور فى المتن افعل ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ماهو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل فى الخبر الافراد شرع فى بيان الحال الجملة على ماهو الفرع فقال ❁ ويكون ❁ اى الحال ❁ جملة ❁ لدلالتها اى الجملة (على الهيئة) اى الصفة (كالمفردات) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على الهيئة فتقع حالا مثلها وفى الرضى يجوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح ان تقع) اى الجملة (حالا مثلها يعنى) كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة وللاحكام تكون بالمفردة والجملة كما فى خبر المبتداء (ولكن) يعنى الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية ❁ خبرية ❁ محتملة للصدق والكذب) يعنى الاصل فى الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من شانه الكذب وتحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها (لان الحال) فى المعنى بمنزلة الخبر عن ذى الحال) للزوم المطابقة بينهما فى الافراد والاخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذا الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة اوبها كالخبر (واجرؤها عليه) اى جعل الحال حالا عند (فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التى لا ثبوت لها الان (لا يصح ان تحكم بها على شئ) وان كان لها فاعلا لانها لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه وهى لا ثبوت لها فى نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا تصح ان تقع حالا عن شئ كما لا يصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة) لاشتمالها على الاسناد المقتضى المسند اليه والمسند واذا كانت كذلك (لا تقتضى ارتباطا) يعنى تعلقا (بغيرها) لان المستقل فى الافادة لا يقتضى التعلق بغيره ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال

وجعلها مرتبطة لصاحبها (فاذا وقعت الجملة الخبرية) التى من شانها ان تكون معاوقة ومحتملة للكذب (حالا لابد لها) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة فى الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهى) اى الرابطة ههنا اثنان (الضمير والواو) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع المطلق ليوذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدأت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدأت بفعل موضوع للخبر (وتلك الفعلية) اما (ان تكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدأت بفعل مضارع اريد اثباته او يكون فعلها (مضارعا منفيا) بان يكون فعلها مضارعا اريد نفيه (او ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه) اى الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع فى بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية ❁ فالاسمية ❁ قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها على الدوام والثبات ويكون البحث بحث الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لان المفردة ليس الا اسما بخلاف الفعلية (اى الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا ملتبسة ❁ بالواو والضمير ❁ اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما مصاحبين فى الارتباط لان الاستقلال لان المعية فى معنى المصاحبة (لقوة الاسمية فى الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة) ايضا لان الشئ اذا كان قويا يلزم ان يكون الرابط فيه اقوى حتى يخرج عن الاستقلال ويربط لما قبله طوعا وكرها وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما نحو جئت وانا راكب) او مخاطبا (نحو جئت وانت راكب) او غائبا (مثل جاء زيد

وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتداء مؤخرا والخبر مقدما فح يكون ثلثة اقسام
اخر ❊ او ❊ الجملة الاسمية الحالية ملتبسة ❊ بالواو وحدها ❊ اى حال كونها
منفردة فى الربط وهذا النوع قسم واحد لاغير (لانها تدل على الربط فى اول الامر
لان الواو تؤذن فى اول الامر ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها
يجب ان تقع فى اول الكلام ولانها للجمع المطلق فى اصل الوضع (فاكتفى) مبنى
للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه السلام كنت نبيا) اى اعطى لى
النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء
والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى المجاز
الاول مثل اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقار
بان فى الاكثر لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط لما سبق ان الاسمية فى غاية القوة
لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا فى غاية القوة ليتطابقا
وهذا اى الربط) فى الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما فى النوع الثانى
و) ملتبس بهذا (بها) اى بالواو مصاحبة (بالضمير) بلا انفراد احدهما عن الاخر
كما فى النوع الاول (انما يكون فى الحال المنتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها
اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة
لما قبلها غير مستقلة (واما فى الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا
مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعنى فى متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر
يعنى عدم جواز الواو فى الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها
تقول ثناء) الخطاب (هو الحق لاشك فيه) ونحو قوله تع الم ذلك الكتاب لاريب
فيه على احد الوجوه (وذلك) اى عدم جواز الواو فى الحال المؤكدة واقع (لان
الواو) لكونها فى الاصل للعطف وهو دليل التغير (لاتدخل بين المؤكد والمؤكد
بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كان فى الحال او فى غيرهما (لشدة الاتصال
والامتزاج (بينهما) لان الثانى عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين
العصا ولحائها ❊ او ❊ الجملة الاسمية الحالية ملتبسة ❊ بالضمير وحده ❊ اى
حال كونه منفردا فى الربط ❊ على ضعف ❊ متعلق بقوله او بالضمير (لان

الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وح
تدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر (فلا
يدل على الربط فى اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان
للوجه الاول يستلزم لضعف اطراد الباب (نحو كلمته فوه الى فى) ان جعلته حالا
من ضمير الفاعل فالرابط الضمير المتكلم فى قوله الى فى وان جعلته حالا من ضمير المفعول
فالرابط الضمير الغائب فى قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على بدئه وقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق (فلا بد من الواو على الاصح
فالضمير اما فى الاول وهو ثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت
انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام نحو جئت راكب
انا جئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما فى الاوسط وهو ايضا ثلثة اقسام مثل
رجعت عودى الى بدئى ورجعت عودك على بدئك ورجع زيد عوده على بدئه فالجملة
تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكه بالواو فى دلالته فى اول الامر
على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسطة بينهما
فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلثة فيهما ❊ و ❊ الفعل ❊ المضارع المثبت ❊ اى
الجملة فعلية) الحالية (التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال
ملتبس ❊ بالضمير وحده ❊ اى منفردا واما قوله قمت واصك وقوله وخشيت
اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فيقدر وانا اصك وانا ارهنهم واذا كان المضارع
مصدرا بقد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون الاية (لمشابهته
اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات وعدد حروفه (ومعنى) يعنى
فى الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء
بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى والتقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو
ونحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم بثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير
نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع ❊ وما سواهما ❊ اى
ماسوى) الذى هو (غير الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة

الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله ماسوى (المشتملة) صفة (على) الجملة الثلث (على المضارع المنفى والماضى المثبت و) الماضى (المنفى) ملتبس ❊ بالواو والضمير ❊ معا) اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما فيه ❊ او ❊ ملتبس ❊ احدهما يعنى بالواو (وحده) او بالضمير (وحده) من (غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم استقلالها) اى استقلال كل واحد من الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدث والتجدد وان كان ماضيا اومنفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عن الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها كما مر (فالمضارع المنفى) باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية اوفعلية سبعة وثلثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المصنفين (فمثال المضارع المنفى) باقسام الثلثة (نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه) بالواو والضمير معا (اوجاءنى زيد ما يتكلم غلامه) بالضمير وحده (اوجاءنى زيد وما يتكلم عمرو و) مثال (الماضى المثبت) باقسام الثلثة ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (اوجاءنى زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (اوجاءنى زيد وقد خرج عمرو و) مثال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسامه ايضا (نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه) بالواو والضمير معا (اوجاءنى زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (اوجاءنى زيد وما خرج عمرو) بالواو وحده (اعلم ان) اجتماع الواو والضمير اكثر من الانفراد والاثنين فى الماضى المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا وتقديرا عند البصريين فقال ❊ ولابد فى الماضى المثبت ❊ الواقع حالا (لا المنفى) فانه

لايشترط

لايشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفى يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت ما لامار كب يكون عدم الركوب مستمرا لان الانتفاء يستوعب الزمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه ❊ من ❊ دخول لفظة ❊ قد ❊ المقربة) صفة قد (زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة (الى) زمان (الحال) وهو زمان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لفظة) تمييز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب غلامه فان لفظة قد دخلت على الحال لتقريب زمان اى زمان الحال الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ ليكونان فى زمان واحد على الماضى) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور فى محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمان) اى زمان الماضى المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق لقوله قرب زمانه (عن ذى الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوزا) اى دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اى مضى الماضى المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اى بالقياس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس كذلك بل المجئ ملبس الا مع الركوب (فلابد) من دخول (قد) عليه حتى يقربه) الركوب اى لفظة قد زمان الركوب (اليه) اى الى زمان المجئ فيقارنه) اى يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضى

حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا بدخول قد عليه (وهذا) اى كون قد لازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضى اذا وقع حالا لا توجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضى المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقوله الملتبس ولا بد لا بقوله الشه اى لفظة قد ❊ ظاهرة ❊ فى اللفظ بان تكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب عمرو ❊ ا ❊ كانت لفظة قد ❊ مقدرة (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم) اى قد حصرت فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم مفعول به وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم منحصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب الحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من العقول مجازا بعلاقة المجاورة ومعناه بالفارسية امدند ايشانرا شمارا و رحال انكه تنك بود دلهاى ايشان ومثل الصدور قوله تعالى وقالوا هذه بضاعتنا ردت اى قد ردت وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه فالمبرد (لا يجوزان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة لنسائهما لان قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور (فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم) بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (اى قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف (هو اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حـ او جاؤكم حال

كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم (والمبرد) يؤول (بجعله) اى جعل قوله جملة قوم ماد عائية) يعنى دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد فى) الماضى (المنفى) اذا وقع حالا (لاستمرار النفى) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان المنفى يستوعب الازمان (فيتناول المنفى زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون طويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف عامله جوازا و وجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو الهلال بينا الى هذا الهلال بينا فقال و يجوز حذف العامل ❊ بلام الجنس يشتمل العوامل الثلثة (فى الحال) سواء كان مفردا او جملة ❊ لقيام قرينة ❊ دالة على حذفه وتعيينه (حالية) يعنى حال صاحب الحال و وصفه ❊ كقولك للمسافر (اى الشارع فى السفر او المنتهى له اى للسفر يريد بتفسير الاول معناه الحقيقى و بالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية راشدا مهديا) ❊ اى سر راشدا مهديا) امر من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (بقرينة حال المخاطب) وهو الشروع او التهيئ له المراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى اذا لم يكن الرشد بدون الهداية (وقوله مهديا ا ما صفة لراشدا) كانه هدى له فتقررت الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو راشد (او حال بعد حال) فكان الهداية لم يحصل الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة الهداية بمعنى متتابعة فيكون ذو الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه ما استكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا و فى الثانى مذكورا و على التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال و وصف جئت (اى جئت

راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه
اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى ايظن او ايعلم لان الظن من جملة العلم فيكون
مجازا عن العلم بعلاقة جزئية الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه المتفرقة
فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى (قادرين) وعاملها
محذوف جوازا بقرينة السؤال وهو قوله ايحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين
اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتفرقة فتناثرت وصارت ترابا حال كوننا
قادرين على جمعها واحياءها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن
الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام الجمع متعارف البلغاء فى التكلم
ومانبه كما فى نحن فيه لا فى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهدادى ❊ و يجب
حذف الفعل العامل لقيام قرينة ❊ فى (بعض الاحوال ❊ المؤكدة ❊ لا
فى كلها كما فى قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قائما
حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف فهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل
فى بعضها لا فى كلها (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عامله
اولا وسواء كان حذف العامل واجبا او جائزا (هى) اى الحال المؤكدة
مطلقا (لاتنتقل عن صاحبها مادام موجودا) لان الحال ح هى الحقيقة الهيئة
الطبيعية فى ذى الحال يعنى الخلقية وهى لاتقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا
كالعطوفية مثلا ولذا تفهم عن ذى الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا
المعنى جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها لاتقبل الزوال الا نادرا (بخلاف
الحال المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا
حيث ينتقل عن صاحبها ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المنتقلة قيد لعامله
لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث
هو العامل فى الحال فيكون قيدا له (بخلاف الحال المؤكدة) لان الغرض
منها بيان الهيئة الخلقية فى صاحب الحال دون التقييد فلا يكون قيدا بل انما يكون
تاكيدا ❊ مثل زيد ابوك عطوفا ❊ وانما وجب حذف العامل لان فى الابوة

مايشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفة فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل
والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف
وجوبا لزوما للاختصار (فان العطوفية لاتنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب
لابنه لاينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لاينتقل
منه (فى غالب الامر) وان كانت منتقلة فى بعض الازمان او فى بعض الاشخاص
اى احقه ❊ مقتضى (الظاهر فى) التفسيران يكون بصيغة المضارع لان المعنى
فى مثله على الاستقبال لا على المضى (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم
وحده ثلثيا من باب ضرب مثل فر يفر وحق يحق (او ضمها) اى ضم الهمزة
بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعى من باب الافعال من احق
يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه
اى من الامر (على يقين) يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين
اليقين فعلى هذا يكون الحال مبنيا لهيئة المفعول لكونه حالا منه والثانى مأخوذ
او من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث
لافرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او بمعنى
اثبته) يعنى الاول بمعنى اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا
معناه المجازى بعلاقة السببية لان التحقق بسبب الثبوت او على ان يكون
استعارة تبعية (اى تحققت ابوته لك وصرت منه) اى من كونه ابا لك (على يقين
او اثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوته لك (كذلك
اى تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اى حال
الاب لك شفقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبنيا للمفعول قد سبق
وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف (احق التقديرات) التى يجوز ان يقدر
فى هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حنى يحنى
مثل رمى يرمى من باب ضرب اى يميل و يشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحنى
عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل
المقدر وهى يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال والحاصل ان العامل المحذوف

فى هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فى تقديره فهذا التقدير مروى
عن سيبويه يعنى تقديرا حقه وقال الزجاج لاتقدير فيه ولاحذف بل العامل
فى الحال خبر الجملة بتأويله بالمسمى فزيد ابوك فى معنى زيد مسمى بابيك اقول
هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مربيك لان فى الاب معنى التربية
وماذهب اليه المص مذهب سيبويه وهو الحق لجريانه فى قوله تع وهو الحق
مصدقا لما معهم فى مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لايقال مثله الامن اشتهر
بالخصلة التى دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر
متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فحذف وجوبا اختصارا
واعتمادا لما تضمنه الخبر عنه كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل فى الحال
جوازا اووجوبا شرع فى بيان شرط الحذف لان الحذف جوازا لم يحتج الى شرط
بجواز ذكره اوالاكتفاء به القرينة اولان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيان
شرط وجواب الحذف فقال ❊ وشرطها ❊ اى شرط وجوب حذف عاملها
قدر الاضافات ليصح الحمل على شرط بقوله ❊ ان تكون مقدرة ❊ لان هذا
القول شرط اوجوب حذف العامل فيها لاشرط للحال (اى مؤكدة) هذا
تفسير باللازم لان التقرير الذكر بعد مرة اوجعل الشئ فى قراره فيلزمه التأكيد
لمضمون جملة ❊ وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوة زيد اوالى المفعول
احترز به عما يؤكد بعض اجزائها) اى اجزاء الجملة (كالعامل) اى كما يؤكد
العامل الذى (فى قوله تع انا ارسلناك للناس) لان كونه عليه السلام (رسولا
اى مرسلا فهم من قوله ارسلنا لان الارسال لايكون بدون المرسل بالفتح كما
لايكون بدون المرسل بالكسر لاستعلاق بالمفعول وهو كاف الخطاب فاكده
بقوله رسولا فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسال (فانه لايجب
حذفه) بل لايحذف اصلا ❊ اسمية ❊ احترز به عما) يؤكد (اذا كانت فعلية
فانه لايجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية
لايجب حذف عاملها بل لايجوز مثل قوله تعالى ولاتعثوا فى الارض مفسدين
والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله يقال لو جئ جائيا وقم قائما

واقعد

واقعد قاعدا (كما قال صاحب الكشاف فى قوله تع قائما بالقسط انه) اى قائما
بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد فى قوله تع شهد الله الاية لان القيام بالقسط
اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت قائما بالقسط (ولابد منها) اى
فى وجوب حذف عامل حال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدين الاولين (وهو
اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون الحال مؤكدة
لمضمونها (من اسمين) اى ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة مضمونها
بالحال من اسمين (لايصلحان) اى لايصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اى فى الحال
بان لايكون المسند فيها فعلا ولاشبهه ولامعناه ولما سبق ان العامل فى الحال
مطلقا اى سواء كان مؤكدا اولا احد العامل المذكور كالمثال فى المتن (والا) اى
وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة (مذكورا) لفظا
فلايكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا) اوجائزا لان الموصوف
بالذكر لايوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) فى بعض النسخ
وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم ياخذ المص هذا القيد لانفهامه
من قوله وعاملها الفعل اوشبهه اومعناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما
ان يعمل فيها فيكون ذلك الاسم شبه فعل اومعناه ولما فرغ من بيان الحال
وماهو الاصل فيه شرع فى بيان التمييز وذكر بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان
الا ان التمييز لبيان الذات مذكورة اومقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعض
مايكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا فقال ❊ التمييز ❊ بياء ويجوز
حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره
بامر يختص به المراد به ههنا المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم تمييز مراد
المتكلم ويجوز الفتح على معنا ان المتكلم تمييز هذا الجنس من سائر الاجناس
فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا الكلام مميز القوله تعالى
يس والقران الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى حقيقة امامبتداء حذف
خبره اوخبر محذوف المبتداء اى من الملحقات اوهذا بيان التمييز ويجوز حذف
احدهما اختصارا فى اللفظ وعلى هذين التوجهين يكون قوله مارفع خبر مبتداء

محذوف اى هو ❊ ما ❊ اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان يكون موصوفة ايضا الا ان الشه اقتصر على الاول ❊ يرفع الابهام ❊ صلة اوصفة واحترز به) اى بقوله يرفع الابهام (عن البدل) باقسام الاربعة (فان المبدل منه فى (حكم التنحية) اى فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البدل (ليس يرفع الابهام عن شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البدل ترك مبهم) وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم (واراد معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى مقصودا ❊ المستقر ❊ اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عند عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) فقوله (فان المستقر علة لقوله الثابت الخ (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبران والواو زيدت لتأكيد الصدق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت) المتقرر (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور مطلقا غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشتمل الاستعمالى وهو) اى الكامل الابهام (الوضع) لا الابهام الاستعمالى (واحترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (يرفع ابهام قوله عينا الذى لم يكن فيها ابهام وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعا (بل نشاء) اى تولد منه وحصل فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى

ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر بان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عينا يحصل الابهام للسامع مع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فانه اى قيل جارية ارتفع الابهام انما رضى لا الوضعى لما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء الاشارات من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرئة فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كل) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم (الا بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضع لمفهوم كى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامراءة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كى وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهى ههنا ما اشيرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى) من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد من جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما (بل الابهام الواقع ❊ انما نشاء له) اى للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأ له من تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فح يكون ما استعمل فيه متعددا تحصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل من تعدد

المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى ترفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كما احترزبه عن نحو رايت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (يقع به الاحتراز عطف البيان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمرو) فى عكسه فى قولك جاءنى يعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر وموضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (لا ابهام فيه) كما ان اباحنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذا يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول ايضا علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر علم اصطلاحى فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى الا انه (لما كان عمر واشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله عنه بالعلم و ولد الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر الى حفص (الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الخفاء الناشى من كونه غير مشهور مثل واشتهار عمر (ولا) يزول (الابهام الوضع) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام انما نشأ من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشاء فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع فقط وفى الثانى انما نشاء فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما نشاء من عدم الاشتهار فافهم ❊ عن ذات ❊ متعلق بقوله يرفع (لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفى المحشى فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف فى شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف ووضع التميز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل فى رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن فى تحت الزيت الى هنا كلامه (واحترز به) يعنى احترز المص بقوله عن ذات عن النعت والحال فانهما) اى النعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما

الابهام المستقر الواقع) يعنى الابهام الثابت فى (الوصف) مثلا ان رجلا فى قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام فى وصفه فلما قلت جاءنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (فى الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا مافى الذات وقلم بها وهو الوصف ايضا والمميز ولما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التميز مايرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان مايرفع الابهام المستقر عن الوصف لايكون تميزا اى تحقيق ان التميز مايرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اى واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) فتح الميم وتشديد النون وهو مأتان وستون درهما والرطل مائة وثلثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (مميز عما هو اقل) عن المعنى الذى هو اقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه وذلك المعنى متميز عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كمن ومنين) فتعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اى معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اى جنسه) اى جنس المعنى الموضوع له يعنى ليس فيها ابهام (الا من حيث ذاته وجنسه) الذى هو الموزون (فانه لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (من جنس العسل او الخل او غيرهما من الموزونات فحصل ابهام فى ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعنى ولا ابهام فيه اى فى الرطل الا (من حيث وصفه) وهو ان يكون الرطل نصف المن اوربعه (فانه) اى الحال والشان (لا يعلم) مبنى للمفعول (اى الرطل منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل بغدادى اومكى) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد

والمكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته اى جنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوضعى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعة له ليتبين ماهو المراد منه وهو رفع الابهام الوضعى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى اومكى او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا اومكيا (وان اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتا) قال الشه فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع ان الثانى من الذوات فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لاعن النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتداء ونصبه محكى لاعلى الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) بمعنى (يرفعان عن الوصف لذات بيان لما عرفت ❋ مذكورة اومقدرة ❋ بالجر فيهما (صفتان نصب اشارة الى تقسيم التميز) على سبيل منع الخلو والجمع (فالذات المذكورة) ماتم باحد المتممات الاربعة امابالتنوين (نحو رطل زيتا) وامابنون التثنية نحو منوان وامابنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (او) لذات (المقدرة) ماقدر فى الجملة اومضاهاها او الاضافة على ما سيأتى (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا تميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب ❋ قولنا ❋ زيد (فانه فى قوة طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غيرمعلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه مافسر بالتميز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم امن جهة النفس ام من جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس فاذا قيل علما يعلم انها فى جهة العلم فعلى من هذا ان الشئ المقدر ماجعل تميز والالم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز عنه مايميز الشئ المقدر فالاول ❋ الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اليه اشار الشه بقوله (اى القسم الاول من التميز وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة

برفعه

برفعه ❋ عن مفرد (ونفى به) اى المفرد مايقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا مايقابل التميز الجملة وشبهها لاغير (يعنى به مايقابل الجملة وشبهها و) فى بعض النسخ وهو اسم فاعل واسم مفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول اى ونفى به المضاف والمراد به مايتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى تامل وانصف ❋ مقدار ❋ على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (مايقدر به الشئ) يعنى معيار كل شئ (اى يعرف به) اى بذلك المقدر (قدره) اى قدر الشئ ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والزراع والمقياس غالبا ❋ فالاول برفع الابهام عن مفرد مقدار (اى فى غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتداء مضاف الى مفعول وطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غيرمقيد بكون فى المفرد المقدار اوفى الجملة اوغيرها (يتحقق) الجملة خبره اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) اى فى مفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار كسيرا ما يستعمل بالتنوين للتنكير اونون التثنية والجمع والاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونون التثنية والجمع بدل عن التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير واو كانت للتعريف لما احتاج ماتم بها الى التميز (و) المفرد (المقدار) ❋ اما ❋ محقق) يعنى موجود فى ❋ ضمن ❋ عدد ❋ هذا من باب ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص للعام فكلاهما واحد ❋ نحو عشرين درهما ❋ مثال لماتم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منهما تام بنون الجمع ❋ وسيأتى ذكر تميز العدد وبيانه) وتميز العدد اما واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين

سواء كان عقودا او ما بينهما (فى باب اسماء العدد ❊ واما ❊ فى ضمن ❊ غيره عطف على قوله فى ضمن العدد (اى و) المفرد المقدار اما متحقق فى ضمن (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتنوين ❊ نحو رطل زيتا ❊ فان الرطل) انه نصف المن) قد سبق ايضا معنى المن والرطل ❊ و ❊ اما تام بنون التثنية نحو منوان ❊ تثنية منا بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف سمنا ❊ بفتح السين المهملة وسكون الميم دهن يخرج من السم (وكالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا اخر واشارة لتغاير المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين (نحو) قفيز برا واما بنون التثنية قفيزان برا ❊ البر بضم الباء المنقوطة الموحدة من تحت وتشديد الراء المهملة بالفارسية كندم (وكالذراع) معطوف اما على الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الراء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن قوام ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتنوين نحو ذراع ثوبا) واما بنون التثنية نحو ذراعان ثوبا (وكالمقياس) وهو كالاولين فى العطف واعادة الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو ❊ على التمرة مثلها زبدا ❊ واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثلاها زبدا وهو بالزاء المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف و (المراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله (والمراد بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان الاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة (فى هذه الصور) المذكورة فى الامثلة (هو المقدرات فى اكثرها والمقيس فى بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) فى العدد وما تم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وما تم بالتنوين (وذراع ثوبا) فى الذراع وما تم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زبدا) فى المقياس وما تم بالاضافة (المراد مبتداء (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتداء مع خبره خبران فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون و) بالثالث (المزروع و) بالرابع

المقيس لاغير) اى لاغيرها واذا كان المراد وهؤلاء يحصل الابهام لا محاله لان المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما يزول الابهام ويحصل المرام وكذا غيره (وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة يعنى ان المص اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدر يتحقق فى ضمن غير العدد امثلة ثلثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشئ او يعرف به قدره ويبين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى يكون الامثلة خمسة لا ثلثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو نظره من باب فتح يقال طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع (نظره) ومقصوده وغاية مراده (التنبيه بالنصب خبر كان (على بيان ما يتم به المفرد المقدار) لكون الابهام لا يحصل فى هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلث على ما بينه الشه و) الاول (هو التنوين) لانه دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها (كما فى رطل زيتا و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دالا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كما فى منوان سمنا و) الثالث الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع (كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط ياؤه بالجزم اقسام المقادير) بايراده لكل واحد منها مثالا على حدة واقسامها كما سبق غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض منه مثالا لما يتم بالتنوين والبعض الاخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن الا انه اورد هما من جنس واحد للمشاكلة (وهى) تمام الاسم) باحد المتممات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة (لا يمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحوال الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى يكون اضافته اى الاسم محالا (مع التنوين ونونى التثنية والجمع

لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعها بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة ❊ و ❊ مع الاضافة لان المضاف (لا يضاف) مرة (ثانية) لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة مرة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصولها الغرض المذكور ولانه يلزم الاحد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم اى) الاسم المفرد المقدر (بها) حد (هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بفاعله وصار) الفعل (به) اى بالفاعل (كلاما تاما فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما (فشابه التمييز الاتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان متقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام لكونه فضلة فى الكلام فالتمييز شابه المفعول فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان متقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم فنصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقع (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما نصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة اسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة انما قامت) اى كل واحد منها (مقام الفاعل) ومشابهة (لكونها فى اخر الاسم التام كما (كان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (يتم بها الاسم وكان يتم تنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينتصب التمييز عنه خبران فى قوله الا ترى بان التمييز معه يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينتصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما تتم به

المفرد لا يزول بدخول اللام كنون التثنية والجمع فينتصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فيبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشه فى محل البيان عن البيان (فلا يقال عندى الراقود خلا) ولا عندى الرطل زيتا ولا عندى المار عسلا فى القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يسيعوا الدن بالقار لان يجعلوا فيه الخل ❊ فيفرد ❊ مبنى للمفعول (اى التمييز) المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون (الاسم التام مثنى او مجموعا يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا ❊ ان كان ❊ اى التمييز) الذى يجب افراده ❊ جنسا ❊ قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزء على الشرط والا يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ما يتشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسام ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى ويقع ذلك الجنس حال كونه مجردا عن التاء) التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فانما كان مع التاء لا يقع على الكثرة (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير فى مكان واحد وفى امكنة شتى (فلا حاجة الى تثنية) اى الى جعل التمييز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا (وجمعه) اى لا حاجة ايضا لا جعل التمييز جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام (كالماء والتمر والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والعلم (والزيت) والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى يكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لا يتشابه

اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا فى مكان او فى امكنة بل يقع على الواحد
القدر المعين ولذا كان نكرة ❊ الا ان يقصد ❊ مبنى للمفعول ❊ الانواع ❊ نائبه
الاستثناء مفرغ اى يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام فى الافراد والتثنية والجمع
ان كان جنسا مشابه الاجزاء فى جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فح
يكون التميز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان
جمعا (اى مافوق النوع الواحد) وفى الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز
الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيتناول التثنية
ايضا انتهى والشه الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا
اى كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع
الواحد (لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها) اى على الانواع يعنى على ماقصد
من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا فاذا لم يدل (فلا بد من ان يثنى) عند
قصد النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على الاستثناء
بان يقال (وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء
داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانوع حيث لا يتجاوز
الى قصد المرات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المص ان يقول
الا ان يقصد الانواع او المرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) بكسر الجيم
للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر ايضا (جاز) ايضا (ان يقال طاب زيد جلستين
وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان يقول عشرين ضربات بالكسر للنوع
كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اى عن
هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المص (بالانواع حصص) اى ما يحتمل
اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد
حصص (الجنس) فهم هذا الجواب من قول المص اذا كان جنسا (سواء كانت
تلك التحصص (بالخصوصيات الكلية) كما فى الانواع (او التشخصية) كما فى المرات
والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات كما يدخل الانواع ❊ ويحسمه ❊ مبنى
للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (اى يورد

التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا
تميز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يرد الجمع (حيث لم يقصد به الوحدة) نائبه لان يقصد
مبنى للمفعول ❊ فى غيره ❊ اى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التميز جنسا بحيث يتشابه
اجزاؤه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين ومثله
رجالا كذا فى الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملة بمن نصف
الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند
قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين و) عند قصد الجمعية يجمع نحو عندى عدل
اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع يسمى العروض به لانه يرجع
اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة
ثم ❊ الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول
متعلق بالمميز يعنى بعد ما علمت حكم المميز وفى الثانى بالمبهم فاعلم انه ❊ ان كان ❊ اى
المفرد المقدر) فاعلم ان المقدار ينقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم
والثانى ما كان (تاما ❊ بتنوين او بنون التثنية ❊ على سبيل منع الخلو د الجمع فعلى
هذا يكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدر هكذا او المعنى (ان وجد
التميز) فعلى هذا يكون كان تامة و الضمير للتميز وعلى الموجود فيكون الجار حالا واليه
اشار الشه بقوله (ما بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية) فالاول انسب للمقام
فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله (فانه لما تم الاسم) المفرد
المبهم) اى باحدهما اما بالتنوين او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما (اقتضى التميز
هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيدو زيدان ❊ جازت
الاضافة ❊ جواب ان كان وجد منهما (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام
باحدهما (الى التميز) اى الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف
لما سيجئ ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف اليه تكون الاضافة بيانية مثل خاتم
فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة
لانه دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة
جوازا شايعا) يعنى جواز اضافة المميز المقدار التام باحدهما شايع لا نادر (كثيرا

يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون
مثال (لحصول الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى
كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد
الى المميز والتذكير باعتبار الحفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة
(التخفيف) بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) لا باضافة مكان رطل زيتا
بالنصب (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول ما كان تاما بالاضافة
او بنون الجمع على سبيل معنى الخلو والجمع بينه بقوله ❊ والا ❊ معطوف على قوله
وان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين او نون التثنية) وذلك
بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع او الاضافة) التى لا يتعرف المضاف بها
لانه ان تعريف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد ❊ فلا ❊ يجوز
الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما بشئ من الاشياء (الا بقلة فى نون
الجمع) اى فى ماتم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى غيره وان قل (نحو عشرو درهم اما
عدم جوازه (فى الاضافة) اى فيما تم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه
لا يخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع
وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف (واما) الثانى
فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم بالاضافة لا يجوز
اضافته (واما) عدم الجواز (فيما) تم (بنون الجمع) فلانه لا يخلو اما ببقاء النون
او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا
يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير
المميز) يعنى الى ما ليس مميزا (نحو عشريك) لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة
والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرى رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان
واحدا لا يجوز ان يكون رمضان تمييزا له لانه ح يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا
لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضان اما باعتبار رمضى عشرين سنة يكون
يكون تمييزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر الشارح على الاول ولهذا اورده مثالا
بالاتفاق) متعلق بالجواز (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير

المميز

المميز لان الغرض اما صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال
الثانى (فلو اضيف) ايضا اى كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى
بعض الصور) التباس ما ليس مميزا بالمميز (لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
رمضان) وقيل عشرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد
عشرين رمضان) بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى بالفارسية بست
رمضان ازسال بست ازهى سال يك رمضان در بست سال بست رمضان شود الا
انه يجب ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا (او) انه
اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون رمضان تمييزا بل اضيف عشرين
الى غير المميز مثل عشروك وسوك فيكون المعنى بالفارسية بست روزى از يك رمضان
شود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى كما لا يضاف
فى صورة الالتباس (الا) اضيف ملابسا على قلة لتكون الباب) اى باب ماتم بنون
الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم الاضافة اقول ههنا ثلث صور احدها جائزة بلا
خلاف وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وسنيك كما مر وثانيهما جائزة على
قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم
الجواز للالتباس هى ما يصلح ان يكون تمييزا او غير تمييز مثل عشرون رمضان
وعن غيره مقدار ❊ عطف) خبر مبتدا محذوف تقديره قوله وعن غير مقدار (عطف
على مفرد مقدار اى) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تاكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع
الخ (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف قدر الشئ
به ولا يبين (اى ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل ومنوان
ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل
اى مثله عسلا وفى الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق اسم الاصل عليه (نحو خاتم
جديدا) وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب
وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التمييز الى ههنا كلامه ❊ نحو خاتم

حديدا ❊ فالخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لايعرف به قدر الشئ ولايبين (مبهم
باعتبار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لايعلم من اى جنس اتخذ من حديد
اوفضة اوذهب اوغير ذلك (تام بالتنوين) ههنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل
خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل اخواتم فانه تام بالتنوين
ايضا (فاقتضى تميزا) برفع الابهام عنه لابهامه نصبه لما سبق ان الاسم التام
يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز لتشبيه
بالمفعول ❊ والخفض ❊ اى خفض التميز) فيه اشارة الى ان اللام فى الخفض
عوض عن المضاف اليه او معنى غناؤه (باضافة) متعلق بالخفض (غير المقدار اليه
اى الى التميز ❊ اكثر ❊ من نصبه (استعمالا) اى انجرار التميز الذى يرفع الابهام
عن مفرد غير مقدار باضافة اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض
اى لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام
يرتفع سواء كان التميز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زيادة (الخفة) على ذلك
بسقوط التنوين والنون بالاضافة ايضا لما سبق انهما لايجتمعان (والمقصود غير
المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التميز فى المقدارات
اكثر (لان الاصل فى المبهمات المقادير) لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها
وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل فى التميز بخلاف
الجار فانه علم الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اى هذه
المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بها والابهام انما نشاء من الاستعمال
فالتميز) ليس فى الحقيقة تميز فيكون الخفض فى غير المقدار اولى لحطا عن رتبة
الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض فى العدد من الثلثة الى العشرة
والمائة والف وما تفرع منها مع انها فى المقادير فانتصاب التميز فيها يكون اولى
وانه قد التزم بالجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد قصدت التخفيف فالتزم
الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان
قسميه المفرد اذا المقدار وغير مقدار اذا بين القسم الثانى وتفصيله فقال ❊ والثانى
اى القسم الثانى من التميز) واشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجى

لان

لان المنكر اذا صرح ثانيا او ضمنا معرفا يكون الثانى عين الاول (وهو اى) القسم
الثانى (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة
يرفعه) اى يرفع القسم الثانى من التميز الابهام ❊ عن نسبة ❊ تامة او ناقصة
اسنادية او ايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اى كان المقتضى الظ (ان يقول
المص فى تعبير هذا القسم والثانى (عن ذات مقدرة فى نسبه فى جملة) لان الابهام
الذى يقتضى التميز ليس الا فى الذات المقدرة لا فى النسبة ولان قسم التميز الذات
المقدرة لا النسبة (لكن) اى الا ان المص عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذى
فى طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدر التى هى طرف النسبة لان
الابهام يقتضى الذى التميز ليس الا فى الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة
يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اى فى النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين
وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ابهام ما حصل منهما وهو النسبة وابهام
الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام
عن النسبة (يستلزم الرفع عنه) اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام فى النسبة
لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام
فى النسبة يستلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام فى الطرف لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة فى النار فان الحرارة لازمة فى النار وبانتفاء الحرارة
من النار ينتفى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة
مقتصرا عليها) اى على النسبة يعنى اخراج كلامه على غير مقتضى الظاهر
تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما فى هذا القسم) اى فى القسم
الثانى (للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة الا (بمجرد
النسبة) اى بمجرد كون الابهام فى النسبة (لا غير) لان الابهام الذى تقتضى التميز
فى القسم الاول ليس فى طرف النسبة فقط بحيث لايسرى الى النسبة مثل عندى
رطل زيتا لان الابهام فى الرطل فقط وهو لايستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا
وفى القسم الثانى وان كان الابهام ايضا فى الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا
بل كان مقدرا يستلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام فى النسبة فتقابلا ولا اشعار

هذه المقابلة اقتصر على النسبة ❊ في جملة ❊ اي) برفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة) اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة ❊ او ماضاهاها اي ماشابهها) اي الذي شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اي القسم الثاني برفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في ماشبه بجملة (وهو) اي ماشبه اما (اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلئ لا في النسبة الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (او) اما (اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا) فعيونا تمييز عن نسبة التفجر الى ما استكن فيها (والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها) فوجها تمييز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فابا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا) فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع او في محل الجر (وكذلك) اي كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما شبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان فيهما نصب تمييز (نحو حسبك زيد رجلا) اي يكفيك زيد رجلا ويا زيد فارسا اي استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا في قوله يكفيك زيد فلا وجه لقوله من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز ودلاله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال ❊ نحو طاب زيد نفسا هذا (مثال الجملة) لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة (التمييز الذي هو نفس (فيه) اي في المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب اليه طاب فاذا ظهرت صار زيد مضافا اليه الشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شيء زيد نفسا فقدر ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا ❊ وزيد

طيب ابا ❊ هذا (مثال لما شبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الا انها شبيهة (والتمييز) يعني ابا (فيه اي في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيد فيكون النسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم خوش زيد آزان ذوى كه پدر است (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام اي متعلق زيد يعني ابوه فيكون زيد متعلق به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيد آذان روى كه از پدر است وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لا فرق) في التمييز (بين الجملة وما ضاهاها) في كون الابهام في النسبة والتمييز برفع الابهام عنها (فهذان المثالان) اعني طاب زيد نفسا وزيد طاب ابا (في قوة اربعة امثلة) باعتبار ان ما هو تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما (فكانه قال) المص طاب زيد نفسا وابا وزيد طاب نفسا وابا فقوله ❊ وابوه دارا وعلما ❊ عطف على نفسا وابا) اي عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا فيكون اصلا لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما مثال الثاني لقربه وهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قاله الهندي واذا كان الامر كذلك (فهو) اي المص (بحسب الحقيقة) ونفس الامر اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة) يعني اورد المص للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع في ماضاهاها خمسة امثلة اراد الشـ رده والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون تكرارا فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافي) لانه ليس من الامور الاضافية حيث تعقل معناه بلا احتياج الى شيء (خاص بالمنتصب عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان تعقل معناه لا يحتاج الى شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق) بالكسر لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافي) لان

تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنا اخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائة حيوان اخر من نوعه (يحتمل انها) اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ايضا من تحقيقه (والابوة عرض اضافى) لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الابن لان معناها صفة يقوم مع شخص خلق من مائة شخص اخر من نوعه (والعلم) ايضا (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل واحد منهما) اى من الابوة والعلم (متعلق بالمنتصب عنه) ورفع الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منها صفة تقتضى موصوفا والمذكور اولى الموصوفية ولذا خص بالمنتصب عنه ※ او فى اضافة (عطف على فى فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او) عطف على قوله (ما ضاهاها) القرب باعادة الخبر وانما اعادها لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما نحو يعجبنى طيبه نفسا ※ من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل فنفسا تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر المميزات) لانه عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيرها من الامثلة (ولا خفاء به) اى فيه اى فى كونه تمييزا وهو لم يورد الامثلة ان كونه تمييزا خفاء ※ وابا وابوة ودارا وعلما ※ اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحد منها ولا كلها ليكون التمييز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لئلا يتوهم انها لا يجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاولين (وزاد عليه قوله ※ ولله دره فارسا ※ اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالترتيب والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كما انه اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المصل) اى هذا القول وهو قوله

ولله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) اى لتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدرة فى تقديره درشيء كربه شيء (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فالمنصب التمييز عنه (ويكون) عطف على يكون (فارسا تمييزا عنه) اى عن الضمير (اراد) جواب لما اى اراد المص (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة كما يصلح ان يكون تمييزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا لهذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا فالابهام لا يكون الا فى نسبة الدار اليه) اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا (والدار فى الاصل) اى فى اللغة ما ينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره انما يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظم امر معاشهم عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المنقول وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير وهى النفع واعلم ان الدر فى الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال الفارسية بخشش باراست ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ابضار بخنى شيراست ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اى لله خيره فارسا) وهنا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا فى الراضى (فالفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفاء على وزن ظرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (اى حذق) وبابه ضرب اى مهر ولسمل والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخيل) بالفارسية نيك شناس دركار اسب يعنى اسب شناس نيك فيكون يعنى فعله يكون فى امر الخيل يعنى فى معرفة مرضه وجودته وقيمته لله اى طلبا لرضاء الله تعالى لا لغرض دنيوى (واما الفراسة بالكسر اى بكسر الفاء من باب سهل (فمن التفرس) الادراك والاذعان يقال تفرس اذا تفكر ※ ثم ان كان ※ اورد ثم هنا اشارة الى ان المعطوف يغاير

معطوف عليه لا البحث هنا كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب
عنه و يحتملهما و يختص بالمتعلق وكان البحث عن الذات المقدرة في جملة
اوماشابهها اوفي اضافة (اى التميز بعد مالم يكن نصافي المنتصب عنه) اى بعد
تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد
عليه بالنفس في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه
مع انه لا يصح جعله لمتعلقه ❊ اسما (لاصفة) كالابوة والعلم ❊ يصح جعله
اى ذلك الاسم ❊ لما انتصب عنه ❊ احترازبه عن الدار (والمراد بجعله له
اطلاقه كالاب فانه اسم يصح اطلاقه عليه مثل زيد اب والتعبيربه اى بذلك الاسم
عنه اى عما انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب وله شرطان احدهما ان يكون
اسما لاصفة والثاني صحة (اطلاقه عليه والتعبيربه عنه به) الا ان يكون نصافي
المنتصب عنه ❊ جاز ❊ جواب الشرط ❊ ان يكون (ذلك) التمييز (تارة
منصوب على الظرفية اى في مرة والجمع تارات وتركبه يحذف منه التاء يقال فعله
تارا ❊ له (اى للمنتصب عنه) كزيد في طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو ما نسب
اليه عامله وهو الشئ المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز
لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه
يسمى منتصبا عنه مجازا كذا في الهندي (بان يكون) الاب (تميزا برفع الابهام
عنه) اى عن زيد ❊ و (تارة) اخرى اى في المرة الاخرى يكون ❊ لمتعلقه
بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم
ذلك (بان يكون) الاب (تمييزا برفع الابهام عن متعلقه) فح يكون الاسناد
الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون
التميز تارة تمييزا برفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم
بحسب القرائن) والاحوال يعني ان دلت القرائن (والاحوال) على ان نسبت
الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على نسبت الطيب اليه
مجازا بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا في طاب زيد ابا فانه) اى الاب
يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (مجاز ان يكون) الاب (تارة) اى

في مرة واحدة (تمييزا) برفع الابهام (عن زيد) لوجود شرط وهو كونه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب) الى زيد (باعتبار انه) اى زيدا (ابو عمرو
و ❊ فح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قائم به ويترجم
بقولنا خوش ترست زيد ازان روكه او پدرست (وجاز ان يكون) الاب (تارة) في مرة
اخرى (تمييزا) برفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
اى المتعلق (ابوه) فح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق
غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد ازان روكه
مر او پدر راسب ❊ والا ❊ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بعد
ما لم يكن) التميز (نصافي المنتصب عنه) اى خالصا له لانه ان كان خاصا له لا يجرى
الحكم الاتي عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يختص له
اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب
عنه) لان التميز ح اما اسم يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة ❊ فهو
اى التميز على كلا التقديرين ❊ لمتعلقه ❊ اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا
مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفا
لزيد والوصف يقتضي موصوفا والثالث ملك لانه يقتضي مالكا والمذكور اولى بهما
وهو زيد ههنا فيكون متعلقه لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية
في الاولين والمالكية في الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب
عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء) اى الدار والعلم
والابوة (ليست نصافي المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعني لا تدل
على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها يدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان
وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له
اى انتصب عنه (بالتعبير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة
بل يقال زيد متصف بالابوة ولا زيد دار بل يقال زيد ذو دار (فهي) اى هذه الاسماء
مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) في جملة طاب
زيد (اعني الشئ المنسوب الى زيد) المغاير له في الحقيقة والخارج تقديره طاب

شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ماهو لزم تفسيره ففسر بقوله ابوة وعلما ودارا ❊ فيطابق (اى التميز) مطلقا ❊ فيهما ❊ اى فى الصورتين اى فيما) اى فى صورة (جاز ان يكون) التميز فيهما تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التميز (نصافيه) وخاء صاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان التميز محتملاله) نحوابا بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا (محتملا لمتعلقه بفتح اللام كالاب فى طاب زيد ابا (وفيما) اى فى صورة (تعين) ان يكون التميز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا ❊ ما ❊ موصولة اوموصوفة ❊ قصد مبنى المفعول اى الذى قصد مع صلته فى محل النصب على انه مفعول يطابق ار شيئا قصد (من وحدة للتميز) بيان لما (وتثنية اوجمعية) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى التميز مفرد وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحده التميز وتثنية وجمعية (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و(ابا) وابوة وعلما ودار (وطاب الزيدان) نفسين و(ابوين) وعلمين وابوتين و دارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا (واباء) وابوات وعلوما ودبارا اوا المعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة اومعنى كائن (فى نفسه اى) نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط) فيجرى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت اباوجداله) سواء كان الجد الاب اواب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما (وطاب زيد اباء) جمع اب (اذا اردت اباوجدا واجدادا له المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب اوقبل الام اومن قبلها جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرهما سوى ما كان خاصا للمنصب عنه (فعلى كلا التقديرين) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه اولمعنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التميز اورده مفردا) ليطابق ما قصد اى المقصود (واذا قصد تثنية اورده التميز (تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة

المفرد) وان كان تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لاتصلح ان تطلق) اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد الاثنينية (والمجموع) اذا قصد الجمعية فلابد من ان يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية اوجمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التميز المقصود بصيغته ❊ الا اذا كان التميز ❊ اى التميز عن النسبة ❊ جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التميز فيطابق التميز فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الاوقت كون التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزائه ويقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنية) اى التميز اوجمعه) اى التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد اويجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه مفردا لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا على القليل) لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا حاجة الى تثنية) اى الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنية سواء كان مع موافقته ما انتصب عنه اولمعنى فى نفسه (وجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا اذا اريد جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة الافراد مع كثرة علومه ❊ الاان يقصد ❊ مبنى المفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه مثنى اومجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الاوقت قصد ما فوق النوع الواحد فح يثنى التميز اذا قصدا تثنية ويجمع اذا قصد جمعية (بالتميز الذى هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه ❊ الانواع ❊ نائبه المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار الشه بقوله (من حيث امتيازاتها) اى الانواع (النوعية اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لابد) اى حين قصد الانواع من تثنية) اى من جعل التميز مثنى (او جمعيه) اى جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) اذا اريد فنونا كاللغة والنحو والمنطق ويتكرر فيه نشر على ترتيب اللف (اذا اريدان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما متعلق به

يعنى مايكون سببا لاسناد الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر او على
دوعا معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم
يعنى ان الطيب المسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر
بسبب كونه عالما نوعا اخر منه الى غير ذلك (فان صفة المفرد) تعليل لقوله فانه ح
لابداغ اى كون المتميزين الاثنية مفردا عند قصد الانواع (لاتفيد ذلك المعنى
المقصود وهو مافوق النوع الواحد فلابد من الاثنية او الجمعية عند قصد الانواع
وان كان ❊ عطف على قوله ثم ان كان اسما وفى الرضى يعنى ان الصفة لم يجى
لماانتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجى والا لماانتصب عنه فقط فيجب
ان تطابقه اذ ليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا هىنا
كلامه (اى التميز ❊ صفة ❊ مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل (مثل لله دره فارسا) فالفارس اسم فاعل صار تميزا
او) صفة (مؤلة بها) اى بالمشتقة يعنى لايكون التميز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل
بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تميزا
اول (بها فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء وضمها سيأتى ❊ كانت
اى الصفة صفة اى مختلفة ❊ له ❊ اى لماانتصب عنه لا) يكون محتملة ولا مختصة
لمتعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لاتقوم بنفسها بل (تستدعى موصوفا
تقوم هى به (فالمذكور) هو المنتصب عنه (اولى بموصوفيته) فيكون صفة له لان
المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف اخر (فاذا قيل طاب زيد
والدا) يجعل والدا تميزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى يكون تلك النسبة اليه حقيقة
كان الوالد زيدا) لامتعلقه لما سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان
المذكور لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له
ولا يحتمل ان تكون الصفة والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم
فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لايقتضى موصوفا لايكون خاصا بالمنتصب عنه
بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو اباقى) طاب زيد ابا او زيد طيب ابا ❊ وطبقه
الواو) فى وطبقه (بمعنى مع وطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى

المطابقة) واما نحو وطبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق
اى حالا عن حال يوم القيمة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذى
هو كانت مثل استوى الماء والخشبة (اى كانت الصفة) التى تكون تميزا (صفة
مختصة (له) اى لماانتصب عنه مع (مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ماانتصب
عنه (او مطابقة اياها) اى مطابقة ماانتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول
الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى اشار الى انه مضاف
الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى
ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ماانتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة
الموصوف اياها لان التابع مطابق المتبوع لابالعكس (ويجوز ان يكون) المصدر
الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل
والضرب بمعنى الضارب (والواو) ح تكون (للعطف) اى لعطف الطبق
على خبر كانت) وهو قوله صفة وله وجه الا انه عبر بالجواز لكون الاول هو الاولى
اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وح يكون المصدر مضافا
الى المفعول والفاعل محذوف لاغير (والمراد بالمطابقة ههنا) اى فى مطابقة
احدهما بالاخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ماانتصب عنه فى احد الامور
الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لافى كلها فى تركيب
واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة
فى الوصف النحوى وان كان صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوى لا النحوية
اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة
له فيه ولا تفقت فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون
الصفة التى هى التميز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ماانتصب عنه
يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالد مثل لما كان صفة قائمة بالموصوف ومسندة
الى ضميره يجب ان يكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا
لمرجعه مع انه يجب الموافقة ❊ واحتملت ❊ عطف على الجزاء اعنى كانت
اى الصفة المذكورة) فى كل تميز كذلك ❊ الحال ❊ ايضا) اى كانت تميزا

اوانما قال واحتملت لان كونها تميزا هو الاولى المسيحي (لاستقامة المعنى) اى
معنى الكلام اومعنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان يكون حالا مبينة
للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيدا (فارس
هذا تفسير على انها تميز لان من البيانية والتميز ايضا للبيان فيناسب البيان
للبيان والاكثرون على انها هى تميزا (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك
الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسية ورجح
المص الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح بحال فروسية (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره
من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه
راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك فاعله الله من شارع
من قائل) والاصل فيه عز قائلا (يؤيد التميز) قوله زيادة من مبتداء تؤيد هذه
الجملة خبره اى ترجح جانب التميز وفيه اشارة الى ان الشه ايضا رجح جانب التميز
لان من تزاد فى التميز) وصفها بزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اثباتها
بل انما اتيت لتأكيد البيان لان التميز للبيان فلاينا فى كونها بيانية ولهذا تزاد فيه
لا فى الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان (و) التميز ايضا كذلك فناسب ان تزاد
فى التميز لتأكيد البيان كما زيدت فى تميز الخبر والاستفهام فى قوله وكم اهلكنا
من قرية وكم من ملك وفى قول الشاعر وكم زرت هنى من محامل حارث وسورت
ايام خرزن الى العظم والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه تبين الصفة الا الذات
ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال
مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولهذا لاتزاد فى الحال (وايضا) اى كما ان زيادة
من البيانية ترجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه
اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تميزا لان التميز
من النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى الا لتقييد العامل به دون المدح
لا حال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون ح
مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد بنا فى المدح (اذ قيد بمدح) مبنى للمفعول (حال

الفروسية

الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح
مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد
عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم اولا
التميز الى قسمين اى الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام
باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنون والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا
الثانى الى ثلاثة اقسام عن جملة ومشابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون
التميز ايضا صفة مشتقة اراد ان بين ان التميز سواء كان عن مفردا وعن نسبة
هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال ❀ ولا يتقدم ❀ التميز) مطلقا ❀ على عامله
لانه فاعل فى الاصل والفاعل لا تقدم على الفعل مطلقا اما (اذا كان) عامله
اسما تاما) كما فى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف
لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا درهما عندى عشرون ولا يقال
ايضا عندى زيتا رطل (ولا زيتا) عندى (رطل) وكذا غيره (لان عامله) الذى
عمل فيه (ح) اى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد
غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه
مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة
ضعيفة كما ذكرنا) وهو قوله فاذا تم الاسم بنون التثنية والجمع مشابه الفعل
وقد ذكر فى القسم الاول من التميزات المفرد التام باحد المتممات الاربعة
مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الاتى بعده الفاعل فنصب المفرد التام ذلك
التميز كما نصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) المفرد التام باحدهما
ان يعمل فى ما قبله) اى فى التميز الذى تقدمه فليس للتميز ايضا ان يتقدم
على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما فى القسم
الثانى من التميز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال ❀ والاصح ❀ اى اصح المذاهب
اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المص ذهابا بالجمع
الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع
ان لا يتقدم ❀ التميز ❀ على ❀ ما هو عامل فيه) اى فى التميز من ❀ الفعل

الصريح) مثلا طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مماذكر فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى يشمل قوله الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان فى الفعل اصطلاحى كذلك فى غيره لافيه فقط فلابد من التعميم والذى ذكر فى امتناع تقديم التميز مطلقا لان الغرض من التميز البيان عن المبهم وذا يقتضى تأخيره والتقديم ينافى غرض ذكر التميز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديم على الفعل وشبهه بقوله (لكونه) اى التميز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا) اى طاب ابوه اى ابو زيد الاانه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان كون الشئ مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل ناربيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا اولانه لبس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا له) اى للفعل (اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فح يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا من) التفجير (الارض عيونا) لان التميز يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له (اى انفجرت) ارض عيونا (اى انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهو عين الماء اى ماينبع من الارض اى شققنا الارض فسالت عيونا اى عيونها و) انه (اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلاء) على وزنه افتعل (الاناء ماء) لان الماء لبس بفاعل لامتلاء نفسه لان الماء مالئ الامتلاء فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء ممتلاء واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا (اى ملائه الماء) اى ملاء المتاه فانقسم التميز عن النسبة على ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه اوللازمه فيكون التميز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لايتقدم على الفعل) لئلا يلتبس بالمبتداء (فكذا ماهو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلاء الاناء ماء لا فى مطلق

التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحيث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تميزا (فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى) فل مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلا ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلاء (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء ح فاعله مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفاعل اوحقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض لانه ان لم يجعل لازما لايكون التميز فاعلا لاحقيقية كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض لانه ان لم يجعل لازما لايكون التميز فاعلا لاحقيقا ولامجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلاء الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام لبس الامن تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى فى قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلاء (لاجرم) لفظ لا لنفى الجنس وجرم اسم (وميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى يجعل ماء تميزا اخره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلاء الاناء ماء (فى معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل فان الماء فى قولك امتلاء الاناء ماء (فاعل معنى وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظى فلا حاجه الى جعل لامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلا ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة فيه (تميز) عن النسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (برفع الابهام عن شئ

مقدر (منسوب الى زيد) اذ تقديره ربح شيء منسوب الى زيد (وهو) اى شيء
المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شيء منسوب الى زيد فيه وقع
الابهام لامحالة ففسره بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل
يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان) للوصل (اسناد الربح اليه
اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها) اى الى التجارة (مجازا
اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناده الربح عليه
اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقى
على الفعل كذلك اليه لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلا حاجة الى جعل
الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا له بنفسه (وبهذا) اى بهذا الجواب
وهو اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجاز والتجارة فاعل مجازى بعلاقة
السببية (يندفع ما) اى الذى (تورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة
ان التميز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافية
لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل او المفعول
اما فاعل) اذا كان تميزا عن النسبة الاسناد (فى المعنى او مفعول) اذا كان تميزا
عن الايقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد (ان التميز فى هذا المثال) اى مثال ربح زيد
تجارة (وامثاله) مثل امتلا الاناء ماء (لا (فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا يطر
ذلك القاعدة) حيث لم يكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين
فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا مطلقا
والمطلق يعتبر التعميم ❊ خلافا ❊ مفعول مطلق حذف فعله انا صب له وقوله
للمازنى والمبرد ❊ وهو استاد المبرد وتلميذ الاخفش متعلق به فالتقدير خالف
المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد
يجوزان تقدم التميز على الفعل الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله
عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهرة واما فى الاخيرين
فلانهما اذا وجد شرط عملها فيهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان مقدما

ومؤخرا

ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام الا ان الحال
مبين الصفة والتميز مبين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التميز عليها وان جاز تقديم
الحال على غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق
وتمسكهما) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى فى تجويز التميز على العوامل
المذكورة (بقول الشاعر اتهجر سلمى) وفى رواية ليلى (والتهجر المنع اى اتمنع
بالفراق) متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرضى (حبيبها) مفعول التهجر اى اتمنع
سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها (وما
نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن فيها فاعلها وهو ضمير
الشان (نفسا) تميز عن نسبة تطيب الى سلمى (بالفراق) متعلق بتطيب (وتطيب
فعل مضارع مؤنثا من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشان اى وما قرب
تطيب) اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعنى لا يقرب نفس
سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالتهجر ان يشاء (على تقدير
تأنيث الضمير فى تطيب فانه ح) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد
ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره وهو واى لكون الضمير فيه) مذكرا اى وما كاد
الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فتقدم ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد
الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى ح ما كاد نفس الشان وهو
ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا
عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل (واما) بناء
على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى تطيب
بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون
راجعا (الى المحبو) لا يكون الضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا
تميز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا
يطيب) اى وما كاد النفس الحبيب يطاب اى يرضى بالفراق اى بالافتراق
عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت ح لا تهجر اى لا تمنع سلمى

حبيبها راضية بافتراقه وان عزاله عنها بل تريد ان تكون معها اناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانعزالها بل يكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين فلا تمسك) على جواز تقديم التميز على عامله الفعل الصريح ح اى حين كون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل فى التميز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع لا با صل (وماقيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير ثانية) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكرة (على هذا الوجه) اى على وجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقوله ان يحمل (تأنيث الضمير المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون ح لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذا المعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (تكلف وتعسف غير قادح فى التمسك) به على جواز تقديم التميز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا فبارجاع الضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكور اذ التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التميز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن مشتقا فى التذكير والتأنيث والضمير فى تطيب مؤنث والتميز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كاد يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تامل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين واما تمسكهما على جواز تقديم التميز على اسمى الفاعل والمفعول فالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تامل

المستثنى

المستثنى ❁ وانما ذكره عقيب التميز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التميز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا فى عدم تقديمهما على عاملهما (اى ما يطلق) مبنى للمفعول عليه لفظه المستثنى فى اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى كما جوز ذلك فى الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلومية) اى معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا فى اصطلاحهم كافية فى تقسيمه) اى تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشئ مبتدأ تكون ايضا كافية فى تقسيمه فيه اشارة الى انه يمكن تعريفه كما الشيخ الرضى بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا (قسمه اى المستثنى اولا (الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اى من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفى الماهية فى حد واحد لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فيها لا يبدوا وبان فى جميع اجزائها حتى يجمعا فى حد كذا فى الرضى (لان لكل واحد منهما) اى من القسمين (احكاما خاصة اذا احدهما مخرج والآخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اى تلك الاحكام (عليه) اى على كل قسم (الا بعد معرفة) اى الا بعد ان يكون معلوما ومعروفا (فقال متصل ومنقطع ❁ من باب تعدد الخبر بالعطف صدق المتضادين على واحد نوعى او واحد جنسى فى حالة واحدة جائز كهذا او مثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسان فقير وبعضه غنى وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم وجاهل وزيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال ❁ فالمتصل ❁ الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا الباب كما ان التعبير عن المفرد اصل اى المستثنى المتصل ❁ هو المخرج

اى الاسم الذى اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام
فيه موصول سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة
او اكثر نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحدا او مساويا نحو على عشرة دراهم
الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج لجزئيات المستثنى
المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة * من
تعدد * اى من شئ متعدد اى شئ ذو تعدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل
متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات
ظاهرا نحو جاء فى القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ماجاءنى احد) الا زيد بالرفع
بدل من احد او (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن
متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفى فعم الافراد والاستغراق
فتعدد معنى لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق لما سبق (او اجزائه) عطف
على جزئياته اى الشئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (اشتريت
العبد الا نصفه) فان العبد وان لم يتعدد جزئياتها الا انه لما كان متعلق
الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء جميع اجزائه او بعضه (سواء
كان ذلك الشئ المتعدد) اجزاؤه او جزئياته * لفظا (اى ملفوظا نحو جاءنى
القوم الا زيدا * او تقديرا (اى مقدرا نحو جاءنى الا زيد) بالرفع لانه اذا كان
المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على
حسب العوامل على ما سيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد
والا زيدا على الاستثناء منه * بالا * متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها
اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء * واخواتها * اى اخوات
الا اى اشباهها وهى حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى فى الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى
لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها
عما) يخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد) ومثل لكن (فى

نحو (ماجاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن
زيد لم يجئ * و * المستثنى * المنقطع هو المذكور * اى الاسم الذى
ذكر * بعدها * اى بعد الا) واحدى (واخواتها * غير مخرج (من متعدد
اى من شئ متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم
دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان
كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج
قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه مخرج اولا ولدفع
هذا التوجيه صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا والتقابل هذا القسم القسم
الاول (واحترز به) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون
قيدا احترازيا (فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (قبل
الاستثناء منقطع) فى صدق المتكلم لصدق التعريف ايضا عليه (سواء كان) ذلك
المستثنى الذى لم يكن داخلا (فى جنسه) اى من جنس المستثنى منه سواء كان
المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع
وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم
على ان يكون اللام للعهد الخارجى او العهد الذهنى بقرينة المقام او غيره (الى
جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا
او مقدرا نحو ماجاءنى الا زيدا فى تقدير ماجاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما
او لم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءنى القوم الا حمارا) فيجرى فيه
ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين
متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة شرع الان الى ان يبين اعرابه وهو
النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا
الا انه اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون المستثنى فى كلام موجب فقال * وهو
اى المستثنى مطلقا) متصلا ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل او المنقطع على
وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى المفعول (اولا) منصوب على الظرفية
بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجى واريد بها لفظ اى لفظ المستثنى

يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك (و) علم (ثانيا بالتفطن) مبنى للمفعول له نائبه من بيان ما فى قوله (من تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الا) او احدى (اخواتها) اى اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزائه (او كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اى لكون معلوما بالوجه المذكور ثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المص المستثنى مطلقا (على حدة كما هو دأبه حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم ❊ كذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا روما اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه المعنى فائدة تحت ❊ منصوب ❊ سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييز او منصوب على المصدرية اى نصبا واجبا بدليل كونه قسيما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما اذا كان ❊ المستثنى (واقعا ❊ بعد الا (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا فى قوله لانه اذا كان واقعا بعدهما لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا ❊ غير صفة ❊ صفة الا (قيد به اى بقوله غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير داخلا فى المستثنى لئلا يذهل) مبنى للمفعول (عنه) اى عدم دخول ما بعد الا للصفة فى المستثنى ويكون عدم دخوله مضمرا فيه رد على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى ونوضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى ❊ فى كلام ❊ متعلق بما تعلق به قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام ❊ موجب ❊ بفتح الجيم من وجب (اى) فى كلام (ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما يجهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى والنهى فى ان يكون ما دخله غير موجب

نحو جاءنى القوم الا زيدا) بالنصب زيدا لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذا وقع فى كلام غير موجب) بان يكون فيه نفى او نهى او استفهام (لانه ليس ح) اى حين وقع فى كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل (على ما سيجئ) كل موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد اخر) اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قراءت الايوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد الاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا فيه) اى الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للمنفى حتى يحتاج الى قيد اخر بان يقال فى كلام موجب تام ليخرج عنه قولك نحو (قراءت الايوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه منصوب) وجوبا لكن (على الظرفية) اى على انه مفعول فيه بقوله قراءت لكن هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المص تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراضه لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا اى) سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد اخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله او كان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية او على الخبرية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد اخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما (انما هو لاخراج مثل قرئ على) البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع

وجوبا الامنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان
يقول المراد موجب تام لم يخرج مثل قوىء الا يوم كذا مكان قراءت الا يوم كذا الا
ان المص لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظ المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام
موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان
المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء) لا على غيره كالمفعولية والخبرية
فان عامله ح الفعل ليس الا (عند البصرية) قال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام
معنى الاستثناء به ولكونها نائبة عن استثنى وقال الكسائى هو منصوب اذ النصب
بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا
لم يجىء ولهذا بين الشه العامل فيه على مذهب المختار اما (الفعل المتقدم) بتوسط
الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المقدر بواسطة الواو
او معنى الفعل بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى المستثنى (شىء يتعلق بالفعل
المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل ولك الفعل الاتى (او) يتعلق (معناه
اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم
الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيه زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجىء
تعلقا معنويا (بالاله) اى للمستثنى (نسبته الى ما نسب اليه احدهما) من الفعل او معناه
اما نسبة فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزئه واما فى المنقطع فان كان من جنسه
فكذلك لانه فيه ابهام الجزئية والا فيه لاقة المالكية او غيرها (و) الحال المستثنى
قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجىء بعد تمام الكلام (فشابه) بهذا الحيثية
المفعول) فى كونه فضلة علما وبالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة
فينصب كما ينصب المفعول ❊ او مقدما ❊ عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه
منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه ❊ واقعا بعد (الا سواء كان) واقعا (فى كلام موجب او غيره) اى
او كان واقعا فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا
فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على
الفاعل وكان حقه ان يجىء بعد الحكم على المستثنى منه كما حق المفعول ان يجىء

بعد

بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه جوز تقديمه
لكثرة استعماله (وما جاءنى الا زيدا احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب
المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء
يكون بدلا مما بعده وهو غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل) لان البدل تابع والتابع
يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة
كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها بعد
الا ومنصوبة على الاستثناء ❊ او منقطعا ❊ عطف على قوله مقدما القربه او على
قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشه بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما
كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى
منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى
منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جاءنى القوم الا حمارا
او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاءنى القوم الا زيدا او لا (نحو
ما فى الدار احد الا حمارا ❊ فى الاكثر ❊ متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره
الشه او خبر مبتداء محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر
لا فى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان اللام
عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله اكبر اى اكبر كل شىء فى قوله (وهى) اى اكثر
اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثة لان المضاف اليه
لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم واخره زاء معجمة على وزن صراف
بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع (فانهم) اى اهل
الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيل وهى الجماعة تكون من الثلثة فصاعدا
من قوم شتى الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تع وحشرنا عليهم كل شىء
قبلا (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم
والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر
النحاة (ذهبوا الى اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط
لم يوجد فى الصحيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح

حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (ان لا يتصدر) اى لا يمكن (فيه
اى فى المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الا بدل الغلط وهو) اى
بدل الغلط (لا يتصور) اى لا يتلفظ (الا بطريق السهو والغفلة) اى الا بطريق
ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى
المنقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو
والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط اما عدم كونه
بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول مثل
جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى بعض الاول
ويكون مضافا الى فيه واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون هو ان يكون نفس السامع
عند ذكر المبدل منه متنظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكر الشه
فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم
عنه وهو البدل اذ لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفى البدلية
لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع
على قسمين) لانه لا يخلو اما ان يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى
مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما اى) مستثنى منقطع يكون قبله
اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو
ماجاءنى القوم الا حمارا) ففى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة
المستثنى مقامه يعنى حمار المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال
ماجاءنى الا حمار او غيره متعدد مثل جاءنى زيد الا عمرا (فهم ههنا) اى فى هذا القسم
يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه واثباته
فيكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو هندى نجم بدر شمس (وثانيهما
اى ثانى القسمين (ما اى) المستثنى (لا يكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه
بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنو تميم (ههنا) اى فى هذا القسم (يوافقون
الحجازيين فى ايجاب النصب) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن
حذف المستثنى جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق

ان شرطه ان يكون فى حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تع لا عاصم
اليوم من امر الله) لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسم لا لانه منصوب محلا
اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالجز المحذوف من امر الله متعلق باسم لا
اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم
فمن) موصول ورحم صلة واليه اشار الشه بقوله (اى من رحمه الله) وفيه اشارة
الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف
لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول
يجوز حذفه (فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصم الله لا محالة
يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم
داخلا فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس
من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون
من رحم فى محل النصب على الاستثناء نحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لا ضارب
موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تع لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم
المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم
اى لا معصوم فالاستثناء ح متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله
اى لا المرحوم (فيكون) ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء
على ثلثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن
مقدما فلا يخ اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو
القسم الاول والا فهو القسم الثالث ❊ او كان بعد خلا وعدا ❊ نبه باعادة لفظ
كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان المستثنى فى الاول
على المفعولية او الجرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان يكون المستثنى واقع بعد
الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا اى (المستثنى منصوب وجوبا
اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
واعدوا) مثل غزا يغزو واغزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره اذا جاوزه

مثل جاءني القوم عدا) اى جاوز (زيدا) والمستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا بعد خلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو وقلبت الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم في الاستثناء وغيره (نحو جاء في القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال الشه (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم يبينه الشه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك (في الاصل) اى في استعماله في الاستثناء او غيره (لازم) الا انه قد يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما يتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة نحو قول العرب اذا اخرجت الديار (نحو خلت الديار) جمع دار (من الانيس بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل ما يؤانس به ويقال وما في الدار انيس اى احد كذا في الصحاح (وقد يتضمن مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا او خلاك ذم (معنى جاوز فيكون معنى قولك جاء في القوم خلا زيدا جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذي هو من ويوصل الفعل) الذي هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به بنفسه) فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (والحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتعدى الفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصب كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تع واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (في باب الاستثناء) يعني اذا كان خلا واقعا في الاستثناء (ليكون ما اى المفعول الذي وقع (بعدها منصوبا) صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلي لا لفظي واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما) كان الواقع (في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان ماضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يكن فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم في باب الاستثناء لما سيجيء (راجع

لانه لا بد له ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المقدم) كاتيانا كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى (او الى اسم الفاعل منه اى من الفعل المتقدم (او الى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلثة يكون المرجع مذكورا معنى اذ لا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضى وقيل ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في قوله علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل في معنى الكل واريد به ههنا هذا المعنى (والتقدير اى في كل واحد منهما على التأويلات الثلثة (جاء في القوم عدا) مجيئهم زيدا (وخلا مجيئهم مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المقدم (او) جاء في القوم عدا (الجائي منهم) زيدا او) خلا الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاء في القوم عدا (بعض منهم) زيدا اى كلهم زيدا او خلا بعض فهم زيدا اى كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر في المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذي الحال لربط الجملة الحالية لما سبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (في محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما في المسئلة المذكورة واما وقعت بعد نكرة فصفة مثل ما جاء في احد عدا او خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهي حرف لا محل لها منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول (معهما) اى كل واحد من عدا وخلا اذا وقع حالا الا الضمير وحده مع ان الماضي اذا وقع حالا يجوز فيه الواو وفي الماضي الواقع حالا ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز فيه لفظة قد مع ولا الواو اصلا مع ان الماضي المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه (قد) عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان يكون مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت (ليكونا اشبه) اى ليكون او لكل منهما زيادة مشابهة (بالا في) عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هي الاصل في باب الاستثناء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع

اخبره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاوبد لامنها العلاقة فيما ❊ في الاكثر ❊ اي
انصب) او نصب المستثنى (بهما) اي لكل واحد منهما (انما هو في اكثر الاستعمالات
فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتداء محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر
عوض عن المضاف اليه والى ان المستثنى مختص بازادة الاستثناء بخلاف الافان
في نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق
والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديم المستثنى وان كان
مفعولا به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الا ولا يجوز تقديم
المستثنى عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكذا ما كان في معناها لتم
امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجير الجر اي
جر المستثنى (بهما) اي بكل واحد منهما بناء (على انهما حرف جر) وهذا مذهب
الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعده لانه فعل متعد بنفسه (قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما) اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا
الاخفش لانه قرنهما في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسيرافي تبع
في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش اي نصب (الا ان النصب) المستثنى (بهما
اي باحدهما (اكثر) من الجر ❊ وماعدا ❊ وماخلا) عطف على قوله خلا وعدا
ولم يعد لفظة كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق
بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال
المص في الاكثر (اي المستثنى منصوب ايضا) اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا
وخلا (اذا كان) واقعا (ماخلا وماعدا الا ان) لفظة (ما فيهما مصدرية) وحروفها
ثلثة ما ان وان (مختصة بالافعال) اي الا ولان تختص بالافعال اي ما وان تختص
بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر وانما اختصا بها
لان المصدر لا يوجد الا بالافعال نحو قوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بسعتها وقوله تع وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيبويه
وجوز غيره دخول ما بالجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضي
نحو جاءني القوم ماخلا زيدا وماعدا عمرا) وما فيهما اما حرفية وهي ثلثة اما نافية

وهي لا يصح ههنا الا ان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالاخير
دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا الا ان المصدرية
لا توجد الا فيهما وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة
اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحدهما لعدم الضمير الراجع اليهما
في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا ليست باحدهما لوجوب
الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهرا او وجوب كونهما في
الاخر حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل
على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين
ان يكون مصدرية تامل وانصف ولم ال جهدك (تقديره) اي تقدير المثال الاول
جاءني القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عدو عمرو
بالاضافة اليه ايضا (بالنصب) فيهما (على الظرفية) اي على ان كل واحد منهما
مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل (بتقدير مضاف) اي جاءني القوم
وقت خلوهم) اي خلو الجائي منهم او بعد منهم او مطلق منهم (او) وقت (خلو
بجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق (او) جاءني القوم
وقت مجاورتهم) اي مجاوزة الجائي منهم (او مجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ما سبق
وهذا المعنى اي النصب على الظرفية لمناسبته بين المصدر والظرف في كونهما جزء
الفعل ولمناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (او على
الحالية) عطف على قوله الظرفية باعادة الجار اي بالنصب على ان يكون كل
واحد منهما منصوبا على ان يكون (حالا بجعل المصدر) اي الذي هو خلو وعدو
بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير المص لما سبق واما عنده
فان كل ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى
التاويل بالمشتق عنده ايضا (اي جاءوا) اي جاءني القوم (خاليا بعضهم) من زيد
او) خاليا (مجيئهم من زيد) او خالي اي نائي منهم من زيد (او) جاءني القوم (مجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا) او مجاوزا الجائي منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم
الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره وقياسا بما سبق

فى خلا وعدا الا تكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى يجوز ما بعدهما (بهما) اى بكل واحد (منهما بناء على ان) لفظة (ما فيهما زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرها فى خلا وعدا وبين الشه وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المص) اصلا او ثبت عنده الا انه (لم يعتد به) اى لم يعده شيئا يعباء به لان زيادة ما فى الافعال لم يسمع اصلا لا فى الاول ولا فى الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيثما او كيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل (ولهذا) اى بكل واحد من هذين الامرين (لم يقل و) ما عدا وما خلا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد عدا او خلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده ايضا ❊ و ❊ (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب اذا كان) واقعا (بعد ❊ ليس ❊ الا انه ثم منصوب على الظرفية وههنا منصوب على الخبرية المفعولية لان ليس من الافعال الناقصة للخبر (نحو جاء فى القوم ليس زيد) اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيد ❊ و كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد ❊ لا يكون ❊ لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها (نحو صيحنى اهلك لا يكون بشرا) اى لا يكون الجائى او بعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى ليس ولا يكون (لانهما من الافعال الناقصة للخبر) والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون الا خبرا لهما فنصب على الخبرية (و يلزم) اى ويجب (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما (فى باب الاستثنا) يعنى اذا كانا اداة الاستثناء ليكونا اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم ضمير مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل

المتقدم

المتقدم لعدم صحته كما صح لانه لا يصح ان يقال جاء فى القوم لا يكون المجيء منهم زيدا وليس المجيء منهم زيد اذ لا يقال المجيء زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فح يصح (وهما) اى ليس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا كان ما قبلها او معرفا بلام الجنس نحو جاء فى الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وما اتتنى امرأة لا تكون فلانة اوليست فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رايت رجالا لا يكون زيدا اوليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما عدا وما خلا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فعليتها اختلافا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة له او لا وسواء كانت ناصبة على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف او لا فقال (واعلم انه) اى الشان (يستعمل هذه) اى الافعال الناصبة للمستثنى (الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية وناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المثنى منه ولو كان او بلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول به او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل مستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيهما) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى افعال قوته فى العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع فى الخمسة الاول

ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمعا ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه
ولانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لان الاصل فى هذا الباب الاستثناء
وهى) نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (لا يتصرف فيها) لان
الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه والثانى من المواضع
المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من
من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون
مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه الاستفهام او نهى او نفى صريح او مؤول
ويجوز فيه ❁ اى فى المستثنى) اى المتصل ليخرج المنقطع والمقدم ❁ النصب
اى نصب المستثنى (على الاستثناء ❁ ويختار البدل ❁ اى جعل المستثنى بدل
البعض (عن المستثنى منه ❁ فيما بعد الا ❁ بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز
وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا
وصل فى المسجد فى مكان كذا اى فى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط
الاول من تلك الشروط (او حال من الضمير المجرور) فى قوله فيه فيكون ح كلمة
ما فى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على ما فهم من تفسير الشارح
اى حال كون المستثنى واقعا فى محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان (متاخرا
عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان
هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف فيما متعلق
بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا قوله هذا (احترازا عما اذا كان
اى من المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اى بعد باقى كلمات
تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما
من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه ❁ فى كلام غير موجب ❁ حال ايضا منه
الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من
قيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة فى محلة كذا
فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط (واحترز به عما

اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (فى كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه
منصوب وجوبا كما مر) تفصيله ❁ و ❁ الحال انه قد) ذكر المستثنى منه ❁ وفيه
اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حالا
بالواو وجده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلث
مترادفة (احترازا به عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن
المستثنى منه فيه مذكورا (فانه) اى الشان (ح) اى حين كون المستثنى منه غير
مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضى
العوامل من رفع او نصب او جر على ما سيأتى (و وقع (فى بعض النسخ) اى
نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ
منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما
تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا ووقع بناء (على انه) اى قوله
ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة لقوله اى وقع (لكلام غير موجب) لكن بتقدير
ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه) وقال المحشى عصام الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا ليوافق
النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى
وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال ويقال
المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور
المهملة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يرد انه كما اشترط القيود الثلثة
فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى
منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان
مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء كما عرفت ولا يكون
جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه
ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما رفعه بقوله ولم يشترط المص ههنا (ان لا
يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى ولان حكمهما قد علم فيما سبق) ان

انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله اومقدما على المستثنى منه اومنقطعا (فى الاكثر فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود ❊ نحوما فعلوه الاقليل بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع ❊ و ❊ مافعلوه ❊ الا قليلا (بالنصب اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الاووقع ايضا فى كلام غيرموجب وقدذكر المستثنى منه وهو واوالجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الاان الثانى وهو البدل هو المختار لماسيجئ هذا مثال حالة الرفع واماحالة الجر (فنحو مامررت باحد الازيد) بالجر يعنى بجرزيد (على البدلية) يعنى على ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد كما ان تقدير مافعلوه الاقليل الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه فى البدل (والازيدا بالنصب) اى بنصب زيدا على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من (احدواما) مثال حالة النصب فنحو مارايت) اى ابصرت لان الرؤية ههنا ليست من افعال القلوب (احدا الازيدا بالنصب) يعنى بنصب زيد لانه لايخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا (المختاراو) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى (وهوجائز غيرمختار) فالبدلية يجوز بل يختار ان يعتبر فى احوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فى هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عندوجود هذه الشروط المذكورة (بان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد الابناء على ان يكون مستثنى (انما) هواى ليس (الابسبب التشبيه اى تشبيه المستثنى (بالمفعول) فى كون كل واحد منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه فى كونه معمولا بواسطة الاولان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لابالاصالة عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لماسبق ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا (بلا

واسطة) ولاشك ان الاعراب بالاصالة وبلاواسطة يكون اقوى من الاعراب الذى لايكون الابالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف فى عامل البدل واما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت (والثالث) ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولايجوز فيه الاوجه واحد ❊ ويعرب ❊ اى المستثنى ❊ على حسب العوامل الحسب بفتحتين القدراى على قدرها فان قدرها ان رافع فرافع وان ناصب فناصب وان جارفجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلثة منه (اى بما) اى بشئ من الرفع والنصب والجر (يقتضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويرادبه الجنس (من الرفع بيان لقوله مافى قوله (بما والنصب والجر) المقصود انه يرفع المستثنى ان كان العامل يقتضى رفعه نحوماجاءنى الازيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحومارايت الازيدا اومامررت الابزيد لكن انما يعرب المستثنى على يقتضيه العامل بشرطين احدهما ❊ اذا كان المستثنى منه ❊ فى الكلام ❊ غيرمذكور لانه ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اما فى كلام فى موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غيرموجب وقدعلم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل فى لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصود عليه اعنى ماله الخاصة فيقال المال مختص بزيد اى ان المال له دون غيره الا ان الشايع فى الاستعمال ادخالها على المقصود اعنى الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وههنا داخلة على المقصور لان اسم المفرغ مقصور على هذه المستثنى (لانه) اى الشان فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى المستثنى (العامل) من المستثنى منه يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ

نفس العامل واما للفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا ❊ وهو اى والحال المستثنى واقع ❊ فى غير (الكلام ❊ الموجب ❊ فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله يعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب ❊ ليفيد ❊ اشار لقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لايفيد فكيف يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط فى غير الكلام الموجب ❊ مثل ماضربنى الا زيد ❊ والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد لان معناه ماضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف ما اذا كان الكلام موجبا نحو (ضربنى الا زيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيد فانه لم يضربنى فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص ❊ الا ان يستقيم المعنى ❊ مستثنى من فحوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على مايقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الاوقت استقامة معنى ذلك الكلام فح يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا الحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه فى الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول على سبيل العموم) بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الا نوعا واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك

فكه الاسفل) وهو اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فم بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (الا التمساح) والحكم بتحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذا الموضع لا يدخله تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون حطة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وتجاوز التمساح هذا الموضع مات واصول على ظهره يلعب به الصبيان كذا فى عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى فى كلام الموجب (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه الذى هو غير مذكور فى الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على مايقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا اى خبرما بلا شك نصب على التمييز ❊ مثل قرات الا يوم كذا ❊ فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرات لانه لا يبعد ان يقرا فى جميع الايام الا اليوم المعين اى اوقعت القراءة) اى صدرت من القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك (يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهور انه) اى الشان (لا يريد المتكلم بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم خبرما انه ليس فى وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو مخلوق وبعضها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة فى الايام الماضية لا الاتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتى مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل وهذا المعنى لا يتأتى فى ايام الاتية (بل لا) يريد بكلامه هذا (ايام الاسبوع بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفته يعنى قرات ايقاع كنم در هم هفته لكن يك روز از ان هفته قراءت ايقاع فى كنم لا جمع

سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتامل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) اى ادنى من الاسبوع مثل خمسة ايام او اكثر منها مثل خمسة عشر يوما او ادنى من الشهر مثل عشرين يوما او اكثر منه مثل شهرين او ثلثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (والاولى) خبر مقدم (ان تقول) مبتداء (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشروط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه فى) الكلام (الموجب فى بعض الصور مثل ضربنى الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ فى الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء فى قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فى غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى فى الكلام الموجب (نحو ما مات الا زيد) اذ لا يصح ان يقال ما مات احد او ما مات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك (فينبغى ان يشترط فى غير الكلام الموجب ايضا) اى كما اشترط فى الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو فى غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى يكون القيود ثلثة (و ايضا) اى كما ورد هذا السؤال يراد ايضا انه (لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى منه بايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرات كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى نحو ضربنى الا زيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل فى تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربنى الا زيد فان حاله يدل على انه

لا يريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير ضربنى كل احد من محلة كذا الا زيد او مقابلة كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربنى الا زيد اى ضربنى كل احد من تلك المحلة الا زيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربنى الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرات الا يوم كذا فيجوز (فى كون كل واحدة منهما جائزة) مع القرينة الدالة على جوازهما (وغير جائز بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة تدل على المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا وهو جائز سواء كان بحسب الكلام موجبا او غير موجب (واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر فى بناء احكام الكلام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الواسطة كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا ومخالفة عطف على اسم ان اى (و) لان (مخالفة واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد الجنس فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر ويغلب) عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ما ضربنى الا زيد فان تعلق الضرب لكل احد انتفاء وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا عن واحد معين وهو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك

واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى فى تعلق الفعل (مما يقبل الفساد جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الايوم كذا لانه تعلق القراءة فيما فيه جميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم يتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب الاعتراض الثانى بقوله وايضا لا يصح الخ يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله ايضا لا يصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثالا لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما بشئ من الاشياء (الا بظهور قرينة دالة) على بعض معين اى على) ان المستثنى بعض معين (من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله (بعض دخوله بالرفع) نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخ خبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعدم ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهو قوله ضربنى الازيد فلو قام فى الثانى ايضا) اى كما وجدت (قرينة) فى المثال الاول وجدت (فى المثال الثانى قرينة (ظاهرة الدالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه) مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشه (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل فعلت) فى جوابه (ضربنى الازيد) اى ضربه كل احد من القوم الداخل فيهم

زيد

زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الازيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الازيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الايوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه اى الاستقامة الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب وابناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الكلام الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال * ومن ثمه * متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لا يكون) اى لا يوجد فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه ح يقع المستثنى المفرغ فى الموجب لم يجز * بتوسيط الا بين زيد واسم افعال الناقصة التى هى مصدرة بحرف النفى وبين خبرها مع بقاء العمل فيهما رفعا ونصبا مثل * ما زال زيد الا عالما * وما برح زيد الا مقيما وما فتئ عمرو الا مسافرا وما انفك بكر الا نائما (اذ معنى ما زال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفى (ثبت لان نفى النفى اثبات) لان زال واخواته معناه النفى مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفى النفى اثبات فيثبت لان معنى ما مات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفى ههنا الى النفى ونفاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى

مازال زيد الا عالما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما مستمرا (على جميع الصفات سواء كانت متقابلة اوغير متقابلة من قبلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى) لانه محال لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك ولانه يكون مثل ضربنى الا زيد فكما لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك (وقال الشيخ الرضى) فى هذا المقام توجيها وتصحيحا (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى عنها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما او صلتها (مما لا يتناقض) بيان لما فى قوله على ما يمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم كما يقال مثلا ثبت زيد دائما على جميع الصفات المثبتة فيما يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى كل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال حمقه وبلادته (او يحمل) عطف على يحمل اى ويمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل مازال زيدا لا عالما (على المبالغة فى نفى صفة العلم) عن زيد اى مبالغة فرق ان يقال امكن فى زيد ان يجمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه كانك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فى قوله اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد فى سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة التى يستحيل اجتماعها فى محل واحد (الا صفة العلم) اى مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع ولا يمكن ان يوجد فيه شئ من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الا عالما على التقديرين اى على التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى (ولا يخفى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة زكائه (انه) اى الشان (يمكن بمثل هذه التاويلات) اى بهذين التاويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما

قال هذه التاويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر الى ما نقله الرضى بل يجوز ان يؤول بتاويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجب فلم يصح قول المص بل قول النحاة فى هذا المواضع وهى فى غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد) منه (كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (المقصود عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الا زيد بناء على التوجيه الثانى المبالغة فى غلو) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اى غلبة (المجتمعين) وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب الياء لان الاول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المص انه لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال ❊ واذا تعذر البدل ❊ اى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث جعله) اى حمل البدل الذى هو المستثنى على اللفظ ❊ اى) على (لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه الملفوظ او المقدر فعلى الموضع ❊ اى يحمل) المستثنى الذى هو البدل (على موضع المستثنى منه

اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى
او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار
وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اى على ما امكن وهو الاعراب المحل لان
اللفظى والتقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار
مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المص
بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما
واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلثة اورد لكل واحد منها مثالا
الاول ما اذا كان المبدل منه فيه مجرورا بمن الاستغراقية ٭ مثل ماجاءنى من احد الا
زيد ٭ فان لاحد حالين لفظ حاله ومحله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل
جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى لما قلنا ان محله رفع على انه
فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البدل من لفظه
متعذر لما سيجئ والثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلى
لا التبرية نكرة مفردا او مضافا او مشابها به ٭ و ٭ مثل ٭ لا احد فيها ٭ اى فى
الدار) فالاحد فى هذا المثال ثلثة احوال لفظ حاله وهو البناء على الفتح ومحله
القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد
بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب شيأن فى التعذر كما
سيأتى ٭ الا عمرو ٭ فعمرو) فى هذا المثال بدل (مرفوع محمول محل احد) وهو
المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب والثالث ما اذا كان
المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس ٭ و ٭ مثل ٭ ما زيد شيئا ٭ فان للشئ
حالين لفظ حاله وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتداء ٭ الا شئ لا يعبأ به ٭ مبنى
للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع وبه نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول
ايضا (فشئ) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه) اى
لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به لبس) موجودا (فى كثير من
النسخ) سبق تفسيره قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا
المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ عن نفسه وهو غير جائز ولانه

يوافق

يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى النسخ (فهو) مبتداء على
متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبأ (صفة شئ المستثنى) بناء على ما وقع فى بعضها (قبل
فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشئ عن
نفسه) اى استثناء نفس الشئ بحيث لم يبق بعد الاستثناء فى محله شئ وهو غير جائز
لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء شئ فى محله سواء كان اقل
او اكثر او مساويا بالماسبق وههنا لم يبق شئ بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال
لفلان على مائة الا مائة واما اذا وصف يكون الشئ مخصوصا بوصف فيكون
استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الا مائة جيدة (ولا يخفى انه
اى الشان (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) اى المستثنى منه (صفة
مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشيئية اولا) يزيد
عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له الشيئية فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار
عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه صفة غير الشيئية) فيكون الشئ
الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى الشئ
العام فيجوز استثناء منه ما فى قولك لفلان على مائة دراهم فانها عامة لان يكون جيدة
ورديئة ومتوسطة ويكون عارية عنها الا مائة واردت بالمستثنى مثلا عنها فيجوز
بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية عن الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه
لا يطلع عليه ولا يفهم الا اولوا الالباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون
لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه
مجرورا بالباء الزائدة للتاكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشئ
الاشياء على ما فهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور الاشياء التى يتعذر البدل
فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف
ويبين الشبه ايضا ما يتعلق به بحرف التعليل فقال (وانما يتعذر البدل) حملا (على
لفظ المستثنى منه فى الصورة الاولى) من الصورة المذكورة وهى ما كان المبدل
منه فيها مجرورا بحرف من الاستغراقية بمن بيان ٭ لان من ٭ الاستغراقية) فيد
من بالاستغراق ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند

الاخفش والكوفيين ايضا الاان الاستغراقية لاتزاد اتفاقا ❊ لاتزاد ❊ اتفاقا اى باتفاق النحاة ❊ بعد الاثبات ❊ اى بعد ماصار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة افعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذاماشية (لانتقاض النفى) الذى هو فى ماجاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل مابعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ماقبلها منفيا يكون مابعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ماقبلها منفى تكون لاثبات مابعدها وينتقض النفى الذى فيما قبلها وعلل قوله لاتزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفى (لتاكيد النفى) لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيدا لنفى المستغرق (ولانفى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفى بالا حتى يؤكد من الاستغراقية (فلو ابدل) المستثنى على اللفظ اى حملا (على لفظ المستثنى منه) عملا باللفظ (وقيل ماجاءنى من احد الا زيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل منه لفظة (من فيلزم) تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ماجاءنى من احد الا جاءنى من زيد فيلزم (زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها تزاد لتاكيد النفى يعنى ليستغرق النفى جميع افراد المنع مثلا اذا قلت ماجاءنى من رجل فمعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تزد من لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله مازيد شيئا الا شئ لا يعبأ به (لانه) اى الشان (لو ابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لا احد فيها الا عمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل مازيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحة) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركات الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها

عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحة (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة واذا كان الامر كذلك (فهى) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بدح) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على لفظ احد (من تقدير لا فى) المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تمييز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا يكون البدل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره الى البدل (لتعمل) لفظة لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى بعد لا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل فى المعرفة لما سيجئ واذا لم يجز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو جعل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان الحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى الحال (فى قوله مازيد شيئا الا شئ) لانه (لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل مازيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد من تقديرها) فى المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظة ما فيه) اى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان ❊ وما ولا لا تقدران ❊ هذا من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ما ولا لا تقدران مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر لكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب فى سريانه حكم العامل فى المتبوع اليه لانه عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد

والصفة تخصص اوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا
وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء بعامل المتبوع
وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل) فيه وفى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال
والصواب هو الاول يعرف بالتامل والى المذهب الثانى بقوله (او حكما اذا اكتفى
مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى (ايضا
سراية حكمه اى) حكم العامل (اليه) اى الى البدل ولما كان فى هذا نوع ابهام لانه
اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول
العامل على المبدل منه باعتبار السراية (فى قوة التقدير) لان حكمه اذا كان
ساريا فيه فكانه كان مقدرا (حال كونهما) اى ما ولا ❊ عاملتين ❊ فى المستثنى
المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز
انتصابهما على التميز عن النسبة اوعلى انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين
معنى الجعل ❊ بعده ❊ اى بعد الاثبات يعنى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض
النفى) الذى هو علة لعملهما (بلا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناه
اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملهما وههنا ليس كذلك ❊ لانهما ❊ اى ما ولا
عملتا ❊ فى اسمهما وخبرهما ❊ للنفى ❊ اى لاجل النفى فكان النفى سببا للعمل
حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملها على ليس وان ❊ و ❊ الحال انه
قد انتقض النفى ❊ الذى كان سببا لعملهما ومدار العمل ❊ بالا ❊ لما سبق انها اذا
وقعت بعد النفى توجب اثبات ما بعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب
انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا (وحيث) اى ولما (تعذر فى هاتين
الصورتين) يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى ما زيد شيئا الا شئ (البدل على اللفظ
اى حملا على لفظ المستثنى منه (حمل على المحل) اى محل المستثنى منه ليكون عملا
بالمختار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى
على المبتداء والخبر غلبت عاملهما الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى
اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى

حرفا

حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة
ونعت اسمها على محله (فعمرو) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل
احد يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه
بالعموم او وقوعه فى حيز النفى مثل ما احد خير منك لما سبق (وشئ) فى المثال الثانى
بدل مرفوع (على انه محمول على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية
على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان
العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا (فان قلت لا احد فى هذا المثال) اى فى قوله
لا احد فيها الا عمرو (محلان) اعتبارا للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب
محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض وخبر مبتداء محذوف (وهو) اى
ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوبا بها
محلا (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل
البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا (فلم اعتبروا) اى
النحاة (حمله) اى البدل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعا (لا القريب
يعنى لم يعتبروا المحل القريب ❊ يجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتباران قريب
وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه فاعتبار الحمل على المحل البعيد يكون
اعراضا عما هو الاولى والالائق وذا غير جائز (قلت هذا) اى اعتبار محله القريب
كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى
النفى و) الحال انه (قد انتقض النفى بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه
لزم ان يقدر لا فيه حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة
بعد انتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما
لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب
بخلاف محله البعيد فانه) اى الشان (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل ليس الا للعامل
المعنوى فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم ان اذا جعل المستثنى بدلا
عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء
من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى

منه فيكون جزءا منه وبدل البعض مايكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه ❁ بخلاف ليس زيد شيئا الاشيئا ❁ متعلق بالتمثيل وهو قوله مازيد شيئا الاشئ تقديره ومثل مازيد شيئا الاشئ حال كونه ملابسا بخلاف ماذا كان المستثنى بدلا من خبره ليس التي هي من الافعال الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملتا للنفي والا لاكتفى لقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما ح يكون ليس لاغير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي لما انتقض بالا بقي اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان (مع انه انتقض النفي فيه) اى في ليس (ايضا) اى كما انتقض في ما ولا بالا) وعلل الخلاف بقوله ❁ لانها ❁ اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس ❁ عملت ❁ في اسمها وخبرها ❁ للفعلية ❁ لا للنفي) لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عينه فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها النفي وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض النفي الذي ليس سببا لعملها لا ينتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما اذا كانت تعمل قبله ❁ فلا اثر ❁ موجود ❁ لنقض معنى النفي ❁ اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى لنقض الا معنى النفي في عملها) اى عمل ليس يعني لا يؤثر انتقاض النفي بالا في عملها حيث لا يبطل عملها بعده ❁ لبقاء الامر ❁ اضافة المصدر الى الفاعل ❁ العاملة هي ❁ صفة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها اى (ليس ❁ لاجله ❁ متعلق بقوله العاملة اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفي بالا بقي فعليتها التي كانت لعملها ❁ ومن ثمه ❁ اى ومن اجل ان عمل ليس في) اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اى ليس عملها للنفي) اى لكونها بمعنى النفي و (عمل ما ولا) المشبهتين بليس وان ملايس بالعكس) اى عملها للنفي لا للفعلية ❁ جاز ❁ توسط كلمة الا بين اسم ليس وبين اخبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما لانتقاض النفي

بالا نحو ❁ ليس زيد الاقائما ❁ باعمال ليس في) زيد (وقائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسيط كذلك (وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها ❁ وامتنع ❁ توسطها بين اسم ما وخبرها مثل ❁ مازيد الاقائما ❁ باعمال) لفظ (ما في) زيد و (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسيط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع مازيد الاقائما ولا رجل الا عالما مع انه كان قائلا في الفرق بين ما ولا وبين ليس لكون ما محل اشتباه لكونها مشابهة بليس مشابهة تامة فكما جاز التوسط فيه ينبغي ان يجوز ايضا فيما يشبهها مشابهة تامة فلما حكم بامتناع ما زيد الاقائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بالطريق الاولى (لان عملها) اى ما (فيه) اى والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اى العمل فيه (للنفي و) الحال ان النفي (قد انتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني فيجب ان يقال مازيد الاقائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف نجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في الجر به وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال ❁ و ❁ المستثنى ❁ مخفوض ❁ فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء (اى) المستثنى مجرور) وجوبا اذا كان واقعا ❁ بعد غير ❁ وبعد ❁ سوى ❁ كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اى وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما ❁ و ❁ بعد ❁ سواء ❁ بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى كسر السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيلا الا ان في سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما يجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احد هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانها لازم الاضافة والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا ❁ بعد حاشا ❁ اغاد بعد ايكون قوله في الاكثر ❁ مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلا اعادة بعد يتوهم

ان الجر اكثر فى الكل فاعاده رفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله او كان بعد عدا او خلا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما الخبر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفية نحو حاشا بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعد عدا وخلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد بنفسه) مثل عدا (فاعله مضمر) اى ضمير مستكن فيه راجع الى الله تع وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما لتعينه فى القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئته المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او لمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا) بالنصب او حاشا زيد بالجر اى برئه زيد عن ضرب عمرو (اى براه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعله (عن ضرب عمرو) او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيد اى تبرت عن ضرب زيدا وحاشا زيدا اى تبراء عن ان يكون مضروبا ❊ واعراب ❊ كلمة غير ❊ المستعملة ❊ فيه ❊ ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة لمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو) اى غير (ح) اى حين ان يكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد ❊ كاعراب المستثنى بالا ❊ واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيا ❊ على التفصيل ❊ المذكور فيما سبق) لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم

الاول فى الكلام الموجب التام او مقدما على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب نصب المستثنى بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز فيها النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا يخفى على المتامل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اى اظن انه (لما اخبر به) اى بغير (المستثنى للاضافة اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما الاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى بانواعه (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب ❊ وغير ❊ اى كلمة غير) مبتداء وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح (فى الاصل) اى فى اصل وضعه ❊ صفة يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة يعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات واستعمالها) اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية كثير فى كلامهم) وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ (لكنها) اى الا ان كلمة غير ❊ حملت على الا واستعملت) كلمة غير (مثلها) اى مثل كلمة الا ❊ فى الاستثناء ❊ حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثابت (لاشتراكهما فى كل واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا فى مغايرة ما بعدها لما قبلها) يعنى لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير ايضا متغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه يعنى

شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر ❊ كما حملت الا
الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا ❊ عليها
اى على كلمة غير) واستعملت ❊ فى الصفة ❊ فح يعرب مابعدها على حسب
ماقبلها ان كان مرفوعا فرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا
فمجرور (لكن) اى الا انه (لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا ❊ اذا ❊ وخبر شروط
ثلثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الاصل فى الاستثناء ومحقق فيه
بلا شبهة فحملت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع
غيره فيه بلا احتياج الى شئ واذا لم يحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير
فلكونها غير اصيل فى الصفة وصفيها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها
فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى
شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى الشئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره
لضعفه ❊ كانت ❊ اى) كلمة (الا ❊ تابعة لجمع ❊ اى مايدل على الجمعية (اى واقعة
بعد) شئ (متعدد) فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشه
فوجب ان يكون موصوفها) اى ماوصف بالا (مذكورا) لفظا لان الا فرع غير
فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة
الفرع ادنى مرتبة الاصل (لا مقدرا) اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا
فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا (وقد يكون مقدرا
فى نظم الكلام مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعدما كان
الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى او مجموعا
وانما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اى حال الا حال كونها (صفة حالها
اى الا حال كونها (اداة الاستثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى
الاستثناء (اذ لا بدلها) حال كونها مستعملة (فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد
اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفها متعددا
ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع
عن رتبة الاصل (فلا تقول فى الصفة) سواء كان فى كلام موجب (نحو جاءنى رجل

الا زيدا وغير موجب نحو ماجاءنى رجل الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثناء
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس
او مع نقصان ككتب وزبر او نحو مصححا مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا
والمراد به ههنا مالم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع (كقوم ورهط) ونفر وانام
والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المستثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا
قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين والبس المستثنى
باثنين فيضطر حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فدخل فيه) اى
فى قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمثنى (مثل ماجاءنى رجلان الا زيدا) اى غير
زيد ورايت رجلين الا زيدا اى غير زيد او مررت برجلين الا زيد اى غير زيد ❊ منكور
بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد يكون بالكسر
نكرا ونكرا بضم النون فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى (اى منكر) لان نكر
وانكر بمعنى واحد كما نقلنا (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكورا احترازيه
عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يراد به) اى باللام (العهد) الخارجى
او الذهنى (او) يراد به (الاستغراق) فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا
فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج
الى حملها على غير كقوله تع والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين الاية (و) يعلم
التناول قطعا (على تقدير ان يراد به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى
منهم) اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التى يكون زيد
المستثنى من جملتهم نحو جاءنى القوم الا زيدا فح السامع يحمل الا على اصلها من
الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على غير
لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطر عن ان يكون مستعملة فى معناها الحقيقى
وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله التناول اى ويعلم عدم تناول
المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا (على تقدير ان يشار به) اى
باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام الذى
فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم (فلا

يتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عند
جواز العمل بها ولم يذكر الشيه الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا
دخل على الجمع ابطل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا فى المفرد لا الجمع
فلم يوجد شرط ان تكون الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاءنى الرجال الا زيد على
ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءنى رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون
اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا او ما دخل عليه لام الجنس
لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا ٭ غير محصور ٭ بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية
عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة فى سياق النفى سواء كانت مفرده (نحو ما جاءنى
رجل او) جمعا نحو ما جاءنى (رجال) او كانت مضافا اليها الكل نحو جاءنى كل
رجل او كل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون
الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحو له على عشرة دراهم او عشرون ا) ومائة او الف
او اياما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما شرط ان يكون) المستثنى (منه غير محصور لانه
اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه
جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه
بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول ما بعد الا فيه) اى فى المستثنى منه المحصور
على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل فى المحصور افراده لانه
لا يمكن محصورا ما لم يكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى فى المستثنى
منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه نحو (كل رجل الا زيدا جاءنى
او جاءنى كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كلا اذا اضيف الى النكرة
يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ماكول واذا
كانت الافراد داخلة فى المستثنى منه جاز استثناء فرد منها ليصح الاستثناء المتصل
وله) اى فلان خبره قدم على الجار والمجرور وحال من ضمير الظرف اى حال كونها
لازمة (على عشرة) مبتداء (الا درهما) هذا مثال لكونه الجنس بعضا معلوم
العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلثة وهى ان يكون الا تابعة

للجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد
الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الا على غير) اى
الى ان يكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة مثلها على خلاف وضعها
لتعذر الاستثناء ٭ الذى هو المعنى الموضوع لكلمة (الا عند وجودها) اى عند
وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه
قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول
جماعة غير معينة بحيث لا يجزم لا يحكم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فتعذر
فى كل النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع الى حملها على غير) واستعمالها
فى الصفة وان كان معنى مجازيا (وانما قيدنا فى صدر هذا الكلام) اى اى فى قوله
اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لا تحمل) مبنى للمفعول (على) غير فى (الصفة غالبا
فقيدناه) اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء فى قوله فقيدناه
للتعقيب الترتيبى لانه مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشان (قد
يتعذر الاستثناء فى المحصور) اى فى المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى
فيه قطعا (نحو جاءنى مائة رجل الا زيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه فيتعين (وقد لا يتعذر
الاستثناء) بل يصح (فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا) فى
المستثنى المتصل (والا حمارا) فى المستثنى المنقطع (لكن) اى الا انه (لما كان ذلك
اى تعذر الاستثناء فى المحصور وعدم تعذره فى غيره (نادرا لم يلتفت المص اليه
اى الى القيد المذكور (فى بيان هذه القاعدة) اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى
الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور
لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب
نحو قوله تعالى (لو كان فيهما اى فى السماء والارض) افردهما باعتبار الجنس
اى فى خلقهما والتصرف فيهما ٭ آلهة ٭ اى امر الهة اى لو كان فى السماء
الهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا واعداها وافناء وفى الارض ايضا
الهة اخرى متعددة يتصرفون فيهما ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة

غير ذلك (جمع اله على) وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى المعبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق بالعبادة (ولا دلالة فيها) اى فى الهة (على عدد محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا فى الجنس المستغرق فى جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق النفى او مسورة بكلمة كل او فى بعض منه معلوم العدد وفى الهة لا يكون شئ من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة ❊ الا الله ❊ اى غير الله) وقال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجرى الا فى المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فكيف انكارى يجوز الخلف الذى هو البدل ❊ لفسدتا (اى بخرجتا اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى الاتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا فى الصحاح (فالا) اى كلمة الا (فى) هذه (الاية الكريمة (صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير او جود نحو شرط كونها صفة (لانها) اى لان كلمة الا (تابعة بجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى ذلك الجمع والتأنيث باعتبار الخبر (الهة) وانت قد عرفت انه ليس فى الهة حصر على احد الوجهين (و يتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله فى الهة بيقين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى الهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا يقينا وفى الاية مانع اخر) اى غير المانع الاول (من حمل الا على الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لو حملت) اى الا (عليه

اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الاية (لو كان فيهما الهة مستثنى عنها) اى عن تلك الالهة الله (لفسدتا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما الهة غير مستثنى عنها (الله) بل فيهما الهة داخل فيها الله فلا يكون الاية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله) لانه اذا لم يفسدا لزم ان يكون فيهما الهة داخل فيها الله وهذا شرك محض و بهذا) المعنى (لا يثبت وحدانية الله) مع ان الاية مسوقة لاثباتها لله تعالى (لجواز ان يكون ح) اى حين كون معنى الاية هكذا (فيهما الهة غير مستثنى عنها الله) واذا كان فيهما الهة غير مستثنى عنها الله يكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى الحمل على غير بمعنى الصفة يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يقدر الالهة حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الهة الا واحد (لان التعدد) الهة فيهما (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل خبر منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان الفعل لم يجوز المواطاة فى كل الامور فى كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الالهة واحد ليس الا ❊ وضعف ❊ بالضم (حمل الا على غير الا على) ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير فى غيره ❊ متعلق بقوله وضعف (اى فى غير جمع منكور غير محصور يعنى) اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى ح) اى حين اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف مع صحة الاستثناء) الذى هو معناه الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل

بالحقيقة (قال) اى سيبويه يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز
ايضا ان يكون استثناء فح يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم
الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما فى هذا
الفن او يجوز وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو بن
معدى كرب وهو جاهل لا يقال بفناء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا
باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لا يقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز
انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون من قبيل اطلاق
العام وارادة الخاص كذا فى اللباب (وكل) مبتداء مضاف الى (اخ مفارقه)
اما مبتداء الضمير راجع الى مضاف اليه (واخوه) فاعله لاعتماده على المبتداء
واما خبر مقدم واخوه مبتداء مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت
مفردا اجاز الامران (لعمر) مبتداء مضاف الى (ابيك) وخبره محذوف وجوبا
اى بقاء ابيك وذاته ما اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك (الا الفرقدان) بالفتح
والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكونان فى شدة القرب بحيث لا يفارق احدهما
الاخر (فالفرقدان) فى البيت بالرفع على الالف (صفة) للمبتداء وهو (كل اخ
لا استثناء منه والا) اى وان كان المبتداء مستثناء منه (وجب ان يقال) الا (الفرقدين
بالنصب) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب يجب نصبه
على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة وان كانت
تابعة لغير الجمع المذكور (وحمل المص ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال
اى المص بعد ما حمله على الشذوذ (فى) هذا (البيت شذوذان غيران) اى
غير الشاذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط (احدهما) اى احد
الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه اذا كان صفة للاخ لقيل
الا الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما لم يقل الا الفرقدان بالرفع
علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) فى استعمال (وصف
المضاف اليه) كقوله تع وجعلنا من الماء كل شئ حى لان الحى بالجر صفة شئ

اذ هو المقصود) من الكلام (و) لفظة (كل) لست الا (لافادة الشمول) اى
شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تع كل نفس ذائقة الموت
وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه والفصل
بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفرقدان (والموصوف) وهو كل (وهو) اى
الفصل بينهما (قليل) لان الصفة والموصوف لما تنزلة منزلة الشئ الواحد فى
الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف ابان ان يقع بينهما اجنبى ولكن
لما تغايرا فى اللفظ جاز الفصل من بينهما باجنبى هذا الوجه وان كان قليلا ✻ واعراب
سوى وسواء النصب على الظرفية ✻ اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا
فيه للفعل المتقدم (اى بناء) مفعول له لقوله النصب او حال منه اى مبنيا (على
ظرفيتهما) لكونه كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا والاخر
تقديرا كما ينصب لفظ مكان وفى الرضى وانما ان نصب سوى لانه فى الاصل صفة
ظرف مكان وهو مكان قال تع مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان المقام مقامه
انتهى فقس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيدا
وسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف ولا يجوز جاءنى
القوم سوى او سواء ✻ حاشية ✻ رجل وهو اظ من كلامهم ليكون معرفة
بالاضافة اليها (فكانك قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هو لم يجئ الا ان
كل واحد منهما بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى او سواء زيد غير زيد
لانه ليس فيهما الان معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار
الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها ابقيا على حالهما
على ✻ المذهب ✻ الاصح ✻ اى بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين
والاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله لازمان سقطت النون
بالاضافة الى (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل
لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز

خروجهما عن الظرفية) ويجعلا اسمين بر اسهما (والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كثير) اى كما يتصرف فى غيره رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل كما (متمسكين بقول الشاعر) وهو سهل بن شيبان اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان اى فلما اظهر الشر وكشف واستقر واستد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوا وانا مثل غفران اى ولم يبق غير العدوان (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده اصله ديناهم مثل بعنا فاعل مثله اى جازيناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا الا ازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او شذوذ او ان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العدوان فقط لا يجوز تقدير موصوف سوى كما جاز فى غيرها (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين كونه ظرفا (استنكارا لرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان كان فاعلا لجاء (و) يقولون ايضا فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لانه عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا اى) مثل اخرجوه من الظرفية ونصبوه مبتداء (فى استنكار الرفع) اى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تع) خبر او مبتداء مؤخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلتكم وانصابكم ومثل قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى قوله السداسى دون انساع ولما فرغ من المنصوبات بالحقيقة والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر واذا ذكره فى بحث

الفعل

الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل شبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال ❊ خبر كان وما يشتق منه اما داخلة تحت كان او فى قوله ❊ واخواتها ❊ اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها فى بحث الفعل ❊ هو ❊ فصل او مبتداء راجع الى خبر كان والجملة خبر ❊ المسند ❊ اى الذى اسند ❊ بعد دخولها ❊ اى) بعد (دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بحذف المضاف (والمراد ببعدية المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لاسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك انه ذلك) اى البعدية (انما يتصور) اى لا يمكن ان يوجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد ان يكون الاسم اسما والخبر خبرا لها فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم) اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقرره اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبر الكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك الاسناد بعد دخولها) اى بعد دخول كان (بل لا يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم معنى انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما اسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) او كان زيد قام ابوه (ولا بمثل) يعنى اسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (يصدق على) الفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو (قائم فى هذين المثالين المعرف) بفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى من الزائد يجئ على وزن اسم المفعول منهما اى التعريف يعنى يصدق على كل

منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (وليسا) اى لبس يضرب وقائم
من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر
كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقوله الشه
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون
قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخوله ولم ينفسخ بدخولها
ويمكن ان يقال) وكانه جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اورده الرضى
ان المراد بدخولها اورد ها) واستيلاء ها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب
الخبر (فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين فى (خبر ان واخواتها
فى المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليراجع اليه وههنا وردت على مجموع
يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يراد ما ورد ❊ مثل كان
زيد قائم ❊ فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد الحاصل
بالعوامل المعنوى بدخول العامل اللفظى ❊ وامره ❊ اى امر خبر كان واخواتها
اى حاله وشانه ❊ كامر خبر المبتداء ❊ اى كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه
مفردا او جملة ومعرفة اونكرة (واحكامه) من كونه واحدا او متعددا او مثبتا
او منفيا او محذوفا او مذكورا (واشرائطه) من انه لابد من ضمير اذا كان جملة
على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان
نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة
نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ❊ و ❊ لكنه
استدراك من التشبيه المفيد التسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا ❊ يتقدم
خبر كان (على اسمها حال كونه) اى كون الخبر ❊ معرفة ❊ حقيقة) تمييز
مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة) مثل قولك كان خبرا
من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتداء معرفة اونكرة مخصصة فيجب
تقديم المبتداء على الخبر لئلا يقع الالتباس فيهما (لاختلاف اسمها وخبرها
فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء
قدم او آخر (فلا يلتبس احدهما بالاخرى) فيجوز التقديم والتأخير فى الخبر

ح مع ان الاصل ولا ان اى هو الثانى لكونه مبتدا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر
على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت (اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المص ليس على ما ينبغى
ولابد من تقييد (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (او كان
هذا زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب الاسم فيه محلى
لا لفظى ولا تقديرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع للبس فيجوز
التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل
وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان اعراب اما لفظى او تقديرى
او محلى فكان ثلثة اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب الاثنان
فى الثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيد والاول
لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفتى او بالعكس نحو كان الموسى العالم
او الاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو كان زيد هذا او هذا زيدا وفى هذه
الاقسام الثلثة يجوز التقديم والتأخير لعدم التباس واما تقديريان واما محليان
واما الاول تقديرى والثانى محلى او بالعكس وفى هذه الثلثة لا يجوز التقديم
بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظا والقرينة
وجب تقديم الاسم كما سبق فى الفاعل (بخلاف المبتداء والخبر) لانه اذا كان
معرفتين او متساويين فى التعريف لا يجب المبتداء على الخبر سواء كان اعرابها
لفظيا او غيره لدفع التباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتداء والخبر (لا يصلح
للقرينة) يعنى للدلالة على ان احدهما مبتداء والاخر خبر (لاتفاقهما فيه بل لابد
من قرينة رافعة) اما بالراء او بالدال (للبس و) اذا لم توجد وجب ان يكون المقدم
مبتداء والمؤخر خبرا ايهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد
الا ان الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب سليم (وكذا) اى كما ان تقديم
المبتداء على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لا مطلق الاعراب
فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة) تدل على احدهما اسم والاخر خبر (هنالك
اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم

بل يجب تقديم الاسم لما بذالك انفا (نحو كان الفتى هذا) او كان القبعرى موسى
او كان هذا ذالك ❊ وقد يحذف ❊ جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله
ويجب حذفه ❊ عامله ❊ اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر (كان) لفظ
كان لا خبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى و يعم الى كان
واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اى
افعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف بها و (انما اختصت
بهذا الحذف) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة
استعمالها) تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب
فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة الاصل اوسع ❊ فى مثل
متعلق بقوله وقد يحذف ❊ الناس ❊ مبتداء اللام فيه للجنس او الاستغراق
مجزيون ❊ خبر ❊ باعمالهم ❊ متعلق بالخبر لقوله تع كل نفس تجزى بما كسبت
ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعنى افعال اختيارية ❊ ان خيرا
فخير وان شرا فشر ❊ وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان
ولو نحو وان راجلا واو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارحل ولو راجلا
اوانتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين
او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف محرق واو لم ولو بشاة ❊ ويجوز
فى مثلها ❊ اى فى هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه
الصورة وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى
اى الصورة المذكورة (ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون
مركبة ومصدرة بحرف الشرط التى هى ان وبعد حرف الشرط يكون اسم
وبعد هذا الاسم ان يكون اسم اخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول
بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان بحرا فبحر وكذا غيره ❊ اربعة اوجه
بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون
خبر كان المحذوف مع اسمه جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل
على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتداء

محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء للشرط والجزاء لا تكون الا جملة اسمية والفاء
ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجوه الاربعة
لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا
من الفعلية ولكون عملا بالقياس وهو حذف المبتداء (نحو ان خيرا فخير اى
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لا يجرى
بالشر فى مقابلة الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف
الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتداء ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها
اكثر فى الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاول والثانى ايضا (نحو ان خيرا
فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه
لا بد للفاء من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء فحذف
كان مع اسمه من الشرط لما قلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تخفيفا ولمتابعة
الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط
والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (ان خير فخير اى ان كان
فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع
خبره ورفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف الا انه ينبغى ان يكون الضمير
فى فجزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاؤا العمل لان المجزى هو العمل (وعكس
القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحو ان خير فخيرا اى ان كان
فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف
مع خبره ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوف مع اسم وهذا القسم اقبح الوجوه
لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا لما هو احسن
يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف فالمخالفة
الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى من متوسطان
لكون الحذف فيهما قليلا والمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان
الاول خالفه فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه
الاربعة فى المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرة) يعنى ما يكون

المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين ❊ ويجب الحذف ❊ ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف لا عوض وفي الثاني مع عوض ولذا اوجب اي يجب (حذف عامله) اي عامل خبر كان وحده ايضا بعد ان موضعها ما ❊ في مثل اي فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا ❊ لاسماعا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا ❊ وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول لاختلاف فيه دون القسم الاول وتنبيها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال المحشي وانما بين تقديرهذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه على اما ان هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا لا صرح به ابن مالك انتهى فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدرا باللام الجارة وهي متعلقة بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر من ان المصدرية وان المشددة قياس فبقي بعده ان كنت (ثم حذفت) لفظة (كان وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلبت الضمير المتصل) بكنت بعد حذفها (منفصلا) لما سيجئ ان حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضا عنها) اي عن كان فصار ان ما انت (وادغمت النون) اي نون ان بعد قلبها ميما في الميم) اي في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج (وابقى الخبر) اي خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف (فصار) كانه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور فصار ذلك التركيب بعد هذا العمل

اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كانه لم يحذف كان (وهذا العمل (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على تقدير كسرها) اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اي فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت فعمل) مبني للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبني ايضا له (بالاول) نائبه يعني فعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين العملين في الموضعين (الا حذف اللام من الثاني (اذ لا لام فيه) اي في الثاني فيختلف فالمعنى فيهما على المضي لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واقتصر المص) في بيان اصله (على الاول) اي على ان يكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة (لان الاول اشهر) ولان الفتحة اخف ❊ اسم ان اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها بالفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه اكد واما لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتان بليس فشابهة الاول الفعل بالواسطة والاخيرين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس واخواتها ❊ اي امثالها واشباهها (وستعرفها في قسم الحروف) اي تعريف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها الشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا في كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقدم تحقيقه في المرفوعات ❊ هو ❊ فصل او مبتداء وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان المسند اليه ❊ اي الذي اسند اليه ❊ بعد دخولها ❊ اي) بعد (دخول ان او احدى اخواتها ❊ مثل ان زيدا قائم ❊ واعلم انه يجوز حذف خبرها ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لهم مالا وولدا او غيره كقوله تع ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اي هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشان في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليست رفعت النهم ساعة اي وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير الشان الا ان حذفه في ضمير الشان اكثر ذكره شارح الدباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلق بقوله اندفع

من معنى البعدية) بيان لما فى قوله بما (والدخول فيما سبق) فى بحث خبر ان واخواتها فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع التناقض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى فى المنصوبات (ايضا) اى كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان فى محله وبحثه عن ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت ※ المنصوب بلا التى لنفى الجنس ※ اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لنفى الجنس مشابهة بان وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين وقوله لنفى الجنس احتراز به عن لا التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا (اى لنفى صفة الجنس وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة والحكم فان المقصود فى قولك لا غلام رجل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا وانما لم يقل) المص فى هذه المواضع (اسم لا) لنفى الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان كما قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان واكثره منها (فلا يصح جعله اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه او لا (من المنصوبات لا حقيقة نصب التمييز ولا زائدة لتاكيد النفى فى قوله فلا يصح بان يكون كله من (المنصوبات وهو ظاهر (ولا حكما) عطف على حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما فى باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما فى البابين بل المنصوب منه اقل مما عداه) اى من غير المنصوب لان ما دخلت هى عليه ثلثة اقسام على ما سيأتى والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها) بيان لما فى ما عداه (فان بعضها) اى بعض

ماعداه فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض (من المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فعد) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها من المنصوبات (تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى انتهى فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها والمنصوب فى لا لنفى الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا) او تقديرا (كالمضاف) فى نحو لا غلام رجل فى الدار ولا ثوبى ابن رجل موجودان (وشبهه) عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبنى منه على الفتح) اى على ما ينصب به نحو لا رجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يكن يعتبر الاعراب المحلى لما جاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا او تقديرا اذا كان الواقع بعد لا هذه معرفة نحو لا زيد او مضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل بينها وبين ذلك الاسم نحو لا فى الدار رجل على ما سيأتى (فليس اسما لها) اى للا هذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه ح ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه ح بان يقال اسم لا لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها ※ خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ما كان مسندا اليه قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ما كان عليه ايضا (فى لا غلام رجل ابوه قائم) وفى لا غلام رجل قام ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول او البعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها (كاف فى حد اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد اخر (مطلقا) سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اى الا ان المص

لما اراد بيان (حد المنصوب) بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله ❁ يليها ❁ ليعين ما هو المنصوب منه لكن له شروط ثلثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه بعدها) اى بعد لا هذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولى العرب الذى يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله ❁ نكرة ❁ والثالث ان يكون ❁ مضافا او مشابها ❁ اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة باسرها يكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق بقوله او مشبها اى فى تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا يعنى شبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك (وهذه) المذكورات من القيود الثلثة التى هو الولى والتنكير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الاولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى حال (من الضمير المجرور فى) قوله (بدخولها) الراجع الى لفظة لا ليكون الحال لجنب صاحبه وهذا اولى فتكون الراجع الى ذى الحال ضمير المفعول لان الولى لبس وصفا للا وكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما بقى) اى والباقيان حالان من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وح يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن

فى الحال

فى الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون الحال لجنب صاحبه والعامل ح فيهما هو يليها لما قلنا آنفا ❁ مثل ❁ مبتداء مضاف ❁ لا غلام رجل ❁ حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا (مثال لما) كثر حذف خبره او (لما يليها نكرة مضافا او) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليها فلا نعيده لئلا يطول الكتاب ❁ و ❁ مثل ❁ لا عشرين درهما لك ❁ بذكر الخبر على قلة لا يذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تمة المثالين كليهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر ولكن المص لما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب ليكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال ❁ فان كان ❁ اى المسند اليه) الا ان للبناء ايضا شروطا ثلثة ان يلى المسند اليه لفظة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المص والشارح ايضا بقوله اى الى والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مبنيا فلو رجع اليه لا يستقيم اى ان كان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانه لشروط بكونه منصوبا (بل كان المسند اليه بعد دخولها ❁ مفردا ❁ بانتهاء شرط الاخير فقط) ولم يذكر الشرطان الاولان وهما الولى والتنكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه مضافا او مشابها به) لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه كما سيصرح الشارح (نفسه اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشابها به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها (قوله ليترتب عليه) اى على الشرط متعلق بمفهوم الكلام اى وانما

قررناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل راجع الى المسند اليه لان المنصوب لايبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه ايضا يترتب الجزاء بالشرط ترتبا تاما ❁ فهو ❁ اى الاسم المسند اليه ❁ مبنى على ماينصب به ❁ من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لكن لايبنى على الالف لان ماباالالف لايكون الا مضافا نحو اباه فبقى مابه البناء ثلثة (فانه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة و) لم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان المسند اليه (مفصولا حكمه غير ذلك) لما سيجئ (وقوله على ماينصب به اى على ماكان ينصب به المفرد قبل دخولا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الا مبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ماكان ينصب به المفرد (الفتح فى المفرد) لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل فى الدار او غير منصرف نحو لا احمر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا اولا لانها من خواص المعربات (نحو لا مسلمات فى الدار) والمازنى بفتحة بلا تنوين (والياء المفتوحة ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسورة ماقبلها فى الجمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا للمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان النون كالتنوين دليل الاعراب (نحو لا مسلمين لك و(لا مسلمين لك ويعنى) اى يريد المص (بالمفرد مالبس بمضاف ولا مضارع له لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والمجموع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكر (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص الاسم المعرب (اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لانه) اى لان قوله لا من رجل

فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا وفرضا (لحذفت) لفظة (من) من الجواب فتضمن معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وبينوا وجه المناسبة ستة اوجه على ماسيجئ (تخفيفا تعليل المحذوف يعنى ان حذف من من الجواب لمجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل فى ابناء السكون فرقا بين البناء الاصلى والبناء العرضى (وعلى ماينصب به ليكون البناء) اى بناؤه (على حركة) كالفتحة فى المفرد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (اوحرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء) يعنى ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة اوحرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لزم البناء ينبغى ان يبنى على ما استحقه فى الاصل ليكون الحركة البنائية والحروف البنائية موافقة للاعراب من حركة اوحرف (ولم يبين) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا المضارع له على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا (ترجح اى) الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لا هذه (بها) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجها (الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدا بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لايكون المضاف بنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ولانه يلزم من البناء جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف اوشبهه معربا عملا بالاصل ❁ وان كان ❁ اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول هذه عليه مفراد ❁ معرفة ❁ بانتفاء الشرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة اومضافا اليها (او) كان المسند اليه ❁ مفصولا بينه ❁ الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين فلك المسند اليه ❁ وبين

لا ❊ عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط
الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما الا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منع
الخلو) اى لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز
ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول
ملابسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) يعنى
لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط
بل يكون كل منهما مضافا او مشبها به (وهى) اى هذه الصورة (ست صور)
جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفردا
او مضافا (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو) بالجر
عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان والثانى اما مفرد مفصول
او مضاف مفصول (نحو لا فى الدار رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل
ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان والاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف
مفصول (نحو لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر
فصارت صور المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنان منها مع الفصل
وصور النكرة اثنين فقط وهما الیسا الا مفصولين فصار المجموع ستة فالانسب
ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها
اثنين ولذا قيل اربعة منها فى المفصول واثنان منها فى المعرفة والكل وجهة
هو مولها ❊ وجب ❊ جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست ❊ الرفع
فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتداء مرفوع
بالعامل المعنوى لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (واما
وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفه) مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت
او غير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (اثر لا النافية للجنس فيها)
اى فى هذه المعرفة فان شرط لا يؤثر فى مدخولها من النصب او البناء هو الجنس
او الاضافة والولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة
واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى

اصله لكون هذه من دواخل المبتداء (واما) وجوب الرفع بالابتداء (فى المفصول
وهو فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى ايضا فى المعرفة المفصولة (فلضعف
لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ما سبق فى تأثيرها اعرابا وبناء
الولى فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها ❊ والتكرير
اى وجب تكرير اسم) لا هذه فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع
والى ان اللام فيه عوض عن المضاف (اليه لكن) اى الى انه يكون التكرير (مطلقا
بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اى لا يشترط ان يكون الثانى عين الاول مثل
ان تقول (لا) زيد فى الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى
مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرار النوعى لا الشخصى
اما) وجوب التكرير (فى المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير
مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عما فى التنكير من معنى) بيان لما فى قوله عما
نفى الاحاد) لان لا هذه موضوعة لنفى الاحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس واذا
دخلت على المعرفة ينتفى هذا المعنى لان فى المعرفة لنفى الفرد لا نفى الاحاد فينبغى
ح التكرير ليكون عوضا عما فات او بالتكرير يوجد فى الجملة نفى الاحاد لان فى التكرير
التعداد التعدد (و) اما وجوب التكرير (فى النكرة) المفصولة وان وجد فيها
نفى الاحاد كما فى صورة الولى (ليكون) هذا الكلام (مطابقا لما) اى السوال
حقيقى او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله
لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرا او فرضا (افى الدار رجل ام امراءة
واجيب لا فى الدار رجل ولا امراءة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان
فيه يجب التكرير (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار
على وزن غاز اى يجرى فى (المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جار
فى النكرة فكانه قيل ازيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولا عمرو وكذا
غيره من الامثلة ❊ ونحو قضية ❊ بالرفع لانها خبر مبتداء محذوف (اى هذه
قضية) حذف المبتداء لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى
هذه رمية ❊ ولا ابا حسن لها ❊ الواو للحال ولا لنفى الجنس وابا حسن اسمها

والها الجار والمجرور خبرها والجملة حال من الخبر بالواو والضمير من مثل قولك
هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا (اى
لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء
ومعناه الحكم نحو وليس على رضيه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل
لقوله ع م اقضاكم على واقرضكم زيد كذا سمعته (هذا) اى قول المص ونحو
قضية ولا اباحسن لها متاول (جواب دخل مقدر بان) تكون الواو فيه
للاستيناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم
لاو) هو قوله اباحسن (فيها) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية
على رضى الله عنه) وهى ما صدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه
ثلثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال
انه (لا رفع فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما
عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت
الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن
منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب
المص (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول ❊ متأول ❊ بالنكرة
فلا يرد نقضا على التعريف بانه جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل
اما بتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى
ولا مثل ابى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح لا (ن المثل لتوغله فى الابهام
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه ح من القسم الثانى فحذف
المضاف واعيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبنى على الالف التى
هى اخت الفتحة وح قوله اباحسن على تعريفه والمراد به على رضه فالمعنى هذه
قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على مرضيه والحال انه لا مثله
او بتاويله بفيصل) على وزن صيقل وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق
الفيصل على على رضه من قبيل رجل عدل لاشتهار على رضه بهذه الصفة

اى الفيصل

اى بالفيصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى ع م
اقضاكم على رضه (فكانه قيل) هذه قضية (لا فيصل لها) فصار قوله اباحسن
كاسم الجنس المفيد المعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى
يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه به (ويقوى هذا
التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان
اشتهار كنيته بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب كعمر
رضى الله عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتنكير) لانه لو لم يكن للتنكير لما اعرضوا عما
هو المشهور فالتزامهم نزع اللام لبس الا لقصد التنكير وانما قال لان الظاهر
بجواز ارادة التنكير ايضا كونه كنية لرضه الا ان الظاهر ارادة باللام ❊ وفى مثل
لا حول ولا قوة الا بالله ❊ الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة
فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عليه السلام لا حول ولا خلاص عن معصية
الله تع الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه
وتوفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تع او لا
رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تع (اى فيما
كررت فيه) لفظة (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الاتية غير مختصة
بها بل تجرى فى كل موضع يوجد شروط ثلثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون
التكرار بالعطف وان يلى كل منهما مفردة وبين الشرط الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثانى
بقوله (على سبيل العطف) والثالث (وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل) بينهما واما
افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثل (يجوز فيه ❊ خمسة اوجه ❊ بحسب اللفظ
اى بحسب التلفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هذه
الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثناء الوجوه تستفيد يعنى من بيان الشارح انها
تفيد فع انها على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول
صارت خمسة وفى الثانى زيدت (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما
الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عاكسه وهو اعراب الاول مع نصبه
وبناء الثانى واما الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول

مع رفعه و بناء الثانى فالقياس ان يكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقى الوجوه بحسب التلفظ خمسة الاول من تلك الوجوه ❁ فتحهما ❁ اى فتح الاول والثانى يعنى بناؤها على الفتح اى لاحول ولاقوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما) اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما انفردت كل واحد منهما عن صاحبتها (ولاقوة) مع ان لا فيه لنفى الجنس واسمها مبنى (عطف على لاحول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل بعض (على مفرد) لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لاقوة (وخبرها اى) خبر لاحول لكونه اصيلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لاحول ولاقوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لا بد له من متعلق هو فى الحقيقة خبره يكون ح جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة على الجملة) عطف على قوله عطف مفرد (اى لاحول) موجود (الا بالله ولاقوة) موجود (الا بالله حذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) عن خبر الجملة الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق ليكون اولا فيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل تفسير وذا اوقع فى النفس والذ المنساق بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب ❁ و ❁ الثانى) من تلك الوجوه فتح الاول ❁ يعنى بناء الاول على الفتح ❁ ونصب الثانى ❁ اى لاحول ولاقوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة اى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدة وفائدتها التاكيد للنفى المستفاد مما قبله كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو الا انه اذا قيل وعمرو بدون لا لا يستفيد عدم مجئ عمرو ايضا وزيد لا فيه ليكون نصبا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول) الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا حملا على لفظه) او على

محله القريب السابق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الاخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة) لان الثانى وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يجعل مبتدا باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى و يعتبر محله البعيد فيكون هذا القول ح اما جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لا يجوز ان يعطف اسمان على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غيره مرة ❁ و الثالث ❁ فتح الاول ❁ يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى ورفعه اى (ورفع الثانى نحو لاحول) بالفتح و(لاقوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اى اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لا الاولى لنفى الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان يبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شروطه واما رفع الثانى) اى اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفى لما قلنا فيما سبق (والثانى) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لا على لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى الظاهر لانه اى (لان الاول مرفوع فى الاصل بالابتداء) اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب عطف مفرد) بدل من قوله عطف او تفسير له او خبر مبتداء محذوف اى هو عطف مفرد (على مفرد) وذلك لا يكون الا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى يكون الخبر خبر الاول اى لاحول موجود الا بالله ولا قوة مثال قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اى من الاول والثانى (خبر) على حدة لان الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء يحتاج الى خبر اخر مستقل فيكون جملة اخرى ولهذا كان هذا الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاول ❁ و ❁ الرابع) من تلك الوجوه

رفعهما * اى رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان النكرة وقعت فى حيز النفى
وتخصصت كما فى قولك ما احد خير منك على ما سبق (نحو لا حول ولا قوة
بالرفع فيهما على ان يكون كل منهما مبتداء لما قلنا (الا بالله لانه) اى لان هذا الكلام
جواب قولهم ايغير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتداء مؤخر والثانى معطوف
على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما
اى فى حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز
ان يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا (للسؤال
لما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور
المهمة (ويجوز الامران ههنا) اى فى القسم الرابع (ايضا) اى كما جاز فى الاقسام
الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله
ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر انهما معا خبر واحد والكلام
جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما فى السؤال
ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان تقليل الكلام اولى * و * الخامس) من الوجوه
الخمسة * رفع الاول * يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه (بمعنى
ليس) مثل ما ولا تكون لنفى الجنس * على ضعف * اى رفع الاول بناء على ان
لا هذه بمعنى ليس لا لنفى الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى
ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث
القوة كما فى ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها * وفتح الثانى * اى
كون الثانى مبنيا على فتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الا بالله
بناء (على ان يكون لا) فى الثانية (لنفى الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة فدولها
فيكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول
من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مرفوع (ضعف رفع
الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه) متعلق بالتضعيف
يجوز ان يكون رفعه) اى رفع الاول (لالغاء عمل لا) اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا
وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون ما دخلت هى عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة

فى العمل اذا كرر اسمها فتعزل عن العمل فيه فيرفع على انه اى الاسم الاول مبتداء
نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه الاول
لهذا المعنى ليس بضعف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس) يعنى ليس
رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير
لان شرط صحة الغائها التكرير) اى بتكرير اسمها كما فى الصورة الرفع فى المعطوف
والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما
فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى لا بيع فيه
ولا خلة او لا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى فى
هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة الغائها
بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) وقوله ولا دخل
لا فيه لنفى الجنس ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به وللتوافق الجار
والمجرور خبرلها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين
بعدها مدخل فى صحة الالغاء حتى يصح الغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه
او لا وفى الرضى اعلم ان الاولى لا التبرئة ملغاة لجواز ذلك اضعفها وقد حصل شرط
الغاء وهو التكرير ولا يلزم مع لا ان يتوافق الاسمان بعدها فى الاعراب اذ التكرير
هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكر المص من
قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانها لا تضعف هذا الوجه بل هو
مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس او ما اجرى فيه هذا
القسم (على التوجيه الاول) اى على ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس او على رفع
الاول بناء على ان يكون (متعين لعطف جملة على جملة) لان فى المفرد على المفرد
يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور
لان العامل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفى
الجنس تقتضى نصب الاسم وبناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف
المذكور فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجود
الا بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد

على مفرد (يلزم ان يكون قوله الا بالله) يعني الخبر المتعلق به قوله الا بالله (منصوبا ومرفوعا) في حالة واحدة لان لا الاولى تقتضي ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين في حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثاني) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدا باعتبار كونه ملغاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محل البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون عطف جملة على جملة) كما هو الظ يعلم وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول وعطف الثاني على التامل الصادق * واذا دخلت الهمزة * الاستفهامية على * لفظ لا * التي) يكون (لنفي الجنس) لكون البحث فيها * لم يتغير مبني للفاعل من غير بغير من التفعيل * العمل * كما يغير المعنى مفعوله (اي عمل لا يشير الى ان اللام للعهد (اي تاثيرها) فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوي وهو التاثير او لانه هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التاثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (في مدخولها) اي فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا) تمييز (وبناء) يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا بعده معربا في الاول ومبنيا في الثاني (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا (لا يتغير عمله) اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم لا يغير اثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخلت الجار عليها نحو ان يجيء بلا جزم وجدته بلا مال فانه يتغير عمله وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه تغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان اشارة كانه الى كون الهمزة للعرض والتمني * ومعناها * اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس) احد ثلثة اشياء (اما) الاستفهام * حقيقة) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شيء مجازا (فتقول الا رجل في الدار) من غير تغير تاثيرها من البناء

والاعراب في مدخولها حال كونها (مستفهما) وقال المحشي الظ ان الشارح نبه على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى * و * اما) * العرض بسكون الراء مجازا (نحو الا نزول عندي) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان مجهولية الشيء كما هي سبب الاستفهام سبب للعرض فاستعمل احد السببين المتحدين في السبب الاخر (ولم يذكر سيبويه ان حال لا) المستعملة (في العرض كحاله قبل) دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال كما يقال الا تنزل بل ذكره السيرافي) يعني ذكر السيرافي ان حال لا في العرض كحالها قبل دخول الهمزة (وتبعه الجزولي) بالجيم المفتوحة والزاء المعجمة المضمومة (والمص لانها وان كانت الهمزة عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازي (ورد ذلك) اي ذكر السيرافي او كون حالها في العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الاندلسي) بفتح الهمزة وسكون النون وضم الدال المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة (وقال هذا) اي كون حالها فيه كحالها الاول (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعني ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعني من حروف الافعال التي تقتضي الافعال لفظا وتقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضي الافعال لفظا وتقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اي بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له نحو الا زيدا تكرمه) في تقدير الا تكرم زيدا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قال السيرافي ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة الافعال لازم نحو الا زيد ينزل الان تكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على

شرطة التفسير ❊ و ❊ اما) ❊ التمنى ❊ نحو الاماء) اشربه (حيث لا يرجى ماء) قريبه
لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقة فلا يكون للتمنى لان ما لا يرجى
لا يستفهم اذ لا يقال لاحد تطير على حقيقة فيحمل على التمنى مجاز الجامع الطلب
لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله الا سبيل الى خمر فاشربها
الا سبيل الى نصر بن حجاج (واما قوله) يدل على محصلة نبيت (الا رجلا جزاه
الله خيرا) وفى الرضى روى الالفاء فى الا التى للتمنى نحو الا رجلا جزاه الله خيرا
وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل (فهذه) اى كلمة لا فى هذا البيت (عند الخليل
بن احمد الذى هو الامام النحوى (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية للكلمة
لا عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخل مثل قولك هند جائل
وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه) مثل
الا وهلا وغيرهما (فكأنه) اى فكأن الشاعر (قال الا ترونى) بضم التاء من الاراءة
اصله تريون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمى التاء والراء ثم لحقه
ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا ترونى رجلا
جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل الناصب
فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال
ولذلك) اى لكون الا حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب
بالفعل المحذوف (نصب رجلا فيه (ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت
فى الماضى بانه التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت فى المضارع الحض على
الفعل والطلب له فهى اى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى
قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى الى هنا
كلامه (وهى) اى كلمة الا (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى
مركبة من همزة الاستفهام ولا لنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك
الا ماء اشربه (فكان القياس) ان يبنى النكرة الواقعة بعدها الا لكن حالها بعد
الهمزة كحالها قبلها فيقال (الا رجل) بالفتح بلا تنوين (لكنه) الا انه (نون
اى جعل رجل فى قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منصوبا (للضرورة) وزن

الشعر) لان وزنه فى كل مصرع مستفعلن مستفعلن فعولن واذا لم ينون يكون
الاول انقص بحرف لان التنوين تعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله صبت
على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا ولما فرغ من بيان المنصوبات
بلا التى لنفى الجنس واحواله الثلثة من كونه منصوبا او مبنيا او مرفوعا شرع فى بيان
احوال توابعه من الصفة وغيرها بالنسبة فى احوالها فقال ❊ ونعت ❊ مبتداء
اسم لا) بحذف المضاف ❊ المبنى ❊ بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى
الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت ثلثة (لا نعت اسمها المعرب
احترازا به عن نحو لا غلام رجل ظريفا) فانه لا محالة معرب اما منصوب حملا على
لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا
لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا
مبنيا ❊ الاول ❊ بالرفع اى هو (بالرفع صفة للنعت) لا بالجر صفة الاسم لان
المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود له لا) اى النعت (الثانى
وما بعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احترازا به عن) النعت الثانى (مثل لا رجل
ظريف) اما مبنى على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لما سيجئ لانه
نعته الاول (كريم) بالرفع او كريما بالنصب (فى الدار) خبرها ❊ مفردا
بالنصب لانه (حال من ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا
اورده بالتنكير لان الحال لا بد ان يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون
القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتداء باعتبار كون
ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة
والعامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال ما هو العامل فى ذى الحال (احترازا عن
النعت المضاف او المضارع له (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل
خيرا من زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما سيأتى ❊ يليه ❊ فعل
مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل
ايضا حالا من المبتداء لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى (او صفة
مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز

به عن المفصول) اى عن النعت الذى رفع بينه و بين المنعوت فصل بشئ (نحو
لا غلام فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا (وهذا
القيد يعنى) قيد الولى (يغنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى
الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فتراد فا فيكون احدهما مغنيا
عن الاخر الا ان الولى اصطلاحهم هنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغنيه عنه
ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له ✻ مبنى
خبر (على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان
الاتحاد بينهما) فى الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحدا
فح اذا لم يبن يلزم ان يكون الشئ الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا
لما عرفت ان من شرط الولى بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل (وتوجه النفى اليه
اى الى النعت حقيقة) تمييز لان النفى فى قولك لا رجل ظريف قائم نفى القيام عن
الرجل الموصوف بالظرافة لا عن لمجرد الرجل الا ان البناء النعت اربع شرائط
ان يكون نعت المبنى بلا واو ان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما
وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت مع المنعوت فيسرى
البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته (اليه والمبنى فى قوله) اى فى قول المص
ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه) اى المبنى بالاصالة
هو (المذكور سابقا) فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان يكون اللام فيه
للعهدى الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية (فلا يرد انه
اى الشان (اذا كرر المبنى) الذى هو اسم لا هذه (ويبنى) المكرر (على الفتح) كالاول
لكونه تاكيدا له (ثم جئ بنعت) وجعل نعتا للثانى بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناءه
اى بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء (مثل لا ماء ماء باردا
بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد (مع انه
يصدق عليه) اى على قوله باردا (انه) البارد (نعت المبنى الاول مفردا يليه
يعنى يصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجود هى فيه ولا يصح
بناؤه (فان بارد) الذى فى (هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء الثانى (لا للمتبوع

يعنى لا للاول (كما هو الظ) من المنعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثانى
وان كان تاكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول (ولو جعل) ذلك النعت
نعتا للمتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت (مما يليه) اى يلى النعت
المنعوت (لتوسط تابع بينهما) يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت
والمنعوت ✻ ومعرب ✻ سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له اولا (لان
الاصل فى التوابع) كلها (بتعيتها لمتبوعها فى الاعراب دون البناء) سواء كان
المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف
بالرفع او النصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل
ظريفا او ظريف لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى ✻ رفعا
منصوب على المصدرية او على نزع الخافض اى برفع (حملا) اى لكونه محمولا
على محله البعيد ✻ ونصبا ✻ عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ
اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح (او على محله القريب) وهو النصب بها ✻ نحو
لا رجل ✻ فانه اسمها المبنى على الفتح ✻ ظريف ✻ وهو (بالفتح) يعنى مبنى
على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ✻ وظريف ✻ معرب (بالرفع) حملا
على محله البعيد ✻ وظريفا ✻ معرب (بالنصب) حملا على اللفظ او على محله
القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية ✻ والا ✻ عطف
على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لا هذه
موجود فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا
والاشارة اليه الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان لم يكن نعت
اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثلا لا غلام رجل
ظريف او لم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد
الثالث بان يقع فصل بينهما مثل رجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم يوجد
الشروط الاربعة فيه باسرها سواء وجد بعضها او لا ✻ فالاعراب ✻ اى فحكمه
الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لا غير قدر المبتداء بقرينة حرف
الجزاء وقال (لا غير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك

زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا بعدم وجود شروط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والا تامل وكن على بصيره ❁ والعطف ❁ اى عطف شئ (على اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ او على المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشه وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لا يكون لا فيه مكررا وبين الشه تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفا (بلا تكرير لا فى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثل لا غلام لك وزيد او مضافا ولا غلام لك وعبد الله (وجب رفعه) اى رفع المعطوف او معرفا باللام (نحو لا غلام لك والفرس) لانك او نصبته حملا على اللفظ او على المحل لكانت لفظة لا عاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لا تعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة بها (واذا كان لا مكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لا رجل ولا امراءة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق) من انه يكون خمسة اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر على وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شرط وهو ان لا تكون مكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة بان يحمل متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى (بان يحمل) المعطوف المذكور ❁ على اللفظ ❁ اى لفظ اسم لا المبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على لفظه (ويحمل) المعطوف (منصوبا عطف على يحمل ❁ و ❁ بان يحمل) المعطوف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة ❁ على المحل ❁ اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويحمل) المعطوف مرفوعا ❁ جائز ❁ فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى ايضا منقبا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جا

فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجئ وان جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه او كان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يليه ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان يكون الواو زائدة لتأكيد الصدق كما فى عطف الصفات بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو ولانه فى حكم يا عمرو وان لم يكره الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا المحل ان يظن فيه الفصل بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه لبس فيهما هذا الفن فافترقا (اذا المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف (على المنفى) لفظ (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا ❁ مثل لا اب وابنا وابن ❁ فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا (فى قول الشاعر ولا اب وابنا وابن مثل مروان وابنه) لا فيه لنفى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجود ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى لا اب موجود وابنا موجود (مثل مروان وابنه) بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان يؤتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشه كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى (اذ هو بالمجد ارتدى وأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتداء اذ رجع من ورائه وز

اللام بمعنى رجع ايضا وتازر من ازر مهموزا نداء وبعده زاء معجمة وبعده راء مهملة
اذا قوى يقال تازر فى الامر اذا يعلى لان مروان رجع الى المجد وتازر فيه وتقوى والالف
فى تازرا للاشباع كالف انا فى قول الشاعر لا للتثنية (و) اما (سائر التوابع) اى باقيها
من التاكيد اللفظى والمعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى
لم يصرحوا حكمها كما صرحوا النعت والعطف بالحروف (لكن) اى الا انه (ينبغى
ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل
منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز
الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبكم ولا دماؤكم وكذا التاكيد المعنوى
نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله (كذا) اى كما يكون
حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان
والتاكيد اللفظى فلا نص لهم لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها
مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى
اى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لى والتاكيد
اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء فى لا ماء باردا
فينبغى البدل والتاكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة ❊ ومثل لا اباله ولا غلامى له
بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات
الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه لا يبقى المشابهة بالمضاف ح والاثبات
والحذف لا يكونان الا بالمشابهة (به اى كل تركيب) المراد بالتركيب لا مع اسمها
وخبرها لذا قال الشيخ (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لا التى لنفى الجنس
لام الاضافة) سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد
وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى او جمعا
على حدة نحو لا نصرى له ولا مجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم
اى اسم لا لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب
فيه اشارة ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا ينقطع عن الاضافة على ما سيأتى
ومن (حذف النون) اى نون المثنى والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثنى والجمع

على

على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالها
واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثنى والجمع وفى الاب
والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف النون
التثنية والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له
ولا اخا له تكون معربة اتفاقا فقوله لا اباله مبتداء ❊ جائز ❊ خبره اى يجوز فى مثل هذا
اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل
فى هذين التركيبين) ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة ووقعت بعدها
بلا فصل (ان يقال لا اب له) ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء
الستة غير ذى (و) يقال (لا غلامين له) ولا مسلمين له مثنى وجمعا بالبناء على اليا
فيكون اسم لا) التى لنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على
ما ينصب به الاسم) وهو الفتح فى الاول واليا فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى
الافراد والتنكير والولى (و) يكون (الجار والمجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبرا لها
اى للا التى لنفى الجنس والمعنى لا اب موجود الفلان الآن لانه قد مات فيكون المنفى
ثبوت جنس الاب له الآن ولا غلامين موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المنفى
ثبوت جنس الغلامين له الآن (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن
لا الى حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباله و) حذف
النون مثل (لا غلامى له) ولا مسلمى له وجعل معربا منصوبا (بزيادة المخالف) متعلق
بقوله جاء (فى مثل اب) ونحوه (و باسقاط النون فى مثل غلامين) ولا مسلمين (كما
فى حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب والغلامين والمسلمين الى النكرة يكون
معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل
ظريف الوجود شروط النصب التى هى الاضافة النكرة والولى ❊ تشبيها له
مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها او الجملة
حال والاول اوجه ❊ له ❊ الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه (اسم لا) هذه
الذى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ ❊ بالمضاف ❊ متعلق بالتشبيه
ايضا (واجراء لاحكام الاضافة) بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان الفائدة

التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة (عليه) اى
على اسم لا هذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض (فيكون
اسم لاح (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا هذه فى هذين التركيبن
انما هو) فيه اشارة الى ان اللام فى قوله ❁ لمشاركته ❁ علة للتشبيه ووجه التشبيه
يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة تشبيه زيد به (اى
لمشاركة اسم لاحين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة
المقدرة (بينه) اى بين المضاف (وبين ما يضاف اليه ❁ له ❁ اى للمضاف) بدون
اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا فى تركيب لا اباله ولا غلامى له المضاف الذى وقع بعد
لا فى قولك لا اباك ولا غلاميك ❁ فى اصل معناه ❁ اى) فى المعنى الاصلى (اى معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) اى الاضافة الا (ختصاص
فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى
المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما
حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا
وتعريف حارث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل
معناه فكما ثبت الالف فى اباك ثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب
كذا فى الرضى او المعنى عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى
تقديره المعنى هكذا (او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز) باثبات الالف
فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظ لا اب له
بدون الالف ولا غلامين له باثبات النون (تشبيها له اى لمثل هذين التركيبن) وهما
قولك لا اباله ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اى فى مثل هذين التركيبن فاللام
داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبن حيث لا اضافة فيه
مشابها (بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف
معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقى وهو
كل اسم اضيف الى اسم اخر كما فى التعبير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة
التركيبية اعنى تشبيه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل و بتركيب لاغلامى له تركيب

لاغلامى

لاغلامى رجل فاثبت الالف وحذف النون كما اثبت وحذف فى المشبه به (لمشاركته
اى لمشاركة مثل هذين التركيبن) الغير المضاف فيهما اسم (لا له اى لما يشتمل على
الاضافة) اى لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا (فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى التوجيهين
الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لا فرق بين التوجيهين فى المال
وانما التفريقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف
باظهار اللام وبارجاع ضميرله الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص
والتعريف متفرع عليه لخصوص المراد المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة
الى مثل هذين التركيبن وضميرله الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه
الا ان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث
لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب اسم لا فيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى
من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف
والمضاف اليه كشئ واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين او النون من المضاف
ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء
الاخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص
انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم
ومن ثمة ❁ قد يبين تفسيره غير مرة (اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبن) يعنى
باثبات الالف وحذف النون (انما هو تشبيه اسم) لا الذى هو (غير المضاف) باسم
لا الذى هو (المضاف فى معنى الاختصاص) لم يجز ❁ تركيب ❁ يكون فيه بعد
اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام نحو ❁ لا ابا فيها (اى فى الدار
ولا رقيبى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف
قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفى المشاركة فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم
انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) اذا اضيف اليه
انما هو بابوته له) اى يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من

اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) ان الاب من حيث انه اب لايكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافة اليها (فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لايصح اضافة الاب الى الدار اب حتى يشبه مثل لا اباغيها له فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لا ابا فيها التركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) ❁ وليس ❁ اى مثل هذين التركيبين) بمضاف ❁ على ان يكون اللام الظاهرة لتاكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى معرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا ❁ لفساد المعنى (المراد صفة المعنى (المفاد) بلا فاصلة صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى بعد صفة لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهما مضافا لما سيأتى (وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول او نفى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (وهو من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبره فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين له (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لاباه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم الا بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف

لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان) على هذا يكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها (لا) ان المراد (نفى الوجود عن ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير خبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف ايضا القاعدة المذكورة وهى وان كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير ❁ خلافا لسيبويه ❁ قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) بن احمد استاد سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه والاشارة الى انه ككامل فى هذا الفن صار كانه ليس منهم (وانما خص) المص (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالفا ايضا (لانه العمدة) والمقتدى (فيما بينهم) فخلافه خلاف فهم فذكره يغنى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع اولان المقصود) من قول المص (بيان الخلاف) فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لا تعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسرهم متعرفا يكتفى بذكر من يعتمد عليه بقوله (فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان) اسم للهمزة فى (مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التميز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف ليكون المعنى نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فح يكون اسم لا معرفة ولا يجب الرفع ولا التكرير ويشبه التنكير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله

بين المضاف والمضاف اليه تأكيدا) علة للاقحام (اللام المقدرة) لان الاضافة
ههنا بمعنى اللام لما سيجيء ان المضاف اليه اذا لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه
يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لان لا تدخل الا على المنكر بسبب اللام التي هي
علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في الظاهر
وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لا ح على المنكر بحسب الظ (وحكم المص
بفساده لما عرفت) وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل اللام لا يظهر بين المضاف
والمضاف اليه بل تقديرو اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذا اللام الظاهرة
تأكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قول وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل
لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقدرة توكيدا
دون سائر الاضافة المقدرة باللام اجابوا بانهم قصد وانصب هذا المضاف
المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى ❊ و ❊ قد ❊ يحذف ❊ اسم لا
هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتداء (حذفا ❊ كثيرا) رح
يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية
اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاعيان (في ❊) مثل لا عليك ❊ اى في تركيب
ذكر فيه الخبر ❊ اى لا بأس شرح ❊ عليك) لمن له خوف فحذف الاسم
بالقرينة الحالية (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما
لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر
الهمزة والجيم المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والنقص ومنه اجحفته
اى اذهبته كذا في الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالقاء لانه اذا حذف
الاسم كثيرا يحذف الخبر ايضا كثيرا فبقى لا الا عاملة بدون المعمول وهو عين
الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون
المذكور قرينة للمحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايذانا

بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا للمقام او حذف الخبر لجوز
حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي
تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعني جاز ان يكون الكاف وحده
منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لا مثله
اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التي لنفي الجنس لان النفي يقتضي
منفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم كزيد (خبرا لها) فيكون
الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام
فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه آخره ليكون قريبا عما يكون
الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه
حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف في ذلك المثال (حرفا) عملا
بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز
ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اى لا احد كزيد
اى لا احد كائن كزيد ❊ خبر ما ولا ❊ اوردهما في آخر الملحقات المشابهتهما
فلا غيره متصرف وهو ليس وللاختلاف في كونهما عاملتين بخلاف سائر
الملحقات ❊ المشبهتين ❊ وصفهما بها للبيان وجه علتهما الخلاف لان سبب عملهما
عند من يقول به ليس الا المشابهة (في النفي) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة
الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات ❊ بليس ❊ متعلق بالمشابهة والباء
داخلة على المشبه به ❊ هو ❊ فصل او مبتداء ❊ المسند ❊ اى الاسم حقيقة
او حكما الذي اسند الى اسمهما ❊ بعد دخولها ❊ اى دخول ما ولا) يعني بدخول
واحد منهما ❊ وهي ❊ اى خبرية خبر ما ولا انهما) متعلق بالخبرية والضمير
المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبر الما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع ضمير
المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر
فلا يحتاج الى قوله وكذا (اسمية اسمهما) اى اسم ما ولا (لهما) والتأنيث باعتبار الخبر
او لان التأنيث امر هين في عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما
فيه ظاهرا ❊ لغة ❊ اهل ❊ حجازية ❊ وخص) المصنف (الخبرية بالذكر

الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم
والخبر (وجعل) عطف تفسير بقوله اعمالهما اسمهما وخبرهما (اسما وخبرا لهما
فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر
من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما اما لفظا او تقديرا عملا فيظهر
عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع بهما كما كان مرفوعا قبل دخولهما
فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان
الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها
فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى (لغة اهل حجازية) ومذهب البصريين (واما بنو تميم
وهو مذهب الكوفيين (فحيث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل
واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين لفعل غير متصرف ولان
المقصود من وضعهما مجرد النفى لا العمل فهم (لا يجعلون الخبر) اى هو الخبر عند
اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبرا لهما ولا الاسم) اى لا يجعلون ما هو الاسم
عندهم (اسما لهما) بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز (بل هما
اى ما يقال له اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بنى تميم من غير ان يعملا
فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون الجملة لا غير بناء (على ما كان قبل دخولهما عليهما
لانهما كانا قبل دخولهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين
بها فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب الى
السلب ولما بين ان ما ولا تعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما
الا عند (اهل الحجاز) والبصريين واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها
بليس اراد الشيخ بيان ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز التى جاء
عليهم التنزيل) اى هى التى انزل عليها القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشرا) وما فيه
هى المشابهة بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها ولما عملت
فى بشرا عملت ايضا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها
(وما هن امهاتهم) جمع ام وهى الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء
والتاء حذفا غير قياس وبقى ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد له وقيل الامهات

للناس والامهات للبهائم كذا فى الصحاح وهذا صريح فى كون ما عاملة رفعا ونصبا
واما الاقتباس على ما لكونهما شريكين فى المشابهة بليس ولما بين كون ما ولا عاملتين
وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه اراد ان بين ما يبطل عملهما وهو ثلثة اشياء
فقال ❊ واذا زيدت ❊ لفظة ❊ ان ❊ بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها
النافية لا الشرطية لان لها صدر الكلام ❊ معما ❊ اى بعدها بلا فصل لان مع
يجىء بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا اى بعد العسر يسرا لانه لا يكون
مع العسر يسرا وانما يكون بعده (نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت) لفظة
ما بالذكر) ممتازا بها عن لا (لانها) اى لان كلمة ان (لا تزاد مع لا) اى بعد لا
فى استعمالهم وهى) كلمة ان بعدما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفى لان
ان وضعت للنفى كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم
الا بشرا اى ما انتم وما وضع للنفى اذا جىء بعد حرف النفى يكون للتأكيد والا يكون
لغوا وذا غير جائز (ونافية مؤكدة) من غير ان يكون زائدة (عند الكوفيين) والاهم
يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ويرد
عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا مفعولا بينهما كما فى قولك
ان زيدا القائم كذا فى الرضى ❊ او انتقض النفى ❊ الذى يكون علة وسببا لعملهما
بالا ❊ اى بتوسيط كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر
او تقدم الخبر ❊ على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور
فانه يجوز العمل بتقدم الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سياق
النفى (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل ❊ بطل العمل ❊ جواب اذا زيدت (اى
عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة) التى هى زيادة
ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل
وجب لرفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل ما دام مركبا تركيبا
اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخرين لما عرفت ان ان لا تزاد
بعدها ولم يذكرها الشيخ اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل

ما ازيدت ان) بعدها (فلان) انتقضة (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل
في العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير متصرف وهو (ليس) والمشبه اذا ضعفت
لم توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه
ضعيفة (فلما فصل بينهما وبين معمولها) اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هي
فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي (لم تعمل) لكونها اولى لشرطا فيها ولكراهة
ابراز النافية في معرض العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفي) الذي
هو علة وسبب لعملها لما عرفت توسط كلمة الا بين الاسم والخبر (فلان عملهما
في اسمهما وخبرهما (لمعنى النفي فلما انتقض) ذلك النفي توسط بينهما (بطل العمل
اى عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل
وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب
الاسنادي يظهر العامل المعنوي لكونه مسبوقا به (واما) بطلان (اذا تقدم الخبر
على الاسم فيهما (فليتغير الترتيب) الذي هو لشرط في عملهما لانحطاط رتبة الفرع
عن رتبة الاصل واشعار الفرعية بهما (مع ضعفهما في العمل) لما عرفت غير مرة
واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدا والاسم بعدها فاعلها ساد مسد
الخبر واما بان الاسم مبتدا والصفة خبر مقدم لاح يكون من قبيل فان طابقت
مفردا جاز الامران قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها
فليرجع اليها * واذا عطف عليه * اى على خبرها) اى اذا وقع عطف شئ على خبر
ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا لكن لا يكون خبرها الا
منصوبا لان الباء لا تزاد فيه * بموجب * بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف
يوجب الحكم في المعطوف بنقيض لنفي المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا
بالفتح وقد بينه المص بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال
عبد القاهر المعطوف خبر مبتدا محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعدا اى لكن
هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اى بعطف يفيد
الايجاب بعد النفي) اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اى العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن

لانهما وضعت للاثبات بعد النفي يعني يفيدان لا ايجاب الحكم في المعطوف عليه منفيا
نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بلي افاد ايجاب المسافرة لزيد
ولكن القعود لعمرو * فالرفع * اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدا بقرينة
الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غيرا) زيدان بالرفع مخصوص
بالمعطوف بالحمل على المحل لانه الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون
منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن (بمنزلة الا في نقض النفي
يعني كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما كذلك
لا تعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم
يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو
تشبيه بها فقال * المجرورات هو * تبين شرحه مما بين في بحث المرفوعات
ومن اراده فليرجع اليه * ما اشتمل * اى اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان
ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا وانما فسرنا لفظة ما بالاسم (ليخرج) من الخروج
الحروف الاواخر) جمع اخر صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة
بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورجى لان الحرف الاخر فيهما
الصاد والحاء وهما ليسا محل الاعراب اذ لو كان محلا له لما صار الاعراب فيهما
تقديريا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد
مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن (لا يطلق عليها) اى على تلك الحروف
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات) اصطلاحا بل انما يطلق احد هذه
الانواع الثلثة (اصطلاحا على) نفس الاسم لا غير (لانها) اى لان هذه الانواع
الثلثة (اقسام الاسم) يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر
حروف ليست باسماء فلا يليق ان تتصف باوصاف للاسم * على * اعلم
المضاف اليه * اى علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا
معناه اللغوي وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه) يعني ان الجر لا يكون
علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه لكونه متصفا بكون مضافا اليه بالفعل
وهو) اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى

المصدرى وهو ثلثة ولذا قال الشه (سواء كان الجر بالكسرة) نحو غلام زيد (او الفتحة) غلام احمد (او الياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى الاول الكتاب (لفظا او تقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلثة يصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى يجرى فى الاقسام الثلثة وقد سبق امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام مبنى وحبلى وابى القياس ولم يذكر الجر المحلى لانه لايكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين منى (وانما قانا فى) تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لايكون علامة للذات والا لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الا من حيث انه متصف بالفاعلة او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل بحيث كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) للوصل قد سبق اعرابها مرارا (مختصا بما عرفه به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المص به وهو التعريف الاتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المص (ومما هو مشبه به) اى اعم شئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز ان يوجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل فى تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كان زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ماجاءنى من احد وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم (وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيهما فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود ولان المبنى على ان الاضافة تجر كل جر وفى الرضى

وعمل الجر ههنا لمشابهة المضاف اليه الحقيق بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة فما يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقة والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منهما اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) اى فى تعريف المضاف اليه ❁ والمضاف اليه اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما اذا كان المقام مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعرف اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول لاسيما المص خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لايسمى مضافا اليه عندهم والمص سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم اخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقبل المضاف عندهم ما نسب اليه الجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المص (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور او فى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى ما ذهب) سيبويه لما عرفت ان المختار عنده مص مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لايكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا ❁ كل اسم ❁ حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد

ويوم قدم عمرو واسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرا فتكون فى حكم الاسم لكونها مؤولة به اى يوم نفع الصادقين ويوم قدوم عمرو وان خلافة عبد الملك ❊ نسب ❊ مبنى للمفعول ❊ اليه ❊ اى الاسم ❊ شئ وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل ولذا قال الشارح (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او كان (فعلا نحو مررت فى بزيد) او اسما ايضا نحو انا مار بزيد ❊ بواسطة حرف الجر ❊ احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول ❊ لفظا او تقديرا ❊ اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظ كان قرينة دالة عليه والى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فيما) اذا كان المنسوب فعلا مثل (مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (او مقدرا) ولم يذهب الى كون انتصابهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر مرادا ❊ يريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر فى حكم مفعول به فيكون حالا عن المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون المعنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر والشارح اشار الى الثانى بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثل غلام زيد) او من نحو (خاتم فضة) او فى نحو (ضرب اليوم) على ما سيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينتصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا فانه) اى الحال والشان (وان نسبت اليه) اى الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الابهام

وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم معيار الصوم (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير مراد) لا لفظا ولا تقديرا (اذ لو اريد لانجر) اليوم به اى بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه دار ان بين المضاف اليه المتفق عليه فقال ❊ فالتقدير ❊ اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد ❊ لشرط ❊ اى شرط هذا التقدير ❊ ان يكون المضاف اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا والا يلزم تقدم الشئ على شرط وذا غير جائز ❊ اسما ❊ اذ لو كان) المضاف (فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف) الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فيلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير فيه كما فى الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد ❊ مجردا ❊ اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المص ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجل وضاربك وضاربه وضاربنى وحواج بيت الله فان التنوين مقدرة فيها وهو ظاهر (عنه تنوينه ❊ بالرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا او العائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (او ما اقام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع على حدها بيان لقوله ما فى ما قام ❊ لاجلها ❊ علة للانسلاخ (اى لاجل الاضافة لا لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين اى نون) اى نون التثنية والجمع على حدها دليل تمام ما هى فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضعت للانفصال والانقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا) اى النحاة ان يمزجوا) من مزج بالجيم والزاء المعجمة والجيم الاختلاط اى ارادوا النحاة اختلاط الكلمتين) واتصال احدهما بالاخرى (مزجا يكتسب به) اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة

او التخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية (او التخفيف) وهذا ايضا
يجرى فى المعنويه والاولى ان مخصوصان بها لان اولمعنى الخلو واذا التخفيف لازم
فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما فى الامتزاج فيها نقصان
لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما
امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كان معرفة او التخصيص
اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيها ايضا والا يلزم ان يكون الكلمة الواحدة
معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاول وامتزجت
بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى
علامة تمام الكلمة) التنوين او النون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين
او النون فى الوسط ولفات الغرض المقصود وهو التعريف او التخصيص
او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف
العلامة (وتمموها بالثانية) اى وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت
هى به لانه لما حذف ما تمت هى به صارت ناقصة ولما اقامت الثانية مقامه صارت متممة
للاولى ومكملة لها (ثم اى) بعد علمك المضاف اليه عند المص ما هو وشرط تقدير الحرف
المتبادر) من تبادر تبادرع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف المضاف
اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا
منصوب بنزع الخافض اى بان نظر (الى كلام القوم) ففسر كلامهم ومرادهم
بقوله (حيث ليسوا) اى ليس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة
اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تفد التعريف
ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان
المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع (انه) اى ان هذا
التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتداء وقوله انه
غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان
ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (لكن
الظاهر من كلام المص فى المتن) اى فى متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) اى فى
شرح المص لهذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاتى وهى

معنوية ولفظية بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة
المعنوية و) الاضافة (اللفظية تماهو) اى ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير
حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اى المص
لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى اضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها ومثل قوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم الا ايضاح كما هو دابه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن) لفظة لا زائدة
والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه اى) عن المص (شئ
فيه) اى لم ينقل عن المص فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة او اشارة
من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية
فى حق تعريف الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال
ويؤيد تقسيم المص الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة
الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك
ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول (لتقوية
العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى ردف لكم لان الصفة ههنا متعدية
بنفسها فلا تحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه ليس
من جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام
زيد (و) تكلف بعضهم (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل
قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه
الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز) فيكون الوجه
مبينا لموضع الحسن فيناسب من البيانية له فتدخله لتأكيد البيان كما زاد فى التميز
فى قولك لله دره من فارس و(قال) عزمن قائل لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن
فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبيل ذكر موضع الحسن (ابهاما فانه لا يعلم
منه اى شئ منه) اى من زيد (حسن) يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه
اى عضو من اعضائه واى وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن

ليعلم ماهو المقصود والمراد (واذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين فكانه قال) زيد الحسن (من حيث الوجه) كما في قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل الحسن من حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم فجاز ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (في الحقيقة) والواقع (تخصيص لان الحسن كان عاما شايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما ضيف الى الوجه صار خاصا به وافادة الاضافة التخصيص (فلا يصح) ان يقال (ان الاضافة) اللفظية (لا تفيد) شيئا من الاشياء (الا تخفيفا في اللفظ) فقط وفي هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون في الوجه وغيره كما ان الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل او امراءة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى الرجل (قلنا) لا نسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لان (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل مخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه من هو فيكون عاما صالحا لان تصدر من زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصته كذلك الوجه في قولك الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة (به فلا يكون) التخصيص (مما تفيده الاضافة) لانه حصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ) في جانب المضاف اليه لما سيأتي ❊ وهي ❊ اى الاضافة تقدر حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى على ما سبق غير مرة معنوية ❊ اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف او دائر ما اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تفيد معنى في المضاف تعريفا

بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذي في المضاف اليه الى المضاف من التعريف او التخصيص لان كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى في المضاف واذا نسب اليه ❊ ولفظية ❊ اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها لحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط) يعني فائدتها مخصرة في اللفظ (دون المعنى) يعني لا تفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لا تسري فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقد انحصر فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منهما ويبين انواعهما وشرائطهما وفوائدهما ليعيد زيادة معرفة بهما كما هو دابه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام العهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر ❊ فالمعنوية ❊ التي هي قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (غلام زيد) قدره ليصح الحمل بقوله ❊ ان يكون ❊ وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون لا يخفى على من له قلب سليم المضاف ❊ فيها ❊ غير صفة ❊ والصفة) المنفية ثلث ولذا قال الشه (كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) يعني لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلثة ❊ مضافة ❊ بالجر صفة الصفة ❊ الى معمولها ❊ فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة سواء كان بمعنى فاعلا لها او مفعولا لها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فح يكون التعبير بالمعمول الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تع واتوا اليتامى اموالهم وهي على ضربين لانها ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشه (سواء لم يكن المضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعني الى الاجنبي حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل الاضافة ولا بعدها وهو قوله الشه (واكان) المضاف (صفة) اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعول لها (بل لم يكن مضافة الا (الى غيره) اي غير المعمول (كصارع مصر) بالتنوين لانه اسم جنس ليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى في لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة ايضا بمعنى في لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها واحترز به) اي بقوله مضافة الى معمولها (عن) ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو وضارب زيد) فانه في الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعول له وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ماسيجيء لهما زيادة تحقيق ❁ وهي ❁ اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر استقرائي لانها ❁ اما بمعنى اللام ❁ سميت لامية لان المضاف يصير مختصا بالمضاف اليه الاضافة اليه تناسب لاضافة ان يكون بمعنى اللام واذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التمليكية وان كان المضاف مملوكا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار ❁ فيما ❁ اي في المضاف اليه) الذي هو ❁ عدا جنس المضاف ❁ بالنصب لانه مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر راجع الى الموصول ❁ وظرفه ❁ عطف على جنس المضاف اي ظرف المضاف (اي لا يكون) المضاف اليه في التركيب الاضافية صادقا على المضاف) اي لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يعني ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولا ظرفه) اي ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان المضاف اليه هو (زيد ليس جنسا) للمضاف الذي هو (الغلام) حال كونه (صادقا عليه) لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر (ولا ظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فتضافة الغلام اليه) اي

الى زيد (بمعنى اللام) يعني يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اي غلام لزيد واما بمعنى من ❁ البيانية) كيت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اي جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اي جنس فتناسب في جنس المضاف ❁ يعني في الاضافة التي يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف لا المضاف اليه كما هو المتبادر عليه) اي على المضاف اي في المضاف اليه الصادق على المضاف يعني يصح حمله عليه (وعلى غيره) اي على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق ان يكون المضاف ايضا) اي كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه (وعلى غير المضاف اليه) يعني كما ان الفضة في قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتما وعلى خاتم الذي لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذا الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) اي بين المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق عليه الاخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر او لا والاول التساوي كالانسان والناطق والثالث اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس او لا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا ثلثة صور ما يجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثالث ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان الاسود والحمار الابيض التباين والتساوي والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه ❁ واما بمعنى في في ظرفه ❁ اي في ظرف المضاف) اي فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له (والحاصل) اي حاصل

لبيان فى هذا المقام يعنى حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية وبيانه (ان المضاف اليه) فيها الخ (اما مباين للمضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع (وح) اى حينئذ ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا (ان كان المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون زمانا او مكانا له باعتبار وقوعه فيه فالاضافة بمعنى فى) كما قلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مساو له) يعنى اما ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليث واسد وجنس ومنع (او اعم) عطف على مساو يعنى ان يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يك شنبه (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم تحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلفين من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكة وهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذى يستاك به تنبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدات التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون المسواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا فيكون عاما يصير خاصا

بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة ح) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه المضاف اليه مباين للمضاف ولم يكن المضاف اليه ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما اخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون مغايرا المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا المضاف اليه القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه ح يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيانى فهذا القسم قسم ثالث فصار اقسام الاضافة المعنوية ثلثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ (منه فهى) اى الاضافة على هذه التقدير (ايضا) اى كما كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون (بمعنى اللام) كذلك ههنا يكون بمعنى اللام لما سبق لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مغايرا له وليس بظروف له وكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذى هو متفرع (اليه) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى فى البيانية واضافة) الاصل مثل (فضة الى الفرع) مثل خاتم تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلا ولا ظرفا لها واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يات له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله التى له مثالا فقال (كما تقول) عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) يعنى جيدة (من فضة خاتمى) او بالعكس نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفى جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة ثلثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيها الى البيان

وفى تقديرفى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها (واعلم) ايها الطالب المصنف (انه) اى الحال والشان (لايلزم) اى لايجب (فيما هو بمعنى اللام اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام قوله ان يصح فاعل لايلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة العام الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم الاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد غلام لزيد (وبهذا الاصل) الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكتفى فيها افادة معنى الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لايرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون مثل اضافة يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولايحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه وخص به وعلم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزء منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا قولك شجر الاراك (مثل) قولك (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى مايفيد اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان نفرق بينها بالقلة والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل فى الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال ❊ وهو (اى كون الاضافة بمعنى فى ❊ قليل فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لانه الضرب مثلا فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة

الزمانية فاضافة الشئ الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى البيانية فمتفرع منه فيكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردها) اى ورد الظرفية اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام (رجل فان معنى) قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه) اى ان سبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقولك العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرءة الخرقاء بملابسة انها تشرع للتهى لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شانه اى على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب مختص للمراءة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة) التى تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية الى الاضافة التى تكون بمعنى اللام فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها (بمعنى اللام) فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لان اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تختص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن) اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام تقليلا) نصب على العلية لقوله ردوها (للاقسام اى للاقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبط وارتكب التكلف فيها قلة استعماله (واما الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية (فهى كثيرة فى كلامهم اى كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) براسها من غير ان تنظم

الى لاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم
رتكاب مجاز كثير لان ارد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا ردت
هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى ولما فرغ من بيان
المتفرقة اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصفة البديعة التى هى
كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دأبه فقال ❊ نحو
مبتداء ❊ غلام زيد ❊ مثال) خبر (الاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) لان
المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فيكون لامية
لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد
او خاتم فضة ❊ مثال الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه
جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه المضاف اليه وتخذ منه (اى خاتم
متخذ (من فضة) ومصنوع منها ❊ وضرب اليوم ❊ مثال الاضافة) التى تكون
بمعنى فى) لان المضاف المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشه
اى ضرب واقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه
كذلك تكون الاضافة ظرافية بمعنى فى ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية
وتقسيمها وايضا حها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما لفظى وهو
التخفيف ولكنه لم يبينه او موضوعه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى
وهو نوعان تعريف المضاف او تخصيصه فقال ❊ وتفيد (اى الاضافة المعنوية
تعريفا ❊ اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف
اليه يعنى فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه
او يكون المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما يأتى
من انه المختار مصاحبا ❊ مع ❊ المضاف اليه ❊ المعرفة ❊ لان الهيئة التركيبية
التى هى هيئة غلام زيد (فى الاضافة المعنوية) التى تكون المضاف معرفة
اضافة الى المعرفة (المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان
الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزاج بالمضاف حتى تنزل منه
منزلة التنوين يجب ان يمتزج معناه ليكون قدره منزلة المعنى على قدر مرتبة

اللفظ

اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله
لان الهيئة اى (الى امر معين) لان (نسبة) امر معين كنسبة غلام الى زيد فى قولك
غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهودية
اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث
تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى معين تستلزم معلومية
المنسوب (غير لازم كما لايخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور
المنسوبة الى المعين حال وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتداء لاتستلزم
تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل
المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة ليس
الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) حال وله غلمان كثيرة (من غير اشارة
الى واحد معين) من غلمان له اى زيد مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمان
او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه
دون سائر غلمانه (فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف
ومعهوديته (قلنا ذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لايفيد الاضافة المعنوية التعريف
ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة
لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب
الوضع ولاستعمال لايزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا فقوله ذلك مبتداء
وقوله كما خبره اى (كما ان المعرفة باللام) يعنى الاسم المعرف بالتعريف الجنسى
المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لو) احد (معين) من الجنس حتى يقع
صفة المعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرف باللام (بلا اشارة الى
واحد غير (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولقد
الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تع
تالله لاكيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر (على اللئيم) متعلق به
واللئيم فعل بمعنى فاعل المبالغة من لام يلام مثل سال يسئل وهو من كان

فى الاصل سجع النفس (يسبنى) من سب بسبب مثل مر بمر وهو الشتم والقدح
وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول
غير معين ومثل قوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جاز (على خلاف وضعه) وما كان
على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول
واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام
المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد
ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى
حكم افادة هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعة
لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله (وليس
يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل) وانما قال الشه فى نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك
وسبك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المص هذه الكلمات لعدم الاعتداد
بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر (فان اضافتهما لا تفيد التعريف
اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى
وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلهما فى الابهام) لان مغايرة ذات
زيد فى قولك جاءنى غير زيد ليست صفة تخص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود
موصوف بمغايرة زيد وكذا امثلية فى قولك جاءنى مثل زيد لا تخص ذاتا وفى الرضى
واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما كان بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك
وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى
وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تخصص ذاتا
الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد
والعلم الى غير ذلك الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى الذى اريد

اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون
فان له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم والبوم والعلم وغير ذلك (يعرف
مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيرته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار
الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) ودوام عليها
فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب البطالين وغير ههنا بالجر صفة
للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج
من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل الحركة كونان فى آنين
فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان (واحد وكذلك) اى كما فى اذا كان للمضاف
اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر
بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حنيفة وابى يوسف (والشجاعة) نحو
على بن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيل له) اى للشخص المشتهر فى ذلك الشئ
جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة او لعلى جاء
مثلك او شبهك (اذا قصد) بالمثل الذى (يماثله فى الشئ الفلانى) يعنى فى العلم
والشجاعة ❁ و ❁ تفيد الاضافة المعنوية ❁ تخصيصا ❁ اى تخصيص
المضاف) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعدما كان عاما يقبل
الخصوص مصاحبا ❁ مع ❁ المضاف اليه) النكرة ❁ لما سبق فى افادتها
التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) فى عرف النحاة (تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام) الذى اريد اضافة (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرءة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد
الانسان رجلا كان او امراءة غير مختص لواحد منهما (فلما اضيف الى رجل
كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امراءة) لان ما يكون غلام
رجل لا يكون غلام امراءة وحده (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام
المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير
ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع الى بيان شرطها الا انه آخره لكون
المقصود الاهم الفائدة فقال ❁ وشرطها ❁ اى شرط الاضافة المعنوية

ومثالها وما توقف عليه ❊ تجريد المضاف ❊ اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعرية ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا ❊ من التعريف ❊ الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حروف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا لام كالغلام اوذا النداء مثل يا رجل (حذف لامه) اى لام ما اريد اضافته او حذف حرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان يجعل واحد من جملة من سمى بذلك الاسم) سبق تفسيره فى آخر بحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به وقد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن ما اريد اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد (بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل (بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف) اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف (عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته (نكرة فى نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما اريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند اضافته على احد التوجيهين السابقين (وانما اوجب التجريد) فى الاضافة المعنوية ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة) التى يجوز اضافتها التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجريد مثل غلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعرف معين والتخصيص مخصص لا معين ولا شك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شانه العاقل ان يتعقب نفسه فى طلب

الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل وهو لا يحصل وفى الرضى لانه الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التعيين انتهى فتضيع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت المعرفة الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى يقال كما يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكور فيهما سواء (نحو النجم والثريا تصغير ثروى تانيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريو اقلبت الواو ياء وادغمت احد اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما النجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) رضى الله عنه والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس رضى لانه اذا قيل قال ابن عباس هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله ابن عباس رضى (فى لزوم تعريف المعرفة متعلق بقوله لا فرق (فما بالهم) اى ما حالهم وشانهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك) اى ولم يجوز اضافة المعرف الى المعرفة او النكرة واى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها (تعريف المعرف اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الامثلة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول (تعريف اخر وهو التعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف) اخر يعنى زوال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ ❋ وما اجازه ❋ اى التركيب الذى فيه اضافة المعرف باللام اجازه ❋ الكوفيين من ❋ تركيب) بيان لما فى قوله وما ❋ الثلثة الاثواب ❋ حيث اضيف الثلثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد ❋ وشبهه ❋ بالجر عطف على الثلثة الاثواب ❋ من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ المضاف اليه لغرض بيان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ❋ ضعيف قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم بيان (ما تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل في الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما ضعفه (استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع (وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى) جمع اثفية بضم الهمزة من الاحجار الثلثة التى يوضع القدر عليها واضافة الثلث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع دار جمع كثرة والقلة ادؤر بالهمزة مثل جبل وجبال واجبل ودور كاسد واسد (البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بضم

الباء

الباء اى الخال والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق لما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار (واما ما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبى عليه السلام (من قوله) عليه السلام بيان ما (بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريده والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيين والا لكان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شان لجر البلاغة ورشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه ❋ و ❋ الاضافة ❋ اللفظية ❋ علامتها) اى قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف به الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ان يكون المضاف ❋ فاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ❋ صفة ❋ مشتقة والمتفق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الشئ الثانى بقوله ❋ مضافة ❋ صفة الصفة الى معمولها ❋ فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية احترازا) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها يعنى) صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فح تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مضارع فى قولك

مضارع مصر) وكريم في قولك (كريم البلد) فان المصر والبلد ليس معمولين
للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة
ظرفية فيكون مضافا الى ظرفية مثل ضرب اليوم * مثل * ضارب في قولك
ضارب زيد * هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لان كان في الاصل
ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف * و * نحو
حسن في قولك * حسن الوجه * هذا (من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى
فاعلها) لانه في الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور
في الصفة فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار
حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما يجيء ونحو معمور الدار
في اسم المفعول ولم يمثل له المص ولا الشه مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله
حسن الوجه تامل * ولا تفيد * الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد
الا تخفيفا * لا تعريفا) يعني لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة
ولا تخصيصا) يعني لا تفيد ايضا تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة
بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال
لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا
واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال
المعنوي لم تفد شيئا من التعريف والتخصيص بل تفيد الا تخفيفا * في اللفظ
لا في المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اي لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة
المعنوية او فائدتها (بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة الفعل بازاء ما يسقط
من اللفظ) كما في ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء في مقابلة التنوين
وكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة
سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) في الاضافة
اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل والمفعول (قبل الاضافة) وذلك
لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع
والنصب فيها اولى لظهور المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي

ولهذا

ولهذا اجاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظي) في هذه الاضافة
على ثلثة اقسام على ما نبه الشه وعلى ما يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك
التخفيف في (لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون
بحذف التنوين) اي تنوين المضاف (حقيقة) يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة
بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا
قبل الاضافة بجعل غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما
مثل حواج بيت الله) فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزنه مساجد
واساور وسقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما لتسقط ذلك
التنوين بالاضافة وكذا اجر كم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين
نوني التثنية والجمع) المذكر السالم (مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد دواما) عطف
على قوله اما في لفظ المضاف اي اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه
فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بحذف الضمير) اي الضمير المتصل
بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعني لا يحذف نسيا منسيا بل يجعله
مستترا (في الصفة) لكونه رابطا الصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت
الصفة بلا رابطة فتح على ما سيأتي تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه) برفع غلام على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذفت الضمير
من غلامه واستتر) عطف تفسير للحذف (في القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف
لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اي الى الغلام
للتخفيف) اي كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (في المضاف اليه فقط) فصار القائم
الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه (واما
في المضاف والمضاف اليه معا) عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف
وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اي حال كونهما متصاحبين
في حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم
بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير راجع الى الموصوف وهو زيد ثم لتخفيف
قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف في المضاف) الذي

هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) فى التخفيف (فى المضاف اليه الذى) هو الغلام حاصل (بحذف الضمير منه واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا فى الصفة) لان الاستتار اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى لا يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد ❁ وفى ثمه ❁ اى ومن وجهه) اجل وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى ومنه قوله تع ذكر رحمت ربك عبده ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو الافادة جار اما على انه ناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله ❁ جاز ❁ تركيب) بكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التخفيف وانتفاء افادة التعريف مثل مررت برجل حسن الوجه ❁ بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلها المعرفة (وجعلها صفة للنكرة) لكون فى الصفة المشبهة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال ولذا يكون خبر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا ❁ وامتنع ❁ تركيب) بكون المضاف باضافة اللفظية فيه صفة للموفة لعدم وجود المطابقة معا انها شرط مثل ❁ مررت بزيد حسن الوجه ❁ بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز التركيب (الثانى لكون

المعرفة اذن) اى حين افادة تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثم اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه بثمه وهو) اى المشار اليه بثمه (مجموع امور ثلثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه بثمه وجملة خبران وان مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى وهو قوله مررت بزيد صعبه حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك اى من كون المشار اليه بثمه مجموع امور ثلثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان الاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه بثمه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص) لا لنفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسم لا فى ذلك الاستلزام ظرف مستقر خبرها اى لا دخل موجود فى ذلك الاستلزام اللام فى لانتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا لا على انه فاعله تقديره ولا دخل لانتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبران وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا لا على انها فاعل ولا يرد

ولا يفهم لك ان يكون اللام فيه للتعليل تامل ولم آل جهدك ❁ و ❁ من جهة) واجل
انها) اى ان الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز
وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على ان الاضافة
اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط ❁ جاز ❁ تركيب) يكون المضاف فيه صفة
معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل ❁ الضاربا زيد ❁ والحسنا وجه ❁ او ❁ جمعا
على حده مثل الضاربوا زيد ❁ والحسنوا وجه (لحصول المقصود) من الاضافة
اللفظية وهو التخفيف فى اللفظ (بحذف النون) فيهما بالاضافة ثم يجيء ❁ وامتنع
تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد
عن اللام سواء كان علما او لا مثل ❁ الضارب زيد ❁ الحسن وجه (لعدم
حصول (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب
فى هذا التركيب (انما سقط للالف واللام) اى لدخول لام التعريف عليه
لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول
التنوين (لا للاضافة) لان الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون
فى الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته (ولا شك انه لا دخل فى هذا
التفريع) اى فى جواز التركيب الاول وامتناع الثانى (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص) كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده فى التفريع الاول وههنا
لا دخل لانتفائهما معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفى فيه) اى
فى هذا التفريع (وجود التخفيف) فى اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز
والثانى ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا (وعلى هذا) اى
على انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب
والاولى (تقديم هذا التفريع) على التفريع الاول و يقول ومن ثمه جاز الضاربا
زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع الثانى وهو التخفيف فقط
مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا
مذكور ضمنا فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع

على المضمن ولان ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه
على غيره واجيب بان النفى مقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال
مرعى فيما فعله المص (لكنه) اى الا ان المص (اخره) اى اخر هذا التفريع (لكثرة
لواحقه) لئلا يلزم الفصل بين اللاحق و الملحوق ولانه الشيء اذا اكثر ابحاثه
يجب تأخيره لابحاثه فيه ❁ خلافا للفراء ❁ اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا
فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحدى ادلة اربع فصلها الشه بقوله
اما لانه) اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب
زيد (انما هو بعد الاضافة) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا
ثم اضيف اليه (لحصول التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب
الاضافة) فلم يكن الاضافة ضايعة (ثم عرف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة
سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا يكون الاضافة
ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان
دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض
على قول الشه دخول لام التعريف الظاهر ان يقول دخول اللام لانه هذا اللام
موصولة لا اداة تعريف ودفع بانه التعريف غير مناف لكونه موصولا بل الموصول
ايضا من المعارف (واجاب المص) نفسه (عنه) اى عن هذا الدليل (فى شرحه
على كافية (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم
بل سقيم (لان القول بتأخير اللام) عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا
تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف
الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا
ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة
على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين
بسبب اللام فكيف لنسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح
وفى اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا
ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يعرضه وهو التخفيف

وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع
فى شعر الاعشى) وهو اسم لشاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية
شب كور (من قوله) بيان ما فى قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها فان
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله
الواهب لكونه مثال الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة
الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار العطف) باعتبار عطف عبدها
بالجر على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الواهب عبدها فـ) اى
الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف صفة
مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) اى الواهب
عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لو كان ممتنعا لما اختاره البليغ وان كان
بواسطة العطف (لا يمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المص) نفسه (عنه
اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها * الواهب اسم فاعل من وهب يهب
مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان
هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما
ذهب اليه البعض (لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) اى القول على اثبات
القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحا وكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما
عرفت من امتناع) ببيانه لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة
معرفة باللام اضيف الى العلم مثل المضروب عمر (ولعدم الفائدة) المطلوبة
اما فى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا (فى) هذه (والاضافة) وعدم
الفائدة فيها ظاهرا (ولا يخفى) عليك (ان فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة
على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى المصادرة
جعل الدعوى جزأ من الدليل اى جعل النتيجة جزأ لقياس لان اثبات المطلوب
وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على بطلان دليل الخصم وهو شعر الاعشى
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه

على الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال متصلا
بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاثم والخطاء الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه
نحو ما جاءنى القوم او جاءنى القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذنى يا رب
فلان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فههنا استثناء من ان يكون فيه
شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت
ضعيف فى الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز
الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فح لا يكون فيه شوب مصادرة على
المطلوب (اذ لا نص فيه) اى فى هذا البيت (على الجر) لانه لم يصرح فيه ان وعبدها
مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبد فيكون مثل
الضارب زيد (فانه يحتمل النصب) اى نصب وعبدها (حملا على المحل) اى محل
المائة لانها منصوب محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل
فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى محلها الا يرى انه لو وصف المائة لا ينتصب الوصف
حملا على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول معه
بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنة معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه
او لانه) عطف على قوله اذ لا نص فيه فيكون علة اخرى لاستثناء (قد يحتمل) مبنيه
للمفعول ايضا من التفعل (فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف عليه) مبنى للمفعول
ايضا من التفعل الموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قد يحتمل
ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالعطف لانه الشئ اذا كان بعيدا عن العامل
يتسامح فيه (كما فى رب شاة وسخلتها و) يا زيد والحارث؛ لانه مذهب سيبويه هكذا
حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث (ولم يجز
ان يدخل رب وعلى المعطوف نحو رب سخلتها و يا الحارث (بادخال رب) ويا (على
سخلتها و) الحارث (بدون العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى
ان تدخل على النكرة لانها يقبل التقليل وحده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان
والمعز ذكرا كان او انثى الا انه حال صغره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم
والبيت بتمامه) اى بما ذكر قبله وما لم يذكر من المصراع الاول والثانى (الواهب

عدها منها بخلاف الاول لان الهيئة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ) كهود فى جمع هاد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات
النتاج حال من المائة) فح يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب
وفى هيئة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا
وما هو محبوب فى القلوب يكون هيئة اعسر فهبته يكون افضل (يزجى بالزاء المعجمة
والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع المعلوم المذكور) من ازجى يزجى
اى يسوق) يقال ازجى اى ساق والتزجيه ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه
ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير
وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبنيا
لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ
او على المحل او مفعول (معه واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال
وهو المولود وولد كل وحشة ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى
على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هيئة الطفل مع امه
تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول) يعنى على انه مبنى للمفعول
واطفالها) ح (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله يزجى فح يكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون خلفها ظرف
مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها او ساق خلف
المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب
او مبنيا للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف) اى لا تبين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة
حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة وحرف الروى ما تكرر فى كل بيت وهو ههنا
قوله لها (من القصيدة) يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها
مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان اطفالها فيها مفتوحا فهى منصوبة
فح يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرف يقينا ينكشف
الحال ويتبين ويوضح المال (واما) عطف على اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا
للفراء (لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل

المائة الهجان وعبدها عوذا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى ان
المبتدا محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى الذى يهب
المائة ساعة فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا
ليس للحصر بل للكثرة فلا يمتنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة ولا اقل وفى الحاشية
مدح الممدوح انه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا
اعز من الهبة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد (الهجان اى البيض جمع
ابيض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه كسر الباء لاجل الياء (من النوق
جمع ناقة بضم النون وسكون الواو (ويستوى فيه) اى فى الهجان (الجمع والواحد
كالفلك لانه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون
مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل
يكون مفردا (والهجان صفة المائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب البعض واما بناء على مذهب
الجمهور وقبول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق
او بدل عنها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخبر والتكثير فيه والمدح بان ما وهبه
كثير وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح ليس فى الاول (او من قبيل الثلثة الاثواب
يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا
التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوزوا
الاضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة
الاضافة الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها (اى راعيها تشبيها له
اى لتشبيه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى
بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم الخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد
وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد مستعملا
فى معناه المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) غير (فح يكون اضافة) العبد
الى المائة (لادنى ملابسة) لعلاقة كونه عبد المن هو صاحبها وهذا شايع فى كلام
العرب مثل كوكب الخرقاء وخذ طرفك وفى هذا زيادة مدح اذا الممدوح يهب

حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك يجوز اضافة
الضارب الى زيد بدونه (وقا) بس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك
حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه (فاجاب
المص عنه) اى قياسه على الاول (بقوله ❊ وانما جاز الضارب الرجل ❊ المراد به ههنا
اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به اواسم
المفعول المتعدى المعرف به المضاف اليه ايضا (يعنى كان القياس عدم جوازه) اى
عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية
فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التخفيف باللام ههنا اما بحذف
التنوين والتنوين قد حذف باللام لانه التنوين مع اللام لايجتمعان لان التنوين
للتنكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر
لكنه) اى الا انه (جازت) الاضافة فيه مع انتفاء التخفيف ❊ حملا
على ❊ الوجه ❊ المختار فى الحسن الوجه ❊ يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته
والقياس الى نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور
فى قوله وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (خبر الوجه بالاضافة) لحصول
الخفة المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا
فى الصفة على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان
اخران) اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتداء محذوف
اى احدهما (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير
الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه بالمفعول
لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان لفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف
واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون احسن
ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شايع عليه لانه ما هو الاحسن يليق
لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار
فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفة

باللام

باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام (وهذا الاشتراك) يقتضى ان يأخذ التركيب
الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء
قوله الضارب زيد الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا
واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان
جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشه وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه
اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة
بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فصار القياس به كقياس
الضب بالحوت ❊ والضاربك ❊ يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف ❊ و ❊ كذا ❊ شبهه ❊ اى شبه الضاربك
وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم (نحو الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب
نحو (الضاربه وغيرهما) من التثنية فى الصفة والضمير معا او فى احدهما فقط
نحو الضاربا هما والضاربا والضاربا ى والضاربا ك والضاربا هما الضاربانا
والضارباه والضاربا كما ويجتمع فى الصفة والضمير معا او فى احدهما فقط
وامثلتها تفهم من امثلة التثنية ❊ فيمن قال ❊ متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره
الشه بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول
لا فى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند لمناسبة الظرفية اى عند من قال
وهذا الوجه (بمعنى) بمن قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب
فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه ❊ انه ❊ اى الضارب
فى) قولك (الضاربك) وامثاله ❊ مضاف ❊ كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب
فى ضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء الضارب زيد على الضاربك وامثاله
منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على
الاضافة (والتنوين فيه محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير ليسقط
التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها لان التنوين للانفصال (لا للاضافة

لانه ليس فيه اضافة حتى تسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله
فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج
جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور
حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء الضارب زيد على الضاربك
من وجه اخر وهو منع كونه مضافا فى اصله بانه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه
كما قلنا ٭ حملا ٭ اى المحمولية) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول
منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه
محمولا ٭ على ضاربك ٭ فى صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فاتحد فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول
ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا
وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها
موجودة وقال المحشى كانه غفل من قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا
لحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان او اشياء
فى التاويل سواء والاحتياج اليه فالاولى ان يأخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا
للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة لحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا
ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه
وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا
او) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حال كون كل منهما (مجردة عن اللام
بمفعولاتها) متعلق باوصلوا والجيت لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك
المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحدة من هذه المفعولات ضمير متصل
باحدهما (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا الاضافة كل واحد من اسماء
الفاعلين والمفعولين الى معموله المضمر (ولم ينظروا الى تحقق التخفيف) يعنى
لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه (فقالوا ضاربك) ومضروبك
وضاربه وضاربنى وغيرها مثنى او مجموعا لان سقوط النون فى ضاربوك وضارباك
التنوين فى ضاربك لرفضهم بينها وبين الجمع المتصل لان التنوين والنون يشعران بتمام

الكلمة والضمير المتصل فى تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف
بالاضافة) فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف انما حصل (بنفس
اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل
مثل يضربك ثم اعتبر الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى
حكم الكلمة الواحدة وان كانت الاضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك
وشبهها اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه
وجوزوه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير ان يحصل التخفيف
حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون التخفيف (عليه) اى على ضاربك وبين
وجه الحمل لان الشئ لا يحمل على شئ ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك
والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اى من المضاف والمضاف اليه
اسما فاعلا) الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام
او لم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل ان يكون ضميرا
متصلا غائبا كان او مخاطبا او متكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت
على غير من هى له لان الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن
اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعنى ان حذف
التنوين من كل واحد منهما الاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا
اى الضاربك وضاربك فى حذف التنوين بغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى
اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا
حمل الضاربك وامثاله على ضارب (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على
ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما
اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة
المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر وهو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه
والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون
المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى
لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لا للاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين

فى ضاربك لاضافة الصفة (لانها) اى التنوين انث الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لو اسقطت) مبنى للمفعول (للاضافة) يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والدليل (ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجودها اولا منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه متعلق بيتصور (يكون الضمير فيه) مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها (ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط للاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور فى) الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية للتعريف ولم يقل به احد وبهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها) انما (اسقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لا للاختصاص (لا للاضافه) و(لقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتداء مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذفت اذا دخل على ما الاستفهامية الجار يعنى حرف الجر فرقا بينها وبين ما الشرطية ومثله قوله تع فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) كما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كما زعموا انه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) يعنى ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة وصار (الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لا قبلها (فصار ضاربك) بالاضافة

والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم بعد هذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيقع الحمل لوجود المناسبة بل الاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فى حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا اوفاعلا اونائبا عنه فكما لم يوجد ضارب بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين فى حقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصاص ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك فلما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع الى انها تكون اشارة الى القواعد منها على ما حمل اولا فقال (واعلم) اى فليحصل لك علم يفيد اليقين (انا حملنا قوله وضعف الواهب) الخ (وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيرهما اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه ونظير الثانى من قوله ضاربك على الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق بالاستدلالات (الضارب زيد) لما سبق من انه استدل اولا على جواز بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب

الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضارب (عن جانب المص) متعلق بالاجوبة
كان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منهما عن استدلال الفراء حال
كوننا (على موافقة) اى موافقين (بعض الشارحين ولك) جاز لك (ان تجعل
كل واحدة منها) اى من تلك الامثلة (الشارة) مفعول ثان (الى مسئلة
متعلق بقوله الشارة (على حدة) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال
كون كل واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة
الحكم بامتناع الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا
الشعر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى
ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم
مقام فاعله قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدرة باللام
وانما ضعف (لانه بتوسيط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما
عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته ويكون مثل هذا
الكلام ضعيفا (وانما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيما
سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث مال وضعف (لانه قد يحتمل فى المعطوف
ما لا يحتمل فى المعطوف عليه) يعنى يجوز المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه
لانه قد يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه فى جميع
احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف لا يجوز ان يكون
ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه (وح) اى حين
كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع ما فيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ
من توهم) بيان (لمشابهة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه
جوابا عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال
الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشات من حمله على الجواب عن استدلال
الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب اى ارجاعهما
الى مسئلة ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين

الاخرتين الى مسئلة ظاهر) يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم
المحلى به ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار
لا اصل ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير بدون التخفيف
حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة الى الضمير (وتضمن) عطف على
ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن
فى كل من المسئلتين الاخرتين (الرد على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يكن
الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال
من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية اراد ان يبين
ما لا يجوز اضافته واجابه ما يرد عليه فقال ❁ ولا يضاف موصوف الى صفة ❁ اى الى
صفة القائمة به او بغيره لانه كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف العالم فى قولك جاءنى
زيد العالم لا يجوز ايضا فى قولك جاءنى زيد العالم ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء
معنى المناسب بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى بحاله
لان كل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان لوصف التركيب الوصفى معنى
وصف التركيب الاضافى (معنى اخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الاخر) يعنى ان
معنى التركيب الوصفى لا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى
الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب او غيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له
او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ولوم بناله بمعنى التركيب
الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور
والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم
معنى احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى الوصفى ❁ و
لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفة من غير
تفرقة ❁ لا يضاف صفة الى موصوفها ❁ وللزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لتكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقدمها على موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع
ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (ولا جرد) فطبقه

باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدم الصفة واضيفت
الى موصوفها ولذا قال الشه (بمعنى المسجد الجامع وقطيفة) بمعنى قطيفة جرد
على التوصيف فيهما (خلافا للكوفيين) حيث جوزوا اضافة الموصوف الى صفته
والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى المسجد
الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة جرد
بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين
كما في الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت يجوز الاضافة
كيف ما كان ❊ و ❊ يرد) فيه لاشارة الى ان الواو هو للاستيناف يعنى جواب
عن مقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث الاول (وهى) اى القاعدة اولى
قوله) اى قول المص (لا يضاف موصوف الى صفة ❊ مثل مسجد الجامع بالاضافة
وجانب الغربى ❊ بها ايضا ❊ وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء ❊ فان كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان
ان فى المسجد معنى الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد
جامع الجماعات والافعال التى فى الصلوات (والغربى صفة الجانب) لبيان ان فيه
معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلوة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (الحمقاء
صفة البقلة) لبيان معنى قائم بها وهو الحمق كما ان العالم فى قولك جاء فى زيد العالم
لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (الى موصوفاتها) يعنى
قد اضيف الى الغربى بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد
اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربى والصلوة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء
او هذه السؤال المقدر (واجيب عنه بان مثل هذه التركيب) من كل تركيب يفهم
من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفة ❊ متأول ❊ اى التادل الطلب يعنى
طلب المال بالصرف عن ظاهره (فمسجد الجامع) بالاضافة (متاول بمسجد الوقت
الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيم الصفة
مقامه فاخذت حكمه فصار كانه مضاف اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه
هو الموصوف المحذوف (وذلك) اى التاويل (يحتمل معنيين احدهما) اى احد

المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا فى نظم الكلام
حيث يكون كانه مذكور لا بحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا
كالثابت (و يكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع
صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا
فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين) احدهما (ان الجامع ليس مضافا) اليه
للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر ثانيهما وان الجامع (لا) يكون صفة
للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اى لان المعنيين
ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به هيهنا ان يكون محذوفا
نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا لانه لما كان مقدرا صار
كانه ليس بمحذوف فكانه مذكور حكما وهيهنا ليس كذلك (والجامع) اى ما كان
صفة (قائما) وهذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد
مقامه) اى مقام ذلك المحذوف حال كونه (منطويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب
الشئ يؤدى مؤداه ويغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة
الصفات الغالبة على الوقت) لما اضيف لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها
بعلاقة يكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى يكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث
وقعا صفة للقرأن فى قوله تع يس والقرأن الحكيم والقران العظيم لان الموصوف
بالحكيم والعظيم فى الحقيقة صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة
هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصف المسجد مجازا (فيضاف المسجد
الموصوف به اليه اى الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة
فيندفع الايراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة
المضاف الذى هو المسجد فى الحقيقة لانه مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف فى
الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى
فى المسجد الجامع (صلوة الاولى وبقلة الحمقاء) حيث (يتاول التركيب الاول (بقوله
صلوة الساعة الاولى) والثانى بقوله (بقلة الحبة الحمقاء) وهى واحد حب الخضرة
ونحوها كثرة وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت للبس وهذا

لان لما كان قوتا للبقر الثلثة استحق الفتحة لانها الظرف لكونها علويه
وهى سفلية ولكثرة استعمالها ايضا وانما وصفوها بالحمقاء لانها تنبت فى مجارى
السيول ومواطى الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك
لنبتت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى
على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافا
اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون محذوفا نسيا منسيا
فيكون الصفة صفة مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز
عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته فى باب طور سينا وذلك
بان يجعل الجامع المسجد والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة وهى
من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب فى الصلوة والبقلة المحتملة الى
هذه المخصصة المخصصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلاة الوتر وبقلة
الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين الى هنا كلامه ومن هذا يفهم
انه اختار الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال
الشمس يعنى اول وقت الظهر واول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعة
اريدت الصلوة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس
صلوة الاولى على الاحتمالين اى الا ان المراد به التأويل على الاحتمالين لا على
الاحتمال (هذا التأويل) الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (يمشى) اى لا يجرى
(فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لا شك ان المقصود
من) هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه
منسوبا الى الغرب للايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل
ان يكون يمينا وضده وشرق وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود
واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا
توصيف (مكان هذا) اى المكان (جانبه) اى جانب المكان فالضميران راجعان
الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس
الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب

الى مكة فالمعنى الجانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب
المنسوب الى الغرب (الا انهم الان يقال هناك) اى فى الموضع الذى اعتبر انه مكان
جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو
اى ذلك المكان (جزء) وهو الموصوف (فالاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك
الجزء (بيانية) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا فى وجه (والمكان
الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى
الموصول (الكل) فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة
فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى * و * يرد على
القاعدة ثانيه وهى) اى تلك القاعدة (قولهم لا) يضاف (صفة الى موصوفها
مثل جرد * جمع اجرد مثل احمر حمر فى الحاشية جرد خرده ريشه از كهنكى
وفرسوده كى * قطيفة * على وزن وظيفة * واخلاق * جمع خلق
بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال * ثياب * جمع ثوب مثل دار وديار
فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين (قطيفة جرد) وجرد ههنا مصدر
بمعنى المفعول لان المناسبة الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا
جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة جرد مجردة لبيان معنى قائم بها
وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة
ثم قدمت الصفة) فيهما (على الموصوف واضيفت) الصفة (اليه) اى الى
الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوضعى (واجيب عنه) اى عن هذا
الايراد (بانه) اى بان مثل هذا * متأول * يعنى اول مثل هذا بجعله من باب
اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها
حتى يرد هذا السؤال هذا متأول (بانهم) اى بان النحاة او بان العرب (حذفوا قطيفة
يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه
اصلا (حتى صار) قوله جرد (كانه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف
كرجل وفرس لان الصفات لكونها اعراضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف
مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة

ووجه ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه
وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما قصد واتخصيصه ليكون) مميزا
لكونه (صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعنى ان جردا
يصلح ان يكون يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد
كالقطيفة ولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب
صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعنى لانه يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا
ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جردا (الى جنسه) وهو
ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد
باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش
ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى
اضافة جرد (اليها) اى الى قطيفة من (حيث انه) اى جرد (وصف لها) اى
للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه
اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها لتخصيص) حتى لو لم يكن
مضاف يبقى على عمومه ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب
يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق تحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا
حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف
الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل
من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه للتخصيص ❋ ولا يضاف اسم مماثل ❋ اى
مشابه ❋ للمضاف اليه ❋ اى لا يصير مضاف اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة
الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ❋ فى العموم ❋ مثل كل وجمع فلا يقال
كل الجمع ولا جمع الكل فانهما مماثلان فى العموم ❋ والخصوص ❋ الى ذلك
المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء
كان) اى للمضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا
كليث واسد ❋ فى الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (والجثث) بضم
الجيم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وهى شخص الانسان فهو اخص من الاعيان

لان الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ❋ وحبس
ومنع ❋ فى المعانى) جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث
وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعنى
اعم فبينهما عموم وخصوص مطلقا ايضا ولم يورد مثالا للعموم لعلته ولانفهامه
من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بانه يراد
بالعموم عموم النوع ولا عموم الجنس فان اريد به فامثلته متروكة (اوغير مترادفين
بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق
عليه الاخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق
والناطق) فمعناه ذات بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الاخر
لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه
الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث اسد والاسد ليث ولا حبس منع ومنع حبس ولا انسان
ناطق وناطق انسان بالاضافة فيها ❋ لعدم الفائدة ❋ فى ذكر المضاف اليه من
تعريف المضاف او تخصيصه لا الاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف
التنوين منه فيكون فى نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح فى ذكر المضاف
اليه لانه لا فائدة فى ذكره (فانك اذا قلت رايت ليث اسد) بالاضافة (لا تفيد
من هذا القول (الا ما تفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا
اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة ليث اليه لغوا لا فائدة فيه
اى فى ذكر الاسد لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل
ان يحترز من ان يكون فى كلامه لغو لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه
والجنون ❋ بخلاف ❋ اضافة العام الى الخاص) جعله متعلق بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى الاسم المماثل كليث واسد بخلاف فان لفظ الكل
ليس مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشئ بل بالاضافة يصير خاصا
فى مثل ❋ كل الدراهم وعين الشئ ❋ اراد بالمثل كل تركيب اضافى اضيف فيه
العام الى الخاص ❋ فانه ❋ اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما) يختص (اى
يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبقى على

عمومه) بل يكون خاصا (سواء افادة الاضافة التعريف) اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هى عليه والاضافة معنوية (او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمية لفظ الكل من الدراهم ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجمع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحدة قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العين عن الشئ) اى كون الشئ عاما والشئ خاصا (اذا كان اللام) فيه اى فى شئ (للعهد) اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد ثلا زيدا فتقول عين زيد وعمرو (ظاهرة لا يحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها) اى فى اعمية العين عن الشئ خفاء) فلان العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشئ فى عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة الشهى وبعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعده اختص بالشئ الذى لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (ويرد على قولهم اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه (وقولهم ❊ سعيد كرز ❊ بضم الكاف ونحوه مثل قلبس قفة وزيد بطة اعلم اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف الاسم الى اللقب لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء ههنا جعله خبرا او عطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيد له (كلمة واحدة مع انه اضيف احدهما الى الاخر يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول ❊ متأول يعنى يؤول هذا القول بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول

والمسمى

والمسمى (والاخر) اى اللفظ الاخر يعنى اللقب (وعلى اللفظ) والدال (فمعناك اذا قلت جاءنى سعيد كرز) بالاضافة (قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا جاءنى كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرهما من الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما صفه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال ❊ واذا اضيف الاسم الصحيح (وهو فى عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان العلة الملحق بعرفهم اولبس لغيرهم فيه عرف ❊ ما ليس فى اخره ❊ حرف اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيه لفظيا او تقديريا ❊ او الملحق به ❊ اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق (ما فى اخره واو او ياء قبلها) اى قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء ذلك الساكن حرف علة ايضا كرمى ومفردا او غيره كظبين ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما ذلنا ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) فى تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظيا (لان حرف العلة بعد السكون) اى لان حرف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يثقل عليها) اى على تلك الحرف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يثقل على حرف الصحيح (لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لا يثقل الحركة على الحرف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة بعده لا تثقل ولان حرف العلة) التى وقعت (بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان حرف العلة الواقعة بعد حرف الساكن كحرف

العلة الواقعة فى الابتداء (ولايثقل عليها) اى على الحرف العلة (الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء) سواء ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا نحو وعد او ياء يسر (كذلك) كما لايثقل الحركة مطلقة على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لايثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن (الى ياء ❊ متعلق بقوله واذا اضيف ❊ المتكلم ❊ كسر اخره) جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف (للتناسب) يعنى ليناسب كسرة اخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منه (مثل ثوبى ودارى فى الصحيح) يعنى هذان مثالان لكونه صحيحا لانه ليس فى آخر كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبى ودلوى فى الملحق به) هذان مثالان للملحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن وآخر الثانى واو ❊ والياء الواو للحال او العطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر لكن يمر عليها وهو منطلق يعنى الياء اللاحقة للصحيح او الملحق على ان يكون اللام فيه للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكن ❊ مفتوحة او ساكنة ❊ او ههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايهما) من الفتحة والسكون (الاصل والصحيح من الاقول (انه الفتح) لانه واضع المفردات ينظر الى حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المص الفتح (اذا الاصل فى الكلمة الاتى)وضعت (على حرف وهو الحركة) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لئلا يلزم الابتداء بالساكن) اذا لم يكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تمييز فيما اذا كانت فى صدر الكلام (او حكما) عطف عطف على حقيقة اى فيما اذا لم يكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء (والاصل فيما) اى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف لتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف

واحد حقيقة بنفسها فلا يحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لايمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية ❊ فان كان اخره ❊ اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الذى اريد اضافته اليها ❊ الفا ❊ يعنى ان لم يكن اخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون الفا او واوا او ياء فان كان الفا ثبت ❊ فعل ماضى او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب) اى لعدما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ماقبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واوا او ياء وههنا ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت عن واو او ياء (نحو عصاى ورحاى) او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى والف التثنية كمسلماى وغلاماى وهذيل ❊ مبتداء لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب ❊ تقلبها) من قلب يقلب من باب ضرب الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى) تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها اى حال كون الالف ❊ لغير التثنية ياء ❊ مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلته ياء المتكلم المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلها الكسر فلما تعذر التزم الياء التى هى اختها ❊ وتدغم الياء المقلوبة بعد القلب (فى الياء) اى فى الياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف بقلب الالف نحو عصى) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) في الوافية لان اصل هذه الالف اما الواو والياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم قلبت الواو الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء والف التثنية لااصل لها من واو ولا ياء فترد الى هنا كلامه (ولا تقلب الف التثنية) ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية

منفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع
بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت
لتغير الاعراب بدون تغير العامل ❊ وان كان ❊ اى اخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ❊ ياء ❊ وذلك في المنقوص بالواو نحو غازاو بالياء نحو راض وفي المثنى
والمجموع على حدة نصبا وجرا ❊ ادغمت ❊ تلك الياء (في الياء المتكلم لاجتماع
المثلين) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على لاانفصال
من التنوين والنون وقت الاضافة وبقى ما قبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية
ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة (مثل
مسلمين) مثنى او مجموعا نصبا وجرا (اذا اضيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط
للنون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال
وامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء في الياء) لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم مثنى وكسرها
جمعا وقاض وراحى وغازى وداعى بكسر ما قبلها والادغام ❊ وان كان ❊ آخره
اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ❊ واوا ❊ وذلك في موضع واحد وهو
المجموع بالواو والنون رفعا ❊ قلبت ❊ الواو ❊ ياء ❊ وقت الاضافة الى الياء
لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون) يعنى الجمع المذكر السالم رفعا
فاذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق
ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان
هؤلاء اخف من اضدادها يعنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة
والادغام من فكه وفي الرضي وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين فخففنا
بالادغام انتهى ❊ وادغمت ❊ الياء) المقلوبة من الواو (في الياء) المتكلم
وكسر ما قبلها) اى كسر الحرف الذى قبل المنقلبة لتسليم (لانها) اى لان
الواو (ولما انقلبت ياء ساكنة) لما عرفت (يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
لاحالة الى الواو ولان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع واوا فيما

تغير فيلزم انكسار ما قبلها (تحرك) ما قبلها يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة
المناسبة) لها اى الياء وهي الكسرة لتسليم (للياء) لان انكساره يوجب سلامة الياء
فقيل مسلمى) بالكسر (وان كانت قبل الياء التى في اخر ان المضاف الى ياء المتكلم
اوالواو) كذلك (فتحة) ان كان الحرف الذى قبل الياء اوالواو مفتوحا قبل
الاضافة الى الياء (بقى ما قبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد
الاضافة على حاله ولم يغير لئلا يلتبس المثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء
في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو في غيرها (كقولك
في مسلمين) مثنى (مسلمى) بالفتح (وفي مصطفون) واعلون في جمع (مصطفى
واعلى بالفتح واختير الفتح وان كان المناسب الضمة له لانها على الواو (لخفة الفتحة
لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما
وفتحت الياء ❊ اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (في الصور) جمع صورة
الثلثة) بالتانيث لان العدد تبع موصوفه في التانيث على ما سيأتى اى في صورة
كون اخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا ❊ للساكنين ❊ اى للزوم التقاء
الساكنين) احدهما اخر الاسم المضاف عن الالف اوالواو والثانى ياء المتكلم
اذا لم يتحرك) مبنى للفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى
اذا لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها محركة
حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (والفتحة) من بين الحركات
وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفة) لما مر ان الاصل في الكلمات
الموضوعة على حرف واحد الفتحة ❊ واما الاسماء ❊ هذا بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كان اخره الفا او واوا او ياء فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها
في الحكم وان كان في اواخرها الحروف الثلثة في الاحوال الثلثة او من قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان اخرها صحيح بعد حذف
الاخر ولذا اوردها بما الاستئنافية ❊ الستة ❊ التى مر البحث عنها) في بحث
الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم
ومكبرة وموحدة وفي الرضي وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين

ضرب لا قطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحدة فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب اعرابه عين ولامها محذوف وهو قولك فم وحده وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى ❊ فاخي وابي ❊ الكلمة قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذه الحكم (اى فالحال في اخ واب منهما) اى من الاسماء الستة (اذا اضيف) كل واحد منها (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر المبتداء وخبرا وجعل (اخي وابي) مفعولا للخبر ليصح اى يجعل المحذوف الياء الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف) متعلقة بقوله ان يقال وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء (الجمله) متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بسكون السين بكسر النون وفتحها (منسيا) تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجير الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائها بعد الحذف مجرى الصحيح ❊ واجاز المبرد فيهما) اى في اخي وابي ❊ اخي وابي ❊ قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (برد لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى لام الفعل الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة من الواو (في الياء) اى في ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد (في ذلك) اى في رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم (بقول الشاعر وابى ما لك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفى مشابهة بليس وذو المجاز اسم اوله قدر احلك بيان ما وبدار الباء زائدة لتأكيد النفى ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ما ذو المجاز بدار مخصوصة لك بدار مخصوصة لك ولا ثقة اوله قدر الملك ذا المجاز وقد ارى قدر اى قضاء الله يعنى تقدير الله وقضائه مبتداء احلك اى انزلك واسكنك ذو المجاز الاسم سوق بمعنى في الجاهلية كانوا يجمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى ارى اظن وارى بمن بصيغة المجهول (وحمل) المبرد وذلك (الاخ على على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب الاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا

فظ لان في اولهما همزة واخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوفة واما معنى فليقام الاخ مقام الاب عند عدمه في التصرف في المال والنفس (واجاب المص عنه) اى عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعنى وارد على خلاف واستعمال الذين يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه وارد على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم في نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابونه كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فح يكون محتملا لا ينتقض حجته ولا يثبت مطلوبه فاصله ابين) جمع سلامة وحالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون في الاضافة) يعنى الى ياء المتكلم (فاجتمعت ياءان) احدهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت الياء الاولى) التى هى الحرف الاعراب (في الياء الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول الساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابى) استدل الشه على انه يجوز ان يجمع جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او الياء والنون (في قول الشاعر فلما تبين) من التفعل وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون الثقيلة فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباخنا جمع شيخ (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما وقد يننا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالابينا) الالف للاشباع كما في قوله فكيف اردن بهم الاباء والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان في قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب اباؤنا فداكم) اسم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى

الجانى قائلة ابانا فداؤكم حتى يستنقذه من ايدى من اخذهن او اذاهن ❊ وتقول صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخ وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا بحذف مضاف اى حم زوج بكذا فى الهندى اى مرأة) مبتداء (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقول ابن بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه انفا (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه واولاده وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكورا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وصيغة هو صيغة الخطاب ❊ حى وهنى ❊ بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حى وهنى (عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختلفا فى الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حم وهنى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لفظا ولا معنى وهو ظ ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم الثقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور فى (الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا ويقال ❊ ولم يقل ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفى السابق يقال تامل (فى فم) فى (حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشى لان وزن

الاسماء الستة فعل كفرس حالة الانفراد الا فوك فانه بالسكون كشى لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفى البواقى كون اللام حرف علة دليل على ان يكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن ❊ فى ❊ بالرد) اى رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما عرفت غير مرة والادغام) لما مر مرارا ❊ فى الاكثر ❊ متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعمالاته) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم ❊ وفمى بلا رد ولا قلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فمى فى بعض موارد استعمالاته (ابقاء مفعول له لقوله يقال فى بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (الميم) متعلق لقوله ابقاء المعوض عن الواو عند قطعه) اى قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلق سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين اخره واو فى كلامهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فمى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا يستوجب ردها الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال ❊ واذا قطعت ❊ على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان ذو لا ينقطع عن الاضافة ولذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ستة ❊ قيل ❊ عند التعداد مقطوعة عنها اخ واب وحم وهن وفم ❊ بلا رد بل بالحذف فى الاربعة وبتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى الحركات الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر (بالحركات الثلث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعنى فوك وفاك وفيك وقيل ومن البدائع فى الفم كونه كمدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر واقول وبالله التوفيق هو لعبده دقيق وانما جاز فى فم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل

وخارج عند الانضمام الى الانفتاح ❊ و ❊ الكن ❊ فتح الفاء ❊ في فم ❊ سواء كان الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة ❊ افصح منهما ❊ اى من الضم والكسر (لخفة الفتحة ولموافقته اخواته لان الفاء فيها مفتوح لامحالة وفي الوافية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدل ليه واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميما فكانت عوضت ياء فكما انه اذا عوضت كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما انتهى وفي فم ست لغات ابتداء منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله ❊ وجاء حم مثل يد مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك) بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (ومثل ❊ خبء بسكون العين (وبالهمزة) يعني بقلب الواو همزة لمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوي والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمء او حمءك ورايت حمءا وحمءك ومررت بحمء او حمءك ❊ و ❊ خامسها اجاء مثل ❊ دلو ❊ با) بقاء (الواو) على حاله واسكان ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك فالاعراب في هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلق يعني بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيح الاخير والاخير ملحقا به ❊ و ❊ سادسها جاء (مثل ❊ عصا ❊ بالالف) المقدرة والملفوظة (فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك والاعراب في هذه النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب ❊ مطلقا ❊ اى جواز حم) تفسير لمفهوم لا لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاقسام الاربعة مطلقا غير مقيدة بحال الافراد بل يجيء هذه الوجوه فيه) اى في اضافة حم (في كل واحد (في حالتي الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند

القطع

القطع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى وثالثها ❊ وجاء هن مثل يد مطلقا ❊ اى في الافراد والاضافة) الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيهما تقديريا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك) اورد المثالين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديريا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها عند المص وانه كان فيها اختلافين وذو ❊ اصله عند الفراء ذو و بالواوين او لامه ياء كفلس وعند غيره كفرس لا يضاف الى مضمر ❊ ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه عن المثنى والمجموع الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متصلا متكلما او مخاطبا او غائبا واذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس متعلق بالوصف يعني وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان يضعوا شخصا بالذهب مثل فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب او زيد الذهب بجاؤه يعني فوضعوه ذوا واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب او زيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما (وقد اضيف) (اى ذو اليه) اى الضمير (على سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا او ذلك لان ضمير الغائب لما كان اسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا انه مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب في حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذ (كقول الشاعر) ههنا المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه) جمع ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله صحا الجبر وصة من صفات ابار ذوي اروقتها ذووها (ولو قيل لا يضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعني ولو قال المص مكان وذو لا يضاف

الى مضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذات لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة (وكانه) المص (خص المضمر بالذكر) الباء دخلت على المقصود لكونه فى صورة الاضافة الى المضمر فى اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى ما هو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وعدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير (ذو حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا توجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والادغام فى الاكثر فى فى (عند اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم ففى) المص (اضافته) اى اضافة ذو (الى المضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص اى ياء المتكلم لكن المص عدل الى نوعه وهو المضمر نفيا) مفعول له لقوله ففى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيا لا علة لقوله ففى بحكم خاص) متعلق بالاختصاص وداخلة بالمقصور لان المقصور عليه وهو لفظ ذو والمعنى لاختصاص حكم خاص بذوا (باعتبار اضافته) اى اضافة ذوا (اليه) اى الى الياء كما ان لكل واحد من اخواتها حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء ❊ ولا يقطع ❊ عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو عن الاضافة) اى لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطعت كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشه بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ما هو الغرض والمقصود من وضعه ليس الا باضافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض

من وضعه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع فى بيان ما يتبعها فقال ❊ التوابع ❊ وهى) الاسماء التى لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهى (جمع تابع) لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التوابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا صيغة المذكر الذى لا يعقل كما مر فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية فصار كانه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفاعل الوصفى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول ابى القلل لان الفاعل الوضع ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ما له اعراب فلا ينتقض حدها) اى حد التوابع (بخروج نحو ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان وضرب وضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا ❊ كل ثان ❊ اى متأخر يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (من لوحظ) ذلك المتاخر (مع سابقه كان) المتاخر (فى الرتبة الثانية منه اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق اخر وقال المحشى

اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا اولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتاخر واعتباره ثانيا فى المرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثانية فى المرتبة الثانى من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قول اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الخ الى الدفع الثانى انتهى (فدخل فيه) اى حد (التوابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التوابع الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس ❊ باعراب ❊ يريد ان الباء للمصاحبة سابقه ❊ اى كان ملابسا باعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا او محليا على ما سيجئ (اى لجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس اعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان كان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق كما قلنا انفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق ❊ من جهة واحدة لا من جهتين شخصية لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره وحدة (شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان صفة (العالم اذا لوحظ مع زيد) الموصوف به فى انه موصوف والعالم وصف له قائم به كان) العالم (فى المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة فى وصف الاول او بمرتبتين او اكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان يكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع والرفع فى كل واحد منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة (ناش) اى حاصل من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفا له وقائمة به يكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لا يكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشيا من جهة واحدة لان الصفة ح قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كانت كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضر خروجها (و) هى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد

العالم

العالم لان المجئ المنسوب الى زيد) الموصوف فى قولك جاءنى زيد العالم (فى قصد المتكلم منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا انه المجئ منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع (لا اليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعالم او لا اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان جنس (يشمل التوابع) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات الى ان المراد بالثانى والثانية نوبة فى المرتبة لا الذكر على ما عرفت (وخبر المبتداء مؤخر عن المبتداء او مقدما عليه وجوبا او جوازا (وخبرى كان وان واخواتهما سواء قدم الخبر على اسم كان او عليها او لا سواء قدم على اسم ان او لا وثان مفعولى ظننت) واخواتها (واعطيت) واشباهه اخرا وقدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتميز وغيرها الا ان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان فى المرتبة الثانية منه فدخلت فى التعريف بقوله كل ثان وقوله باعراب سابقه يخرج الكل) غير التوابع لانها هى المقصود منه (الا خبر المبتداء وثانى مفعول ظننت واعطيت) وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن الثياب والتميز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منها باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المثناة لان العامل فى المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء) على مذهب المنصور (اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن) اى الا ان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد ما يدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا المبتداء) لما مر ان المبتداء دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (وهذا المعنى) ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد ما يدل على امر نسبى صار التجريد عاملا فى الخبر لان الخبر يدل على الامر النسبى (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتداء والخبر (من جهة واحدة بل من جهتين اعنى ارتفاع المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل فى المبتداء والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه) يعنى يقتضى ما يدل على الذات بحيث يمكن

ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مظنونا) يعنى ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (فى مفعوليه) يعنى عمل فى المفعول الاول من حيث انه مظنونا فيه وفى المفعول الثانى من حيث انه مظنونا (فليس انتصابهما اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مظنونا لما عرفت (وكذا) اى الافعال التى هى يتعدى الى مفعولين وثانيهما غير الاول (واعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى اخذا يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم مقام الفاعلية بها وهو الاخذية (و يقتضى ايضا (ماخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق وهو التابع سواء كان الاول والثانى اوغيرهما وهو الثالث فصاعدا (والسابق اى ماسبق بلا فصل سواء كان المتبوع اولا اعم خبران (من ان يكون الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون الاعراب فيهما تقديريا) نحو جاءنى فتى القاضى او الاول تقديرى والثانى لفظى او بالعكس اى او) اعم من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت او الاول محلى والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى محلى والاول اما لفظى او تقديرى فامثلتها واضحة على الفطن (حقيقة او حكما) تفصيل للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكميا (فلا يرد) مثال المحلى فى الاول (نحو جاءنى هؤلاء الرجال فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظيا ولا تقديريا بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله وهو محل الرفع ولذا اوجب رفع الرجال و) مثال الاعراب الحكمى فى الاول ايضا (يا زيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه فى حكمه ولذا جاز الوجهان فى صفته المفردة على ماسبق واذا لم يكن فى حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان

فتح رجل فى حكم الاعراب اعنى به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق ثم) اى بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة فى التعريف اعلم (ان لفظة كل ههنا) اعنى المبتدأ اى تعريف التوابع (ليست) واقعة فى موقعها) وموقعها مايكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس واى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحيوان والتوابع (و بالجنس الظرف فانه متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع الخ (لا يكون) التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هى هى لا يحتاج الى التعريف ولا يكون التعريف ايضا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (بالحقيقة التابع) الذى حد التوابع لان الجنس لا يكون الا فى المفرد وفى لفظ التوابع (والحد) ههنا (مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف الجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من ادخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم صدق الموضوع (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد فيكون التعريف (مانعا) عن دخوله غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (والظ) ان (انحصار المحدود فيها) فى اى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير الافراد الحد (فيكون) الحد جامعا) لافراده لانحصار المحدود فى افراد الحد (فيحصل) لنا (حد جامع

لافراده بسبب انحصار المحدود فيها الافراد (ومانع) عن دخول غيره فيه
بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره
صار بدخول كل على الحد منصوص ومصرح واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع
والمنع منصوصا ومصرحا بل متضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع
الى تعريف انواعها كما هو دأبه المص فقال ❁ النعت ❁ والصفة كلاهما واحد
قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم
هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله
ولا يضاف صفة دون غيرها ❁ تابع ❁ لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع
كلها) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتداء خبره
قوله) الاتى احتراز ❁ يدل على معنى فى متبوعه ❁ صفة التابع (اى يدل ذلك التابع
حقيقيا كان او سببيا (بهيئة تركيبية مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع
متعلقه به والضمير المجرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه
لا يكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى
فى متبوعه) مطلقا ❁ اى دلالة مطلقة) يريد ان انتصاب مطلقا على المصدرية
اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تانيث مطلقا
لكون موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة
فلا يرد قوله من قال بجعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه ح يجب
تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا يدله فى الدلالة على
معناه من التاء لان قوله هذا وجيها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية
بفتح الخاء ان كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية
ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعنى دلالة النعت على معنى حاصل فى متبوعه
مطلقة بحيث يعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعضها كما فى البدل وغيره (احتراز
عن سائر التوابع) اى باقى التابع لما مر ان السائر بمعنى الباقى (فلا يرد عليه) اى على
التعريف النعت (البدل فى مثل) قولك (اعجبنى زيد علمه) فان علمه بدل اشتمال

عن زيد

عن زيد لانه نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه لما سيجئ (والمعطوف
فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه) فان علمه فى المثالين وان دل على معنى فى متبوعه
لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوصه لان الدار لا يدل
على معنى فى متبوعه اعنى زيد بمادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل واحد منهما عليه
مثل اعجبنى زيد داره وداره (ولا للتاكيد) لفظيا كان او معنويا (فى مثل) قولك
جاءنى القوم كلهم) او جاءنى زيد زيد ولما كان دلالة التاكيد على معنى فى متبوعه
ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول فى القوم) يعنى
لما قيل جاءنى القوم توهم ان المجئ صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة
حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة
حقيقة او مجازية فلما اكد بزيد الثانى اندفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة (فان
دلالة التوابع فى هذه الامثلة) من البدل والعطف والتاكيد (على حصول معنى
من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير (فى المتبوع) متعلق بالحصول (انما هى
اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى دلالتها ليس الا ببعض
الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد) بان يكون التابع منها غير
ذلك المذكور فيها بان يكون التابع غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبنى زيد
غلامه) مكان اعجبنى زيد علمه (او اعجبنى زيد وغلامه) مكان اعجبنى زيد وعلمه
او جاءنى زيد نفسه) بدل جاءنى القوم كلهم (لا تجد) بالخطاب (لها) اى لهذه
الامثلة (دلالة يدل على معنى فى متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى فى متبوع
كل واحد منها اما فى الاولين فظ لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى
قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث فلان لفظ نفسه
لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل عليها على ما يدل عليه زيد فى هذا المثال
لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة ما ضمير زيد كان المدلول عليه
ذات زيد ايضا فصار كانه قال جاءنى زيد زيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم
فانه يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على معنى فى متبوعها) اى

فى متبوع الصفة (فى اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا ومعنويا اعلم فى الصفة هو العامل ان العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا اومعنويا كما فى المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثانى يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر فى قولك جاءنى زيد العالم جاءنى لتقديره جاءنى والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجئ فى قولك جاءنى زيد الظريف ليس فى قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيد بقيد الظرافة وكذا الحال فى جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لافائدة فى ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب بنسبته مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله ❊ وفائدته ❊ اى فائدة النعت غالبا) اى فى غالب الاحوال ❊ تخصيص ❊ فى النكرة) وهو فى عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرة (كرجل عالم) فان رجل كان محتملا لكل فرد من الافراد الرجل فلما وصف قل احتماله ❊ اوتوضيح ❊ فى المعرفة) وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غير زيد باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه ❊ وقد يكون ❊ اى فائدة النعت لمجرد الثناء ❊ اذا كان الموصوف معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد بيان لقوله المجرد (تخصيص) كما فى الاول (او) قصد (توضيح) كما فى الثانى بان يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظة الله لان لفظ الله لايطلق على غيره تع لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى او امداح اومرفوعين بتقدير المبتداء فلا يكونان مما نحن فيه وكاف لاوصاف الجارية على تقديم تع ❊ و ❊ قد يكون (لمجرد ❊ الذم ❊ من غير تخصيص اوتوضيح ولا يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والمدح (نحو

اعوذ) من عذابه يعوذ وبابه قال لجاء اليه (بالله) اى التجاء واعتمد اليه تع واعتصم من الشيطان) على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف ويدل على انصرافه الاول وعلى عدمه فى الثانى ماروى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة فى كونه ملعونا ومطرودا ❊ او ❊ قد يكون النعت (لمجرد التأكيد ❊ اى تأكيد معنى الموصوف فيما الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما مثل ❊ نفخة واحدة ❊ اذا الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (فى نفخة لان التاء للوحدة كتاء تمرة والتاء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت الوحدة) المفهومة من التاء والبناء (بالوحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقى لزيادة الايضاح لان الاصل للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لايحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المص لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان اى لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغير (توهم كثير) جواب لما (من النحويين) بيان للكثير (ان الاشتقاق شرط فى النعت) لكونه دلالة المشتق على معنى فى متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا لا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأولوا غير المشتق) الواقع صفة كالاسد فى هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اولوه بما يليق بالمقام (ولم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمص رده) بقوله

ولا فصل ❊ لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اى لا فرق) لان الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفى الجنس وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لا فرق كائن ❊ بين ان يكون ❊ النعت ❊ مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ❊ او غيره ❊ اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (فى صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذى هو مضاف الى الفاعل اى المشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا ❊ اذا كان وضعه ❊ اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق ❊ لغرض المعنى وعرض من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع ❊ عموما ❊ اى دلالة عامة او وضعا عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل خبرا او حالا او نعتا ❊ مثل تميمى فان النسبة الى بنى تميم لم تزل عن المنسوب مادام منسوبا فى جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب ❊ وذى مال ❊ يريد ايضا ذا وفروعها (فان تميمى لكونه اسما منسوبا) يدل دائما اى فى جميع الازمان سواء ذكر متبوعه اولم يذكر على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة بنى تميم) فيقع صفة لذات وجد فيه هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كان تلك الذات نكرة نحو رجل تميمى او معرفة نحو زيد تميمى (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فيقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا او خصوصا ❊ عطف على عموما (اى) اذا كان غير المشتق لغرض المعنى فى بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظيا (بان يدل فى بعض المواضع) عند

ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وح) اى حين كون دالا على حصول معنى لذات ما (يجوز ان يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظيا وفى بعضها) اى فى بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به ح الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع او جب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (فح لا يصح جعله نعتا ❊ مثل مررت برجل اى رجل ❊ ولكن بشرط ان يضف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة لبس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه (اى كامل فى الرجولية) بفتح الراء ان كان الياء للمصدرية وضمها ان كانت نسبية (فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاى (رجل) مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالتها على معنى الكمال (وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعتا لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ❊ و ❊ مثل ❊ مررت بهذا الرجل ❊ فان الرجل وقع صفة لهذه الدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمة) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا الدلالة على الذات المبهمة (والرجل يدل على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى

لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فيكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التى لا تدل) الرجل مثل جاءنى الرجل بدون ذكر هذا قبلها او الخل حامض والعسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما يدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل من اسم الاشارة) بدل الكل لا صفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل بل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى منهم (الى انه) اى الرجل (عطف بيان) لانه تابع غير يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون منهم النص على ان ذا اللام وصف الاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما حقق وهذا احد النعت ❁ و ❁ مثل ❁ مررت بزيد هذا ❁ فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله (اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا تقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجئ ان الموصوف اخص او مساو وفى الثلثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا المواضع) اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر التى لا تدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل (لا يصح فيها ان يقع) فيها (صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصود الواجب ان يلى

ما يوصف به فلما لم بل علم انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو حكم الافراد فقال ❁ وتوصف النكرة ❁ او ما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا يقع صفة المعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير ولا توصف المعرفة بالجملة اصلا ❁ بالجملة ❁ لا مطلقا بل بالجملة ❁ الخبرية ❁ التى هى فى حكم النكرة فيوجد المطابقة بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعها) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تاكيد لقوله كما (توجد) اى الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية) فيصح ان يقع صفة الخبرية كما يصح وقوع المفرد (واعاقيل الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احتراز عن الانشائية لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون والوصف موجودا فى الحال والسابق ايضا يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق بل المراد منه الطلب فكيف تخصص او توضح فلا تصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة (لان الانشائية لا تقع صفة) لما قلنا (الا بتأويل بعيد) قيد بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مؤلة اذا الجملة التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مشترك فيها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءنى رجل اضربه) اذ هنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين اللفظ الكلام اى مقول فى حقه اضربه) فلما توهم منه اى المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل يكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة ❁ ويلزم ❁ فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة ❁ الضمير ❁ ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلا بد من عائد لان المبتداء لما كان مقتضيا الخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الربط ما هو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه

لضميره (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غيرها لفظا او تقديرا وهو الضمير مثل واتقوا يوما لا تجزى نفس فيه الاية (للربط) اى للربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية اى غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل (تكون) خالية عنه تكون تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة فى الافادة لا يقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شىء قبلها كيلا يكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المص (فلا تصح ان تقع صفة لها) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شىء قبلها بسبب كون الرابط مفقودا (مثل جاءنى رجل زيد عالم ❀ و يوصف ❀ مبنى للمفعول ❀ بحال الموصوف ❀ الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق وكذا عديله فلذا البحث عن بيان كون الجملة اى بحال قائمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة ❀ نحو مررت برجل حسن ❀ يجوز جعله او صف المفرد ووصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذا الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه ❀ و ❀ يوصف ❀ بحال متعلقه ❀ بكسر اللام (اى) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا واين حال المتعلق يعنى فى متبوع فكيف يدل عليه قول المص بقوله (يعنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف بسبب متعلقه لان وصف المتعلق لا يحصل بتاديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه ❀ نحو مررت برجل حسن غلامه ❀ يجوز ههنا ايضا الوجهان الوصف المفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل فى الرجل (وان كان) الوصف وصفا له (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام ❀ فالاول ❀ اى النعت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به ❀ يتبعه

لاتحادهما فى الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الاخر فكانهما شىء واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلا يلزم كون الشىء مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة (اى) يتبع الوصف (الموصوف فى عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشه بقوله (يوجد منها فى كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشىء الواحد لا يكون واحدا او تثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة ❀ فى الاعراب ❀ سواء كان فى كليهما لفظيا او تقديريا او فى احدهما لفظيا والاخر تقديريا او بالحركة او بالحروف رفعا ونصبا وجرا) والنصب على الظرفية باعتبار المضاف اى فى حالة الرفع والنصب والجر ❀ والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الاخر ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا وكذا الحال فى البواقى (الا اذا كان صفة) استثناء من قول الشه يوجد منها فى كل تركيب اربعة اى الوصف صفة (يستوى فيها) اى فى الصفة المذكر والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلثة منها لانتفاء التذكير والتانيث فى تلك الصفة المساوات بينهما (كفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه ح يكون من عدد الاسماء (او فعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لا يستويان بل يفرق بالتاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة وجعل الاستواء فى فعيل اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذا ذكر ايضا فى الفاعل طلبا للعدل يعنى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل

على كثير الاستعمال الخبر بانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولاشك ان الاستواء
خفة ماعطى لماهو كثير الاستعمال (او كان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر
اى تجعل صفة المذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى
كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهاباجة وهو الذى جمع كل مشترك ❁ والثانى (اى
النعت بحال متعلق الموصوف ❁ يتبعه ❁ اى يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول
بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) اى الخمسة الاول (الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا
كذلك بقوله تع ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا يكون الصفة ايضا
كذلك نحو جاءنى امراة جائل ولشاحها وكذا البواقى (ويوجد منها) اى من تلك
الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ومعرفة ونكرة لكونها اضداد ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد
فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف
فاهو النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القيد رحطا لرتبة الفرع عن رتبة
الاصل ❁ و ❁ لايتبع الوصف الموصوف ❁ فى البواقى ❁ من تلك الامور العشرة
التى كان الوصف قدطابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) البواقى
ايضا) كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان
مذكرا لايجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة امرأة واذا
كان مؤنثا لايجب تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال فى البواقى فيكون
الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية ❁ كالفعل ❁ فى انه تدور تأنيثه وتذكيره
ونظائرها على الاسناد الى الفاعل ولايكون تابعا لموصوفه فيها لكونه مسندا الى الظ
لتشبهه به اى لشبه الوصف بالفعل فى كونه مسندا الى الظاهر فصار فصاه بمنزلة
الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان) فاعله مفردا مذكرا
اومؤنثا) كذلك (اومجموعا كذلك افراد الوصف) سواء كان موصوفه مفردا ايضا
نحو مررت برجل كريم ابوه اومثنى نحو مررت برجلين كريم اباهما اومجموع نحو مررت

برجال كريم اباءهم ائلا يلزم تعدد الفاعل لانه لوثنى (او) يجمع حين كونه فاعله
مثنى اومجموعا) لزم تعدده وهوظ (كما افراد الفعل) عند كون فاعله الظ مثنى
اومجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا
حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير
والتأنيث وان كان الموصوف بخلاف ليعلم من اول الامر انه فاعله مذكرا اومؤنث
وجوبا) تمييز عن النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظ وجوبا للعلة المذكورة
فى التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف
الثانى (مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه (مفصولا عنه) حيث وقع فصل
بينهما (يذكر ويؤنث) ذلك الوصف يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى
ومفصولا ووجوب التأنيث انما يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث
لكون فاعله مؤنثا وان كان غير الحقيقى اومفصولا (جوازا) لما فرغ من بيان
تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال
تقول) ايضاحا اوزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت
برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاما) و (مثل) مررت (يقعد غلاما
هما وبرجال قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد ❁ غلمانهم ❁ مررت
بامراءة قائمة ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل
فيكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامراءة (يقوم ابوهما و) مررت
برجل قائمة جارية) مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا (مثل يعم اوتعمر) كان
مثل) مررت برجل (تقوم جارية وو) رت (برجل معمور اومعمورة داره) مثال
لكون الفاعل مؤنثا غير (و) هذا مثل مررت (برجل قائم او) برجل (قائمة
فى الدار جارية) مثالا لما كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل
يقوم اوتقوم) بالتذكير والتأنيث (فى الدار جارية فان قلت) منشاء هذا السؤال
التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف فى الامور العشر كلها فى الاول
ولم يتبع فى الثانى الا فى الخمسة الاول وفى الخمسة الاخر صار كالفعل مع ان فى
الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المص ان يقول

ويتبعه فى الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فاذا كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض اى بحق النظر بعين الانصاف من غير تعتيد فى الاعتناد فى اساليب الكلام وسياقه (وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (ايضا) اى كالنوع الثانى وهو الوصف بحال متعلق الموصوف فى الخمسة البواقى) الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير (كالفعل) فى ان يورد تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) اى فاعل الوصف الذى بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا وفى حكم يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهر فضمير اما بارز او مستكن وفى الصفات لا يكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجئ (الراجع الى موصوف للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا (يلحقه) اى الفعل (الالف) اى الف الضمير (فى التثنية) اذا كان مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه الواو) اى واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (فى جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا (فى جمع المؤنث) السالم لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة لجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا فى (الواحد المؤنث) ويذكر ايضا فى واحد المذكر اذا كان مذكرا ولما بين فى السؤال ان الوصف بحال الموصوف فى خمسة البواقى كالفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضاحا فقال (فلذلك) المذكور قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل ضارب) فى الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) فى التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) فى الجمع المذكر العاقل مثل برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) فى الافراد والتأنيث (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) فى التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات) فى الجمع المؤنث (كما تقول فى الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب) ومررت برجلين (يضربان

ومررت

ومررت برجال (يضربون) ومررت بامرأة (تضرب) ومررت بامرأتين (تضربان ومررت بنسوة (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء ههنا دخلت على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز ان هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية متعلق بها ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباط بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباط فالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا (وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة للمسبق وكان الوصف الاول (لا يخرجه مشابهته اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه) متعلق بلا يخرجه التبعية) يعنى بتبعية الوصف الموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى حتى كانهما صارا شيئا واحدا (اكتفى جواب لما اى المص (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا او اعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكانه مسندا اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثانى فانه قائم بسببه لا بموصوفه فانه اى المص لا حكم عليه اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواع الثلثة والتعريف والتنكير بمناسبته كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف خمسة الاخير فانها امور قوية يقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المص (فيه) اى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها فلنه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مظبوطة) لان فى بعضها يناسب الافراد

كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفى بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المص ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف الموصوف (بكونه) اى يكون الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبيين حاله) اى حال ذلك الوصف عند عدم التبعية) اى ليعلم انه حال الوصف الثانى من تشبيه الفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه وليفسر ليفيد زيادة معرفته قال ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة الباقى كالفعل ❊ حسن قام رجل قاعد غلمانه لان الصفة اذا اسندت الى اسم الظاهر يحسن افرادها لانها صارت كالفعل ولم لو يكن كالفعل كان تابعا للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما يحسن قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا جمع المذكر السالم سيأتى (الا انه غير حقيقى) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه بالتاء المنطوقة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد يكون للتذكير كما فى المخاطب المذكر ❊ وضعف (قام رجل ❊ قاعدون ❊ بالحاق علامة جمع المذكر وهى الواو والنون فى الرفع ❊ غلمانه ❊ ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو والفعل فاعل فى الاغلب وتجريدهما مع كونهما علامتى التثنية والجمع ضعيف بخلافهما فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين لهما ولم يكونا اصلا فاعلا اذ لو كان كذلك لما انقلبا فى حالتى النصب والجر بل هما حرفان اعراب سواء كان فى المشتق او غيره (واللحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب

كالحوق ومضاف الى الفاعل (علامتى المثنى) اى الالف (والمجموع) الواو فى الفعل المسند الى ظاهرهما) اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر فاعلهما مثنى او مجموعا كالتاء الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظ لعدم الفاعل من غير عطف ❊ يجوز ❊ من غير حسن) لكون الصفة جمعا ولا ضعف لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل ❊ قعود غلمانه ❊ لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكثير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع (وان) للوصل كان قعودا جمعا) اى جمع قاعد كشهود وجلوس ويجوز (ايضا كما) ان قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل لا لمطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اى الاسم المجموع المكسر (الفعل ومناسبه) له فى الحركات والسكنات وعدد الحرف مع انهما اقوى وجود المشابهة (له لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغيير فيكون التكثير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بالجمع التكثير (مثل قام رجل (يقعدون غلمانه) فى الضعف لعدم مشابهته له فلم يورث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقه موصوفه ولايذانه تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يوزن لفظا (الذى) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون صفة المشبه به وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه (فى الظ) متعلق باجتمع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلا (الا) استثناء من قوله فاعلان فى الظ يعنى الا ان يؤل باحد الوجوه الثلثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت فى الاسم او الفعل من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان تجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاتى مجموع من اول الامر وضعف هذا الوجوه الثلثة لانه يلزم منه القاء الحرف او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من الضمير) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا او المظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر

الغائب بدل الكل على ماسيأتى وهذا اوسط الوجوه لانه وان يلزم منه الفاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث (ان يجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتداء) الذى هو الاسم المظهر لانه ح جعل مبتداء اى ان تجعل الفعل مع فاعله جملة فى محله الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتداء وتكون الجملة الاسمية صفة لماقبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتداء وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان مالايجوز وصفه ولاتوصيفه فقال ❊ والمضمر ❊ مطلقا ❊ لايوصف ❊ مبنى للمفعول نائبه مستكن فيه راجع الى المضمر يعنى المضمر مطلقا لايكون موصوفا بشئ بمثله وبغيره لانه يوجد معرفة مساوله فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف به للايضاح (ولان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف وتوضيحها) فتوصيف كل منها للتوضيح لايجوز لانه لايمكن التوصيف للتخصيص لما سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح تحصيل الحاصل فلاحاجة لهما) اى الضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم يجتمع فيهما الى التوضيح فلانه لايكون الاحتياج لهما الى التخصيص اولى انه لايكون الا فى النكرات فلما ورد ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لااحتياج لهما الى التوضيح الا ان الضمير الغائب لما كان له الابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اى على المضمر المتكلم والمخاطب وفى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين لايوصفان كذلك الضمير الغائب لايوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تع لااله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل او على انه هو من اسماء الله تع فح يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه (و) حمل (على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف (الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح و) الوصف (الذام) اى كونها للذم (وغيرهما) من كونهما للتاكيد يعنى كما ان

الضمير بانواعه لايوصف للتخصيص والتوضيح كذلك لايوصف ايضا للمدح والذم والتاكيد لان هؤلاء فروع الوصف الموضح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب ❊ ولايوصف به ❊ اى لايكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة لشئ تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لايكون موصوفا (لانه) اى الشان (ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات (وهى) اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا (فانه يدل على ذات) مايقوم معنى الحمرة وهذا المعنى لايوجد فى المضمر لانه اى الضمير لايدل الا على الذات كالاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس لاغيره يعنى (لا) يدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه اعرف منه فلو وقع نعتا لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان تكون اخص من الصفة او مساويا (فكانه) اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به) بل يكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو ولما سبق انه لااخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لايقع صفة لشئ (ولهذا) اى العدم وقوع قوله ولايوصف به فيه (اعتذر الشه الرضى) اى بين عذر المص فى عدم ذكر قوله ولايوصف به (وقال) الشه الرضى (لم يذكر المص فى المتن بعد قوله ولايوصف (انه) اى المضمر (لايوصف بالضمير) يعنى ان المص بين ان الضمير لايكون موصوفا لشئ ولم يبين انه لايكون صفة لشئ ايضا بل سكت عنه مع انه لايقع صفة ايضا (لانه) اى الشان (يتبين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله والموصوف اخص او مساو ❊ فانه لاشئ اخص من المضمر ولاشئ مساوله حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لايكون لشئ لانه لايوجد فى المعارف اخص منه او مساوله على ماسيأتى حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها

والصفة مساوية لها ايضا مثل جاء نى الفاضل او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لايجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره اى الموصوف المعرفة) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لايكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) الموصوف (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلابد ان يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف (لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون) الموصوف (ادون منها) يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى ما نقل من سيبويه جمهور النحاة) اى سائرهم (ان اعرفها) اى اعرف المعارف واقواها (المضمرات بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع لتكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية ثم اسم الاشارة) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعرف باللام كذلك (والموصولات فبينهما) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات (مساوات من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه عمرا خالدا اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لايلتبس بغيره دون غيرها المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفته وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما صار ادنى رتبته من الضمير ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما الاسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعمال الا جناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجئ بقوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان حالات ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وصفا ذاتيا لاعرضيا كاخص من ذى اللام وكذا من

الموصولات لما عرفت ما بينهما ❊ومن ثمه❊ اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى هذا الموضع يكون بمعنى اللام التعريف (ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام ❊اى بالمعرف بلام التعريف لايوصف يعنى لايكون موصوفا بشئ من الاشياء ❊الا بمثله❊ اى ذو اللام الاخر او الموصول) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه باللام لئلا يتوهم انه موصوف بعينه او لم يوصف ذو اللام الا بالموصول سواء كان الف واللام مثل جاء نى الرجل الضارب ابوه عمروا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كما ان ذى اللام مماثل لذى اللام الاخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له (لما عرفت ما بينهما) اى الموصولات وبين ذى اللام (من المساوات فى التعريف نحو جاء نى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر (او) جاء نى (الرجل الذى كان عندك امس مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تع قل ان الموت الذى تفرون منه الاية ❊او ❊لم يوصف ذى اللام الا ❊بالمضاف الى مثله❊ اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لايكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاء نى الرجل صاحب الفرس والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل نحو جاء نى الرجل صاحب لجام الفرس لانه تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه) يعنى ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لان اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا بالتعريفه لكان الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف على مرتبة تعريف

المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف صفة ولاموصوفا كما ان الضمير لايكون موصوفا ولاصفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جاءنى غلامك الظريف و يقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى فى صاحبك قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لايقع صفة ولاموصوفا مثله لان المشابهة شئ فى وصف له لايكون مشابها فى جميع اوصافه وفى الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام بالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام والمضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى الكل من المبهمين والى ذى اللام والمضاف الى اسم الاشارة فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بها الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لايقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا والمضاف الى العلم وغيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لايقع موصوفا بالمضاف اليه واما الى ذى اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم والى الاسم الاشارة واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسبه منه الا يرى ان المنادى المؤدا المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناؤ لايكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض على مذهب (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى معارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا من الموصول لما عرفت مانقل عن سيبويه وماعليه الجمهور فلايكون وصفاله لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع مااضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد صاحبك او مااضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيبويه ❁ وانما التزم ❁ جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون

النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة بمثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف اى احد هذه الثلثة لكون اخص منها والحال انه لايجوز وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم ❁ وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ❁ بذى اللام ❁ اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل وبهذا المراة او بهذا الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا بالاسم الاشارة (يقتضى جواز وصفه) ان يكون موصوفا بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما) معنى والمضاف الى اسم الاشارة وبالاسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها او مساويا بالبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لايجوز توصيفه الا باحدهما والمعروف باللام ❁ للابهام ❁ علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة بحسب الاصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة للابهام (لبيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرف باللام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لايمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه فبهم مثله ومثل هذا الشئ لايقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة الذا قال الشه (لابهامه ولايليق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف الكسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصوف والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف لبس فى ذات لرفع الابهام الواقع فى باب الاسم الاشارة فتعين ❁ ذو اللام) اى الاسم الجنس المعرف باللام (لتعينه فى نفسه) يعنى بواسطة كون اسم موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على

الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه
لما عرفت من المساوات بينهما (ولانه) اى الموصول له (مع صلته مثل ذو اللام كرم
اى الكريم فيكون المعنى مررت بهذا الحكم الكريم ❊ ومن ثمه ❊ اى ومن اجل
ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لبرفع الابهام وبيان الجنس) الباء متعلق بقوله
لرفع ❊ ضعف مررت بهذا الابيض ❊ وصف اسم الاشارة بالوصف العام الى
الخاص لعدم كون ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به من حيث ان الجنس
المشار اليه لم يبين ضعف توصيفه كما قلنا آنفا (لا يبين به جنس المبهم) المشار اليه
لان الابيض) وصف (عام لا يختص بجنس دون جنس) اخر يعنى لا يكون
مخصوصا جنس كالانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس
فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه
وحسن ❊ وصف باب هذا باسم الاشارة بالوصف الخاص جنس معرف باللام
لدلالته على معنى الجنس المخصوص ❊ مررت بهذا العالم ❊ والاصل فيه ان يكون
العالم وصف اسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس
ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا ان اسم الجنس حذف من البين اختصار
او جعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه (لانه) اى الشان (تبين به) اى بجعل العالم
وصف الاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) ان العلم مختص به
ولا يوجد فى غيره كالضاحك والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
مذكر وضعه ايضا مذكر فعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف
فرد من افراد الرجال لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث وصف التذكر
ايضا لا يكون صفة للمؤنث ❊ العطف ❊ اورد عقيب النعت لان فى العطف
معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان العطف هذا النحوى
يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل والعمل ايضا
ووجه الجمع فناسب الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف يتحدان وقد يتوسط
بعضها بين الصفات لكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه
اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحروف

لا مطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له
عطف النسق على وزن السمك تقرنسق اداة اساوات اسنانه وكلام نسقه اذا كان
على نظام واحد ❊ تابع ❊ جنس شامل للتوابع ❊ مقصود ❊ اى قصد) فيه
اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف وفيه معنى
الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشه فسره بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى
بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبة) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد
قائم وذاهب (او نسبة شئ اليه) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو
بالنسبة الواقعة فى الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية
او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله) بالنسبة (متعلق بالقصد المفهوم
من) لفظ (المقصود) الذى ذكر منكرا يعنى ان الباء متعلقة بالحقيقة بالمصدر
لكونه اصلا وفى الظ بالفعل الاصطلاحى والشه ههنا مشى على الحقيقة كما يقال
الجار والمجرور فى قولك زيد فى الدار خبر فى الظ والخبر فى الحقيقة ما يتعلق به
وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد
ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له
قرينة معينة تحصل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلف اذا كان
مراد المص لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع فيه
وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف بنفسه مقصودا بالنسبة
وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة
شئ اليه وهذا ايضا كذلك لا اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة
المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون فى محل الرفع
على انه نائب الفعل كما اشار الشه بقوله اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه
فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فح يستقيم الكلام الحمد لله
منهم بالصواب واليه المرجع والماب ❊ مع متبوعه ❊ قوله مع ظرف مستقر
او صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى فى اى تابع قصد

نسبة حال كونها مع متبوعه او الكائنة مع متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة
والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع والمعطوف (مقصود
بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة فى الكلام (يكون متبوعه) اى متبوع التابع
ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) اى بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط
لا فى الزمان لان نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءنى
زيد وعمرو) ورايت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) فى هذه الامثلة (تابع
لانه) باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو
قصد نسبة المجئ) فى الاول والرؤية فى الثانى ونسبة المرورية فى الثالث (اليه
اى الى عمرو (بنسبة المجئ) الباء متعلق بقصد (الواقعة فى الكلام اى فى قوله
جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة (وكما ان نسبة المجئ
اليه) اى الى عمرو او الرؤية او المرورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه
نسبة) اى نسبة المجئ (الى زيد الذى هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى
كما ان تلك النسبة الى عمر (ومقصودة) كذلك هى مقصودة الى زيد الا ان بين
القصدين فرقا لان القصد فى النسبة الى الاول كان بالاصالة وليا الثانى بالتبع
لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح
شرع فى بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (قوله) فى التعريف
مقصود بالنسبة احترازعن غير البدل) مقصود بالنسبة فى الكلام (من التوابع
الباقية (لانها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة) بالنسبة فى الكلام لانه
لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ (بل المقصود) بالنسبة فى الكلام (متبوعاتها
اى متبوع كل واحد منها وانما جئت هى اما التخصيص كما فى الصفة اذا كان
الموصوف نكرة او التوضيح كما فى الصفة ايضا عند كون الموصوف نكرة وكما
فى العطف البيان او التقرير والشمول كما فى التأكيد او غيرها لا لقصد النسبة اليها
وقوله مع متبوعه احترازعن البدل لانه) اى لان البدل (مقصود) بالنسبة فى الكلام
دونه) اى دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعنى ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة
فى الكلام بل انما يجئ به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل (قيل) اى اعترض

على هذا التعريف بانه غير جامع لافراده لانه (يخرج مع متبوعه) عن التعريف
المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءنى زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءنى زيد بل
عمرو او ماجاءنى زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا (ولكن) مثل جاءنى لكن عمرو
لم يجئ او ماجاءنى زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل ازيد فى الدار ام عمرو (واو
مثل جاءنى زيدا وعمرو (ولان المقصود بالنسبة) فى الكلام (معها) اى مع احد
هذه الحروف (احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اى ليس كلاهما
مقصودين بالنسبة فى الكلام لان المقصود بالنسبة فى الاول هو لا المتبوع لا غير
وفى الثانى المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه فى حكم المسكوت عنه وفى الثالث
كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل فى الاضراب
ونفى الاستدراك ولا لكن هو الثانى والمقصود بالنسبة فى الحروف الباقية وهى
ام واما واو احد الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا
فى التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجيب) عن هذا
الاعتراض (بان المراد بكون المراد بوع مقصودا بالنسبة) فى الكلام (ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع) اى ان لا يكون المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر التابع بل يكون
ذكره مستقلا (و) المراد ايضا (بكون التابع مقصودا بالنسبة) فى الكلام
ان لا يكون كالفرع على المتبوع) فى النسبة كما فى النعت والتأكيد وعطف
البيان (من غير الاستقلال به) يعنى من غير ان يكون مستقلا فيهما بل يكون
للايضاح والتقرير والشمول (ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الست) اى باحدها (مقصودان بالنسبة) فى الكلام (معا) اى حال كونهما
مصاحبين فى كونهما مقصودين فيهما لا ان المعطوف عليه فى العطف بلا مقصود
ثبوتها والمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود ثبوتا والمعطوف عليه
مسكوتا وفى لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا والاخر نفيا اما الاول ولا
الثانى بلا شك وفى الثلثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والاخر
نفيا لكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة
فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور المراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح فى كون المتبوع

مقصودا ان لا يكون مذكورا التوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعا المتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام (ولما تم الحد) اى حد المعطوف (بما ذكره) المص من التعريف جمعا ومنعا) اى حال كونه جامعا ومانعا عن دخول غيرها (اردفه لزيادة التوضيح اى لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعرف من التعريف مفصلا توسط احد الحروف بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفى الرضى ليس من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من بيان الاحكام وابتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد بيان مايوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار فى الحروف ايضا وكونها عشرة (بقوله يتوسط بينه ❊ اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة لقوله تابع واليها اشار الشه بقوله اى بين ذلك التابع واما حالا من المستكن فى قوله مقصودا ❊ وبين متبوعه ❊ اى متبوع التابع ❊ احد الحروف ❊ فاعل يتوسط ❊ العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف) اى بحثها ببيان الفرق بينها ❊ مثل قام زيد وعمرو ❊ وهذا مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبين الممثل ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بحسب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحا يكون كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما وكذا اخره المص (ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف) التى للعطف (قد يتوسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواو وحده لم يبينه الشه لوضوحه وللاكتفاء بالمثل وقد يتوسط ايضا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدل من زيد لا عطف على يده لانه ح يكون معطوفا لا بدلا (مثل جاءنى العالم والشاعر اى الذى يكتب الشعر او ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر

والدبير) بكسر الدال المهملة وبعدها ياء منقوطة بواحد من تحت وبعدها باء ساكنة فارسى اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنثور او يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قوله هندجابيل وشاحها (كالشاعر والدبير) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما كونها اى كون الصفة التى دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم يدخل عليها الحرف صفة (لزيد تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها تبعية المعطوف عليه) اى بواسطة تبعية المعطوف والتقديم والتاخير انما هو فى الذكر فقط ويعلم كونها صفة لو حذف الحرف ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه واخريهما) اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى ان تكون تلك الصفة معطوف على الصفة) السابقة عليها ويكون الواو للعطف على الصفة (المقدمة) عليها تابعة) خبر بعد خبر لكون او حال عن اسمها المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فيكون تلك الصفة من جهة نعتا ومن جهة عطفا كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) ح يصدق على هذه الصفة (اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة لها بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) متبوعه تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقا (لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التى تدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها لان توسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشيئين مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون عطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف يجوز ان تكون الواو ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غير ذلك فى بعض النسخ لان التوسط بلا حرف الجر وح يكون قوله ولا يلزم من الالزام لا من اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن قوله

تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف العطف بان يتوسط بينه
وبين احد الحروف العشر (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف
العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه
الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون مانعا لاغياره (وهى
الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة
الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى
لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق الحد مانعا) لاغياره لدخول ما ليس
من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف
هل يجوز دخولها بين الصفات وعند تجويز دخوله ها رفيه دليل من الثقات فاجاب
عنه مؤيدا بقوله (وقد قيل جوز الزمخشرى وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق
الجمع (بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق) مصدر لصق اى الاتصال
اى لتاكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كانه
واجب (فى مواضع) متعلق بجوز عديل فعليل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر
والمؤنث صفة مواضع اى مواضع (معدودة) التى هى (من الكشاف) يعنى كانت
تلك المواضع فى الكشاف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم حيث كانت
الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتاكيد الاتصال (وحكم المص
فى شرح المفصل) اى فى شرح له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء انه قوله
تعالى ولها منذرون فى قوله) تعالى (وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى لتلك القرية
منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة لقرية) فالتقدير
الا قرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع
المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها منذرون (فلو اكتفى) المص فى
تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط) بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ولم يعرفه بقوله او لا العطفة تابع بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى هذا
العاطف (مثل هذه الصفة) التى تدخل عليها حروف من الحروف العطف لتاكيد
اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود وذا

غير جائز (ونقل عن المص انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية ان مثل) العاقل
يعنى الصفة التى تدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشر) فصدق عليه هذا القول
وليس بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث اللفظ بدخول
حرف العطف منه (واما هو) باق اى العاقل (على ما كان عليه فى) حالة
الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول
العاطف) عليها مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين
لنوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون ما بعد كل
منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والمعطوف (من التغاير) لفظا ومعنى
اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص
ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا تلك الذات لما احتمل ان يكون ذات زيد
صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسب من
وجه اخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو حد العطف بذلك
يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لدخل فيه) اى فى هذا الحد (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى
البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشى عصام الدين
الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه جعل المعطوف على صفة
من وجه معطوفا من وجه الى ههنا كلامه (قال بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه
لو اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل
فيه الصفات التى تدخل عليها حرف العطف (نظر لان الحروف المتوسط بينهما
اى بين الصفات (عاطفة) كما ان الحروف المتوسط بين غيرها كذلك ولا يلزم
الغاؤها (لدلالتها) اى لولانه الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات
التى دخلت هى عليه (على ما تدل) تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير
الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ما تدل كما فى الواو (والترتيب) كما

فى الفاء (وغير ذلك) من الترتيب والتراخى (فى جعلها) اى جعل تلك الحروف
غير عاطفة فى الصفات) وجعلها (عاطفة فى غيرها) اى فى غير الصفات (ارتكاب
امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها للتاكيد اللصوق معنى مجازى لها لا حقيقى
وانما وصفه البعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له
داع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو انه عطف (من غير ضرورة
داعية اليه) اى الى ارتكاب الامر البعيد فيه لما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقة فقط ويجوز ان
تخرج الواو من ان يكون العطف فى مواضع كثيرة من كونها للابتدائية والحالية
والمصاحبة وغير ذلك فلتكن هنا التاكيد معنى الجمعية وهى توحيد فى صفة بلا
ذكر الواو بينهما كما فى قولك جاءنى زيد العالم بل الانسب ان براد الواو فيها لبعد
الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء فى عطف بعض على بعض على اربعة
انواع فلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر
على مضمر وعطف مضمر على ظاهر وفى عطف بعضها شروط اراد ان يبين
العطف بينها وشروط فقال ❊ واذا عطف على الضمير المرفوع ❊ لا المضمر
المنصوب) متصلا كان او منفصلا (ولا) المضمر (المجرور) فانه لا شرط
للعطف فيها ❊ المتصل ❊ بارزا كان) المضمر المتصل (او مستترا) لانهما
فى حكم الاتى سواء مع قوله المضمر المرفوع المتصل يشملها (لا) المضمر المرفوع
المنفصل) لانه الحكم الاتى لم يجر عليه ❊ اكد ❊ مبنى المفعول من التاكيد
اى اكد المضمر المرفوع المتصل لمضمر ❊ منفصل ❊ اولا) منصوب على الظرفية
اى قبل العطف عليه (ثم) اى بعد التاكيد به (عطف عليه) اى على المضمر
المرفوع (وذلك) اى التاكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المرفوع
المتصل) بارزا كان او مستكنا (كالجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك
المضمر (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات
متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به
لا يجوز انفصاله) لان الاصل فى المضمر الاتصال والانفصال خلاف الظ فلا يعمل به

مالم يمكن

مالم يمكن مقتضياله (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك
الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به
لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه (فلو عطف
عليه) اى على المضمر الذى كان خبرا منه (بلا تاكيد) بالمضمر المنفصل (كان
ذلك العطف فى الامتناع (كما لو عطف على بعض حروف الكلمة) واعطف
كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف
وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (لضمير منفصل اولا) اى
قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون
كالعطف على بعض احرف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى بالتاكيد (يظهر
ان ذلك) المضمر (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء مما) اتصل به من حيث
الظ والجزء ادنى حالا من الظ القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف
الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) جزءان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسه
يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة
او بالزاء المعجمة فى اخر (مما) اى من الفعل (المتصل به) اى الضمير المرفوع (بتاكيده
اى بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد عين المؤكد اسم مفعول مستقل
بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزء منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى
لذلك الضمير بسبب التاكيد بمنفصل (نوع) قوة (واستقلال) فيحسن
العطف عليه كما يحسن على الاسم ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه
عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اولى بقرينة لانه
اذا كان شىء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع
هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد) بل يجب ان يعطف
على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم
من عطفه على هذا التاكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما
كان المعطوف عليه (تاكيدا) قوله كان فى كان ههنا زائدة والمعنى فيلزم
الى (وهو) كون المعطوف تاكيدا (باطل) لما سبق ان التاكيد عين المؤكد وان

المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفا
على الضمير المتصل لما سبق (فان كان الضمير) المرفوع (منفصلا) لعارض
الانفصال (نحو ماضرب الاانت او) الاهو (زيد) فان انت وان كان مرفوعا الاانه
منفصلا بالامن الفعل لفرض لايكون الابه وهو حصر الفعل على الفاعل (لم يكن
ذلك الضمير (كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى
التاكيد لانتفاء احد شرطى العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزء
من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان
الضمير ضميرا (متصلا) لكن (لا) مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربك) وضربته
وضربتنى (وزيد الم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان
جزء لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلا حاجة فيها) اى فى الضمير
المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التاكيد منفصل) بل يحسن
العطف فيهما بلا تاكيد ولا فصل واما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير
المنصوب المتصل فلانتفاء احد شرطى العلة وهى الاتصال معنى لانتفاء احد
جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بكر وبزيد لاحاجة
فيه الى التاكيد لان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتى ❁ مثل ضربت انا ❁ وانت
وزيد ❁ مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارز (اوزيد ضرب هو) وعمرو مثال
لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تع اسكن انت وزوجك الجنة ولما
كان التاكيد بمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التاكيد مقدما مقدما على
العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد دور حمه على
نحو اضرب وزيد (و) نحو زيد ضرب هو (غلامه) لان الداعى على الحكم به وفى الثانى
طرد للباب والافهو يحتمل ان يكون من قبيل اتفصل الضمير للعطف لامن قبيل
تاكيد المتصل بالمنفصل ❁ الاان يقع فصل ❁ استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل
يعنى اكد ذلك الضمير ولا مضمر وقوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الاوقت
وقوع الفعل بشئ (بين المضمر المرفوع المتصل وبين ماعطف عليه) اى على
المضمر المرفوع المتصل من مظهر او مضمر ❁ يجوز ❁ ح ❁ تركه ❁ اى ترك

التاكيد) بمنفصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال
الكلام بوجود الفصل) ولوجى بفصل لكان الطول والطويل يكون اثقل وطول
الكلام قد يغنى عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى واخرى (فحسن الاختصار
طلبا لتخفيف الكلام (بترك التاكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه
سواء كان الفصل قبل حروف العطف ❁ ضربت اليوم وزيد ❁ ومثله قوله انا
لمبعوثون او اباؤنا مثل الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف
العطف (كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا) ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فان المعطوف
فى الاية (هو اباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى ابائهم يعنى
عدم الشرك موروث لنا من ابائنا ولفظة لانفى (وولا) اباونا (زائدة بعد حرف
العطف) الذى هو الواو (ولتاكيد النفى) مثل قوله ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل
ماجاءنى من زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز
تركه) ولم يقل وجب لان الفصل اذا قام مقام التاكيد فكان ينبغى ان يقال وجب
فلانه) مع الشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه
ملا (بسا الى الفصل) للاهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل قبل حرف
العطف فقط (كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون) او بعده وقبله معا كقوله تع
ما عبدنا من دونه من شئ نحن (ولا) اباونا و بعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد
فالاقسام ثلثة (وقد لا يؤكد بل) يكتفى بالفصل فقط كقوله تع فاستقم كما امرت
ومن تاب معك وقوله تع سيصلى نارا ذات لهب وامرأته (والامران) اى اجتماع
الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده (متساويين) فلذا قال يجوز ترك التاكيد
اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا او انما يؤتى به عند تمام البحث وشروع
الى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبينه انها خلافية والتاكيد استحسانى
لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكده مع جواز الترك فقال (واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل
فالامران متساويان لوقوع كليهما كثيرا وفى كلام علام الغيوب الاان الاول هو
الاولى لكونه اكثر وقوعا (ويجوزون) اى البصريين (العطف) المذكور (بل تاكيد

بالمنفصل وحده اومع الفصل (ولا فصل) وحده اومع التاكيد لان الضمير المتصل
وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله
فى جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه اصلا كما لا يجوز العطف على ماهو
جزءوها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضا يكون (على
قبح) لمخالفته ماهو الاولى والاحسن ولو لا انه قبح لوقع فى فصيح الكلام خصت
ما فى النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبيح لانهم خطروه اصلا بحيث لا يجوز
ان يرتكب (والكوفيين لجوزون) اى العطف بلا تاكيد ولا فصل (بلا قبح
فان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسه كالاسم الظ حيث
يجوز انفصاله ويكون ايضه محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم
واذا عطف على الضمير المجرور ❊ لا المرفوع والمنصوب ولم يتيده بالمتصل
لانه لا منفصل له الماسيجئ ❊ اعيد الخافض ❊ اى الجار اى جار المعطوف عليه
حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا
كان) ذلك الخافض (او اسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا
بحرف الجر) او بالاضافة بجاره (اشد) واقوى واكد (من اتصال الفاعل المتصل
اى الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا لوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير
ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهر فقط
لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ابدا نابابه مستقل بنفسه
والمجرور لا ينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا فظ (فكره العطف عليه
اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض وكما ذكره على الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الجار
كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم
على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه
اخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل فى الضمير المرفوع دفعه بقوله
وليس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا (كما يجئ

وجهه (فى) بحث (المضمرات حتى يؤكد به) اى بالضمير المجرور المنفصل (اولا
اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل) عرفته سابقا ولما
توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع
المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفى استعارة المرفوع له) اى جعل الضمير المرفوع
المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى
مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس ويتوهم انه اذا لم يجز
التأكيد بالمنفصل وفى اقامة المرفوع منفصل مقام المجرور ابتذال فكيف يكتفى
بالفصل كما اكتفى فى المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه
مقام الاصل (لان الفصل لا تأثير له) يعنى لا وجود للفصل (الا فى جواز) اى
الا عند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل
لما لم يجز لعدم وجوده وعدم جواز الخلف لا هو الاولى (للاختصار) اى لانه
يكون فى الكلام طويلا والطويل يكون سببا للثقل (فحيث لا يمكن التأكيد
بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصور له) اى للفصل (اثر
اى عمل لان الفصل عن الاصل والاصل لما لم يكن وجوده والخلف اولى بعدم
الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اى فلا يكتفى
بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه
واذا تعذر الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شئ (الا اعادة العامل الاول) سواء
كان ذلك العامل حرفا ❊ نحو مررت بك وبزيد ❊ او اسما مضافا (نحو المال
بينى وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه
والمعطوف) فى هذين المثالين وامثالها (هو المجرور فقط والعامل مكرر) ليصح
العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره) اى جر المعطوف
با) لعامل (الاول) كما فى عطف الاسم الظ على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل
الثانى كالعدم) لانه لا احتياج له فى المعنى والعمل لا زيد تأكيدا ليصح العطف
وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التأكيد فلم ذلك

بدليل قولهم المال بيني وبينك لان بين لايضاف الا الى) الشئ (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى التعدد كاى واية وكلا وكلتا فكانه ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف فى مثله (با) لعامل (الثانى) وقيل جره اى (كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله) شهيدا وكما بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم ومازيد بقائم (وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار) اذا اريد العطف على المضمر المجرور (فى) المعطوف (حالة السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لا فى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان الضرورة قبح المحظور (واجاز الكوفيون) ايضا ترك الاعادة فى حال السعة) كما جازت اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما وقع (فى) بعض (الاشعار) مثل قوله فاليوم قربت فهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قولك بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز فيصح لما اختاره الشعر وقالوا حال السعة اى ما لم يكن فى الشعر لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف فى العطف للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة ومابعده مفعولا معه وقال المحشى عصام الدين فيه استشعار اضعف استدلالهم يعنى قوله الشه مستدلين باشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تع تساءلون به والارحام واجيب عنه ايضا بانه يحتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو

للقسم او بالنصب عطف على المحل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا وعلى الله اى اتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى اوعلى تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاءنى كلهم) والقوم جاء وا انفسهم او اجمعون وضربت انت اومستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبنى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض ضربنى الجار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) بالضمير (المنفصل ولا الفاصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلا تأكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) بلا شرط شئ من التأكيد بالمنفصل والفصل فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون الا فى التأكيد المعنوى لانه لا يقال مررت بك انت واياك ويكون بالنفس والعين بشرط انه يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت به بنفسه والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حمار فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل (الا بعد التأكيد با) لضمير المنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل (و) الفصل معا لم يجز العطف (فى الثانى) اى فى الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان او حرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جواب (التأكيد عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه به (والبدل فى الاغلب) لانه (اما) ان يكون كل متبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى المتبوع فى بدل البعض او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال

والغلط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقة فلقلته لاحكم له طرد الباب (فيهما) اى التاكيد والابدال (ليسا باجنبين لمتبوعهما) اما التاكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه ولم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين مبدل منه واما البدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتغال فهو للتعلق احد البدلين بالاخر تعلق المحلية والحالية ليسا باجنبين ولا منفصلين عنهما) اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (فاصل لحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلاحاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل والاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما متغايرا للاخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب يغاير المعطوف عليه) مثل جائنى زيد وعمرو (و) مع هذا (يتخلل بينهما) اى بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنبيا للاخر (فلابد فيه) اى فى العطف من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) فى الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغير (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل) بالضمير المرفوع المنفصل) او الاكتفاء بالفصل (فى المرفوع) اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المنفصل فى) الضمير (المجرور ليخرج) تعليل لقوله فلابد فيه الى الضمير (المتصل المرفوع الذى يكون هو المعطوف عليه (عن صرافة) متعلق بقوله ليخرج (الاتصال قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن رواية اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع من كونه متصلا خالصا (ويناسب) عطف على ليخرج اى وليناسب ذلك الضمير (المعطوف) اى الاسم الذى يعطف (عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (بالضمير المنفصل ويقوى هذا تعليل لقوله وباعادة الجار والمجرور فالاولى وليقوى مكانه تقوى باعادة اللام

التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون ح من توابع ليخرج لا انه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المجرور (مناسبة) اى مناسبة المعطوف (المجرور) المعطوف المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بعينه (اليه) اى المعطوف المجرور (كما فى المعطوف عليه) اى كما انظم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف لبيان ايضه كما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكم حكمها يعنى ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذ سكت عنهما ❊ والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ❊ يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف بالنظر عليه الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف عليه الى ماقبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة (فيما يجوز له) اى للمعطوف اليه (ويمتنع) له (من الاحوال بيان لما فى قوله فيما (العارضة له) اى الاحوال التى عرضت للمعطوف حيث لم تكن فى ذاته (نظرا الى ماقبله) اى الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل قام ابوه وقعد اخوه حيث لا يقال وقعد عمرو عطف على قام ابوه (بشرط ان لا يكون ما يقتضيها) اى الشى الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال (منتفيا) اى منتفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن احوال العارضة له) اى المعطوف عليه (من حيث نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه مبنيا ان يكون المعطوف ايضا مبنيا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف

مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف عليه معربا باحده او هذا ظاهر
والتعريف) يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة (والتنكير) يعني اذا كان
المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (او الافراد) اى لا يلزم
ان يكون الثاني مفردا اذا كان الاول كذلك (والتثنية والجمع) يعني لا يجب ان يكون
المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا (فان كان
المعطوف فيها) اى في هذه الاحوال (ليس في حكم المعطوف عليه) كما قلنا
في ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عما) اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على
الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والحارث او معرفة بالنداء (مثل قولنا
يا رجل والحارث) او كان المعطوف عليه اسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل
ولا غلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وليس في حكمه
اى في حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل في يا رجل مجرد
عن اللام واما الحارث فمحلى به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى
الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشئ المقتضى (اجتماع اللام وحرف
النداء) اداة التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع التي التعريف
بلا فاصلة ممتنع لانه يكون احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن
اللغو (وهو) اجتماع اللام وحرف النداء (مفقود في المعطوف) فانه ليس فيه
حرف النداء حتى يقتضى تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول
حرف النداء عليه لما قلنا (اما نحو رب شاة وسخلتها) لفظة اما ههنا استينافية بمعنى
جواب عن سؤال انشاء عن قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
لا يخفى على من له قلب سعيد او القى السمع وهو شهيد السخلة بفتح السين
وسكون الخاء ولد من الغنم من الضان والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان او انثى
وجمعه سخل وسخال (فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر
المبتداء الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة
وما اضيف يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعنوية

انما

انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا
كانت للجنس فلا يفيده كما سبق ولذا فسر الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة
لها) محمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه
خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه
نكرة لانه اذا كانت مرجع الضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه
ليس براجع الى الشاة المذكور بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون
قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذى اضيف اليه السخلة
كربه رجلا) في تقدير رب شئ رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع
معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا للوضع يكون شاذا (اى رب شاة وسخلة شاة
يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة
سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقا
الا ان الظ من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع كذلك واما اذا كان
عبارة عن شئ لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ
وكذا) اى كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه
الا ان هذا الحكم مختص ببعض على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المص في المتن
يكون عاما (في احوال عارضة له) اى للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته
ووضعه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ما قبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف
عليه مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف (فلذا) اى لاجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد
والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في) قولك
يا زيد وعمرو لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (لنظر الى
ما قبله اعني (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى كونه مفردا معرفة
في نفسه و) ذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه
واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال

وكذا عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير مذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافا فى) مثل قولك (يازيد وعبدالله) اوشبه مضاف مثل يازيد وخيرامن زيدا اونكرة لم يقصد بقريفها مثل يازيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا اوشبهه اونكرة لم يبين المعطوف (فان المعطوف) فى هذا المثال اعنى عبدالله لكونه مضافا (لبس مثل يازيد فان زيدا مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجب فوجب النصب فيه اولى وكذا لم ينصب غلام المعطوف فى قولك لارجل ولاغلام زيد عندى لان اسم لالبس الابالنظر الى لفظ الأبل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة اومضارعاله على ماسبق وهومفقود فى المعطوف ❀ ومن ثمه اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى هذا المقام مستعار لمعنى التعليل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه) لامطلقا بل فى الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى فى حال الذى (يجوز) اى يجرى فيه (ويمتنع لم يجز ❀ العطف على ماخبر الحجازية بالجرا والنصب (فى تركيب) كان خبر ماهذه مجرورا بالحرف الجر الزائد ❀ مازيد بقائم او ❀ منصوب مثل قائما ❀ قائما ولاذاهب ❀ بالجر والنصب ❀ عمروا الرفع ❀ فى ذاهب) فى رفعه وجهان احدهما انه مبتداء لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفى وهولارافعه مظاهر وعمرومرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر وثانيهما انه خبر مقدم وعمرومبتداء مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جار الامران (اذاونصب) ذاهبا عطفا على قائما (اوخفض) عطفا على بقائم (لكان) اى ذاهب (معطوفا على قائم اوقائما فيكون) بواسطة العطف (خبرا عن زيد) الذى هواسم ما كان المعطوف عليه اعنى قائما خبرعنه (وهو) اى كون ذاهب عمرو خبرا عن زيد (ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع) المستكن (فى المعطوف عليه) العائد (الى اسم ما) اى لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهب رافع السما ظاهرا بعده فى وجه وضميرا مسكنا فيه راجع الى ذلك الظ لا اسم ما فى وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع

الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهوممتنع لانه واحد لبس الا (فتعين الرفع) اى رفع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما لمبتداء مؤخر هو عمرو) اختيار هذا التوجيه وان احتمل وجها اخركما ذكرناه لك ليكون المنفى بجنب المنفى فى الجملة الاولى من زيد هو القائم وفى الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر فى هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولاعمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد ويكون عطف على يكون اى (ويكون) هذا الكلام اعنى ولاذاهب عمرو (من قبيل عطف) جملة على جملة اسميتين (و) الحال انه لامانع منه) اى من هذا العطف كما كان فى عطف المفرد على المفرد بانه عطف على خبرما منصوبا اومجرورا مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المص وانما جازلها جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها الحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع منتقضة بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من ضرب فاعله المستكن الراجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه مبتداء (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) على وزن سؤال اسم الذبب وبدفع مرفوعا لفظا على انه خبر المبتداء (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب المعطوف) صفة لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (لبس فيه اى فى يغضب (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لايجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بثلثة اجوبة التى انفهمت بقوله ❀ وانما جاز ❀ مع ان القياس ان لايجوز ❀ الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها ❀ اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها حرفا التى وقعت (فى هذا التركيب ❀ فاء السببية ❀ الاضافية (اى) لانها (فاء لها نسبة الى السبب) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام

الاستغاثة و بين الملابسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب
السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب سبب لما
بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى يأتينى
فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف
اى يكون معناها فيه لعطف مابعدها على ماقبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى
هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد هذا) القول (نقضا) اى
حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او ان يكون معناها
اى معنى الفاء (السببية مع العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها لا السببية
وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن
بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران ح بمنزلة او حد
فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشه (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة
التى افادة معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب
كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان
فيها تعقيب جعلت الثانية جزء من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة
الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف
الذى يطير فيغضب زيد الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع
اجتماع الغضب بالطيران الا انه يشترط تقدم الطيران وتعقيب الغضب الذباب
والثالث من تلك الاجوبة ان يكون فيه بمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه
لا للسببية (اويفهم) منها (سببية) الجملة (الاولى) للجملة (الثانية) لكون الفاء
مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة المعطوفة ليصح العطف لما عرفت
ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء بمجرد
العطف (الذى يطير فيغضب زيد) حقيقة (بسببه) اى بسبب طيرانه (الذباب
فالاولى من هذه الثلثة الجواب الثانى لان فى الطرفين الفاء احد معنى الفاء معنى
العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما فى الجواب الثانى رعاية كلا
المعنيين واعطاء لكل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم اى

ان يكون

ان يكون الفاء بمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول
ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر
فيه) اى فى المعطوف (الضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب ❁ واذا عطف ❁ اى اذا وقع عطف فيه) اشارة الى
ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضمين
معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى وقع الحيلولة
بناه) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجارية لانه لبس المراد الا العطف
على معموليها وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا اووقع
العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى ❁ على ❁ وجوب ❁ عاملين ❁ قدر مضافا
لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (باب) يتعلق بقوله اووقع
عطف اسمان على معموليها بعاطف واحد) مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب
والمرفوع اومتفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول
وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فى الثانى مثل (وقال بعض شارح اللباب
اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشيء
اذا كان اسم جنس اوالشارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا
عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الاظهر
عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لا مطلقا (محمول على معناه اللغوى
لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
اى الاسماء (معموليهما) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان
جعل العطف لمعنى اللغوى اوجعل على صلته البناء المحذوف تكلف بارد
والاظهر والاولى ماذهب اليه الاكثر وهو قول الشه (واكثر الشارحين على
ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المص وهو
اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين لخلوه
عن تكلف المفعول له والمصدر و يتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى
العطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المص (على معمولى عاملين) بناء

على ماذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة على انه الاولى عند الشه (لاعلى معمولى عامل واحد) اى ولم يقل واذا عطف على معمولى عاطف واحد (فانه اى هذا القول (جائز اتفاقا) لان حرف العطف وانما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه والافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهملة وغير ذلك نحو ضرب زيد عمروا وبكرا خالدا) اوظننت زيدا قائما وعمروا قاعدا واعلم زيد عمروا بكرا فاضلا وبشرا خالدا مجداء كريما وان زيد قائم وعمروا ذاهب ومازيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولا على اكثر) اى لم يقل على معمولى عامل اكثر من اثنين فانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان حرف الواحد لايقوى ان يقوم مقام العامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولى اوثلثة معمولات عامل وقسم لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلثة اواكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عوامل ❊ مختلفين ❊ اى غير متحدين) ذاتا وعملا وذلك لايكون الا (بان لايكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لدفع من توهم ان مثل ضرب ضرب) زيد عمرا (وبكر خالدا) وان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه) فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (وهو) العامل (الاول) فقط و) العامل (الثانى تأكيد اله) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولايجوز ان يعمل عاملان فى معمولى واحد فيرجح لسبقه ويكون الثانى تأكيدا له من غير ان يكون له مدخل فى العمل لايكون هذا من باب التنازع لانه فى التنازع يشترط ان يكون من غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتداء (كما وقع خبره ظاهرا الا فى الحقيقة (قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة

بلبس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال له بالتركى قره جه اوت وفى الحديث الشونيز فيه دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى يستعملها فى كل داء يصيبه حتى فى الرمد يعنى اذا رمد عينه اكتحل بها فبراء من ساعة كذا فى شرح شرعة الاسلام (تمرة) خبرما ولا بيضاء لفظة لازائدة لتأكيد النفى مثل قولك مازيد قائما ولا عمرو وخاضرا (وبيضاء) بالمد كحمراء الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله بيضاء الشئ لابيض اى ولاشئ ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبرما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطفا على معمولى الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (كما وقع (فى قول الشاعر) وهو ابو داود (اكل امراء) الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى الكل لان المسؤل عنه بها مايليها وكل منصوب مفعول اول وامراء مضاف اليه لكل وتحسبين) فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب وقد وقع مفعوليه (وامراء) مفعول ثان له اى تحسبين كل امراء اى اتظنين ان كل ماهو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو فى ذى الرجل ليس برجل (ونار) بالجر عطف على امراء الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد قد احذف احد التائين كما فى قوله تع ونارا تلظى اصله تتلظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه الظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشه الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب الظ) اى بمقتضى الظ المتبادر من قول العرب والشاعر (لكنه) اى الا ان هذا العطف ❊ لم يجز ❊ عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد لان الحروف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه

حرفا (ان يقوم مقام عاملين مختلفين * خلافا للفراء * يعنى ان الفراء خالف فى تجويز هذا العطف خلافا (فانه) اى الفراء (يجوزهذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد لا يجوز مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يلزم من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز) اى العطف المذكور عندهم (وبحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤول عطف على خبران فى فانه وهو قوله يجوز او حال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) من العرب كالمثال الاول او من شعراء العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة على معمولى عاملين مختلفين بحسب الظ (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او يجوز او حال بعد حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الاتية فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعممها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتداء فيه اشارة الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلق بقول لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه * الا فى * تقديم الجار على الرافع * نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو * او الا فى تقديم الناصب على الجار نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين فلان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه لان فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى كان كالعدم فكانه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذ قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع كما فى الصورة الاولى (او) تاخير (المنصوب) كما فى الصورة الثانية (المجيئه فى كلامهم) اى لكون

مثل هذا العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى العاملين مطلقا خلافا الاصل فان اطرد فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها خلافا لسيبويه * يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا فى عدم تجويز مثل هذا العطف (فانه) اى سيبويه (لا يجوز هذا العطف) اى فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظ جائزا (فى هذه الصورة) اى المذكورة انفا التى جوزها الجمهور (ايضا) كما لا يجوز الصورة التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهو قوله لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصورة التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة والاصل قوله اكل امرء تحسبين وكل نار توقد بالليل نارا او اصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو وفى الدار زيدا والحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا او اكتفاء لما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تع يتساءلون والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وعلى قول الشاعر فاذهب فما بك ولا بالايام على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قوله الخالق الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك فيما ذلك فيما لا يخفى فى كلامهم (ونحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء) ذكر المضاف (وفى بعض القراءة اى عرض الاخرة) لان القراءة يرجح بعضها بعضا واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلثة مذاهب احدهما جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها

يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يؤول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور
والحق من هذه المذاهب الثلثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف
لا يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين ❊ التاكيد ❊ اما مصدر من اكد واما مثال
واوى من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان التاكيد
اللفظى يزاد حرف العطف لتاكيد الالصوق نحو والله ثم والله وكقوله تع كلا سيعلمون
ثم كلا سيعلمون ❊ تابع ❊ جنس يشمل التوابع كلها ❊ يقرر امر المتبوع
اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله
اى حال المتبوع (ثابتا مقررا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرا متحققا بحيث
لا يظن به غيره يعنى كان اولا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر ❊ فى النسبة
متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عم
اى امراءة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل (او منسوبا اليه) مثل
قطع الامير نفسه او جاءنى زيد (فثبت عنده) اى عند السامع (وتحقق ان المنسوب
كالمثال الاول (او المنسوب اليه) كالمثال الثانى (فى هذه النسبة) اى النسبة
المذكورة فى التعريف (هو المتبوع لا غير) لان المراد من التاكيد على ما فهم
من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هو تقرير المتبوع وتقريره تحقيقه وازالة احتماله
عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يشير الى فائدة التاكيد والغرض منه
اى الغرض من التاكيد والفائدة التى وضع لها التاكيد احد ثلثة اشياء احدها
اما الدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فح اذا لم يؤكد
لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه او زيد قتيل قتيل
لو) ثانيها (لدفع ظنه) اى ظن السامع (بالمتكلم الغلط) فى كلامه فيؤكد المتكلم
لدفع ظن السامع فى خط الغلط والخطاب (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين
يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الا بتكرير لفظ المنسوب انه كان ظنه او الغفلة
فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) او ضرب زيد زيد وهذا مجرد تمثيل
لان البحث فى الاسم او اشارة الى ان التاكيد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث
فى الاسم يدل عليه قوله و يجرى اى التاكيد مطلقا فى الالفاظ كلها او بتكرير لفظ

المنسوب ان كان كل واحد من الظن والغفلة فيه فقط مثل ضرب زيد زيد
او بتكرير لفظهما جميعا ان كان او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد
او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالمتكلم (يجوز) اى ظن السامع ان المتكلم اراد
بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز
لا الحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون ظنه (فى المنسوب نحو قولك زيد
قتيل قتيل) لانه لما قيل قتيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فاكده
بقوله قتيل (دفعا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازى لا الحقيقى
وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع
ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله
على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب ح
اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبقى
للسامع (شك) واعتذار (فى ارادة معنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لا يراد بهذا اللفظ
الا المعنى الحقيقى قطعا وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فى المنسوب اليه
فانه) اى الشان ربما اى كثيرا (ما ينسب الفعل الى شئ و) الحال انه (المراد منه
نسبة الفعل الى بعض متعلقاته) كما فى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى
يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى من يتبعهم مثل قوله تع يذبح ابناءهم
مع ان الذبح ليس بقائم و بنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كما فى قطع
الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل مع من امره الامير ولكن استند اليه
مجازا بعلاقة الامرية (اى قطع غلامه) بامره (فيجب ح) اى حين توهم
السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع التوهم السامع (لفظا) اى حال
كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز ح ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك
انبت الربيع البقل فتقول قطع امير او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه
اذا قيل ضرب (زيد) بدونه تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة
والفاعل هو زيد او مجاز فيه والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة
حقيقة والفاعل هو زيد (اى ضرب زيد لا من يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى

يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرئة (او تكريره) عطف على قوله تكرير
المنسوب اليه اى وجب ح مع تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس
والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد
اليه ايضا حقيقيا ❊ او ❊ فى ❊ الشمول ❊ اى التاكيد) الاصطلاحى قسمان
الاول (ما يقرر امر المتبوع فى النسبة) اسنادية او غيرها (بالتفصيل الذى ذكرناه
او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا (لكن فى شمول المتبوع افراده) يعنى فى شمول
الامر المنسوب الى المتبوع بحيث لم يشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم
فان التاكيد بكلهم افاد شمول المجئ افراد القوم جميعا ووقوع المجئ منهم والتاكيد
باجمعين افاد ان المجئ صدر منهم دفعة لا على التعاقب بعد افادة شمول الافراد
دفعا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اى تكلما بالمجاز (لا فى نفس المنسوب اليه
اى عطف على قوله فى شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيأ
فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا
يقرر الا (فى شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول
لا يكون الا فى المنسوب اليه (فانه) اى الشان (كثيرا) منصوب على الظرفية
او على المصدر به ولفظة (ما) صفة له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا
او غير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان (مع
ان القتل لم يصدر الا فى واحد منهم (مع انه يراد نسبة الفعل الى بعضها) اى الى بعض
الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا التوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد
كله وقرات الصحيفة كلها (واجمع) مع اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقات
واخواته) اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم واكتع وابتع وابصع
ومؤنثهن وجمعهن مذكرا ومؤنثا (وكلاهما) مثل جاءنى الزيدان كلاهما
وثلثهم واربعتهم) مثل جاءنى القوم ثلثتهم واربعتهم حين كون السامع عالما
بان الجائى ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد فيها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية الجائى قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا كذا فى الرضى (ونحوها فهذا) اى

تقرير امر المتبوع بالنسبة او فى الشمول (هو الغرض من جميع الالفاظ التاكيد
فالتعريف جامع لافراده (واذا عرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فنقول
فى بيانه فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (واخرج اخص الصفة
والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التاكيد بقوله) متعلق باخراج (يقرر امر
المتبوع واما البدل) اى اما خروج البدل (والعطف) بالحرف (فقط) اما اخراج
العطف فلانه لما كان دالا على معنى دل عليه المعطوف والمعطوف عليه فى مثل
جاءنى زيد وعمرو ولم يكن تقريره ولا شمول الا فى النسبة ولا فى غيرها واما البدل
فلانه لما كان المقصود فى الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد
فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير
مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى النسبة الا انه التابع مقصود
التقرير ويدل الثانى على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان
وصفها للدلالة على معنى فى متبوعها) دون التقرير سواء كانت فى النكرات او المعارف
على ما يدل عليه (وافادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعها فى بعض
المواضع) كما اذا كان معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح ليس الا لعارض الاستعمال
فلا يكون الصفة لتقرير موصوفها لا فى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف بيانه
فهو التوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه
لكن) لا اى لا يحقق (ولا) يقرر امر المتبوع (فى النسبة و الشمول) بل انما يقرر
نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفان عمر ويقرر
ويحقق امرا اى حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله
او ابو عبد الله زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (وحاصل ما ذكره المص فى
شرحه) على الكافية ❊ وهو ❊ اى التاكيد) قسمان ❊ لفظى ❊ مختص
بالمعارف اذ لا يقال جاءنى رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا فى الحكم مثل زيد قائم قائم
ومثل ضرب ضرب (اى منسوب الى اللفظ) سمى لفظيا لانه نفس اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ) اى بلفظ المتبوع ❊ ومعنوى ❊ وهو ايضا مختص
بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه عند الكوفيين (اى منسوب

الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى) لا من اللفظ وجه انحصاره انه لا يخلوا اما ان يكون الثانى عين الاول فى اللفظ اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظى وان كان الثانى فهو التأكيد المعنوى وسمى معنويا لانه لا يقرر الا المعنى ❊ فاللفظى الذى هو قسم (منه) اى مطلق ❊ تكرير اللفظ الاول (اى تكرر اللفظ الاول فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضافا الى ما يقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير حقيقة) تمييز ❊ نحو جاءنى زيد زيد ❊ ورايت زيدا زيدا ومررت بزيد بزيد (او حكما كما اذا وقع الضمير المنفصل تاكيدا المتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب او بارزا (نحو ضربت انت او ضربت انا) او منصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (فى حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع وان كان) الثانى (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المنفصل غير لفظ الضمير اذا الضرورة) اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة الانفصال فى الثانى (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لا يجوز اتصال الثانى لا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثانى منفصلا لا بقدر الامكان ❊ ويجرى ❊ اى التكرير مطلقا الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عمومه (لا التكرير) اى لا يجرى التكرير (الذى هو التأكيد الاصطلاحى) وهو ما عرفه المص جعل الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى التكرير مطلقا يبقى قوله ❊ فى الفاظ كلها ❊ على عمومه لان التأكيد الاصطلاحى سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظيا او معنويا مثل جاءنى زيد زيد او جاءنى نفسه (او افعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا ان ان زيدا قائم (او جملا) او اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او تركيبا تقييدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية (وغيرها) مثل غلام زيد غلام زيد يعلك يعلك (او غير ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمظهر لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ويناسب ان يكون المكمل اقوى من الملحق فلم يجز

ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله نعم اسكن انت وضربت انت وانا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن فى يجرى (الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى) اى يجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام بان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير لان البحث فى التأكيد اللفظى لا فى مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد (وتخصيص الفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية (ويكون) التأكيد ايضا بكلها تاكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد التأكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها فيكون المص من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة لغير المراد (عدم اختصاصه اى ان لا يكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالالفاظ المحصورة من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيد المعنوى) والتأكيد ❊ المعنوى ❊ يختص ❊ بالفاظ محصورة ❊ اى معدودة و(محصورة معدودة) لان كون الشئ محصورا يستلزم العدد والحد ❊ وهى مبتداء اى الالفاظ المحصورة ثابتة وتنقسم ثلثة اقسام ما يؤكد به الجمع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين ❊ نفسه وعينه ❊ وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءنى بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبره مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيح ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلثة) وهى اكتع وابصع وابتع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تاكيدا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لا معنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانها اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة ولا معنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فيكون تابعة لها وقيل اكتع مشتق من حول كتع اى تام) من باب فتح فيكون ح اكتع بمعنى اتم لان الاكتع هو التام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجمع لان التتبع

الاجتماع يقال بضع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع
با) لضاد (المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الدر وهو ضد
العطش لامن باب ضرب وخصوص باب فتح ايضا (وابتع من البتع وهو طول
العنق) كالابل (مع شدة مفرزة) اسم مكان من فرز من باب ضرب وهو مكان
فرز فيه العنق وهو لايتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل وفى غيره لا يكون
الا على سبيل المجاز لان المفرز فى الحقيقة موضع يوضع عليها القدم وقت الركوب
ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لايدركها الا بالتامل
التام ولايدركها الاذكياء (بين هذه المعانى) الوصفية اللغوية (و) بين (معناها
التأكيدى التامل الصادق) والذهن الثاقب قبل لاشتمال كل منها على خروجها
من النقصانه وعلى تمام يناسب العموم المستلزم بتمام النسبة اما اكتع فلان
معناه التمام ومعناه التأكيد العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجد
المناسبة بينهما واما ابصع فلان معناه الدر وهى شرب الماء على وجه التمام
ومعناه التأكيد العموم وهو تمام الافراد والاجزاء لمناسبة بينهما حاصلة واما
بصع فلان معنا السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيد العموم والسيلان
ايضا علم ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيد ايضا
قوى علم وله طول فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيد
المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا بالفاء ❊ فالاولان ❊ على سبيل
التغليب جمعها فى فصل واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات
والنفس ايضا كذلك والاستعمال فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين ❊ يعمان ❊ اى يقعان على الواحد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان كل واحد من هذه الامور الخمسة
بصيغتهما وضميرهما ❊ باختلاف صيغتهما ❊ اى صيغة النفس والعين (افرادا
غيرا وحالا (وتثنية وجمعا ❊ و ❊ اختلاف ❊ ضميرها ❊ العائد الى المتبوع
والمؤكد) بفتح الهمزة ❊ تقول ❊ جاءنى زيد ❊ نفسه ❊ اوعينه (فى المذكر
الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا (وتقول نفسها) فى (المؤنث

الواحدة ❊ و ❊ تقول جاءنى زيد ❊ انفسهما ❊ باختلاف الصيغة والضمير معا
بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل فى كل ما اضيف الى ضمير
التثنية لاتصال التاء بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع الشيئين المتحدين
يعنى فوجب ان المضاف جمعا لتغايرا لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل
قوله تع فقد صغت قلوبكما فى موضع قلبا فلايجوز نفسهما (و) حكى ابن كيسان
عن بعض العرب نفساهما وعيناهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبار التغاير
المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى ❊ و ❊ جاءنى القوم ❊ انفسهم
باختلاف الضمير وحده (فى الجمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا
مذكرا عاقلا ❊ و ❊ جاءنى النساء ❊ انفسهن ❊ فى الجمع المؤنث) يعنى اذا كان
المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان اوغيرعاقل (وغيرالعاقل من المذكر) يعنى اذا كان
المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غيرقابل يؤكد بالتاء الجارى فى الجمع المؤنث العاقل
تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غيرالعاقل من المذكر جار مجرى المؤنث
لقصوره مثله ❊ والثانى ❊ لما سمى) المص (النفس والعين اولين تغليبا) فى المذكر
فى الاول لافى الذات لانه غيرمسبوق فى يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى
بالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكر اولا على هو المذكور ثانيا شبه فيه لتقدم تقيل
الاولانه ولكن يعتبر فيه الخفة فى اللفظ كعمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما
والذكور (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين لاب وام وسيأتى له
زيادة تحقيق (سمى الثالث ثانيا ❊ للمثنى ❊ نحو ❊ كلاهما ❊ تقول جاءنى الزيدان
كلاهما (للمذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر ❊ وكلتاهما ❊ للمؤنث
اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءنى الهندان كلتاهما ❊ والباقى ❊ من الالفاظ
التأكيد المعنوى (بعد الثلثة المذكورة) التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد
لغيرالمثنى ❊ وهى خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجمعا) مذكرا اومؤنثا
باختلاف الضمير ❊ العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن ❊ فى كله ❊ نحو قرأت
الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا ❊ و ❊ الكائن ❊ كلها ❊ اذا
كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها ❊ و ❊ الكائن

كلهم ❊ عند كون ذلك (نحو طلقت النساء كلهن) بان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو اشتريت العبد كلهم) او القوم كلهم ❊ و ❊ الكائن ❊ كلهن ❊ اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجياد كلهن وكسرت الجذوع كلهن ❊ و ❊ باختلاف ❊ الصيغ ❊ عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الباء جمع صيغة مثل بيض وبيضة وبيع في بيعة ❊ في ❊ الكلمات ❊ الباقي ❊ وهي) اي الكلمات البواقي (اربع اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة والضاد المعجمة تقول) اشتريت العبد ❊ اجمع ❊ في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع مذكرا واحدا ❊ و ❊ اشتريت الجارية ❊ جمعاء ❊ بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (او الجمع) يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعا او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا الا انه لم يؤكد مثل هذا الجمع به الا بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا ❊ و ❊ جاءني القوم ❊ اجمعون في الجمع المذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا (وجمع في المؤنث) يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا وما حكمه من الجمع المذكر للغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اي مثل اجمع وما تفرع منه (اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع) ويشترك هذه الالفاظ كلها اي انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التأكيد للرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا لا يتحقق الا في المعارف ❊ ولا يؤكد بكل واجمع ❊ وما يتفرع منهما الضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعهما فذكر الاصل عن الفرع ❊ الا ذو اجزاء ❊ مفردا كان) اي ذو اجزاء كالعبد (او جمعا) كالقوم ان الكلية والاجتماع) في اجمع واخواته (لا يتحققان) اي لا يوجدان (الا فيه اي في كل واحد منهما يعني يوجد في الكل الكلية وفي اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد اذ هو موصوفهما فلا يؤكد ان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع او في اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الا ذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله

من غير ان يراد به الاثلاث (لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر) اي الافراد اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تأكيده بكل واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث) اي في مكان يصح افتراقها ❊ او امتيازها ❊ حسا ❊ نصب على التمييز او على المصدرية اي افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا الحس البصر والافتراق الحسي في الكلام ما يشاهد بالحس ثبوت الفعل لبعض دون بعض (كاجزاء القوم) في جاءني القوم فانه تشاهد بالحس البصر ثبوت المجيء لبعض القوم دون لبعض فيؤكد بكلهم ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة في ان واحد ❊ او حكما عطف على حسا والافتراق فيه الحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل بحيث لا يكون المحسوس البصر دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده بكل واجمع (ليكون في التأكيد بكل واجمع) واخواتهما (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءني زيد كله واجمع لانه اذا جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون في التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا ذو اجزاء ❊ مثل اكرمت القوم كلهم ❊ وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا وهو ظ ❊ واشتريت العبد كله ❊ اجمع وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما (فانه) يجوز اشتراء بعضه دون بعض الا انه لا يصح افتراقه حسا وحكما بالنسبة الى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذاهب العبد (كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء) اي بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اي تأكيد العبد (بكل واجمع ليفيد الشمول) اي شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في التأكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول في ان واحد ليس بمتفرق ❊ بخلاف جاءني زيد كله ❊ واجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اي اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه (لا حسا ولا حكما في حكم المجيء) لما عرفت انه اذا جاء كلا فلا يكون في التأكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فائدة ❊ واذا اكد (الضمير المرفوع ❊ لا المنصوب والمجرور ❊ المتصل ❊ لا المنفصل (بارزا كان) ذلك

الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا اوجائزا ❊ بالنفس والعين ❊ الذين هما من الفاظ التاكيد المعنوى (اى اذا اريد تاكيده بهما) اى تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تع واذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله تع اذا نودى المعرف باللام ❊ آكد ❊ جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على الظرفية اى قبل تاكيده بالنفس والعين ❊ بمنفصل ❊ متعلق بضمير مرفوع منفصلا لما سياتى (ثم) يؤكد ذلك المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشيران يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكدانه كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب امابارزا ❊ مثل ضربت انت نفسك ❊ اوعينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك اوعينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه امابارزا نحو ضربت انا نفسى زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب ونفسه (فنفسك) المضاف الى المخاطب (تاكيد تاء الضمير المتصل المخاطب الذى فى ضربت (بعد تاكيدها) اى تاء الضمير (بضمير منفصلا وهو قوله (انت اذلولا ذلك) اى لانه لو لم يكن يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التاكيد اولا (اذاوقع) اى النفس والعين (تاكيد المستكن) جوازا كان (زيدا كرمنى هو نفسه) اوعينه اووجوبا نحو تكرم انت نفسك اوعينك (فلو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) لم يقل زيدا كرمنى هونفسه (بل يقال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل) فح لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعلم بمفهومه ويعتمد عليه اوانه خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخال عن التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التاكيد بفاعل او الكلام المؤكد بغيره (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لابارزا (اجرى مبنى المفعول (بقية الالباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل

هذه الصورة يعنى وجب التاكيد بالمنفصل اولا فيمالبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد المضمير) بالمرفوع احترازا عن ان المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما) اى بلا تاكيد المضمر المنصوب المتصل (بالضمير) المنصوب (المنفصل) وهذا فى باب التغليب والا فالمجرور لامنفصل له لانهما ابدا كالجزء مما اتصل كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما لاستكنانا حتى يجب التاكيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردا للباب كما فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك وعينك فى المنصوب (ومررت) بك (نفسك) وعينك بالمجرور (لعدم اللبس) اى لعدم الالتباس التاكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لايستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (وقيده ايضا (بالمتصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تاكيد) الضمير المرفوع المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا اوغائبا (بالنفس والعين بلا تاكيد اى التاكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه وقوعه (نحو انت نفسك) اوعينك (قائم) وانا بنفسى اوعينى حاظرا او زيد هو نفسه اوعينه حاظر (لعدم اللبس) اى الالتباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر فى الاستقلال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطلوب (وانما قيد) هذا التاكيد يعنى انما خصه بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تاكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمع) وما يتفرع منها لان كل واحد منها غير مستقل لانه لم يوجد فى سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال فى السعة جاء كلهم واجمعون (بلا تاكيد بالمنفصل) اى من غير تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤ كلهم اجمعون) بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم الالتباس التاكيد) بالفاعل الذى هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعون يليان العوامل قليلا) انصب على التمييز او على المصدرية يعنى لايقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء جميع

الرجال (بخلاف النفس والعين فانهما) يقعان فاعلا بانفسها يقال زيد جاء نفسه اوجاء نفس زيد فلا بد من التميز بين كونهما تاكيدا وفاعلا (فانهما يابان) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد فى كلامهم تاكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكدا ولا بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل كما عرفت سابقا ❁ واكتع مبتداء ❁ واخواه ❁ اى اخواه اكتع بالرفع عطف عليه لان الرفع التثنية بالالف والنون سقطت النون بالاضافة الى الضمير لماسبق (يعنى ابتع وابصع) اى هؤلاء الكلمات ❁ اتباع ❁ بفتح الهمزة) جمع تبع كفرس وافراس (على ماهو المشهور يعنى المشهور انه فعل لا يتحرك العين ان يجمع على افعال كما صورناه للثلاثى ساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتداء متعذر بالعطف فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مثل اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه ❁ لاجمع ❁ متعلق بقولنا اتباع (يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلث اعنى اكتع وابتع وابصع (بالتبعية لاجمع) الذى هو فى الاصل فما هذه الكلمات لا بالاصالة) اى لا يستعمل فى معنى التاكيد بالاصالة اى لا يستعمل فى معنى التاكيد بالاصالة بل انما يستعمل فيه (تبعالا) جمع لكونه (اول منها) اى من هذه الكلمات الثلث على المقصود اى يكون دالا له اجمع (على) ماهو (المقصود) منها زائدة من دلالة هذه الثلث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له معنى عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فيكون اول منها على المقصود اذا كان الامر كذلك ❁ فلا يتقدم ❁ يعنى اكتع واخويه (يعنى ابتع) وابصع فى الذكر والترتيب ❁ عليه ❁ اى على اجمع لو جمعت) هذه الكلمات الثلث (معه) اى مع اجمع لا يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون جمع مقدما فى الذكر والترتيب عليها وذكرها ❁ مبتداء (اى ذكر اكتع واخويه) يعنى اكتع وابصع ❁ دونه اى دون ذكر اجمع) من غيران يكون اجمع مؤكدا ❁ ضعيف ❁ خبره فلا يقال جانى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الاعلى ضعيف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلث (على معنى الجمعية) المقصود من

هذه لماسبق (وللزوم ذكرما من شانه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفى الرضى واعلم انك لو اردت الجمع الفاظ التاكيد قدمت بالنفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين فتقدم النفس على صفاتها اولى اما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارية المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى الى هنا كلامه ❁ البدل ❁ اورده عقيب التاكيد لمناسبة كونه ضدا له فى المقصود لان المقصود هنا الثانى وثم الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى ماذكره المص والمناسبة بينهما ظاهرة ❁ تابع ❁ جنس يشمل التوابع كلها ❁ مقصود بما نسب ❁ مبنى للمفعول ❁ الى المتبوع ❁ اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقص لانه عند وجود شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف ❁ دونه ❁ اى) دون (المتبوع ظرف اوحال كونه متجاوزا عن المتبوع (اى لا يكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة الماخوذة فى الكلام اسنادية او ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرف فيه اى مقصودة فى اول النسبة بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول (المقص بل يكون بالنسبة اليه) اى الى المتبوع (توطئة وتمهيد) او مقدمة (للنسبة الى التابع) حقيقة كما فى الابدال الثلثة او حكما كما فى البدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق لسانه لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وهو موجب التقرير والتمكين فى حق البدل وانما كانت توطئة بكونه فى النسبة اولا بهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل ليكون النسبة فى ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسندا او غيره) يعنى اسنادية مثل جاءنى زيد اخوك (او ايقاعية نحو ضربت زيدا اخاك) او اضافية نحو مررت بزيد اخيك (واحترز) المص (بقوله فى التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التابع الثلثة (النعت والتاكيد

وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع الثلثة (ليست مقصودة بما) اى النسبة
ما نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاضافة والاستقلال
وانما يجئ التابع فيها للايضاح والتقرير (و بقوله دون احترز عن العطف بالحرف
فان المتبوع) اى المعطوف عليه (فيه) اى فى العطف بالحرف (مقصودة بما
نسبة (ما نسب اليه) اى المتبوع (مع التابع) والمقص بالنسبة من البدل البدل منه
هو الثانى لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل
سواء كان فى كلام موجب نحو جاءنى زيد بل عمرو او كلامه سالب مثل ماجاءنى زيد
بل عمرو (لان متبوعه) المعطوف ببل (مقص) بالنسبة (ابتداء ثم بداء) اى ظهر
له) حكم غير حكم الاول او راى غير راى الاول (فاعرض عنه) اى عن هذا الحكم
او الراى (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (وكلاهما) اى المعطوف والمعطوف
عليه (بل مقصودانه بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بها النسبة من غير ان يكون
توطئة وتمهيد الثانى والثانى المقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
والاعراض عنه لفظا معنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان
الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) اى
حد البدل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البدل الذى) وقع (بعد الا) فى كلام غير
موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل
ماقام احد الا زيد) وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد (فان زيدا) فى هذه
الامثلة (بدل من احد) بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس
نسبة ما نسب اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله ما نسب (مقصودة
خبر ليس (بالنسبة الى زيد) لان لنسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا
والشرط فى البدل ان يتحد النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
بل النسبة المقصود بنسبة ما نسب الى احد) وهو مبدل منه (نسبة القيام الى زيد
الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لما (قلنا) ان النسبة فى الاول سلبا وهى عدم القيام
وفى الثانى اثباتا وهو القيام فلو يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن
التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشرطية بل الشرط

اتحاد النسبة الجنسية لان (ما نسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه
البدل (القيام فانه) اى الشان (لنسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيا
ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن
اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا و ذلك القدر لا يضر
للبدلية (فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع) يعنى
يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة
المأخوذة فى الحد) اى فى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات فيهما والنفى
فيهما) والاثبات فى احدهما والنفى فى الاخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق
يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع النظر من ان يكون
بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر
اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور نسبة القيام الذى ينسب الى احد
نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (فيكون الاول توطئة للثانى) يعنى
يكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة لا شخصها
وهو (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر لان البدل لا يخ اما ان يكون
عين البدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه
اولا وان كان فهو الثانى والا فلا يخ اما ان يكون اجنبيا عن المبدل اولا وان كان
فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلى وقيل فى وجهه وجوها اخر
فليطلب فى المطولات فهذا تقسيم الجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى
الانسان والفرس والابل يعنى الكل اى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء (بدل الكل
اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكنه يجب فيه موافقته للمتبوع فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتنكير لما سيجئ
وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه) يكون جزء منه (فالاضافة
الى الكل والبعض فيهما) اى فى هذين النوعين (مثلها) اى مثل الاضافة
التى هى (خاتم فضة) يعنى يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة الحمل المضاف اليه
فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل البدل منه او بعضه (وبدل

الاشتمال اى بدل مسبب غالبا) وانما قال غالبا لئلا يخرج منه مثل اعجبنى زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل المبدل منه فيه محل للبدل وهو حال فيه (عن اشتمال احد المبدلين على الاخرين اما) بكسر الهمزة لاشتمال البدل على المبدل منه) يعنى يكون البدل شاملا للمبدل منه ومحيط له و ينتقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) الثوب شامل لزيد ومحيط (به او بالعكس) يعنى يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجبنى زيد علمه فان جسم زيد شامل لعلمه ومحيط اياه و ينتقل بانتقاله واما لا ينتقل به (نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فان الشهر يشتمل القتال الذى فيه لان الزمان يشتمل ومحيط الافعال التى حلت فيه ووقعت فيه ايضا ولكن لم ينتقل بانتقالها (وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط) الذى هو سبب الغلط البدل فيكون الغلط فى المبدل منه لا فى البدل كانه الغلط سبب فيسمى باسم السبب وذلك اكثر لان المتكلم لو اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط فى المبدل منه لا فى البدل كما قلنا انفا (فالاضافة) اى اضافة البدل الى الاشتمال والغلط (فى) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب) لما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك بسبب (له لادنى ملابسة) اى لادنى علاقة وهى كون احدهما شاملا للاخر او كون الاول محلا للثانى فى الاشتمال او الملابسة السببية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما فى الغلط فظ واما فى الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع فى فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية وفكر لانه اذا قصد المبالغة فيورد ح للتدرج مثل هندى نجم بدر شمس كانه اخطا فى التشبيه لتداركه (فالاول اى البدل الكل) فى اشارة الى ان اللام للعهد الخارجى او معنية عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهارا للمغايرة اذ لو قيل كذلك يرجع الضميران الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعنى متحدان) اى البدل والمبدل منه (ذاتا) يعنى ان الذات الذى دل عليه البدل هو الذات الذى دل عليه المبدل منه لا غير (لا ان يتحد

مفهوما هما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثير اما لا يكون (ليكونا) اى البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهوما

نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا) مفهوم

لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم

الاول الجنسية ومفهوم الثانى الشخصية

فهما يتحدان ذاتا

تمت

الحمد لله تعالى قد طبع هذا الكتاب التمام ❋ والصلوة والسلام على سيد النبى الانام مع المقابلة والتصحيح المكرره ❋ النسختين المعتبرة الصحيحه ❋ بدار الطباعة العامره

❋ من الدولة العلية العثمانيه ❋ صانها الله من الافات والبليه ❋

❋ بمعرفت عمل الطبع اضعف البضاعه ❋ حافظ محمد امين الامام زاده ❋

❋ رئيس الطباعة المعموره ❋ فى اواسط شهر ربيع الاخره ❋

❋ لسنه ست وعشرين ومأتين بعد الف من هجرة مفخر الثقلين ❋

❋ واشرف النبو عليه افضل الصلواة ❋

❋ واكمل التحيه ❋

❋❋

❋

صندو کتابه

١٠

